AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 00851 1176

FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة

01-B 3880

قررت وزارة المعارف العمومية تدريس هذا الكتاب بمدارسها الثانوية

DT
100
R56
1950

تاريخ مصر السياسي

في الأزمنة الحديثة

مقرر للسنة الرابعة الثانوية

تأليف

محمد رفعت بك

الحائز لدرجة أستاذ في الآداب ودرجة الشرف من الطبقة الأولى في التاريخ الحديث
وعلى منحة البحث العلمي من جامعة ليفربول

ملتزم الطبع والنشر

دار المعارف بمصر

1950

962
R44h
c. 2

٩٦٢, ٨
ر م ، ت ،

30181

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

مقدمة الكتاب فى الطبعة الأولى

هذه طبعة مختصرة منقحة لكتابى «تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة» أعددتها خصيصاً لطلاب المدارس الثانوية بالقسم العام تطبيقاً للمنهج الجديد ، وقد احتفظت فى هذه الطبعة بكل مزايا الكتاب القديم من حرية فى البحث العلمى وسهولة فى الأسلوب وتمحيص للحقائق ، وزدت عليها أننى أعدت كتابة وتنظيم بعض موضوعات الكتاب وبسطتها بدرجة تتفق ومستوى تلاميذ المدارس الثانوية . وإنى لأرجو أن يؤدى هذا الكتاب مهمته بين طلاب المدارس والقراء عامة فيجدون فيه الهادى الأمين والسجل الصادق لجهود آبائنا الأقربين . والله أسأل أن ينفع به الطلاب وأن يرشدنا إلى طريق السداد آمين .

القاهرة فى أغسطس سنة ١٩٣٧ — محمد رفعت

فهرس الكتاب

		صفحة
الفصل الأول	— حالة مصر العثمانية قبيل الحملة الفرنسية .	١
« الثانى	— مصر والحملة الفرنسية . . .	١٨
« الثالث	— ظهور محمد على الكبير . . .	٥١
« الرابع	— فتوح محمد على فى بلاد العرب والسودان .	٦٧
« الخامس	— إصلاحات محمد على الداخلية . .	٨٠
« السادس	— تركيا وحرب المورة وتدخل مصر . .	٩٧
« السابع	— بين محمد على والسلطان . . .	١٠٦
« الثامن	— الأزمة المصرية ومعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ .	١٢٠
« التاسع	— خلفاء محمد على : إبراهيم — عباس — سعيد	١٣٠
« العاشر	— مصر فى عهد الخديو إسماعيل . .	١٥٢
« الحادى عشر	— إسماعيل وقناة السويس . . .	١٧٥
« الثانى عشر	— امتداد دولة مصر فى إفريقية . .	١٨٣
« الثالث عشر	— التقدم النيابى وإصلاح القضاء . .	١٩٣
« الرابع عشر	— الأزمة المالية والتدخل الأوربى . .	٢٠٠
« الخامس عشر	— بداية عهد الخديو توفيق . . .	٢١٥
« السادس عشر	— الثورة العرابية	٢٢٥
« السابع عشر	— وزارة الثورة	٢٤٦
« الثامن عشر	— الاحتلال البريطانى	٢٥٨
« التاسع عشر	— مصر منذ الاحتلال	٢٧٦
	(١) اقتراحات لورد دوفرين	٢٧٦
	(٢) ثورة المهدى فى السودان	٢٧٩
	(٣) إخلاء السودان	٢٨٤
	(٤) إعادة فتح السودان	٢٨٨
	(٥) موجز عن الإصلاحات العامة عقب الثورة العرابية .	٢٩٥

صفحة

(٦) التطورات السياسية التى تمت فى مصر إلى إعلان
الاستقلال ٢٩٨
الفصل الختامى — عهد الملك « فؤاد الأول » ٣٠٥
ملحق (ا) — معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ . . . . . ٣١٩
« (ب) — فرمان حق الوراثة لمحمد على ٣٢٢
« (حـ) — مقارنة بين عهدين ٣٢٥
« (ء) — قروض الخديوى إسماعيل ٣٢٦
« (هـ) — فرمان سنة ١٨٧٣ . . . . . ٣٢٧
« (و) — نبذة عن الحرب العالمية الأولى. ٣٣٢

صور الكتاب

صفحة

قاعة استقبال داخل بيت أحد كبراء المماليك ٥

نافورة وسط بيت من بيوت أمراء المماليك ١٦

نابليون بونابرت ٣٠

محمد على الأكبر ٥٥

إبراهيم باشا ٧٤

سليمان باشا الفرنساوى ٨١

بالمرستون ١٢١

فردينند دلسبس ١٤٧

الخديو إسماعيل ١٥٣

على مبارك باشا ١٦٤

حفلة افتتاح القناة بالإسماعيلية ١٧٨

غردون ١٨٥

نوبار باشا ١٩٧

الخديو توفيق ٢١٧

أحمد عرابى ٢٣٣

شريف باشا ورياض باشا ٢٤١

محمود سامى البارودى ٢٤٧

الأستاذ الإمام محمد عبده ٢٤٨

شارع شريف بعد حريق الإسكندرية ٢٦٣

الخديو عباس حلمى ٢٩٨

مصطفى كامل باشا ٣٠٠

حضرة صاحب الجلالة الملك « فؤاد الأول » ٣٠٥

سعد زغلول باشا ٣٠٨

خرائط الكتاب

صفحة

مصر وأملاكها فى عهد على بك الكبير ٧

طرق التجارة بين الشرق والغرب ١١

موقعة آبى قير البحرية ٢٩

اتساع نفوذ محمد على وبلاد العرب ٧٢

فتح السودان ٧٧

شبه جزيرة البلقان والمورة ١٠٠

قناة السويس ١٤٦

مصر وملحقاتها فى عهد الخديو إسماعيل ١٨٧

منطقة التل الكبير ٢٦٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

حالة مصر العثمانية قبيل الحملة الفرنسية

(١) الحالة السياسية والاجتماعية

ضعف الولاة العثمانيين وقوة الأمراء المماليك :

كان نظام الحكم الذى وضعه السلطان سليم الأول للسير على مقتضاه فى حكومة مصر عقب الفتح العثمانى يرمى إلى غرض واحد هو ضمان بقاء تبعية مصر للدولة العثمانية . وقد رأى السلطان أن بعد مصر عن مقر الحكم فى الآستانة قد يساعد حكامها على الاستقلال عن الباب العالى فقضى بتوزيع سلطة الحكم بين ثلاث هيئات يكون له من تشاحنها ودوام تنافسها ما يضمن استمرار ضعف هذه الهيئات واعتمادها على الباب العالى .

١ ـ الوالى :

فجعل السلطة الرئيسية فى يد « الوالى » أو « الباشا » يعينه السلطان عادة لمدة قصيرة تتراوح بين سنة وثلاث ، ومقره القلعة ووظيفته تمثيل الباب العالى وتبليغ أوامره وتنفيذها وإرسال الجزية وقيادة الجند فى الحرب .

٢ ـ الديوان :

ويعاون الباشا فى الحكم ديوان مكون من ضباط جيش الاحتلال الذى كان يتألف من سبع فرق ، وتتكون هذه الفرق من جنود مختلفة الأجناس أهمها

فرقة « الانكشارية » إذ كان لأغا الانكشارية شأن ومركز ليس لغيره من ضباط الفرق . وللديوان حق الموافقة على قرارات الباشا ، وله — عند الاقتضاء — حق عزل الباشا والاتصال رأساً بالباب العالى .

٣ — أمراء المماليك :

أما السلطة الإدارية المحلية فرأى السلطان أن يبقيها فى يد أمراء المماليك أو «البكوات» وكان فى مقدوره أن يقضى عليهم بعد انتصاره على « طومان باى » آخر سلاطينهم ، ولكنه تركهم ليحفظوا التوازن بين الوالى والديوان ، فعين منهم مديرين أو « سناجق » و « كشافا » فى الأقاليم .

نقد النظام :

استمر هذا النظام نافذا نحو قرن كانت فيه الدولة العثمانية حافظة لمركزها وسمعتها الحربية بين دول أوربا ، فلما ظهر ضعف تركيا الحربى وانتشر الفساد والاضطراب داخل الدولة لم يعد النظام الذى وضعه السلاطين العظام نافذاً ، بل سطت عليه يد المسخ والتغيير وتدهورت الحال تدريجاً حتى نمت سلطة المماليك برغم أنف ممثلى السلطان ، وقصروا سلطة الباب العالى على الاسم والخطبة والجزية .

ضعف الوالى :

أما الوالى فصار مقامه بمصر تحت رحمة المماليك ، يقضى أيامه شبه سجين فى القلعة لا هم له سوى جمع المال بكل الطرق الممكنة قبل أن يستدعيه السلطان من البلاد ، فإذا أساء التصرف أو ساءت علاقته مع المماليك أرسلوا إليه رسولا يقرأ عليه كلمة « انزل ياباشا » ويطوى البساط أمامه فإذا هو وال معزول لا مندوحة له عن مغادرة البلاد .

ضعف الديوان :

أما ضباط الجيش وفرقه ، وهم أعضاء الديوان ، فقد تدهورت حالتهم الأدبية وانحطت أخلاقهم على أثر ضعف الباب العالى وانهزاماته ، وأفقدتهم عيشة الخمول والكسل صفاتهم الحربية الأولى ، فتقربوا من بكوات المماليك ، وهم إذ ذاك أصحاب الأمر داخل البلاد ، وقبلوا منهم الوظائف وصاروا من أنصار المماليك وأعوانهم ، ولم يمض وقت طويل حتى أصبح الديوان كله من صنائع المماليك وأتباعهم ، وهم الذين يجمعون ويسيّرون أعضاءه متى وكيف شاءوا .

المماليك :

أصل « البكوات » المماليك الذين سادوا البلاد وعاثوا فيها فساداً فى أثناء العهد العثمانى من بقايا المماليك الجراكسة الذين حكموا البلاد قبل العثمانيين ، وموطنهم الأصلى جورجيا والقفقاز وبلاد الجركس ، بخلاف المماليك الأول المعروفين بالمماليك البحرية الذين حكموا البلاد بعد الأيوبيين (١٢٥٠ — ١٣٨٢) وكان أكثرهم من الأتراك وسكان شمالى آسيا .

المماليك الجراكسة :

وكان المماليك الجراكسة لا يتقيدون بأى نظام فى وراثة الحكم والرياسة ، بل كان الأمر للغالب المنتصر من الأمراء ، ولذا كان المماليك فى أثناء العهد العثمانى كما كانوا فى أثناء قيام دولتهم فى حروب ومنازعات حربية مستمرة غايتها الوصول إلى الرياسة . ويعرف رئيس المماليك « بشيخ البلد » ومقره القاهرة ومتى ظفر بأعدائه استولى على أموالهم وأملاكهم وجواريهم .

نشأة المماليك :

ولما كان المماليك مترفعين عن الاختلاط بأهل البلاد اعتمدوا فى زواجهم

وحروبهم على ما كانوا يشترون من الرقيق الجركسى فتياناً وفتيات ، وكان الغلمان يدربون منذ نعومة أظفارهم على أعمال الفروسية والحرب والصيد ويعلمون القراءة والكتابة والقرآن الكريم وشيئاً من الدين ، فإذا كبر الغلمان وبلغوا الثامنة عشرة وظهرت لحاهم حررهم سادتهم ومنحوهم مالا وأرضاً وجوارى ورقوهم إلى رتبة « البكوية » فيتزوجون ويؤسسون بيوتاً يملأونها بالرقيق كسادتهم .

عيشة المماليك :

وكان المماليك يعيشون عيشة البذخ والنعيم فيرتدون المنسوجات الهندية الرفيعة وفوقها القفاطين الحريرية ذات الأكمام التى تتدلى إلى أطراف أصابع اليد ، ثم الجبب ذات الفراء الغالية والسراويل الواسعة من الجوخ الذى كان يرد من فرنسا ، ثم يتمنطقون بأحزمة حريرية مثبتة فيها الأسلحة المختلفة ويضعون على رءوسهم عمامات من النسيج الرفيع (الشاش) وكانوا يمتطون الخيول العربية الكريمة المطهمة والمزركشة بالفضة والذهب والأحجار الكريمة .

نظامهم الحربى :

ولم يكن للمماليك نظام عسكرى ، بل كانوا يعتمدون على شجاعتهم الفردية وشجاعة أتباعهم للدفاع عن البلاد ، وكانوا جميعاً من الفرسان . أما نظام المشاة فلم يعرفه المماليك وكان محتقراً فى نظرهم ، غير أنهم كانوا يأخذون معهم إلى الحرب عدداً كبيراً من الخدم المصريين يقومون بحاجاتهم وحاجات خيولهم . وإذا خرجوا للحرب لم يتبعوا قوانين خاصة ، بل اعتمدوا على الكرّ والفر السريع وعلى النزال الفردى ، وكانوا كفرسان أوربا فى العصور الوسطى إذا أعوزتهم الحروب الحقيقية فى الداخل أو فى الخارج لجأوا إلى حفلات يقيمونها فى الموالد والمواسم للمسابقات الرياضية والنزال الفردى مستعملين العصى الطويلة بدلا من الأسلحة والمزاريق .

مساكنهم :

وكان المماليك يسكنون قصوراً فخمة منسقة تنسيقاً بديعاً تتجلى فيه آثار الصناعة العربية الدقيقة ، يراها الناظر من الخارج فلا يأبه لها حتى إذا دخلها

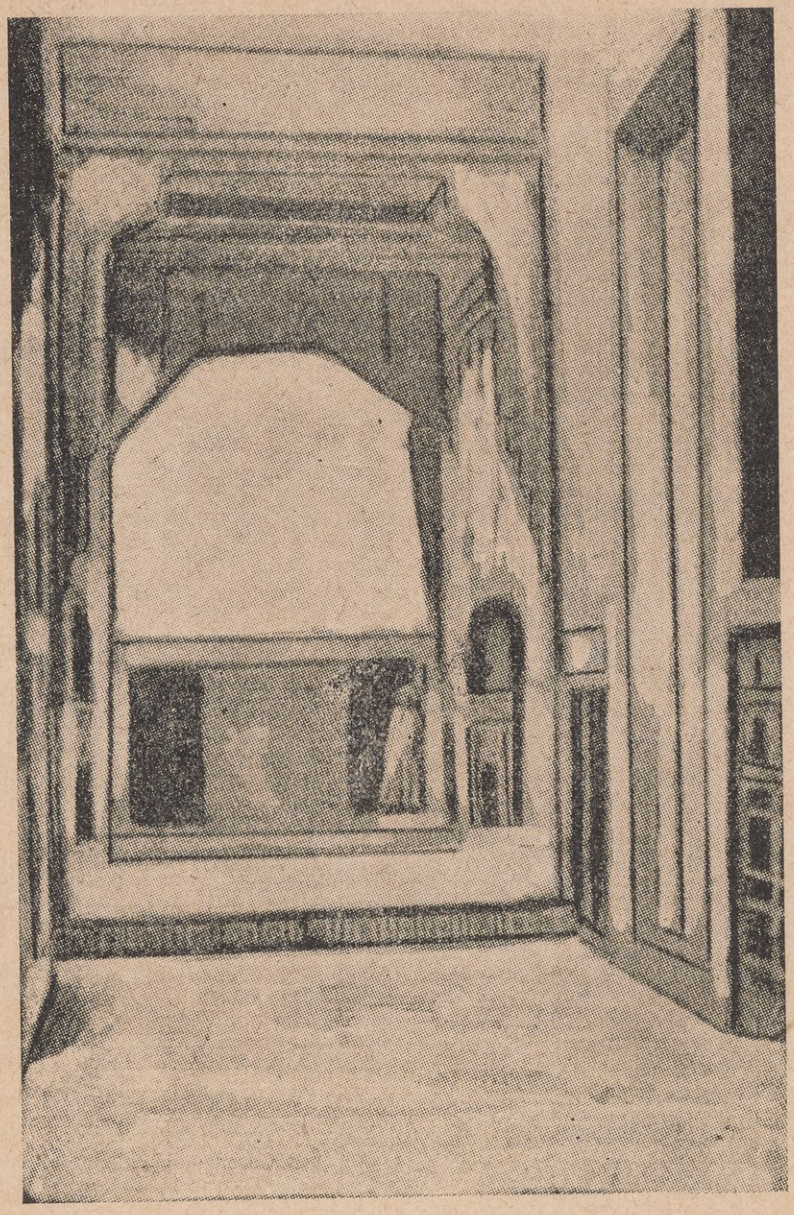

قاعة استقبال داخل بيت أحد كبراء المماليك

وجد لها فناء واسعاً تحيط به أشجار الفاكهة ومختلف الأزهار ، أما الأثاث والرياش والمأكل والمشرب وموائد الطعام والجوارى الحسان ، فكانت مضرب الأمثال من حيث الوفرة وحسن التنسيق والجمال .

حال الفلاح :

مثل هذه العيشة ، عيشة البذخ والترف والنعيم ، جعلت المماليك يبالغون فى ظلم واضطهاد الفلاحين من أهل البلاد الذين صاروا كرقيق الأرض ليس لهم حقوق أمام سادتهم المماليك ، بل جل عملهم أن يدبروا الثروة اللازمة لتهيئة أسباب النعيم والرفاهية لهم .

لذلك ساءت حال الفلاح وتناوبته المجاعات والأوبئة ، ولولا جو البلاد الصحى وانتظام فيضان النيل الطبيعى وما عرف عن أمراء المماليك من الكرم لكان مصاب الفلاحين ونصيبهم من الحياة أدهى وأمر .

ظهور على بك الكبير واستقلاله بمصر :

وليس أدل على عظم قوة البكوات المماليك فى ذلك العهد من ظهور « على بك الكبير » الذى نشأ كمملوك لأحد زعماء المماليك ثم صار « بيكاً » وأخذ يتفوق بفضل ذكائه ومهارته حتى استطاع تكوين حزب قوى من المماليك الذين اشتراهم ودربهم ، ومن زملائه الحانقين على شيخ البلد إذ ذاك ، وكان قد صمم فى نفسه على أن يكون شيخاً للبلد فما زال بشيخ البلد يهاجمه فى موقعة بعد أخرى حتى تم له النصر وصار شيخاً للبلد سنة ١٧٦٢ ثم ما لبث أن أدرك الحقيقة الواقعة ، وهى أنه ليس للعثمانيين ما يبرر وجودهم فى البلاد ، وأن المماليك هم أصحاب السلطة الحقيقية ، ولهم دون غيرهم حق الاستقلال بحكم مصر وأخذ يعمل على إخراج الفكرة إلى عالم الوجود ، فجعل يزيد فى أتباعه ويستميل البكوات إليه حتى استطاع فى سنة ١٧٦٩ أن يعلن استقلاله .

إعلان الاستقلال :

وبدأ بأن أعاد الوالى إلى القسطنطينية وامتنع عن دفع الجزية لتركيا وسك النقود باسمه واتخذ لنفسه لقب « سلطان مصر » مجدداً بذلك عهد المماليك الأول . ورأى على بك أن يقوى جانبه ، وخاصة من الناحية المعرضة لهجوم

تاريخ مصر ؛ وأعماله تعد سابقة لأعمال محمد على العظيم ، فلا غرابة إذن أن عرف اسمه فى التاريخ « بالكبير » ، ولم يخلفه فى مواصلة مشروعاته أحد من المماليك .

خلفاء على بك الكبير :

ولما مات على بك صار « أبو الذهب » شيخاً للبلد ، وعادت سلطة الباب العالى إلى ما كانت عليه فعادت الفوضى والأوبئة والمجاعات ، ولم يطل عهد « أبى الذهب » بل مات بعد عامين ، ومن آثاره الجامع المعروف باسمه الذى شيده أمام الأزهر . وتنازع ثلاثة من زعماء المماليك مركز الرياسة بعده وهم البكوات « إسماعيل » و « إبراهيم » و « مراد » فاتحد الأخيران على الأول وأخذا السلطة بأيديهما وصارا يتناوبان مشيخة البلد وإمارة الحج أى السلطتين الإدارية والحربية ، فكان إبراهيم بك عادة شيخ البلد ومراد بك أمير الحج وقائد الجند ، وجعلا يتنازعان ويسيئان حكومة البلاد حتى جاء الفرنسيون مصر سنة ١٧٩٨ .

(ب) الحالة الاقتصادية

اضمحلال التجارة والصناعة والزراعة

أثر تحول طريق التجارة :

إن أهم حادث أثر فى حالة البلاد السياسية والاقتصادية فى مبدأ العصور الحديثة هو تحول طريق التجارة بين أوربا والشرق إلى طريق رأس الرجاء الصالح الذى كشفه « ڤاسكوده جاما Vasco di Gama » البرتغالى سنة ١٤٩٨ بعد أن كشف « كرستوف » كولمب طريق الدنيا الجديدة ، فأحدث هذان الاستكشافان انقلاباً ذا شأن فى عالم التجارة ، إذ انتقل المركز التجارى

العالمى من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسى . وكان لهذا الانتقال أسوأ أثر فى تجارة الدول التى تمس سواحلها البحر الأبيض المتوسط كالبندقية ومصر .

وكانت مصر قد وصلت فى العصور الوسطى ، وهى التى تنتهى بانتهاء القرن الخامس عشر ، إلى درجة عظيمة من الثروة والرقى فى جميع شؤونها ، فقد خلف أصحاب الأمر فى مصر حينذاك آثارا بديعة من نماذج الصناعة العربية تدل على ما كان لهم من وفرة المال وعظيم الجاه . وما ذلك إلا لأن موارد ثروتهم لم تكن مقصورة على ما كانت تنتجه أرض مصر من المحصولات الزراعية ، بل كانت خزائنهم تفيض بأموال الأجانب من تجار « البندقية » و « جنوة » الذين كانوا ينقلون متاجرهم من الشرق إلى أوربا ويدفعون عنها ضرائب ونفقات مختلفة كانت سبباً فى إثراء الحكومة والأهالى معا .

طريقا التجارة بين الشرق وأوربا :

وكانت مصر حينذاك قابضة على طريقى التجارة بين الشرق وأوربا : طريق الفرات وحلب وإسكندرونة ومنها إلى أوربا ، وطريق البحر الأحمر والسويس ومنها بطريق القوافل إلى القاهرة ، ثم على السفن فى فرع رشيد إلى قرب الرحمانية على النيل ، ومنها إلى الإسكندرية ، إما بطريق الترعة التى كانت توصل بين النيل والإسكندرية ثم انسدت وبطل عملها ، وإما على ظهور الدواب . ومن الإسكندرية تنقل إلى موانى إيطاليا ، ومنها إلى ممالك أوربا المختلفة .

فلما تحول طريق التجـــارة من مصر إلى رأس الرجاء الصالح حرمت مصر مرور تجارة الشرق ونضبت منابع الثروة التى كانت تفيض عليها وتملأ خزائنها ذهباً وفضة ، تلك الثروة التى ظهرت آثارها فيما خلفته دولة المماليك فى مصر من مختلف الآثار البديعة مما دعا الناس إلى القول بأن مصر يومئذ كانت مهد حكايات ألف ليلة وليلة .

محاولة التغلب على البرتغاليين :

وحاول الغورى سلطان المماليك فى مصر فى ذلك الوقت ، بالاتفاق مع البنادقة ، القضاء على قوة البرتغال الاستعمارية فى الشرق ، فجمعوا أسطولا حاربوا به فى البحر الأحمر فانتصروا فى أول الأمر ثم دارت عليهم الدائرة وانهزموا انهزاماً حاسماً فى موقعة « ديو » ، وهى جزيرة صغيرة قرب بمباى ، سنة ١٥٠٩ ، وبهذه الموقعة قوى مركز البرتغال فى الشرق ، وبدأت الدول الغربية التى تمس سواحلها المحيط الأطلسى تبنى نفوذها التجارى والاستعمارى فى الشرق ، أما مصر فأخذت تضعف تدريجاً حتى أصبحت ولاية عثمانية سنة ١٥١٧ وظلت بعد ذلك نحو ثلاثة قرون فى تأخر وعوز اقتصادى عام مما جعل عهد العثمانيين من أنكد عصور التاريخ فى مصر .

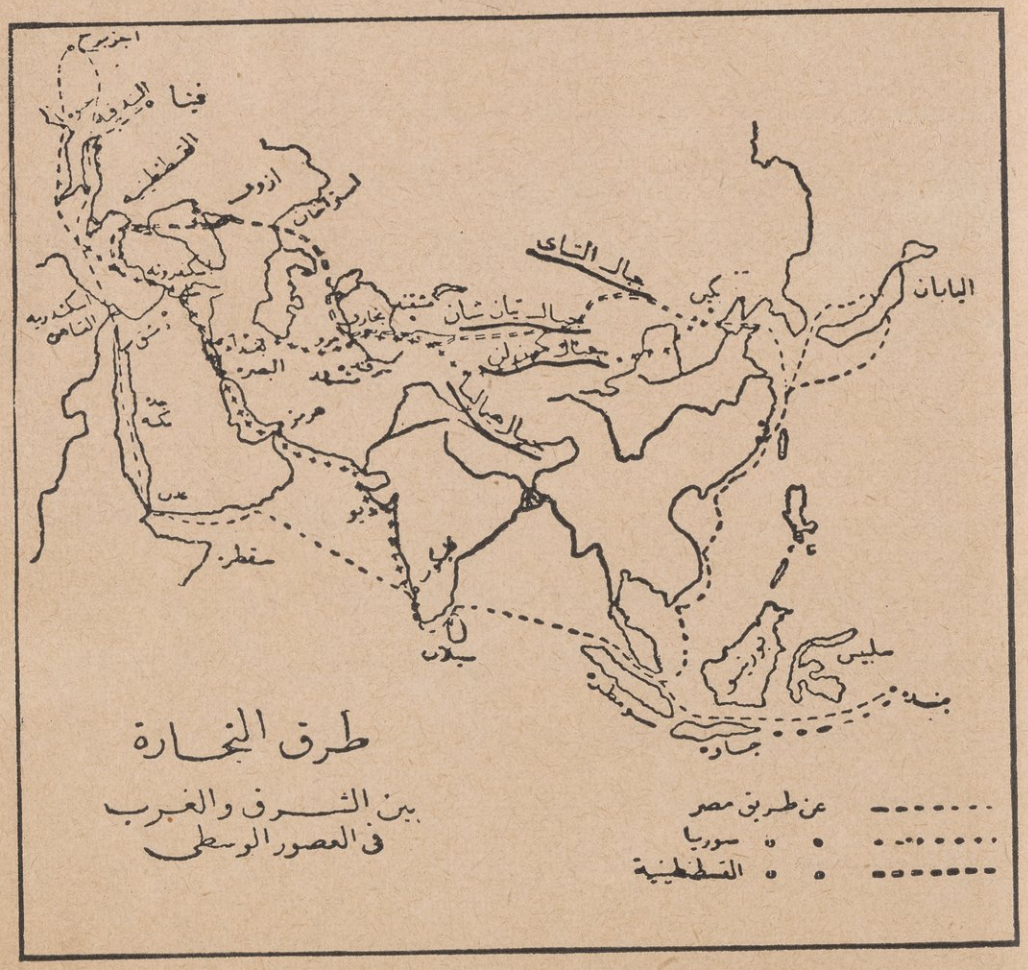

كساد التجارة والزراعة :

ولما ضعفت صلات مصر بالخارج ولم يعد لمصر ذلك المركز التجارى المهم ، لم تعد البلاد تنتج للأسواق الخارجية كثيراً بل اقتصرت فى إنتاجها على قدر حاجات أهلها وسادتها المماليك ووقف دولاب العمل وقلت موارد البلاد وصارت الحكومة فى حاجة زائدة إلى المال تجبيه أو تصادره من الملاك والتجار الوطنيين والأجانب ، وكثيراً ما كان يشتد العوز فى البلاد وتهددها المجاعات والأمراض من حين إلى آخر لعدم عناية المماليك بشؤون الزراعة — وهى المورد الوحيد لثروة البلاد — وبالمنافع العامة التى تعود بالفائدة على الفلاح كتطهير الترع وإقامة القناطر وتحسين طرق الرى وتوزيع مائه وإدخال المحصولات الجديدة .

انحطاط الإسكندرية :

ولما كسدت التجارة انحط شأن الإسكندرية وصار سكانها لا يزيدون على ٨٠٠٠ نفس وقل عدد الأجانب فيها ، ومن بقى بها صار مهدّداً بتعدى الحكومة واضطهادها ، وساعد على اضمحلال الإسكندرية انسداد الترعة التى كانت تصلها بفرع رشيد ؛ ووجود قرصان البحر بكثرة فى البحر الأبيض المتوسط وتعرض السفن فى ميناء الإسكندرية للرياح دون وجود أى موئل لها .

علاقات مصر التجارية :

وعلى الرغم من ذلك لم تبق مصر دون تجارة خارجية ، فقد كانت بينها وبين تركيا وفرنسا والحبشة واليمن وبلاد العرب علاقات تجارية ، وقد قدر بعضهم قيمة تجارتها الخارجية ، أى قيمة صادراتها وواردتها ، بمبلغ خمسة عشر مليوناً من الجنيهات وهو مبلغ عظيم لا يخلو من المبالغة ، أما أهم صادرات البلاد فكانت الغلال والأرز والصمغ والبن والشمع مما كان يرد إليها من السودان والحبشة واليمن ، وأهم الواردات المنسوجات الصوفية والحريرية والمعادن .

حالة الصناعة :

أما الصناعة فإنها تأخرت لنفس الأسباب التى أثرت فى الحالة الاقتصادية العامة، وأصبحت مقصورة على عدد قليل من الصناعات الرائجة، وأهمها المنسوجات وصناعة السكر والزجاج ودبغ الجلود . وكانت القاهرة أهم مركز صناعى فى القطر ، وكان للصناعات نقابات تجمع بين أفراد الطوائف المختلفة، ولكل حرفة شيخ مسئول أمام الحكام عن كل ما يطلب من طائفته ، فعليه جمع العوائد والأعطية التى تفرض على الصناع ، وله أن يقضى بين المتنازعين من أفراد الطائفة وأن يراقب حالة السوق .

نظام الأرض :

أما نظام الأرض فى مصر فقد قرر السلطان سليم بعد أن مسح أراضى القطر أن الأرض ملك للسلطان : بمعنى أن مالكها له « حق المنفعة » أو الانتفاع بثمرها دون الأرض ، أما الملاك فأصبحوا كأنهم مستأجرون تعود أملاكهم إلى بيت المال بعد موتهم إلا إذا اشترى ورثتهم حق استغلال الأرض من جديد بدفع مبلغ معين .

الالتزام :

ولما كان الأتراك مسيطرين على البلاد كانت الضرائب تصل إلى الديوان من غير صعوبة ، فلما لم يصبح لموظفى السلطان أقل نفوذ داخل البلاد وعجزت الحكومة عن تحصيل المال المطلوب لجأت إلى طريقة « الالتزام »، وقد انتشرت هذه الطريقة فى منتصف القرن السابع عشر ولو أنها لم تكن مجهولة قبل ذلك .

« والالتزام » أن يتكفل من يشاء من أكابر البلاد ، سواء أكانوا من المماليك أم من الأتراك أم من التجار ، بتحصيل الخراج للحكومة فى قرية واحدة أو فى عدة قرى بالاتفاق أو بالمزايدة ، فيدفع الملتزم للخزانة مال سنة واحدة

معجلا ثم تترك له حرية التصرف فى دائرة التزامه ، وللملتزم أن يحصل على صك الالتزام من « شيخ البلد » أو كبير أمراء المماليك ، وكان الالتزام فى بداية الأمر يعطى لمدة محدودة ، ولكن آل الأمر إلى إعطائه لآخر العمر ، وللملتزم أن يبيع التزامه إذا شاء بشرط إخطاره « الرزنامة » أو بيت المال وشيخ البلد ، وإذا مات الملتزم ورثه فى دائرة التزامه أبناؤه أو من يوصى لهم ، فإذا لم يكن له وارث رجعت أراضيه إلى بيت المال ، وعلى كل حال كان على الوارث أو الموصى له أن يطلب ترخيصاً بالالتزام بعد دفع مبلغ معين ، وبذلك صار للالتزام صفة شبه وراثية قانونية لمعظم أراضى القطر التى صار كل جزء منها مربوطاً باسم أحد الملتزمين على الرغم من أن أصحاب الأرض من الفلاحين كان لهم حق الانتفاع بأرضهم وحق التصرف فيها نظرياً .

وبفضل صك الالتزام أو « النميقة » التى كانت تخول للملتزم حق التصرف فى القرى ، والتى بمقتضاها صار على الأعيان والمشايخ أن يساعدوا الملتزم فى تحصيل الضرائب حل الملتزم محل الحكومة فى دائرة التزامه ، وصار مطلق التصرف فى معاملته للفلاحين ، وخاصة فى القرن الثامن عشر ، حين حلت الفوضى محل الحكومة فى إدارة البلاد فكان الملتزم يعين مشايخ القرى والمباشرين من الأقباط لإجراء الحساب اللازم ، وكانت للملتزم فوق التزامه من الأرض أراض خاصة له تعرف بأرض « الوسية » وكانت معفاة من الضرائب مقابل ما يقوم به الملتزم من التكاليف ، وتقوم بفلاحتها القرية بطريق السخرة .

أرض الوقف :

على أن جزءاً عظيما من الأرض كان موقوفاً على المساجد والأعمال الخيرية ، ويعرف بأراضى الوقف وهى التى لا يجوز فيها التصرف بالبيع ، وكانت معفاة من الضرائب ، وكان معظم هذه الأراضى الواسعة فى يد كبار العلماء يستغلونها كما لو كانت أملاكهم الخاصة .

الضرائب :

وكانت ضريبة الخراج أو « الميرى » التى يجمعها الملتزمون إما نقداً وإما من نفس المحصول تقسم ثلاثة أقسام : قسم لبيت المال ويعرف « بالميرى » وقسم للسنجق أو للكاشف ويعرف «بالكشوفية» وقسم يبقى للملتزم ويسمى «الفائض»، وكانت « الجزية » ترسل من مال الميرى وتقدر باثنى عشر ألف كيس فى . فى كل كيس خمسة جنيهات مجيدية (أربعة مصرية) .

(ج) الحالة الفنية والعلمية

المبانى :

إذا أردنا أن نعرف مبلغ التأثير الذى نشأ عن تحول طريق تجارة الشرق من مصر فى الحالة الفنية فما علينا إلا أن نوازن بين الآثار التى خلفها سلاطين المماليك وبين الآثار المخلفة من عهد العثمانيين : فالأولى تنم عن ثروة وقوة وذوق ومهارة ، وأما الثانية فتدل على ما لحق البلاد من نقص فى الثروة وتأخر فى الصناعة ، وأكثر ما نشاهده فى القاهرة من الآثار العربية البديعة التى تزدان بها القاهرة هو من آثار دولة المماليك البحرية والشراكسة ، ومن أبدع نماذج ذلك العصر مساجد السلطان حسن والمؤيد برقوق وقلاوون ، وكلها تنبىء عن عظمة داخل البناء وخارجه ، ودقة فى الصناعة وجمال فى الزخرفة والبناء .

أما المبانى فى العصر العثمانى فكان الغالب فيها النمط البيزنطى ، وقد نقله الأتراك عن الإغريق ، وأهم مظاهره القباب التى صارت أهم مميزات المساجد فى ذلك العصر بعد أن كانت القباب رمزاً للأضرحة من قبل ، ومن مظاهره أيضاً استعمال « القاشانى » وهو نوع من الفخار مكسو بطلاء أبيض أو ملون ، عليه رسوم هندسية أو نباتية ، ومن مظاهره أيضاً المنائر الأسطوانية و « السبل »

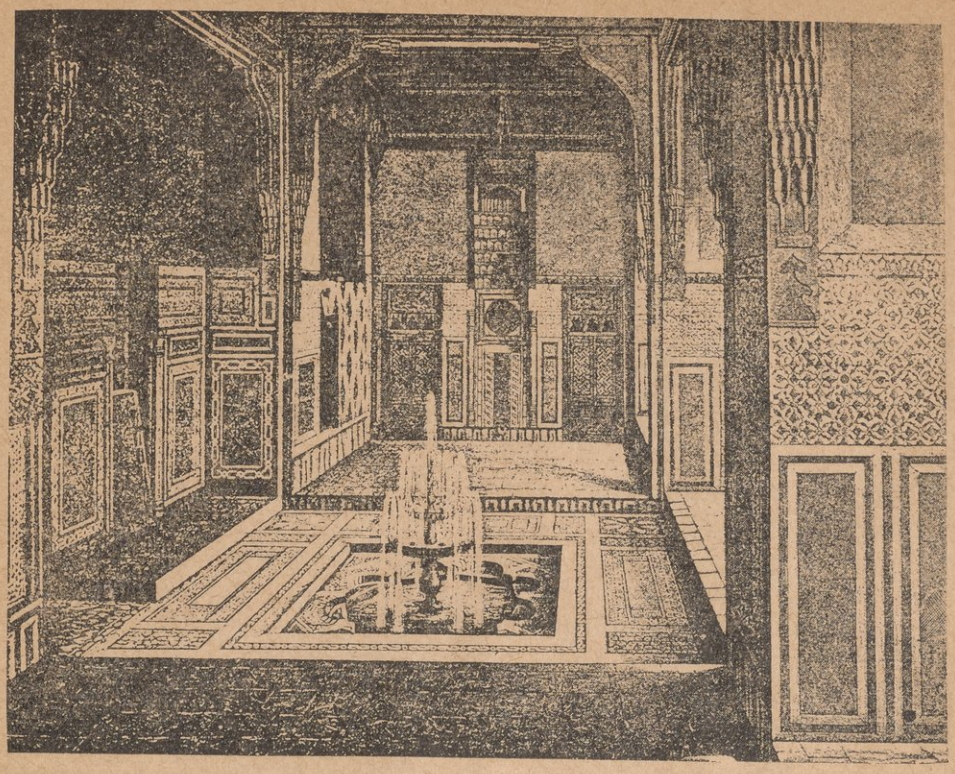

نافورة بداخل أحد قصور المماليك

التى كانت تبنى عادة منفصلة وفوقها المكاتب وأحياناً تابعة للمساجد ، وعلى العموم قلت مساحة المساجد عما كانت عليه ، وذلك مراعاة للاقتصاد بسبب سوء الحالة كما قلت الدقة فى الصناعة أيضاً ، على أن هناك آثاراً عثمانية جميلة بنيت فى العهد العثمانى كسبيل خسرو باشا بالنحاسين ، والمبانى التى جددها أو بناها الأمير « عبد الرحمن كتخدا » ، ومنها تجديد بناء الأزهر ، والسبل والمكاتب الواقعة قرب مسجد السيدة زينب وفى درب الجماميز .

الحالة العلمية :

أما الحالة العلمية والأدبية فقد تأثرت أيضاً كغيرها وصار العلم مقصوراً على ما كان يعلم بالأزهر من الموضوعات ، وأهمها القرآن الكريم والعلوم العربية والشرعية والمنطق والجدل وعلم الكلام ، وقد ينبغ من بين المشايخ أحياناً من يكتب النثر ويقول الشعر ، وأكثره كلام مقفى لا أثر فيه للمعانى المبتكرة أو

العواطف النفسية والإنسانية ، وإن الإنسان لتتولاه الدهشة حين يقرأ شيئاً لمشايخ الأزهر أو علمائه فى ذلك الوقت ، إذ يرى فيه نقصاً ظاهراً وغلطاً فاحشاً فى التعبير والتفكير .

أما الأبحاث والتجارب العلمية فلم تكن معروفة بالمرة ، بل ساد الاعتقاد بين الناس فى التعاويذ والخرافات والخزعبلات والبدع مما لا يزال يملأ أذهان العامة للآن .

منزلة العلماء :

لذلك عظمت منزلة العلماء الدينيين فصارت للمشايخ منزلة تشبه ما كان لرجال الدين فى أوربا فى العصور الوسطى ، أما مصادر تلك القوة فأولها اعتقاد الناس فى صلاح العلماء وتقواهم ومعرفتهم ، ثم تظاهر العلماء وادعاءاتهم ، وأخيراً ما كانوا فيه من الثروة الطائلة بسبب أراضى الوقف التى كانوا يقامون نظاراً عليها ويستغلونها كما لو كانت أملاكهم الخاصة ، وهذا هو أهم أسباب قوتهم فى ذلك العصر الذى كان فيه العلماء أهم عنصر يمثل البلاد ويتولى الكلام باسمها ويذود عن حقوق أهلها ويخطب وده الحكام سواء أكانوا عثمانيين أم مماليك ، وسنرى شأن العلماء وما قاموا به من الأعمال فى عهد الحملة الفرنسية وعهد محمد على .

الفصل الثانى

مصر والحملة الفرنسية

(١) العلاقات بين فرنسا ومصر

١ – حملة القديس لويس :

العلاقات بين فرنسا ومصر قديمة ترجع إلى أيام الحروب الصليبية حين خرج ملك فرنسا المحبوب « القديس لويس St. Louis » أو لويس التاسع فى حملته الصليبية على مصر ١٢٤٨ – ١٢٥٢ وهى التى انتهت بهزيمة لويس ومن معه من الفرنسيين عند « المنصورة » و « دمياط » وأخذ لويس أسيراً ولم يفك أسره إلا بعد دفع فدية عظيمة من المال ، وذلك فى عهد الملك « الصالح أيوب » وابنه « توران شاه » وعلى الرغم من انهزام الفرنسيين واندحار نحو ثلاثين ألفاً منهم فإن الحملة وارتباطها باسم الملك « القديس لويس » قد تركت أثراً نفسياً دينياً لا يمحى من أذهان الشعب .

٢ – معاهدات الامتيازات :

ثم تقوّت مصالح فرنسا فى مصر وغيرها من أملاك الدولة العثمانية عندما تعاقد الملك « فرانسوا François » الأول مع السلطان « سليمان القانونى » فى سنة ١٥٣٥ ضد الإمبراطور شارل الخامس ، وكانت هذه أول معاهدة بين تركيا وإحدى الدول الأوربية ، فنال الفرنسيون منذ ذلك الوقت فى أملاك الدولة مركزاً خاصاً ممتازاً دعا غيرهم من الأجانب إلى التشبه بهم ، فعقدوا مع تركيا معاهدات مشابهة للمعاهدة الفرنسية ، وتعتبر التسهيلات والإعفاءات التى نالها الفرنسيون وغيرهم بفضل هذه المعاهدات أساساً للامتيازات

الأجنبية التى كان المقصود منها أولا حماية الدولة لرعايا الدول صاحبة الامتيازات لا حقوقاً مكتسبة يتمتع بها الأجانب على حساب الدولة صاحبة الحق ، كما صارت الحال عند ما بدا ضعف الباب العالى وحكومته .

وبفضل معاهدة سنة ١٥٣٥ أصبحت لفرنسا فى أنحاء الدولة امتيازات أدبية وسياسية ودينية لا يزال أثرها باقياً للآن فقد كانت فرنسا إلى زمن قريب تعتبر حامية للشعوب الكاثوليكية فى الشرق الأدنى .

٣ — رحلة فلنى :

على أن فكرة الاستيلاء على مصر ظهرت فيما كان يكتبه بعض الرحالة الفرنسيين الذين زاروا مصر فى ذلك الوقت ، ومن هؤلاء « ڤلنى Volney » الذى نشر رحلته سنة ١٧٨٧ فذكر سهولة فتح مصر وضعف مركز المماليك فيها وجهلهم بطرق الحرب الحديثة بحيث لا تتطلب الحملة سوى عدد قليل من الرجال . وقال يصف الإسكندرية :

« إنه ليس فى المدينة سوى أربعة مدافع فى حالة صالحة ، وليس بين الحامية التى يبلغ عددها خمسمائة من يمكنه إصابة المرمى ، بل جميعهم من العمال العاديين الذين لا يحسنون سوى التدخين » . ومما قاله أيضاً : « إن الاستيلاء على مصر يجب أن يكون محور السياسة الفرنسية » .

٤ — مكاتبات مجالون :

وهناك « مجالون Magallon » قنصل فرنسا فى الإسكندرية الذى ما فتىء يكاتب حكومته فى هذا الشأن ويكرر الشكوى من مراد بك وإبراهيم بك صاحبى الأمر فى مصر ويحبذ للحكومة فكرة إرسال حملة إلى مصر ، ويذكر ما يمكن أن يعود منها على فرنسا من وافر الخير وعظيم القوة ، حتى إن مجالون رأى من واجبه أن يعود بنفسه إلى فرنسا سنة ١٧٩٦ ويعرض الحالة أمام حكومتها . وكانت العلاقات التجارية بين فرنسا ومصر لا بأس بها . وقد قدر « ڤلنى »

مجموع الصادرات والواردات بخمسة ملايين من الجنيهات ، وهذا مبلغ لا يستهان به بالنسبة إلى قيمة النقود فى ذلك الوقت .

٥ — ظهور نابليون بونابرت :

وكان قد ظهر فى فرنسا فى ذلك الوقت أعظم قائد حربى عرف فى الأزمنة الحديثة وهو نابليون بونابرت الذى قاد الفرنسيين إلى النصر فى إيطاليا والنمسا (١٧٩٥ — ١٧٩٧) واضطر جميع الدول المعادية لفرنسا إلى عقد الصلح معها ما عدا إنجلترا ولذا أخذ يفكر بالاشتراك مع حكومته فى مشروع يناوئ به نفوذ إنجلترا وتجارتها واتجهت أنظاره نحو الشرق ومصر فأخذ يدرس ويبحث أمر إعداد حملة حربية على مصر .

ويكاد نابليون ألا يكون فرنسى التبعية لأنه طليانى الأصل واللغة ، ولأنه ولد بجزيرة قورشقة فى ١٥ أغسطس سنة ١٧٦٩ وهذه الجزيرة لم تتبع فرنسا إلا قبل ذلك التاريخ بسنة واحدة . وقد ذهب إلى فرنسا مع والده وعمره عشر سنوات ، وبعد أن تعلم اللغة الفرنسية أدخله والده المدرسة الحربية فى « بريين » ثم فى باريس حيث بقى ست سنوات ، حتى أتم دراسته وعين ضابطاً سنة ١٧٨٥ ، ولما كان فقيراً غير معروف عند أولى الشأن لم يطمع فى رقى سريع . لذلك اشتغل بشؤون جزيرة قورشقة السياسية وقضى جزءاً كبيراً من وقته بها طمعاً منه فى اغتصاب السلطة . ولكنه لم ينجح وأبعدته الحكومة هو وأهله عن قورشقة فاستوطنت الأسرة فرنسا وكسب نابليون لنفسه شكر حكومة الإدارة بسبب خدماته فعين قائداً للجيش الزاحف على إيطاليا سنة ١٧٩٦ ولم يكن عمره حينئذ إلا سبعاً وعشرين سنة . وكان هذا التعيين فاتحة نصر وعظمة قلما أتى التاريخ بمثالها .

كان نابليون قصير القامة متوقد العينين سريع الحركة والكلام واسع الخيال عظيم الآمال ، على أنه كان يعرف ما يمكن عمله ويتقن دقائق كل موضوع تناوله وكانت له مقدرة كبيرة على تحمل المتاعب ؛ إذا عزم على نيل غرض

لم يصده عنه اعتبار مادى أو أدبى . وإنما ارتقى إلى تلك المنزلة العالية بفضل عبقريته الحربية وما كانت عليه أوربا فى عصره من التفكك والضعف .

أسباب الحملة :

تتلخص أهم الأسباب التى أدت إلى قيام الحملة فيما يأتى :

١ — مهاجمة إنجلترا فى الشرق وقطع طريق الاتصال بينها وبين مستعمراتها.

٢ — تكوين مستعمرة فرنسية فى مصر وفتح ميادين جديدة لتجارة فرنسا ومدنيتها.

أما عن السبب الأول فإن نابليون لما رأى أن مهاجمة إنجلترا أمر غير ميسور لعدم وجود أسطول قوى يمكن فرنسا من التفوق فى بحر المانش والنزول بقواتها على سواحل إنجلترا فكر فى قطع أوصالها والحيلولة بينها وبين مستعمراتها ، ورأى أنه إذا استولت فرنسا على مصر وضعت فرنسا يدها على أقصر طريق برى بين الشرق والغرب . قال « تاليرند Talleyrand » أحد أعضاء حكومة الإدارة بفرنسا فى خطاب إلى نابليون فى ١٣ سبتمبر سنة ١٧٩٧ .

« إن مصر كطريق تجارى ستعطينا تجارة الهند ، لأن المعول فى التجارة على الوقت . وبالاستيلاء على مصر نستطيع أن نقوم بخمس رحلات مقابل ثلاث بالطريق المعتاد حول الرأس » .

أما عن السبب الثانى فإن فرنسا قد فقدت معظم مستعمراتها فى القرن الثامن عشر لمحاولتها الاحتفاظ بتفوقها فى أوربا زيادة على مستعمراتها ، وعلى ذلك أخفقت فى الغرضين ، فلما جاء عام ١٧٩٧ وخرجت فرنسا منتصرة من حروبها فى أوربا بفضل نبوغ نابليون بدأت تتطلع إلى الاستعمار وأخذت تتحين الفرص لتعويض ما فقدته من مستعمراتها . ومما يدل على أن فرنسا كانت تريد تأسيس مستعمرة فرنسية بمصر ما أرسلته مع الحملة من علماء وصناع وعدد وآلات ومطابع ومترجمين ، ولا تنس أن استيلاء فرنسا على مصر يفتح أسواقاً جديدة للمصنوعات الفرنسية ، فمن مصر تستطيع فرنسا أن تتصل بسوريا وبسواحل إفريقية الشمالية وببلاد العرب .

أسباب ثانوية ، مطامع نابليون :

وهناك أسباب نعدها فى الدرجة الثانية من الأهمية ، فمن هذه الأسباب أن همة نابليون قد أبت عليه البقاء فى فرنسا من غير عمل ، وخشى أن الشعب لا يلبث أن ينساه إذا لم يظهر أمامه بعمل عظيم ، لذلك أخذ ينقب عن مشروع تتجلى فيه عبقريته ومواهبه ، فلم ير أمامه سوى الشرق مهداً لعظماء الرجال وميداناً لكبار الأبطال من قديم الزمان ، وكان نابليون يطمح أن يقلد الإسكندر فينشىء فى الشرق دولة كدولته .

ثم أن نابليون رأى أن الفرصة غير سانحة للوصول إلى إحداث انقلاب فى حكومة فرنسا وأخذه مقاليد الأمور بيده ، ورأى من الحكمة الابتعاد عن البلاد حتى تتهيأ له الفرصة ، إذ لا يبعد أن تتألب دول أوربا ضد فرنسا من جديد منتهزة فرصة غيابه ثم لا تلبث حكومة الإدارة أن تنهزم أمام تلك الدول فيضج الرأى العام الفرنسى وحينئذ يعود نابليون إلى فرنسا فيستقبله الشعب استقبال المنقذ للوطن ويسلمه زمام الأمور .

أسباب صورية ، تأديب المماليك :

وهناك أسباب صورية من نوع الأسباب التى تتذرع بها الحكومات عادة لتبرير موقفها إزاء القانون العام وأمام غيرها من الدول ، فقد تظاهرت فرنسا أنها إنما أرسلت الحملة لتأديب المماليك والاقتصاص منهم بسبب ما وقع على التجار والرعايا الفرنسيين فى مصر من الظلم والمصادرة والاضطهاد فى عهد إبراهيم بك ومراد بك ، مما دعا قنصلهم « مجالون » إلى إرسال الشكوى تلو الشكوى إلى حكومته .

تأييد سلطان تركيا :

كذلك ادعت الحكومة الفرنسية عقب قيام الحملة ووصولها إلى مصر أن

المماليك قد عصوا الباب العالى واستقلوا بالبلاد وعاثوا فيها فساداً ، غير مراعين فى ذلك حقوق السلطان . ولما كانت فرنسا أقدم حليف لتركيا رأت حكومة الجمهورية مساعدة الباب العالى بالقضاء على فئة المماليك وتوطيد نفوذ السلطان بمصر ، وقد سعت حكومة فرنسا فى إقناع الباب العالى بهذا الغرض بكل الطرق فلم تفلح ، وسرعان ما أدرك السلطان أغراض فرنسا فاتحد مع أعدائها .

نابليون فى مصر

سرية مشروع الحملة :

اعتبرت الحكومة الفرنسية أمر هذه الحملة سراً مكتوماً لم يعلم به أحد غير أعضاء حكومة الإدارة وبونابرت ، حتى أن الرؤساء والمشتغلين بتجهيز معدات الحملة لم يعلموا عن وجهتها شيئاً .

وظل هذا التكتم سائداً جميع الدوائر حتى أقلعت الحملة من فرنسا فى ١٩ مايو سنة ١٧٩٨ ولم يكن لأحد من رجالها علم بغرض الحملة إلى أن اقتربت من المياه المصرية ، وماذا كان يهم الضباط أو الجنود من غرض الحملة ما دام نابليون على رأسهم ، وما داموا يعرفون تماماً أن الحملة موجهة ضد إنجلترا ؟

والحقيقة أنه لو لم تراع الحكومة هذا التكتم الشديد لتسرب أمر الحملة إلى البحرية الإنجليزية ، ولتعرضت الحملة فى بدء سيرها لضربة قاضية من جانب الأسطول الإنجليزى الذى كان شديد الرقابة فى البحر الأبيض . ولم تكتف الحكومة الفرنسية باحتفاظها بسر الحملة ، بل إنها تظاهرت بعمل استطلاعات ومناورات فى سواحل فرنسا الشمالية لتوهم الحكومة الإنجليزية أن غرضها من الحملة هو إنزال جيوشها على سواحل إنجلترا الجنوبية أو على سواحل إيرلنده فينصرف نظر البحرية الإنجليزية ولو قليلا عن البحر الأبيض .

خطة الأسطول الإنجليزى :

وفعلا لما نشطت حركة الموانئ الفرنسية وقف أمير البحر الإنجليزى « نلسون Nelson » ومعه ثلاث سفن لرقابة سواحل فرنسا وإيطاليا وجمع المعلومات عن الحملة ، فوصل إلى « طولون » أول يونيه ، وكانت الحملة قد خرجت ولم يعلم الأسطول من أمرها شيئاً ، فأخذ نلسون يبحث عند السواحل الإيطالية حتى علم فى ٢٠ يونيه أن الفرنسيين وصلوا إلى جزيرة « مالطة » ٩ يونيه فلما وصل إليها كان بونابرت قد غادرها مع حملته قاصداً الشرق ، متخذاً كل الطرق للهروب من نلسن ، أما نلسن فإنه وصل إلى الإسكندرية قبل وصول الحملة الفرنسية بثلاثة أيام ، ولما أبى « السيد محمد كريم » حاكم الإسكندرية أن يسمح لنلسون وسفنه بالبقاء فى الميناء انتظارا للفرنسيين سار شمالا قاصداً جزر الأرخبيل الأغريقى .

سير الحملة :

أما الحملة فقامت بقيادة نابليون بونابرت فى ١٩ مايو سنة ١٧٩٨ من ميناء « طولون » و « مرسيليا » ومن « جنوه » و « سفيتاڤكيا » و « أجاكسيو » من موانى إيطاليا وقورشقة تحمل أكثر من ثلاثين ألف نفس ويحرسها عدد من السفن الحربية بقيادة أمير البحر « ده بروى De Brueys » . ومن أشهر القواد الذين صحبوا نابليون « ديزيه Désaix » و « كليبر Kléber » و « مينو Menou » وأشهر العلماء « منج Monge » و « ليپير Lepère »

احتلال مالطة :

ولم يشهد البحر الأبيض المتوسط مثل هذا العدد من السفن والرجال منذ الحروب الصليبية ، ولقد صادف هذه الحملة عند قيامها نجاح وتوفيق عظيمان ، إذ تمكنت من الإفلات من رقابة نلسون واستولت على جزيرة « مالطة » بدون كبير مشقة .

وفى ١٩ يونيه قامت الحملة من مالطة ، ولما مرت الحملة بجزيرة « كريت » لم يعد غرض الحملة خافياً فأعلن الخبر للجند قبل الوصول إلى الإسكندرية بليلة .

وصول الحملة :

وفى أول يوليه سنة ١٧٩٨ وصلت الحملة إلى الإسكندرية وعلم نابليون لأول مرة أن نلسون ومعه ثلاث عشرة سفينة حربية قد زار الإسكندرية فى ٢٨ يونيه فأصدر أمره بإنزال الجند والذخيرة بأسرع ما يمكن ، وذلك لاحتمال وجود نلسون بمقربة من الإسكندرية .

وفى ٣ يوليه كان قد تم إنزال جميع المعدات ، وكانت الجنود قد استولت على المدينة بعد مقاومة ضئيلة من حاكم الإسكندرية « السيد محمد كريم » وتم الاتفاق بينه وبين الفرنسيين على أن يحتفظوا بمركزه كما اتفقوا مع بعض أعراب البحيرة للسير مع الحملة وتوريد الجمال اللازمة لحمل الأمتعة وصار الطريق إلى القاهرة مفتوحاً أمام الحملة .

وفى ٩ يوليه قامت الحملة من الإسكندرية بعد أن تركت ثمانية آلاف جندى برياسة « كليبر » وأخذت الحملة طريق الصحراء غربى فرع رشيد . وسارت بعض السفن حاملة المؤنة والغذاء فى فرع رشيد ، وقد قاسى الجنود فى أثناء اختراقهم الصحراء أهوالا شديدة بسبب شدة الحرارة وجفاف الأرض وقلة الماء وسطو الأعراب بين حين وآخر ، ولما وصل الجند إلى « الرحمانية » على النيل حيث لحقوا بالحملة النيلية ألقوا بأنفسهم فى الماء فرحين مغتبطين ، ثم سارت الحملة بمحاذاة فرع رشيد .

تدابير المماليك :

ولما علم المماليك بنزول الحملة فى الإسكندرية قابلوا الخبر بغير اهتمام أو اكتراث مزدرين شأن الإفرنج عامة ومحتقرين كفايتهم الحربية وأقسموا أنهم سيحصدون رءوسهم حصداً إذا قاتلوهم .. ثم اجتمع رؤساء المماليك مراد بك

وإبراهيم بك . ومعهم الوالى التركى سيد بكر باشا وقر الرأى على أن يرسلوا قوة تبلغ ٦٠٠٠ من فرسان المماليك ومن الجنود التركية بقيادة مراد بك لاستطلاع قوة الفرنسيين ، فالتقى الفريقان عند « شبراخيت » بعد أن استولت الحملة على الرحمانية فى طريقها إلى القاهرة . وقد اشتبك فى هذه الموقعة بعض السفن المسلحة التى أحضرها المماليك مع القوة الفرنسية التى كانت تسير فى النيل وانهزم المماليك لأول مرة أمام نيران المدافع والبنادق الفرنسية وتقهقروا جنوباً إلى القاهرة حيث قر الرأى على أن يبقى مراد بك على الضفة اليسرى للنيل ومعه قوة تبلغ ١٠٠٠٠ من فرسان المماليك و ١٠٠٠ من الجنود التركية ، وبنى المماليك استحكامات عند « امبابة » ووضعوا بعض المدافع على قواعد ثابتة وأحضروا ٢٤٠٠٠ من الفلاحين للدفاع عن المكان .

أما إبراهيم بك فبقى عند بولاق على الضفة اليمنى للنيل ومعه عدد احتياطى من المماليك والفلاحين ، ومعه فوق ذلك ما أمكن حمله من الثروة والتحف والكنوز التى جمعها المماليك وحملوها ظهور الدواب أو السفن ، وقد خرج مع إبراهيم بك ومن معه سكان القاهرة ينتظرون الموقعة ويضجون بالأدعية والصلوات والكل مترقب أول إشارة بالهزيمة لينجو بنفسه من المهالك .

ويلاحظ هنا أن المماليك قد أخطأوا فى تقسيم قواتهم ووضع الجزء المهم من هذه القوة على الضفة اليسرى ، إذ كان يجب أن يجمعوا قواتهم على الضفة اليمنى ويتركوا للفرنسيين مهمة عبور النيل وهى مهمة لا تخلو من خطر على الجيش المهاجم ، ولكن يظهر أن المماليك كانوا قد أعدوا خطة التقهقر قبل أن ينظموا خطط الدفاع .

موقعة إمبابة :

وفى ٢١ يوليه وصل الفرنسيون إلى « امبابة » وعسكروا بينها وبين الجيزة بمرأى من أهرام الجيزة التى أشار إليها نابليون وقال مخاطباً جنوده قبل الموقعة . « إن أربعين قرناً تنظر إليكم » وقد وقف الفرنسيون فى خطوطهم منتظرين هجوم

المماليك حتى يحصروهم بين نيرانهم وقد وضعوا خطتهم بحيث يحولون دون رجوع المماليك إلى استحكاماتهم فى امبابة ثم يدفعونهم نحو النهر ، فإما أن يلقوا بأنفسهم فيه أو يفروا هاربين إلى الصحراء ، وفى هذه الموقعة — موقعة « امبابة » أو « الأهرام » — كما تعرف عند الفرنجة — أظهر مراد بك ومن معه من المماليك منتهى الشهامة والبطولة غير مبالين بالنار ولا مكترثين للموت ، فكانت هجماتهم على الخطوط الفرنسية لا تلبث أن تتكسر أمام بنادق العدو ، وماذا كانت تجدى بطولة المماليك وفروسيتهم أمام جيوش حديثة منظمة يقودها نابليون ؟ لقد تهشمت قوة المماليك فى ساعات قليلة ، ولم يبق من المماليك سوى جماعات غير منظمة عددها أربعة آلاف فرت إلى الصحراء أو إلى الصعيد مع مراد بك الذى أخذ يحرق السفن التى كانت تحمل الذخيرة حتى لا تقع فى أيدى العدو .

أما إبراهيم ومن معه من المماليك والأهالى فظلوا على ضفة النيل عند بولاق يراقبون حركة الموقعة ، فلما رأوا ما حل بمراد بك استولى عليهم الفزع والرعب وضج الناس بالصراخ والعويل وأحرق إبراهيم بك ما أمكن إحراقه من السفن المحملة حتى غطت النيران سطح الماء ، ثم فر ومن معه من المماليك قاصدين الشرقية ثم سوريا ، وخرج مع إبراهيم بك سيد بكر الباشا التركى وعدد من زعماء المصريين . أما المدينة فظلت فى حركة مستمرة إذ أخذ الناس يهاجرون منها ومعهم أسراتهم وما خف من متاجرهم وثروتهم ، وانتهز اللصوص الفرصة فدخلوا البيوت والحوانيت ونهبوا ما فيها .

تسليم القاهرة :

وأخيراً قر رأى بعض التجار الأجانب أن ينصحوا وكيل الباشا بأن يسلم المدينة وذهبوا لمقابلة نابليون ، وذهب إلى بر الجيزة جماعة من المشايخ يعرضون الصلح على الفرنسيين ويسلمون القاهرة ، وفى ٢٤ يوليه دخل نابليون القاهرة على رأس جنده وكان قد عين القائد « ديبوى Dupuy » حاكماً على المدينة

وأرسل « ديزيه » على رأس قوة إلى الصعيد لمطاردة مراد بك وأتباعه .

وفى ٧ أغسطس خرج « بونابرت » على رأس قوة لمطاردة إبراهيم بك فوصل « بلبيس » والتقى الفريقان عند « الصالحية » فى ١٠ أغسطس وفر إبراهيم بك إلى سوريا بعد أن ترك كل أحماله فى أيدى الفرنسيين .

موقعة أبى قير البحرية :

وفى أثناء ذلك وصل إلى بونابرت رسول من « كليبر » يعلمه بالكارثة التى أصابت الحملة بتدمير الأسطول الفرنسى عند « أبى قير » فى أول أغسطس ، وذلك أن « نلسون » لما علم بنزول الفرنسيين مصر أقلع من جزر الأرخبيل وباغت الأسطول الفرنسى ، وعلى الرغم من كثرة السفن الحربية الفرنسية فإن نلسون استطاع بمهارته وسرعته أن يشق الأسطول الفرنسى شقين ويحصر الجزء الأكبر منه بين نارين من أسطوله ، وهكذا دمر الجزء الأكبر من الأسطول الفرنسى وقتل وغرق عدد عظيم من الفرنسيين ، ومن الذين قتلوا « ده بروى » قائد الأسطول .

نتائج الموقعة :

وبتدمير الأسطول فقد بونابرت أسباب الاتصال بأوربا عامة وفرنسا خاصة وضاع كل أمل فى إمكان وصول المدد والذخيرة من فرنسا إلى الحملة ، كما أن ضياع الأسطول حرم الفرنسيين من أكبر ضمان يعتمدون عليه ويلجأون إليه إذا اضطرتهم الظروف فى مصر إلى التقهقر أو العودة ، ولا شك أن الحملة الفرنسية بمصر بعد هذه الموقعة أصبح مقضيًّا عليها لا محالة ، إذ صار الفرنسيون فى مصر كأنهم محصورون فى مدينة مضيق عليها ومصيرها إلى التسليم آجلا أو عاجلا .

لذلك قابل نابليون الخبر باهتمام كبير وتأثر ظاهر ، غير أنه سرعان ما تجلد وامتلأ قلبه ثقة وأملا فى المستقبل فأبلغ الخبر إلى من حوله من الضباط



ومنهم انتقل إلى الجنود وسرت فى نفوسهم روح الثقة والشجاعة التى استمدها الجميع من بونابرت الذى نصح لضباطه بأن يعتادوا جو مصر وأن يقوموا بأعمال عظيمة كتكوين دولة كبرى فى أفريقية وآسيا يكون مركزها مصر .

سياسة بونابرت فى مصر :

لذلك عول نابليون على إدماج الفرنسيين بالمصريين محاولا بذلك تكوين عنصر قوى واحد يستند إليه فى حكمه ، علما منه بأن قوة الشعب هى خير ما ترتكن إليه الحكومة فى البلاد ، فاستمال الشعب إليه بكافة الطرق ، فكان يشترك مع الشعب فى حفلاته القومية العامة كفتح الخليج وإحياء المولد النبوى وكان يعلن أنه مثلهم مؤمن وموحد بالله . وكان يستعمل اللغة العربية فى منشوراته ويظهر الاحترام للدين والقرآن والرسل ، وخاصة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، ويكثر من الاستشهاد بالقرآن وإعلان رغبته أمام العلماء فى تحويل الفرنسيين إلى الإسلام وبناء المساجد ، حتى يبرهن بذلك للمصريين ، على

أنه لا يقل عن الأتراك أو المماليك غيرة على خدمة الدين واحترام عادات البلاد وأهل العلم بها .

إنشاء الديوان الوطنى :



نابليون بونابرت

وأهم من ذلك كله أنه عمل على إشراك العناصر الوطنية مع الفرنسيين فى الحكم لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث . إذ أصدر مرسوماً حال دخول الفرنسيين القاهرة يقضى بتأليف ديوان وطنى يساعد الحاكم العسكرى فى الحكم ، ويتكون من تسعة أعضاء من المشايخ وعاشر ليكون سكرتيراً ، وانتخب « الشيخ عبد الله الشرقاوى » رئيساً للديوان و « الشيخ المهدى » سكرتيراً ، ويجتمع الديوان فى كل يوم للنظر فى مهام الأمور . وكان نابليون يجيب بالموافقة على أكثر قرارات الديوان ويترك له الحرية فى تعيين من يختارهم من غير المماليك للوظائف الصغرى الخاصة بالمدينة ، وقد عين بونابرت حكاماً عسكريين للقاهرة وللأقاليم وأمر بتكوين ديوان وطنى لكل إقليم على نسق ديوان القاهرة يتكون من سبعة أعضاء ويعاون الحكام الفرنسيين فى حكومة الأقاليم .

ولم يفرض نابليون ضرائب جديدة ، بل جمع المال المعروف بالميرى بنظام من الجميع ، وحصرت أملاك المماليك والمشايخ الذين هاجروا إلى الشام وثبتوا كلا فى ملكيته واحترموا أملاك الوقف وتركوا المعاملات المدنية والتجارية كما كانت ، ولم يحدثوا تغييراً ما فى إدارة القضاء فى البلاد .

وعلى ذلك سرعان ما أنس الناس بالفرنسيين واطمأنوا إليهم فنشطت حركة العمل فى المدينة وأنشئت فى القاهرة محال تجارية ومقاه ومطاعم ومصانع ، وأذيع التنبيه بوجوب الإنارة والنظافة أمام محالهم وبيوتهم فى الشوارع والحارات .

المجمع العلمى :

ثم نظر بونابرت فى تنظيم « المجمع العلمى المصرى L'Institut d'Egypt » فأصدر أمراً فى ٢١ أغسطس بتكوين هيئة المجمع ، وفى ٢٤ منه اجتمع المجمع لأول مرة بمنزل « حسن كاشف (١) » وعين « منج Monge » أكبر الرياضيين رئيساً ، ووجد نابليون الشرف كله أن يكون وكيلا للمجمع ، ثم قسم المجمع إلى أربعة أقسام مهمة : قسم للأبحاث الرياضية والطبيعية ، وقسم للابحاث الاقتصادية ، وقسم للفنون ، وقسم للآداب . وأهم الأعمال التى قام بها المجمع فى أثناء وجود نابليون درس مشروع وصل البحر الأحمر بالأبيض وكشف القناة القديمة التى كانت توصل النيل بالبحر الأحمر .

ديزيه فى الصعيد :

وبينما نابليون يقوم بهذه التنظيمات فى القاهرة والدلتا كان « ديزيه » يعمل على إخضاع مراد بك فى الصعيد وكان قد انضم إليه عدد كبير من المماليك وعربان الوجه القبلى واتخذ مقره فى البهنسا بمديرية المنيا ثم فى الفيوم فسار إليه « ديزيه » واشتبكا فى موقعة عند مدينة الفيوم انهزم فيها مراد بك وأتباعه وبعدها عول مراد بك على اتباع طريقة الكر والفر التى يحذقها فرسان المماليك فصار الفرنسيون فى حركة مستمرة أثناء وجودهم بالصعيد إلى أن استدعاهم نابليون قبيل موقعة أبى قير البرية فى يوليه سنة ١٧٩٩ .

وبينما كان الفرنسيون يحاولون تثبيت حكمهم فى البلاد اعترضتهم حادثتان قضتا على آمالهم فى هذه البلاد نهائيًّا : الحادثة الأولى داخلية وهى ثورة أكتوبر

---

(١) فى حارة منج خلف المدرسة السنية بالناصرية .

سنة ١٧٩٨ ، والثانية خارجية وهى تعرض الفرنسيين لهجوم الأتراك والحلفاء فى مصر وفى أوربا فى آن واحد .

ثورة ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨

١ — السبب الاقتصادى :

إن أهم الأسباب التى أدت إلى ثورة القاهرة ولم يمض على دخول الفرنسيين سوى ثلاثة أشهر هى فى الحقيقة اقتصادية وذلك أن الفرنسيين قبل احتلالهم البلاد كانوا يمنون أنفسهم بثروة طائلة يحصلون عليها بطريقة ما ، فلما دخلوا البلاد لم يجدوا شيئاً يذكر ، فالمماليك كانوا قد أخفوا كنوز ثروتهم على أثر موقعة إمبابة ثم حملوا ما أمكن حمله منها إلى سوريا .

ولا ننس أن تدمير الأسطول الفرنسى عند « أبى قير » وإعلان الحصر البحرى على سواحل البحر الأبيض المصرية بسبب تفوق الأسطول الإنجليزى قد أدى إلى وقف دولاب الأعمال التجارية والصناعية فساءت الحال الاقتصادية بدرجة شعر بسوء وقعها الفرنسيون . لذلك شرع الفرنسيون يفكرون فى فتح أبواب جديدة يحصلون منها على المال اللازم ففرضوا عوائد على الأملاك وأنشأوا ديواناً لتسجيل الحجج والعقود الموجودة عند الأهالى والتى تثبت امتلاكهم لما لهم من الأملاك فى مقابل رسم خاص . فاستاء الأهالى وعظم سخطهم وأيقنوا أن الفرنسيين لا يقلون عن غيرهم من حيث تعسفهم فى جمع المال ، بل إن الفرنسيين كانوا أشد وأدق فى جباية الأموال ، هذا هو السبب المباشر للثورة .

٢ — شدة الفرنسيين :

على أن هناك أسباباً ثانوية أخرى أهمها تشدد الفرنسيين واضطهادهم المماليك وسوء معاملة أسراتهم وتوقيع أشد العقوبات عل من يشتبهون فى صلاته معهم ، وكانوا يحكمون بالإعدام على من يتهم بمراسلة

المماليك أو بقضاء حاجات لهم . وأكبر من أعدم بهذا السبب « السيد محمد كريم » أول من اتفق مع الفرنسيين بالإسكندرية .

٣ — انتشار البدع :

ثم إن الفرنسيين على الرغم من تظاهرهم باحترام الدين الإسلامى كانوا فى الحقيقة قليلى الاكتراث للتعاليم والمبادئ الإسلامية ، إذ أطلقوا العنان لشهواتهم وكثر التبذل وظهر الفجور وانتشرت المسكرات والبدع وعمت المفاسد وارتفع شأن الأجنبى على حساب أهل البلاد .

٤ — نشر الدعوة :

وهناك سبب خارجى يرجع إلى مجهودات إبراهيم بك والسيد عمر مكرم ومن معهما من المماليك والمصريين الذين تركوا مصر إلى الشام ، فإنهم ما فتئوا يرسلون الرسل إلى مصر ويوزعون المنشورات سرًّا بين الناس يحضونهم على الثورة ضد الفرنسيين ويشجعونهم بالقول والوعد بأن الباب العالى يعد حملة كبيرة بالاتفاق مع الإنجليز لطرد الفرنسيين من مصر. وما على المصريين إلا أن يقوموا بالثورة فى الداخل تسهيلا لمهمة الجيش المهاجم من الخارج ، ومما أكد للمصريين صدق هذه الوعود ما علموه من تدمير الأسطول الفرنسى عند أبى قير وحرج مركز الفرنسيين فى مصر على أثر هذه الموقعة .

الثورة :

قال الشيخ عبد الرحمن الجبرتى المؤرخ المصرى للحملة يصف الثورة فى كتابه عجائب الآثار : « كثر اللغط وتجمع الكثير من الغوغاء من غير رئيس يسوسهم ولا قائد يقودهم وأصبحوا يوم الأحد متحزبين وعلى الجهاد عازمين وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح وآلات الحرب وحضر « السيد بدر » وصحبته حشرات الحسينية ولهم صياح عظيم وهول جسيم فذهبوا إلى بيت القاضى

وتجمعوا وتبعهم نحو الألف أو الأكثر وهدموا مصاطب الحوانيت وجعلوا أحجارها متاريس للكرنكة لتعوق هجوم العدو فى وقت المعركة ووقف دون كل متراس جمع عظيم من الناس ... ... » .

وكان الفرنسيون قد أخذوا على غرة فلم يحتاطوا للأمر وقتل منهم « ديبوى » حاكم القاهرة ورئيس أركان حرب نابليون واثنان من العلماء كانا يقومان بأبحاثهما عند جبل المقطم . ولما رأى نابليون خطورة الحال وأن مركز الثورة فى الأزهر بعيد عن مناله بسبب ضيق الحارات الموصلة إليه ، وضع المدافع على إحدى ربى المقطم وصوبها على الأزهر « ولما سقط عليهم القنبر ورأوه ولم يكونوا فى عمرهم عاينوه نادوا يا سلام من هذه الآلام ياخفى الألطاف نجنا مما نخاف ! ! » وتتابع الرمى من القلعة حتى وقع الرعب فى صدور الناس ، وفرغت جعاب أهل الحسينية الذين ظلوا يقاتلون للنهاية فقام العلماء وركبوا إلى بونابرت يطلبون الأمان والعفو فلامهم بونابرت وأنبهم واتهمهم بمالأة الثوار على الرغم من اشتراكهم معه فى المسئولية والحكم ، وأخيراً قبل رجاءهم ونادوا بالأمان فى جميع أنحاء المدينة . ولكن نابليون استعمل الشدة والصرامة المتناهية وارتكب إثماً لا يزال أثره مقروناً باسمه إلى اليوم فى مصر : ذلك أن جنوده وخيوله دخلت الأزهر وانتهكوا حرمته وأساءوا استعماله ، وبذلك أضاف وقوداً جديداً إلى نار الثورة المتأججة فى نفوس الشعب وقضى على كل أمل فى تقريب العنصرين المصرى والفرنسى وتكوين قوة من الشعب يستند إليها بونابرت فى حكمه .

ومن مظاهر روح الكراهية وعدم الثقة التى ملأت جوانح الفرنسيين بعد الثورة أن بونابرت ألغى الديوان الوطنى الأول ثم عين ديواناً جديداً ليس مقصوراً على المشايخ . بل كانت جميع الطوائف والجاليات القاطنة بمصر ممثلة فيه ، فكان بجانب المشايخ ممثلون للأقباط والسوريين والأروام والإفرنج . وكان مجموع هذا المجلس ستين عضواً اختير منهم أربعة عشر ليكونوا المجلس المخصوص الذى يجتمع بانتظام لمعاونة الحكومة .

ومن الاحتياطات التى اتخذها الفرنسيون بعد الثورة اهتمامهم بتحصين القاهرة وهدم بعض المبانى والمساجد التى كانت تعترض طريقهم وخلع أبواب الحارات ، وكان الفرنسيون قد بدأوا بعض هذه الأعمال قبل الثورة فلما قامت الثورة ضاعفوا جهودهم فى إتمامها ، ومن أعمال نابليون أيضاً تكوين فرق عسكرية من متطوعى الأروام وبعض العناصر الشرقية المسيحية تنضم للحملة عند الحاجة ، وأخذت المعامل تنتج ما تحتاج إليه الحملة من ذخيرة حربية وعدد وآلات وأدوات .

كل هذه الأعمال ساعدت على توسيع هوة الخلاف بين الفرنسيين والمصريين وجعلت المصريين على الرغم من خضوعهم وتظاهرهم بالامتثال يضمرون الانتقام من الفرنسيين ويتحينون الفرص المناسبة للقيام بالثورة من جديد ما داموا يعلمون أن الأتراك والإنجليز على الأبواب .

نابليون فى سوريا :

كان من نتائج واقعة أبى قير البحرية وتدمير الأسطول الفرنسى أن سهل على إنجلترا حمل تركيا على إعلان الحرب ضد فرنسا ، وإعداد حملة لطرد الفرنسيين من مصر . ففى سنة ١٧٩٨ أعلنت تركيا الحرب على فرنسا وتحالفت مع إنجلترا والروسيا ضد فرنسا ، وأعد الباب العالى جيشين أحدهما فى جزيرة رودس لتحمله السفن الإنجليزية إلى ساحل أبى قير ، والثانى يزحف على مصر من جهة حدودها الشرقية .

فلما علم نابليون باستعداد الأتراك فضل أن يتخذ خطة الهجوم كعادته ، لأنه رأى أنه إذا بقى فى مصر أعطى الفرصة للأتراك فأرساوا جيشين فى وقت واحد ، وعند ذلك يتعرض الفرنسيون لهجوم جيشين من جهتين مختلفتين فيضطر نابليون إلى تقسيم قواته ويضعف أمله فى الانتصار . أضف إلى ذلك أنه إذا بقى بونابرت بمصر ودخل الجيش المهاجم البلاد لا يبعد أن يتشجع الشعب فيقوم بالثورة ويتعرض الفرنسيون حينئذ لخطرين داهمين : العدو من الأمام والثورة من الخلف .

قيام الحملة :

لذلك قامت الحملة بقيادة نابليون وتبلغ ١٢٠٠٠ جندى قاصدة سوريا فى فبراير سنة ١٧٩٩ بعد أن قبض على ناصية الأمور بمصر وترك عدداً قليلا من الجند فى حاميات القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط . ودخل الفرنسيون « العريش » ثم « غزة » و « يافا » وهنا سلمت حاميتها وعددها ٤٠٠٠ جندى للضابط الفرنسى فأمنهم على حياتهم ، ولكن نابليون ضاق ذرعاً ، ولما لم يكن لديه جند لحراستهم أو زاد يكفيهم أو سفن تحملهم إلى مصر ، خاف أنه إذا تركهم وشأنهم لا يلبثون أن يحملوا السلاح ضده فى « عكا » فلم يجد مناصاً من قتلهم جملة واحدة ، وتحمل أمام التاريخ إثم هذا العمل الفظيع . وعلى أثر ذلك فشا الطاعون بين جنوده .

نابليون أمام عكا :

ثم سار نحو « عكا » فوقف أمامها وواجه صعوبات جديدة لم تصادفه فى يافا ، ففضلا عن أن عكا ميناء حصين فقد كان الرجل الذى يهيمن عليها جندياً حازماً شهماً هو « أحمد باشا الجزار » وكان أمام عكا سفينتان حربيتان من الأسطول الإنجليزى بقيادة « سدنى اسمث Sidney Smith » الذى قام بدور هام فى تاريخ الحملة الفرنسية بمصر .

أثر القوة البحرية :

وإنك لترى أثر القوة البحرية ظاهراً فى حصار عكا ظهوراً تاماً ، فقد ظل الحصن مفتوحاً من جهة البحر تصل إليه المؤونة والذخيرة والرجال بسهولة ، وهذا مما جعل حصار نابليون للحصن قليل الجدوى .

وكان نابليون قد أرسل قوة المدفعية من مصر عن طريق البحر فلم تصل كاملة ووقع جزء منها فى أيدى الإنجليز ، واضطر نابليون أن يحاصر الحصن

وقوة مدفعيته ظاهر الضعف . أما الشعب السورى ، وخاصة الدروز والطوائف المسيحية وبعض القبائل العربية ، فأحسنت استقبال بونابرت واتصلت به سراً مرجئة إعلان انضمامها إليه حتى تسقط عكا .

هاجمت القوات الفرنسية حصن عكا مرات متتالية ، ولكنها كانت تعود فى كل مرة بالفشل رغم جهود بونابرت العظيمة ، ثم أرادت تركيا أن تحصر القوة الفرنسية بين نارين وتضطرهم إلى رفع الحصار عن عكا فأرسلت قوة من دمشق تبلغ ٢٥,٠٠٠ جندى بقيادة والى دمشق ، فأرسل نابليون قوة قليلة العدد بقيادة « كليبر » لملاقاتها ، ولما أوشك كليبر على الانهزام سار إليه نابليون مسرعاً وحاز النصر فى موقعة « تل طابور » جنوبى عكا فى ١٦ أبريل سنة ١٧٩٩ .

رفع الحصار عن عكا :

هذا الانتصار أحيا الروح الأدبية بين الجنود ، فقام نابليون بآخر هجمة ضد عكا للمرة الرابعة عشرة ، وفعلا اخترقت الجيوش الفرنسية حصن عكا ولكنهم وجدوا بيوتها قلاعاً وشوارعها محصنة بالخنادق والمتاريس ، ورأى نابليون أنه إذا استمر فى هجومه تعرضت قوته لخسارة جسيمة ، فاكتفى بتدمير وتخريب المدينة وقرر رفع الحصار والعودة بعد أن استمر حصارها أكثر من شهرين من مارس إلى ١٤ مايو سنة ١٧٩٩ وخسر من رجاله ما يقرب من ثلاثة آلاف رجل مات منهم كثيرون بالطاعون . وقد لاقت الحملة أثناء رجوعها إلى مصر عن طريق الصحراء مصاعب جمة بسبب تفشى الطاعون وشدة الحرارة ، ومع ذلك دخل نابليون القاهرة فى ١٤ يونيه دخول الظافر المنتصر .

ولكن تظاهره بالانتصار لم يخف الحقيقة عن المماليك الذين تشجعوا ووصلوا إلى قرب الجيزة عند الأهرام مهددين القاهرة . وبينما كان نابليون يأخذ العدة لمقابلة المماليك ومراد بك إذ وصل إليه خبر نزول العثمانيين عند أبى قير فى ٢٤ يوليه .

موقعة أبى قير البرية وعودة نابليون إلى فرنسا :

فسار هو شمالا ، وكان الأتراك وعددهم ١٨ ألف جندى بقيادة مصطفى باشا قد احتلوا قلعة أبى قير وقتلوا من فيها من الفرنسيين فجاء الفرنسيون بسرعة ونشبت الموقعة واستمرت من ٢٥ يوليه إلى ٢ أغسطس وقد تدخل الأسطول الإنجليزى فى المعركة فتقهقر الفرنسيون وتعقبهم العثمانيون تاركين قلاعهم واستحكاماتهم التى احتلها الفرنسيون ، وقطعوا على العثمانيين خط الرجعة فانكسر الجيش العثمانى ووقع مصطفى باشا أسيراً وقضى على معظم جيشه فى واقعة أبى قير البرية فى أغسطس سنة ١٧٩٩ .

وبعد أن حسن نابليون سمعة الفرنسيين ومركزهم فى مصر بإحرازه هذا النصر الباهر ، فكر فى العودة إلى فرنسا واتفق سرًّا مع بعض أصدقائه المقربين على العودة ؛ وفى ٢٢ أغسطس غادر نابليون مصر بعد أن عين « كليبر Kléber » قائداً عامًّا بدله ووصل إلى فرنسا بعد شهرين .

ويمكن تلخيص الأسباب التى دعت إلى إفلات نابليون بونابرت من مصر فى أنه قد تأكد أن مشروع الحملة فى الشرق قد أخفق نهائيًّا وأن الحالة الداخلية فى فرنسا صارت تتطلب وجوده .

كليبر وأعماله فى مصر :

عرفت الجنود الفرنسية « كليبر » ببسالته فى موقعة « تل طابور » أثناء حصار عكا ، وقد كسب عطف الجنود بسبب الجرح الذى أصابه عند نزول الحملة بالإسكندرية ، غير أن أهم الأسباب التى حببت كليبر إلى الجنود والضباط الفرنسيين أنه كان زعيم حزب الكثرة بين الجنود الذين يقولون بضرورة جلاء الفرنسيين عن مصر ، هذا فضلا عن حسن منظره وطلعته العسكرية الجذابة .

استاء كليبر أيما استياء لما بلغه خبر مغادرة نابليون سرا للبلاد وكتب

لحكومته تقريراً مطولا يصف فيه ما وصلت إليه حال الحملة بمصر ويبالغ فى صبغ هذه الحالة بالصبغة السوداء ، حتى ملأ التقرير بعبارات كلها يأس وقنوط ، وفى نهاية التقرير طلب من الحكومة أن تسمح له بإجراء المفاوضات مع الأتراك بقصد الجلاء عن مصر .

مفاوضات الصلح :

وفعلا بدأ كليبر بمفاوضة الأتراك على إحدى السفن أولا عند العريش ، وكان مستشار الأتراك « السير سدنى اسمث » وإليه يرجع الفضل فى تمهيد طريق المفاوضات ووضع الاتفاق النهائى ، وكان « ديزيه » يمثل الفرنسيين .

واتفق الطرفان على أن تخرج الحملة بمهماتها على حساب تركيا ، وأن الحملة إذا وصلت فرنسا صارت طليقة من كل قيد ، وفى ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ تمت الموافقة على « اتفاق العريش » وأعلنت الهدنة لمدة ثلاثة أشهر وبدأ الفرنسيون يسحبون حاميتهم ويخلون الأماكن النائية التى كانوا يحتلونها ، وكانوا كلما أخلوا مركزاً احتله العثمانيون الذين كانوا رابضين على الحدود الشرقية بقيادة الصدر يوسف ضيا باشا .

نقض اتفاق العريش :

أثناء ذلك حدث ما وقف حركة الصلح ، فبينما يتأهب الفرنسيون لمغادرة البلاد ويجلون بحامياتهم عن بعض الأماكن كدمياط وبلبيس والصالحية ، وبينما الأتراك يتقدمون ويتوغلون داخل البلاد التى جلا عنها الفرنسيون إذا بخطاب وصل إلى كليبر من القائد العام للقوات البريطانية فى البحر الأبيض يقول فيه إن الحكومة البريطانية لا توافق على شروط « اتفاق العريش » وأنها لا تسمح للفرنسيين بمغادرة مصر إلا إذا سلموا سلاحهم كأسرى حرب وتركوا جميع معداتهم وذخائرهم للحلفاء .

أما سبب معارضة الحكومة الإنجليزية لاتفاق العريش فهو حصولها على

التقرير الذى كان قد أرسله كليبر إلى حكومته وفيه يصور مركز الحملة فى مصر بلون أسود قاتم فلما علمت الحكومة الإنجليزية بحرج الحملة فى مصر لم تقر « سدنى اسمث » على عمله ، بل لم تعترف بحق تمثيله لها أو للباب العالى ، وصممت على مواصلة الكفاح فى مصر ، وما كان أغناها عن تحمل نفقات هذا الكفاح من مال ووقت وأنفس لو أنها أقرت شروط اتفاق العريش سنة ١٨٠٠ .

أما كليبر فانه أظهر فى هذه الآونة همة ومقدرة أعادت إلى الأذهان ذكرى نابليون فى مصر فإنه نشر صورة الخطاب على الجنود ، واكتفى بالتعليق عليه عليه بهذه الكلمة : « أيها الجنود لا جواب لنا على هذه الوقاحة إلا النصر فهيا إلى الحرب ! » فكانت هذه الكلمات بمثابة تيار كهربائى سرى فى نفوس الجند فما كادت تقع عليها الأنظار حتى نادى الجميع ضباطاً وجنوداً بصوت وكلمة واحدة رنت فى الآفاق : « الانتقام ! » .

موقعة عين شمس :

هذه الحماسة وتلك الروح الجديدة جعلت عشرة آلاف جندى يهزمون أربعة أضعاف عددهم من الأتراك بقيادة يوسف باشا فى موقعة عين شمس تاركين خزائنهم ومؤنهم وذخيرتهم .

ثورة القاهرة الثانية :

وبينما كان كليبر يطارد الوزير التركى ويعيد النفوذ الفرنسى فى الدلتا كانت القاهرة تغلى غليان المرجل بالثورة وخاصة فى حى بولاق ، فقد انتهز المصريون فرصة خروج كليبر والجزء الأعظم من جيشه لمقاتلة العثمانيين فقاموا وحاصروا ما بقى من الفرنسيين داخل المدينة ثم مالبث أن دخل المدينة عدد من جنود الأتراك والمماليك يبلغ ٦٠٠٠ وعلى رأسهم ناصف باشا القائد العثمانى ومعه زعماء المصريين الذين فروا إلى الشام عقب واقعة إمبابة : وهم إبراهيم بك

ومحمد بك الألفى وعثمان كتخدا وحسن بك الجداوى ، فتحمس الناس من جميع الطوائف وتضافروا على انتهاز هذه الفرصة للقيام فى وجه الفرنسيين وأقيمت المتاريس وحفرت الخنادق وغلقت أبواب المدينة وتطوع الناس لحراسة هذه هذه الأبواب ليل نهار ، وظهرت الحركة بأجلى مظهر فى مدينة القاهرة وفى بولاق فأنشأوا معملا للبارود فى الخرنفش وكان « السيد المحروقى » كبير التجار و « السيد عمر مكرم » نقيب الأشراف وباقى الأعيان والتجار « يباشرون الكلف والنفقات والمآكل والمشارب ، وكذلك جميع أهل مصر كل إنسان سمح بنفسه وبجميع ما يملكه وأعان بعضهم بعضاً ودفعوا ما فى وسعهم وطاقتهم من المعونة » ولم يكن الأقباط أقل وطنية من المسلمين وقت الشدة فقد جاء أكابر القبط « جرجس الجوهرى » و « فلتيوس » و « ملطى » فطلبوا الأمان وقاموا بنصيبهم وقدموا المال اللازم ما عدا « يعقوب » الذى كرنك فى داره بالدرب الواسع (١).

قمع الثورة :

ولما انتهى كليبر من مطاردة فلول الأتراك وعلى رأسهم الوزير يوسف باشا دخل القاهرة وقطع الصادر والوارد وأحاطت جنوده بها وظل حصارها أكثر من شهر « حتى غلت أسعار المبيعات وعزت المأكولات واستمر ضرب المدافع والنيران ليل نهار والناس لا يهنأ لهم نوم ولا راحة ومقامهم دائماً أبداً بالأزقة والأسواق ، أما الصبية والنساء فمقامهم بأسفل الحواصل والعقودات تحت طباق الأبنية » وعلى الرغم من مجهودات المصريين وطول مقاومتهم أخمد الفرنسيون الثورة فى بولاق فقضوا على رجالها وأحرقوا بيوتها عن آخرها فى ١٥ أبريل سنة ١٨٠٠ .

وكان مراد بك قد اصطلح مع الفرنسيين على أثر انهزام الأتراك وأعطاه كليبر حكومة الصعيد تحت سيادة الفرنسيين فتوسط هو والبرديسى أحد أتباعه

---

(١) وهو المعروف « بالجنرال يعقوب » الذى غادر مصر مع الحملة الفرنسية ومات فى طريقه

للصلح فأرسل الفرنسيون يطلبون المشايخ واتفقوا نهائيا على أن يغادر الأتراك، ومن يشاء من المماليك والمصريين ، مصر إلى سوريا على حساب فرنسا وبحراسة الفرنسيين أثناء الطريق ، فاستشاطت العامة غضباً وهموا بقتل رؤساء العثمانيين وحاول « المحروقى » و « عمر مكرم » أن يقودا العامة بمفردهما فلم يفلحا ، وانتهى الأمر بخروج العثمانيين وعساكرهم ومعهم من المماليك إبراهيم بك والألفى وأمراؤهما وأجنادهما ، ومن المصريين السيد عمر مكرم والمحروقى وكثير من أهل مصر .

أما كليبر فلم يشتد فى الانتقام من المصريين ولم يعاقبهم على ثورتهم كما عاقبهم نابليون ، إذ اكتفى بفرض غرامة حربية عظيمة مقدارها ١٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك كما أنه فرض على الوجه البحرى غرامة قدرها ٧,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، وهذا مبلغ عظيم إذا ذكرنا سوء الحالة الاقتصادية فى البلاد فلا عجب إذا لاقى الناس منتهى الضيق من جراء فرض هذه الغرامة « حتى اضطروا إلى بيع متاعهم ومصاغهم فلم يجدوا من يشترى وضاق خناق الناس وتمنوا الموت فلم يجدوه ، ثم وقع الترجى فى قبول المصاغات والفضيات فأحضر الناس ما عندهم فكانوا يقومونه بأبخس الأثمان » .

السكون بعد العاصفة :

ولما هدأت الحال شعر الناس والجنود باقتراب عهد سعيد جديد ، إذ انتظمت العلاقات بين مصر وفرنسا وصار البريد يصل إلى مصر فى كل شهر ، وشرع كليبر يقوم بإصلاحات جمة ويعيد تنظيم الحملة من جديد بعد أن كان قد لحقها الفشل ودب فيها دبيب اليأس ، وأهم هذه الاصلاحات إنشاء المصانع المختلفة لإنتاج ما كان ينقص الحملة من مختلف الحاجات ، ثم إنه نظم « المجمع العلمى » وكون لجاناً أرسلها فى مختلف الجهات لمزاولة البحث وكتابة التقارير العلمية ؛ ومن أعماله أيضا أنه زاد فى صفوف الحملة بإضافة فرق جديدة من الطوائف الشرقية المسيحية وبنى الحصون والقلاع بالقاهرة والإسكندرية .

قتل كليبر :

وبينما هو مكب على هذه الإصلاحات إذا بشخص سورى اسمه « سليمان الحلبى » قد انقض على كليبر وهو يتنزه فى حديقة منزله فطعنه بخنجره فى قلبه فخر صريعاً فى ١٤ يونيه سنة ١٨٠٠ وعمره ٤٧ سنة . وبفقده فقدت الحملة أعظم رجل يستطيع إنقاذها .

« مينو » والحملة الإنجليزية سنة ١٨٠١

مينو :

وخلفه أقدم الضباط فى الحملة وهو القائد « مينو Menou » وعمره إذ ذاك ستون سنة ، واشتهر بحسن الإدارة ودماثة أخلاقه وشدة تعلقه بنابليون . غير أن تعيينه لم يثر حماسة الجند بسبب تحوله إلى الإسلام وزواجه من مسلمة . وليس من شك أنه أقل كفاءة من سلفيه ، وأنه لا يصلح لقيادة الحملة لأنه لم يسبق له أن تولى قيادة الجيوش ضد العدو وما سبق أن كسب موقعة قط .

على أن مينو اضطلع بأعباء الحكم وسار فى إدارته بكل حزم فنظم المالية ووحد صفوف الجيش وقضى على المنافسات الحزبية وقوى الحصون ، واستمر كذلك إلى مارس سنة ١٨٠١ لم ينغص عليه سوى شىء واحد وهو عدم تبادل الثقة والتفاهم بينه وبين كبار الضباط فى الحملة .

موقف الحكومة الإنجليزية :

وكانت الحكومة الانجليزية قد تأكد لها ضعف تركيا وعجزها أمام الفرنسيين على أثر موقعة أبى قير البرية وموقعة عين شمس فصممت على الدخول فى الحرب بنفسها ، ووقفت ترقب الحالة وتتلمس الفرصة ، فلما قتل كليبر ، ورأس الحملة مينو اغتنمت الفرصة وعولت على بذل أقصى جهدها

لإخراج الفرنسيين من مصر فأرسلت : أولا — حملة إنجليزية مكونة من ١٧٠٠٠ جندى برياسة « السير رالف أبركرمبى Sir Ralph Abercromby » ، ثانياً — قوة برية عثمانية تهاجم مصر من جهة حدودها الشرقية بقيادة الصدر الأعظم يوسف ضيا ويبلغ عددها ٢٥٠٠٠ ، ثالثا — قوة بحرية عثمانية عددها ٦٠٠٠ تشترك مع الحملة الإنجليزية وتسير فى فرع رشيد برياسة حسين باشا القبطان ، رابعاً — وأخيراً قوة هندية ترسلها حكومة الهند وتصل إلى مصر عن طريق القصير وقنا وعددها ٦٠٠٠

وصول الحملة الإنجليزية :

وفى أوائل مارس سنة ١٨٠١ نزل الإنجليز عند أبى قير ولم يكن لدى حاكم الإسكندرية الفرنسى سوى ١,٥٠٠ جندى لمواجهة العدو فلم يستطع صده ونزل باقى الحملة الإنجليزية وسرعان ما صار الطريق إلى القاهرة مهدداً .

سوء تدبير مينو :

أما مينو فإنه أظهر ضعفاً متناهياً وسوء تدبير فإنه أبى أن يستمع للخبيرين من الضباط وأصر على تقسيم قوات الحملة بدلا من جمع ما لديه من القوات لمواجهة الإنجليز ومنعهم من النزول أو التقدم إلى القاهرة .

سير الحملة الإنجليزية إلى القاهرة :

فسار مينو شمالا ومعه قوة تبلغ ١١,٠٠٠ جندى وتقابل الطرفان فى موقعة « قانوب Canope » جنوبى أبى قير وانهزم الفرنسيون فارتدوا إلى الإسكندرية وتحصن « مينو » داخلها ، أما الإنجليز فخسروا قائدهم أبروكرمبى وتولى بدله « هتشنسون Hutchinson » وساروا ببطء نحو الجنوب قاصدين القاهرة ، وكان المماليك قد انضموا إلى الحملة وزادوا فى عدد فرسانها ، ولما وصلت الحملة « الرحمانية » اتصل الإنجليز بالحملة العثمانية السائرة فى النيل

وسقطت الرحمانية فى أيدى الإنجليز بعد مناوشات مع الفرنسيين وبذلك قطعوا طريق الاتصال بين الحملة الفرنسية فى مصر وقائدها مينو فى الإسكندرية . وواصلت الحملة السير ببطء نحو الجنوب إلى أن وصلت القاهرة فى يونيه وكان الإنجليز ينتظرون قيام معركة حامية مع الفرنسيين قبل دخول القاهرة ولكن لشد ما دهش الإنجليز عند ما علموا أن بليار « Belliard » قائد الحامية بالقاهرة طلب الصلح على حين أن عدد الفرنسيين كان ما يقرب من ١٦٠٠٠ من هؤلاء ٨٠٠٠ يستطيعون حمل السلاح .

تسليم القاهرة :

أما الشروط التى سلم بها الفرنسيون فى ٢١ يونيه سنة ١٨٠١ فهى الشروط التى كان قد اتفق عليها بالعريش فى يناير سنة ١٨٠٠ وهى خروج الفرنسيين بعددهم وأسلحتهم على سفن العدو وترك الحرية لهم إذا عادوا إلى أوطانهم . وعلى أثر ذلك أخذ الفرنسيون يتأهبون لمغادرة البلاد ودخل العثمانيون وأمراء المماليك القاهرة وبقى الإنجليز معسكرين بالجيزة .

وأخذ الانجليز يضيقون على مينو الحصار بالإسكندرية يوماً بعد يوم فاضطر إلى التسليم فى أول سبتمبر سنة ١٨٠١ ، وأخذ الفرنسيون يغادرون البلاد حاملين معهم أبحاثهم وأوراقهم وأشياءهم ، وكان الإنجليز قد اشترطوا أولا تسليم الأبحاث والأوراق إلى الإنجليز فأبى العلماء وهددوا بقذفها فى البحر إذا أصر الإنجليز على هذا الشرط وعند ذلك عدل الإنجليز عن طلبهم .

نتائج الحملة الفرنسية :

انتهت الحملة الفرنسية بعد أن بقيت بمصر ثلاث سنوات وثلاثة شهور ولم تكن لها نتيجة تذكر من الوجهة الحربية ، ولكن نتائجها السياسية والأدبية والاقتصادية كانت ذات شأن عظيم .

١ — من الوجهة الحربية :

فمن الوجهة الحربية لم تحقق الحملة الأغراض التى قامت من أجلها فلا الحملة استطاعت أن تتصل بالمستعمرات الإنجليزية فى الشرق فتعمل معها على تقويض دولة الإنجليز الاستعمارية ، ولا هى حاولت قطع الطريق بين إنجلترا والشرق بإنشاء قناة السويس والسيطرة عليها ، ولا تمكنت من تكوين مستعمرة فرنسية فى مصر توازن ما لإنجلترا من المستعمرات فى الشرق ، وأهم أسباب الفشل من هذه الوجهة تفوق القوة البحرية الإنجليزية تفوقاً ظاهراً بعد تدمير الأسطول الفرنسى فى موقعة أبى قير البحرية وقد ظهر أثر هذا التفوق أمام عكا . وفى تضييق الحصر البحرى على السواحل المصرية مما أدى إلى كساد التجارة وسوء الحالة الاقتصادية العامة فى البلاد .

٢ — من الوجهة السياسية :

أما من الوجهة السياسية الدولية فإنه منذ ١٩ مايو سنة ١٧٩٨ وهو اليوم الذى خرجت فيه الحملة الفرنسية من ميناء طولون قاصدة مصر ولدت « المسألة المصرية » فإن مصر التى كانت إلى ذلك الوقت بعيدة عن أفكار الدول لا يعلمون عنها إلا أنها ولاية عثمانية شرقية ، لم يلبث الفرنسيون أن نجحوا فى احتلالها ورأت الدول ما يمكن أن تجنيه فرنسا من الفوائد التجارية والسياسية فتاقت نفس كل منها إلى التدخل فى مصر وإحراز بعض الغنائم منها .

أما إنجلترا ففطنت فى الحال إلى أن لمصر مركزاً حيوياً بالإضافة إلى علاقاتها مع مستعمراتها فى الشرق ، وأنه إذا فاقها فى مصر عدو لها أمكنه أن يكيد لها كيداً عظيما . ولذلك لم تأل جهداً منذ ذلك الوقت فى انتهاز كل فرصة للتدخل فى مصر ومحاربة من يتصدى لتقوية مركزه فيها دونها .

أما الفرنسيون فأسسوا جالية كبيرة صناعية وتجارية وأصبحت الصلة التى تربط فرنسا بمصر أشبه بالصلة التى تربط الأستاذ بتلميذه ، وهذا يفسر كثرة

الأموال التى دفعها الفرنسيون فى القروض التى أصدرتها الحكومة وفى إنشاء قناة السويس ، وظلت فرنسا مدة قرن تقريباً حافظة نفوذها الأدبى إلى أن جاء الاتفاق الفرنسى الإنجليزى سنة ١٩٠٤ فذهب بهذه الميزة .

٣ — من الوجهة السياسية الداخلية :

أما من حيث السياسة الداخلية فقد كان المصريون قبل دخول الفرنسيين فى مصر فى سبات عميق ، بمعزل عن العالم المتمدين ، لا يعرفون عن المدنية الأوربية شيئاً فأيقظتهم الهزة العنيفة من سبات كانوا فيه منذ العصور الوسطى وفتحت أعينهم لعصر جديد ومدنية جديدة تنطوى على معلومات وعدد وأفكار وأنظمة لا عهد لهم بها من قبل ، فآنس المصريون من هذا الضوء بريقاً لامعاً وتنسموا فى الهواء عنصراً منعشاً من ناحية أوربا فاندفعوا بالطبيعة نحوها وأصبحت أوربا فى ذلك الوقت موضع إعجابهم وإرهابهم فى آن واحد .

كذلك قضت الحملة على سطوة المماليك فى البلاد وفلت شوكتهم وأظهرت ضعفهم وعجزهم أمام المصريين الذين رأوا لأول مرة فى تاريخهم الحديث إمكان اعتمادهم على أنفسهم دون المماليك ، فقد كان من أول أعمال نابليون فى مصر اشتراك المصريين فى الحكم وتكوين المجالس الوطنية فى القاهرة وفى الأقاليم لمساعدة الحكام العسكريين من الفرنسيين وقد أدخل مبدأ الانتخاب بدلا من التعيين فى الوظائف الهامة فترك للديوان الوطنى حق اختيار رئيسه وسكرتيره ولما خلت وظيفة قاضى القضاة التى كان يشغلها أحد العلماء الأتراك دعى المشايخ إلى اختيار شيخ مصرى يقوم بالوظيفة بدلا من القاضى العثمانى ، وهكذا تمرن المصريون فى أثناء وجود الفرنسيين على أن يقوموا بنصيبهم فى حكم البلاد فكان لهذا التدريب أثره فى الحوادث المستقبلة .

٤ — من الوجهة العلمية :

أما من الوجهة العلمية فإن أهم وأبقى أثر تركته الحملة فى مصر هو ما خلفه

العلماء من الأبحاث العلمية والعملية التى أضاءت الطريق أمام الباحثين ووضعت أساس تقدم البلاد العلمى والصناعى والاجتماعى ، ومن حسن طالع البلاد أن جاء مع الحملة نوابغ النظريين ونوابغ العمليين فكان « منج Monge » أكبر رياضى إلى جنب « ليبير Lepère » أكبر المهندسين و « كنتيه Conté » أذكى المخترعين ، وقد ذكرنا أن نابليون بونابرت هو أول من كون المجمع وقسمه إلى لجان مختلفة ، غير أن المجمع لم ينشط إلا فى عهدى كليبر ومينو ، ففى ١١ نوفمبر سنة ١٧٩٩ كون كليبر لجنة كبرى لتنظيم عمل المجمع ووزعت الأعمال على اللجان الآتية :

(١) للتشريع والديانة والعادات .
(٢) للإدارة .
(٣) لنظام الشرطة .
(٤) للتاريخ والحكومة
(٥) للحالة العسكرية .
(٦) للتجارة والصناعة .
(٧) للزراعة .
(٨) للتاريخ الطبيعى .
(٩) للآثار القديمة .
(١٠) للنيل والفيضان .

فكان أعضاء اللجان يطوفون فى الأقاليم والقرى باحثين منقبين مستعلمين من الأهالى والحكام عن كل ماله علاقة بموضوع بحثهم ، ومن أهم هذه الأبحاث درس مشروع وصل البحر الأحمر بالأبيض .

مشروع قناة السويس :

إن أول عمل قام به المجمع هو كشف أثر القناة التى كانت توصل البحر الأحمر بالنيل وفحص برزخ السويس بقصد إنشاء قناة توصل البحرين ، وكانت اللجنة التى ذهبت لدرس المسألة برياسة المهندس « ليبير Lepère » . وقد زار نابليون هذه الجهات بنفسه مع اللجنة فى ديسمبر سنة ١٧٩٨ أما « ليبير » فإنه كتب تقريراً فنيًّا فى الموضوع أظهر فيه أهمية استخدام هذا الطريق وأفضليته على الطريق الأخرى الموصلة للشرق ، وقد استرشد « دلسبس » بعد ذلك بهـذا التقرير عند ما هم بتنفيذ فكرة وصل البحرين وذلك على الرغم

من الخطأ الحسابى الذى وقع فيه « ليبير » وكانت نتيجته أن قال بأن مستوى المياه فى البحر الأحمر أعلى منه فى البحر الأبيض وأنه يخشى أن يفيض الماء على أرض الدلتا إذا فتحت القناة .

خريطة مصر :

ومن الأعمال المهمة أيضا وضع خريطة جغرافية صحيحة للقطر المصرى ، وقد تم وضعها فى سنة ١٨٠٠ فى عهد مينو ، إذ كون لجنة من المهندسين لمسح أراضى القطر وجمع المعلومات اللازمة لعمل خريطة مصر .

دراسة الآثار القديمة :

ثم يلى ذلك من الأعمال الأبحاث العلمية والطبية والفنية والجوية والجيولوجية والمائية الخاصة بالنيل وفيضانه ، وأهم هذه الأبحاث ما قاموا به فى دراسة الآثار القديمة فى « طيبة » و « أبيدوس » أو « العرابة المدفونة » و « عين شمس » فقد وصفوا هذه الآثار وصفاً دقيقاً بقدر ما وصل إليه علمهم ونقلوا صورها بأيديهم .

كشف حجر رشيد :

وفى سنة ١٧٩٩ عثر الضابط الفرنسى « بوشار Bouchard » قرب رشيد على الحجر المعروف بذلك الاسم وعليه كتابة باللغات الثلاث الهيروغليفية والديموطيقية والإغريقية ، وظن العلماء حينذاك أنهم عثروا على مفتاح اللغة الهيروغليفية ، غير أن الحجر وقع بأيدى الإنجليز فى أثناء حملتهم الأولى سنة ١٨٠١ فعادوا به إلى لندن حيث حفظوه فى المتحف البريطانى إلى اليوم . وانبرى لتفسيره وحل طلاسمه العالم الأثرى الفرنسى « شمبليون Champollion » سنة ١٨٢٢ .

الصناعات :

أما الصناعات والمعامل التى أقامها الفرنسيون بمصر لتغنيهم عن مصنوعات أوربا التى فقدوا أسباب الاتصال بها فكثيرة أهمها صناعة المنسوجات والورق والبارود وعمل آلات لسك النقود ولرفع المياه ودبغ الجلود وللجراحة ، وللحملة يرجع الفضل فى إنشاء المستشفيات والمكاتب وطبع الجرائد وإدخال المطبعة العربية التى قامت على أنقاضها مطبعة بولاق التى أوجدها محمد على ، ولهم فضل كبير فى تأديب عرب الصحراء الذين كانوا يغيرون على القرى ، وفى تحصين القاهرة وساحل مصر الشمالى وغير ذلك من الإصلاحات التى وإن لم تكمل إذ ذاك فإنها كونت النواة التى تجمعت حولها إصلاحات « محمد على وإسماعيل » .

AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO
LIBRARY

الفصل الثالث

ظهور محمد على الكبير

١ ـ حالة مصر بعد الحملة الفرنسية

فرح المصريون وابتهجوا بخروج الفرنسيين ودخول الأتراك وحلفائهم من المماليك ، ولكن ما كاد الأتراك يستقرون بالبلاد حتى ساد الاضطراب واستقبلت البلاد فى هذه المدة عهداً وصلت فيه الفوضى إلى درجة ليس لها مثيل فقد تعاقب عليها سبعة حكام قتل منهم اثنان وطرد الباقون بعد أن سجنوا ، وفى هذه الفترة كاتب بعض المماليك حكومة فرنسا طالبين حمايتها واتفق آخرون على طلب حماية إنجلترا ، وقد نزل فى هذه المدة بمصر كثير من مختلف الجنود العثمانية ، أرنؤود وانكشارية ودلاة تنازعوا فيما بينهم . وهناك عاملان ساعدا على ارتباك الحالة :

أولا : سوء الحالة الاقتصادية فى البلاد وهذا أعظم ما كانت تشكو منه مصر فى ذلك الوقت وذلك بسبب استمرار الحروب مدة ثلاث سنوات متتالية كانت فيها البلاد ميدانا للحرب أمام ثلاث قوات كبرى الفرنسيين والعثمانيين والإنجليز . ولا شك أن استمرار هذه الحروب وما ترتب عليها من قيام الثورات الداخلية واضطراب الأمن قد دعا الفلاح إلى هجر مزارعه والصانع أو التاجر إلى ترك عمله فاشتدت ضائقة البلاد الاقتصادية وعمد الحكام إلى طرق القسر والاعتساف للحصول على المال اللازم .

ثانياً : تعدد السلطات التى خلفتها الحملة الفرنسية فى مصر . فكانت القوة الإنجليزية لا تزال باقية والقوة العثمانية ، وهناك قوة المماليك التى كانت منتشرة فى البلاد ، وكانت كل قوة من هذه القوى الثلاث تعمل ضد الأخرى وتنتهز الفرص للتفوق عليها فضلا عن أن الأتراك والمماليك كانوا منقسمين

شيعاً وفرقاً وأصبحوا فى نزاع حزبى مستمر جر على البلاد مصائب جمة .
والآن نبحث فى مركز القوات المختلفة بعد خروج الحملة .

العثمانيون :

اعتقد الأتراك أن المصريين مدينون لهم بحريتهم وبخلاصهم من « الكفرة » الفرنسيين وأنه يجب على المصريين فى مقابل ذلك أن يتحملوا عن طيب خاطر مغارم الأتراك ومطالبهم من غير شكوى أو اعتراض . وكان الأتراك مصممين فى هذه المرة أن يحكموا البلاد بأنفسهم دون أن يمكنوا المماليك من استرجاع سلطانهم الأول ، وذلك لأنهم اعتبروا أنفسهم فاتحين مصر من جديد فلهم أن يحكموا البلاد مباشرة من غير وساطة المماليك ، وعلى ذلك عاد الأتراك إلى حكم البلاد بطرقهم الأولى غير مكترثين بشىء سوى الاستحواذ على المال بكل الطرق . ولما كانت موارد ثروة البلاد فى تأخر مستمر لجأ جنود الأتراك إلى النهب والسلب والسطو على البيوت والأفراد والمحال التجارية . ومما زاد الحالة حرجاً انقسام الأتراك إلى طوائف متعادية فكانت المعارك بين الجماعات والأفراد تنشب فى كل وقت وفى كل شارع مما أدى إلى إغلاق الحوانيت ومحال التجارة وتملك الفزع من النفوس .

المماليك :

أما المماليك فساعدوا الأتراك والإنجليز فى حملاتهم ضد الفرنسيين وإليهم يرجع الفضل فى مناوأة القوات الفرنسية فى الصعيد ونشر الدعوة من سوريا فى مصر ضد الفرنسيين ، لذلك كانوا هم أيضاً يمنون أنفسهم بعد خروج الفرنسيين بأن ينالوا مركزهم القديم فى البلاد لا سيما وأنهم كانوا أعرف الهيئات بالناس وبطرق حكم الفلاحين وأكثرهم دربة على حكومة البلاد ولكن المماليك فشلوا كما فشل الأتراك . وترجع أسباب فشلهم إلى ما يأتى :

١ — قضت الحملة الفرنسية على نفوذ المماليك فقللت من عددهم وأضعفت

من جانبهم ، ولما لم يكن فى استطاعتهم شراء الرقيق من الخارج لملء صفوفهم بسبب معارضة الباب العالى الذى كان يسيطر على أسواق الرقيق وبلاده اضطروا إلى استخدام بعض الأعراب ، ومع ذلك فإن عددهم لم يزد كثيراً على ٤٠٠٠ ومثلهم من البدو .

٢ — انقسم المماليك أحزاباً فظهر بينهم حزب يمالىء الإنجليز وزعيم هذا الحزب محمد بك الألفى ، وحزب آخر يعارض الأول فى سياسته ويريد أن يتقرب إلى الفرنسيين ، وأنصار هذا الحزب من أتباع مراد بك الذى مات سنة ١٨٠١ وخلفه « الطمبورجى بك » ثم « البرديسى بك »

٣ — كره الأهالى لهم بسبب سطوهم على القرى ورغبتهم فى التمتع بخيرات البلاد دون غيرهم من العناصر .

٤ — مناوأة الأتراك للمماليك ورغبتهم فى التخلص منهم إما بالدسيسة وإما بالحرب .

الكفاح بين الأتراك والمماليك :

وكان محمد باشا خسرو أول وال عثمانى عين بعد خروج الحملة قد أرسل جيشاً لمحاربة المماليك فانهزم الجيش عند بنى سويف وانتشر المماليك فى الوجه البحرى وتحصنوا عند دمنهور ، واتصلوا بالانجليز الذين كانوا بالإسكندرية والذين ما فتئوا يعضدونهم ، فانتصر البرديسى انتصاراً عظيما على الأتراك عند دمنهور فى نوفمبر سنة ١٨٠٢ .

ولكن الإنجليز لم يستمروا طويلا بالبلاد واضطروا إلى مغادرتها فى أوائل سنة ١٨٠٣ بعد ما تم عقد الصلح بين فرنسا وإنجلترا سنة ١٨٠٢ .

وقبل أن يغادر الإنجليز البلاد عولت إنجلترا على استخدام المماليك فى مصر لمصلحتها فكونت حزباً يعمل على تنفيذ السياسة الإنجليزية فى مصر ولهذا الغرض صحبهم محمد الألفى بك زعيم الحزب إلى إنجلترا حيث أكرموه وقدموا إليه الهدايا الفاخرة ومنوه بالسعى لدى الباب العالى حتى يتسلم المماليك

مقاليد الأمور بمصر ، وإذا ما تم لهم ذلك تركوا حماية السواحل الشمالية للأسطول البريطانى .

موقف فرنسا :

أما فرنسا فظلت مرتبطة بمصر أدبيًّا ولكنها سياسيًّا لم تهتم بشأن مصر لاشتغال نابليون بمطامعه وحروبه فى أوربا ، غير أن الحكومة الفرنسية أدركت من أول وهلة أن هناك عنصراً جديداً يعمل لمصلحة المصريين ضد الأتراك والمماليك ويطمح إلى تنفيذ وتتميم الخطة والعمل الصالح الذى بدأه بونابرت فى الشرق ، لذلك عملت على معاضدته منذ الساعة الأولى ، هذا العنصر الجديد الذى ظهر فى أفق مصر هو « محمد على » .

٢ — محمد على

كل هذه القوات والفئات التى ذكرناها فشلت ولم تستطع حكم البلاد لأنها لم تستمد قوتها من أهل البلاد ولم تدرك روح القومية الجديدة التى تجلت بين الشعب المصرى على أثر دخول الحملة الفرنسية ، ونجح فرد واحد لم يكن شيئاً مذكوراً بجانب قوات المماليك والأتراك لأنه أدرك بحذقه وثاقب فكره ظهور الوطنية المصرية الناشئة فعمل معها ولها ، وكسب لنفسه ولذريته ملكا وطيد الأركان ، هذا الفرد هو « محمد على الكبير » .

طفولة محمد على :

ولد محمد على فى مدينة " قولة " فى بلاد الروملى أو مقدونيا وهى الآن تابعة لليونان ، وذلك فى سنة ١١٨٢ هجرية أو سنة ١٧٦٩ ميلادية ، وليس لدينا من المعلومات ما يؤيد صحة هذا التاريخ سوى تأكيد محمد على نفسه ، إذ كان يجد غبطة وفخراً فى أنه ولد فى نفس السنة التى ولد فيها « نابليون » .



محمد على الكبير

وقد جرت عادة مؤرخى عظماء الرجال أن ينسجوا حول أبطالهم ، وهم لا يزالون بعد أطفالا ، قصصاً وحكايات وخيالات تنبىء عما هو مخبوء لأبطالهم فى المستقبل من عظم الجاه ورفعة الشأن ، وقد ذكر الكاتبون والمؤرخون حول طفولة محمد على حكايات مختلفة سنقص بعضها لا لأننا نعتقد صحتها ولكن لأننا نرى فيها دلالة على صفات محمد على التى ميزته فى حياته .

وقد حكى محمد على عن نفسه مراراً أنه ولد لأبوين فقيرين وأنه الابن

الوحيد الذى عاش لأبويه ، وأن أبويه لم يدخرا جهداً فى تربية وحيدهما ، ولكن زملاءه من الأطفال كانوا يرثون لهذا الابن الفقير ويقولون « ماذا يا ترى يفعل هذا الطفل لو مات أبواه ، إنه لا يملك شيئاً ولا يستطيع الكسب بنفسه » .

فكانت هذه الكلمات إذا وصلت إلى آذان محمد على ألهبت غيرته وأثارت همته وحماسته ، فكان لا يترك فرصة تمر من غير أن يظهر فيها تفوقه على أقرانه مهما لاقى وعانى فى سبيل ذلك .

وحكى أنه خرج مرة مع رفقائه فى سياحة فى البحر إلى إحدى الجزر القريبة ، وبينما هم يسيرون إذ هبت العاصفة فأرغى البحر وأزبد وتضخمت أمواجه وعلت وهبطت فلم يستطع أقرانه المضى فى السياحة ونزلوا عند صخر قريب ، وبقى محمد على بمفرده وهو يعمل فى القارب بيديه حتى أدماهما ولكنه فى النهاية وصل إلى الجزيرة بمفرده ، وقد صارت هذه الجزيرة ملكا له فى المستقبل وهى جزيرة « طاشيوز » .

كان أبوه « إبراهيم أغا بن على » من جنس تركى يقوم بوظيفة رئيس الحرس فى « قوله » ، فلما مات كفله عمه طوسون ، ثم لما مات طوسون بعد قليل كفله حاكم المدينة أو « الشوربجى » لما أنسه فى الطفل من الذكاء والصفات الممتازة ويقول البعض لقرابة بعيدة بين الأسرتين ، فتربى محمد على مع ابن الشوربجى على أعمال الفروسية كركوب الخيل واستعمال السيف . ومن الذين أكرموا مثوى الولد اليتيم وعطفوا عليه أيام صبوته تاجر فرنسى اسمه « المسيو ليون » من مرسيليا كان يتاجر فى الدخان فى قوله منذ سنة ١٧٧١ ، فكان محمد على يتردد عليه ويتعلم منه أساليب التجارة ، وقد حفظ محمد على جميل المسيو ليون فى مستقبل أيامه ولم ينس معروفه عليه على الرغم مما وصل إليه من دولة وصوله ، فأخذ يسأل عنه وعن مقره حتى اهتدى إلى عنوانه سنة ١٨٢٠ وأرسل يدعوه إلى مصر ، وقد تأهب ليون للسفر فعلا ولكنه مات قبل أن ينفذ عزمه ولما علم محمد على خبر موته كتب يعزى أخته وأرسل إليها هدية قيمة .

ومن الحكايات التى يذكرها المؤرخون والتى تظهر ما أوتيه محمد على من

الدهاء والحزم والجرأة أن أهل قرية « بروسطة » امتنعوا عن دفع المال المطلوب فتكدر الشوربجى واستعصى عليه حل المشكل لعدم ميله إلى استعمال طرق العنف ، فتقدم محمد على وأخذ على نفسه مهمة إخضاع « بروسطة » وجمع المال المطلوب ، فأخذ معه عشرة رجال مسلحين وذهب إلى « بروسطة » وقصد توًّا إلى مسجدها فصلى وأرسل يطلب أربعة من كبار أعيان القرية لتبليغهم أمراً يهمهم ، فأسرع الرجال بالحضور وعند دخولهم أشار محمد على إلى رجاله بالقبض عليهم فتجمهر أهل القرية حول محمد على طالبين إطلاق سراح الأعيان ، فوقف محمد على وسط رجاله وهددهم بذبح الأعيان إذا هم هموا بتخليصهم ، وعلى ذلك قاد الرجال معه إلى قوله ، وفى الصباح جاء أهل القرية يدفعون الأموال المؤخرة ليخلصوا أعيانهم من الأسر .

أسرة محمد على :

لذلك ولما أظهره محمد على من الهمة وصدق النظر والحكم فى الأمور كافأه الحاكم برتبة « يوزباشى » وزوجه بإحدى قريباته وكانت أرملة ذات ثروة فولد له منها خمسة منهم ثلاثة ذكور وهم : إبراهيم وطوسون وإسماعيل ، الأول سماه باسم والده ، والثانى باسم عمه والثالث باسم مربيه الشوربجى .

وبسبب الثروة التى كانت لزوجته زاول محمد على مهنة التجارة فى السلعة التى اشتهرت البلاد بإنتاجها وهى الدخان ، وقد قضى محمد على سنين طويلة فى عيشة منزلية هادئة مجدًّا مثابراً فى تجارته ، عاملا على تربية أبنائه وبناته ، ولم يخطر بباله قط أنه سيأتى يوم يهجر فيه التجارة والوطن ويقوم فى حملة حربية إلى بلد بعيد .

حضور محمد على إلى مصر :

وقد جاء هذا اليوم فى سنة ١٨٠١ حينما اتفقت إنجلترا وتركيا على بذل أقصى مجهود ممكن لإخراج الفرنسيين من مصر ، فكان محمد على ضمن القوة

التى قامت مع القبطان حسين باشا وسارت فى رع رشيد بالاشتراك مع الحملة الإنجليزية . وكان محمد على وابن الشوربجى على رأس القوة التى جاءت من « قوله » فلما عاد ابن الشوربجى لأسباب لا نعلمها صار محمد على رئيساً للقوة برتبة « بمباشى » ، ولما حاصرت الحملة الإنجليزية حصن الرحمانية اشترك محمد على فى الموقعة وشاهد لأول مرة أساليب الحرب الحديثة ، وقد أبدى محمد على من الشجاعة والإقدام ما جعله يرتقى إلى رتبة قائد فى الجيش ، وقد كافأه حسين باشا فوق ذلك بأن جعله فى معية خسرو باشا حاكم مصر العتيد .

خطة محمد على :

وقد رأى محمد على من أول ساعة تفاهة الأغراض التى يقاتل من أجلها المماليك والأتراك . فالوالى كان يريد إخضاع المماليك ليجعل مصر تحت سيطرة الباب العالى ويرسل منها كل سنة من المال أكثر ما يستطيع إرساله ليبقى فى منصبه ، والمماليك من جهة أخرى كانوا يريدون أن تكون مصر لأنفسهم ينعمون بخيراتها ويسومون أهلها صنوف العذاب . وفى كلتا الحالتين خراب مصر واضمحلالها ، لذلك عول « محمد على » على ألا يساعد فى تقوية حزب دون آخر وصمم على ألا يعمل إلا لما فيه نفعه الشخصى ، وكان قد دبر فى نفسه أن ينتفع بمركز مصر وخصب أرضها وما فطر عليه أهلها من الولاء والسكينة فيبنى لمصر ولنفسه مركزاً عالياً ومجداً مؤثلا . فلماذا إذن لا يترك محمد على هذه الفئات تتطاحن حتى تسنح له الفرصة وفى أثناء ذلك يمكنه بدهائه وحزمه وعقله وبعد نظره أن يعد العدّة لنفسه ؟ هذا ما عوّل عليه محمد على وهو الانتفاع بما يسنح من فرص والسعى لتنفيذ أغراضه لمصلحة مصر .

ثورة الجند على خسرو :

وكان « خسرو » قد أمر الجنود بالمسير إلى الصعيد لمطاردة المماليك الذين

رحلوا إلى الصعيد وحاصروا « المنيا » وعاثوا فساداً ونهبوا وخربوا القرى والبلاد ، فأبى الجند السير حتى يعطوا رواتبهم المتأخرة ، ولما لم يجابوا إلى طلباتهم تجمهروا فصوب عليهم خسرو المدافع غير أن « أحمد باشا طاهر » رئيس الحركة قاد الأرنؤود وهزم « خسرو » ففر هذا إلى دمياط وعين طاهر باشا والياً مؤقتاً حتى يصدر أمر الأستانة بتوليته ، ولكن قامت قيامة الانكشارية وكانوا فى القاهرة مع قائدهم « أحمد باشا » والى المدينة الذى كان يجتاز مصر وهو فى طريقه إلى بلاد العرب ؛ فطلبوا رواتبهم أيضاً وقامت الحرب بينهم وبين الأرنؤود فدخل اثنان من الانكشارية وقتلوا « طاهراً » وتولى أحمد باشا الحكم وأرسل يستميل محمد على الذى أصبح بعد موت « طاهر » قائد الأرنؤود وكان عددهم نحوا من ٤٠٠٠ .

اتفاق محمد على والمماليك :

ولكن محمد على لم يجبه إلى طلبه بل دعا زعماء المماليك عثمان بك البرديسى وإبراهيم بك فحضرا ، ودخل المماليك القاهرة بعد الاتفاق مع محمد على ، وتسلموا مقاليد الأعمال وطردوا الانكشارية وأحمد باشا الذى واصل السير إلى مقر حكمه فى بلاد العرب ، وأصبح الأمر بأيدى المماليك فى الظاهر ولكن كل شىء كان يعمل بإشارة محمد على ، فتقرب إليه الأعيان والمماليك والمشايخ وسار « البرديسى » وقبض على خسرو واعتقله فى القلعة ، وبدأ محمد على والبرديسى يتحببان إلى الناس ففتحا مخازن الغلال ووزعا الصدقات على الفقراء ، وفى أثناء ذلك حضر الألفى الكبير من إنجلترا فخشى البرديسى ومحمد على عاقبة اتفاقه مع الحكومة الإنجليزية ، وكانت مصلحة المماليك تقضى عليهم إذ ذاك بالاتحاد ، ولكن البرديسى كان واثقاً وثوقاً تامًّا من محمد على فلم يهتم بذلك وعمل على تشتيت قوى الألفى الذى لم يسعه إلا الاختفاء .

التخلص من المماليك :

بعد ذلك قامت ضجة الألبانيين أو الأرنؤود وطلبوا رواتبهم فأحالهم محمد على

على المماليك إذ كان تاركاً كل شيء فى أيديهم ظاهراً ، ففرض البرديسى ضرائب جديدة وأرسل رسله لجمعها فذعر الناس وقاموا صاخبين وسخط العلماء والمشايخ على تصرفات المماليك وثارت الجنود عليهم . عند ذلك خاف محمد على أن يكيد له المماليك كما يكيد هو لهم فلم يجد مناصاً من كشف الحجاب وإظهار نياته ، فأرسل فى مارس سنة ١٨٠٤ جنودا لحصار البرديسى فى منزله وآخرين لحصار إبراهيم بك ، فما تنفس الصبح حتى فر المماليك من وجه محمد على ورحلوا مع زعمائهم عن القاهرة وبذلك تخلص محمد على من مشاركة المماليك له ، ولم يبق بينه وبين غرضه النهائى إلا خطوة واحدة وهى تسلم مقاليد الحكم فى يده .

احتراس محمد على :

ولكن ذلك الباشا الحذر رأى أن الفرصة غير سانحة ، فأملت عليه سياسته الدقيقة أن يتريث ، فعمد إلى القلعة وفك أسر خسرو باشا وبعمله هذا برهن أمام الشعب المصرى أنه لم تكن له أغراض شخصية من فعلته وأنه إنما قام بعمله خدمة للمصلحة المصرية ، وأظهر كذلك ولاءه للسلطان وعدم تآمره مع المماليك على الباب العالى ، وبذلك حسن محمد على مركزه فى نظر الباب العالى وفى نظر الشعب المصرى .

بين محمد على وخورشيد :

ولكن حيلة محمد على لم تنجح لأن أقرباء طاهر باشا ثاروا على خسرو وأنزلوه فى قارب إلى رشيد ومنها إلى القسطنطينية . واستعمل محمد على الدهاء والصبر مرة ثانية فعين « أحمد خورشيد باشا » حاكم الإسكندرية والياً . فوصل خورشيد واشتبك محمد على فى وقائع ضد المماليك وأخذ يطاردهم فى الصعيد ، وفى أثناء ذلك بلغه أن خورشيد استقدم جنداً من الشام ليحلوا محل الألبانيين ومعهم محمد على ولكن هؤلاء أبوا الرحيل وأخيراً وصل الأمر بتولية محمد على

ولاية « جدة » فأبى محمد على أولا وامتنع عن الدخول فى القلعة فنزل الوالى إلى بيت صديق لمحمد على وألبسه شارات الحكم ، وعاد محمد على إلى منزله ناثراً الذهب فى طريقه بين الناس الذين اجتمعوا لتحيته .

انتخاب محمد على والياً :

وبعد ذلك بثلاثة أيام كانت الجنود التى استقدمها الوالى قد أتت بمخازى استفزت غضب العلماء والأهالى فقام المشايخ والعلماء والصناع فى ٥ صفر سنة ١٢٢٠ هـ (مايو سنة ١٨٠٥) برياسة « السيد عمر مكرم » و « الشيخ عبد الله الشرقاوى » وساروا فى موكب عظيم إلى منزل محمد على وطلبوا عزل خورشيد باشا ، فسألهم محمد على عمن يريدون توليته بدله ، فقالوا « لا نرضى إلا بك وتكون والياً علينا بشروطنا » وتقدم السيد عمر والشيخ الشرقاوى وألبساه « الكرك والقفطان » وهما شارات الحكم ثم سار الجميع نحو القلعة فأبى « خورشيد » النزول وقال إنه معين من قبل السلطان بخطه الشريف فلا ينزل عن كرسيه بأمر « الفلاحين » . واستمر فى القلعة يحاصره الأرنؤود تارة ، وأخرى المصريون الذين تقدموا لخدمة محمد على ، حتى حضر مرسوم السلطان بتولية محمد على حكم مصر فى يولية سنة ١٨٠٥ ، فأذعن خورشيد للأمر .

مشاكل محمد على :

وصل محمد على إلى غرضه الأساسى ولكنه وجد نفسه فى مركز لا يقل خطورة عن مركز سابقيه فى الحكم ، فكان أمامه المماليك فى الصعيد يتهددونه ويبذلون كل شىء فى سبيل طرده من مصر ، فلم يكتفوا بالكتابة إلى خورشيد باشا يعلمونه باستعدادهم لتعضيده ضد محمد على ، بل سعوا سعياً متواصلا لدى ممثل انجلترا يطلبون مساعدة الحكومة الإنجليزية وحض السلطان على استدعاء محمد على وإعادتهم إلى مراكزهم ، كذلك كانت أمامه مشكلة دفع رواتب جنوده المتأخرة ، فكان احتياج محمد على للمال عظيما لمقاتلة المماليك

ولإعطاء الجنود رواتبهم ولتقديم الهدايا للباب العالى ، غير أنه اتبع فى ذلك سياسة حكيمة ، وهى أنه أظهر لأصحابه من المشايخ والعلماء ضرورة جمع المال منعاً لتألب الجنود واستعداداً لقتال المماليك أعداء المصريين ، وبفضل هذا الاتفاق فى الغرض حصل « محمد على » على الأموال اللازمة من غير أن يعرض نفسه لكره الشعب . على أن هذا لم يمنعه أحياناً من الالتجاء إلى الطريق القهرية القديمة فى جمع المال .

محاولة نقل محمد على :

أما من جهة المماليك فقد استعملت الحكومة الإنجليزية سياسة الضغط على حكومة القسطنطينية حتى أرسلت عفواً عن المماليك وأسطولا عظيما يحمل « موسى باشا » واليا جديداً على مصر ومرسوماً بنقل محمد على إلى ولاية « سلانيك » . فتظاهر محمد على بالقبول ولكنه استعان بنفس القوة التى نصبته حاكما ، فحرك المشايخ والعلماء وكتبوا التماساً للسلطان ولقبطان الأسطول يطلبون فيه إبقاء محمد على ، ويبدون عجزهم عن ضمان المماليك إذا هم عادوا إلى حكم البلاد . وما لبث أن رأى القبطان بنفسه ما عليه المماليك من تفرق الكلمة والشقاق فنزل القبطان عن رأيه الأول وكتب يؤيد محمد على ، فأرسل محمد على الهدايا إلى السلطان مع ابنه إبراهيم وكتب خطاباً يتعهد فيه بكل ما طلبه الباب العالى من المماليك فيدفع ٤٠٠٠ كيس « فى كل كيس خمسة جنيهات مجيدية » كل سنة زيادة على قيامه بالحج ونفقاته . وتثبت محمد على فى ولاية مصر فى نوفمبر سنة ١٨٠٦ ، وبتثبيته انقضى حكم تركيا لمصر مباشرة وأصبح أمر مصر بيد محمد على .

حملة « فريزر Fazer » على مصر سنة ١٨٠٧

استنجاد المماليك بإنجلترا :

غير أن الألفى لم يقلع عن سياسة المناوأة فأرسل يستنجد بالحكومة الإنجليزية وظل يترقب وصول المدد عند دمنهور ، ومحمد على يرسل ضده قوة بعد أخرى فكانت تهزم فى كل مرة . وأخيراً مات البرديسى فى نوفمبر سنة ١٨٠٦ ففرح محمد على كثيراً ، وما لبث أن تضاعف سروره بموت الألفى فى يناير سنة١٨٠٧ ، وأيقن أن مصر قد أصبحت له فأخذ محمد على ينظر فى إصلاح الأحوال فى مصر ، وجمع من المال ما أمكن جمعه من الأقباط والعلماء والتجار .

ولم يكد محمد على يشرع فى الإصلاح حتى دهمه خطر جديد وهو بلا شك أول صدمة قوية واجهته فى أوائل حكمه . وذلك أنه لما أعيت إنجلترا الحيل فى تثبيت نفوذها فى مصر بواسطة المماليك عمدت إلى استعمال القوة . فأرسلت حملة يبلغ عددها ٧٠٠٠ جندى بقيادة « فريزر Fazer » ظهرت أمام الإسكندرية فى ١٧ مارس سنة ١٨٠٧ ، وهى الحملة التى كان قد وعد بها الألفى من جانب الحكومة الإنجليزية ، ولو كان حيا لكان للحملة شأن غير شأنها ، ويجب أن نذكر هنا أن غرض هذه الحملة يختلف عن غرض الحملة الأولى التى أرسلتها سنة ١٨٠١ فهذه كان غرضها مساعدة الأتراك على طرد الفرنسيين ورد مصر إلى الأتراك ، وأما حملة سنة ١٨٠٧ فكان غرضها معاونة المماليك على استرجاع نفوذهم والقضاء على سلطة محمد على ومنع الفرنسيين من بسط نفوذهم فى البلاد .

انهزام الحملة عند رشيد :

وأراد الإنجليز أن يتشبهوا بالفرنسيين فرسوا عند الإسكندرية ، وسلمت المدينة من غير مقاومة تذكر ، ثم احتلت الحملة رشيد بسهولة فظن الإنجليز

أنهم فى « نزهة حربية » وكان الوقت صيفاً فانتشروا فى شوارع المدينة وحاراتها وألقوا أسلحتهم وتفيئوا الظلال نائمين ناعمين ، وإنهم لكذلك إذا بحاكم المدينة « على بك السلانكلى » قد أمر جنوده من الأتراك والأعراب فأطلقت عليهم النيران من النوافذ ومن فوق الجدران فبادت الفرقة جميعها وأرسلت الأسرى ورءوس القتلى للقاهرة تأييداً لخبر الانتصار .

موقف محمد على :

وقد وصل خبر الحملة إلى محمد على وهو « بأسيوط » يحارب المماليك ويطاردهم . فخاف جانب الإنجليز وتلكأ أولا ، ولكن ما لبث أن اتخذ الأهبة للسفر وترك العلماء يقومون بعقد الصلح ويجيبون المماليك إلى كل مطالبهم على شرط أنهم يحاربون العدو المهاجم ، وأخذ محمد على يعد العدة للمقاومة ويبدى همته المعهودة فشرع ينظم قواته بمشورة صديقه « دروڤتى Drovetti » قنصل فرنسا الذى ما فتىء من أول ظهور محمد على يرشده إلى الطريق الحكيم والسياسة الرشيدة التى تمكنه من الظهور على أعدائه ، فدرب الجنود على طرق الحرب الحديثة ، وبنى الاستحكامات . وفى أثناء ذلك كان « فريزر » قد أرسل قوة كبيرة إلى رشيد على رأسها القائد « استوارت Stewart » لينتقم لما أصابه من الهزيمة الأولى فنجحت أولا ولكنها سرعان ما تقهقرت عند « الحماد » وعادت إلى الاسكندرية خوفاً من أن يصيبها ما أصاب سابقتها ، ورأى « فريزر » أنه ليس من الحزم أن يعرض جيشه لهزيمة فجائية فقطع سد بحيرة مريوط وأحيطت الإسكندرية بالماء الملح كما حدث فى حملة سنة ١٨٠١ وظل بالإسكندرية ينتظر بدون جدوى ما يمكن أن يقوم به مماليك الألفى الذين انتخبوا « شاهين بك » رئيساً لهم .

المماليك لا يساعدون الإنجليز :

وكان المنتظر أن يفاوض « فريزر » المماليك ويدعوهم إلى الوفاء بعهودهم

القديمة ، وهى القيام بالثورة فى الداخل ليقع محمد على بين نارين . ولو كان الألفى باقياً لتفاقم الخطب ولتعذر على « محمد على » توجيه عنايته ضد العدو المهاجم من الخارج ، ولكن المماليك آثروا فى هذه المرة المصلحة القومية والملية على الفائدة الشخصية وأخلدوا إلى السكينة .

عقد الصلح وجلاء الإنجليز :

وبعد أن أمن محمد على جانب المماليك واستمالهم إليه زالت هواجسه ومخاوفه وخرج على رأس جيشه لمقابلة الإنجليز ، فعجل هؤلاء بفتح مفاوضات الصلح فتم ذلك بتبادل الأسرى وأقلعت العمارة الانجليزية على عجل فى سبتمبر سنة ١٨٠٧ ، ورفض محمد على قبول فدية عن أسرى الإنجليز ، فترك بذلك أثراً حسناً فى نفوسهم ، لا سيما وأنه كان قد أحسن معاملة الأسرى وعنى بالجرحى منهم فأحضر الأطباء والممرضين لمداواتهم والسهر على راحتهم فأكسبه كل ذلك رضاء الحكومة الإنجليزية .

نتائج الحملة :

وبذلك تغلب محمد على على أعظم خطر تهدده إلى ذلك الوقت فى حياته الجديدة ، وزاد حبه فى قلوب المصريين ، فأصبح فى نظرهم بطل مصر وحامى ذمارها ، ووصل اسم محمد على لأول مرة إلى مسامع أوربا . أما الباب العالى فدارى حسده وأنعم على محمد على بحكومة السواحل المصرية . وقد كانت إلى ذلك الوقت تحت حكم السلطان مباشرة .

ولما انتهى محمد على من أمر الإنجليز التفت إلى تنظيم أحواله ، فكان من أول أعماله أنه سلم مقاليد المصالح المصرية لأشخاص أكفاء من ذوى قرباه أو من بلدته « قوله » مثل محمد بك لاظ ، وحسن باشا الأرنؤودى ، ومحمد بك الدفتردار . ثم أرسل فجاءته أسرته وأولاده ، وعينهم فى المناصب العالية واعتمد عليهم فنجح نجاحاً عظيما ، واستمر محمد على للنهاية يثق بأولاده

وأحفاده ويوليهم عطفه واهتمامه فحاط بذلك ملكه بسياج من الأمانة وتبادل المحبة إلى درجة غير معهودة ، ولم يصب ملكه بشيء من منافسات الأسر التى هى آفة دول الشرق .

ولما أصلحت الأمور بحسن تدبيره مالت إليه قلوب المصريين ، وقبلوا دفع الضرائب المنظمة ، لما رأوه من ثمرة الإصلاح ، وخاصة فى وسائل الدفاع عن القطر ، إذ أمر بتحصين السواحل عند دمياط ورشيد وأبى قير والإسكندرية والسويس ، وأصبحت الأمور فى مصر لأول مرة فى أيدى حكومة قوية مصلحة .

الفصل الرابع

فتوح محمد على فى بلاد العرب والسودان

١ – حرب الوهابيين

منشأ الوهابيين :

ظهر فى أوائل القرن الثامن عشر فى بلاد « نجد » رجل اسمه محمد بن عبد الوهاب من علماء الحنابلة ولد سنة ١٦٩٦ م ، وتلقى العلم عن أبيه ثم انتقل إلى « البصرة » لإتمام دروسه وزار مكة والمدينة ثم استقر فى بلده فى إقليم « العارض » من نجد ، وكان يظهر فى كثير من المسائل الدينية مخالفة لأهل عصره ، وخلاصة دعوته التمسك بالقرآن الكريم والتوسل إلى الله رأساً دون وساطة نبى أو مخلوق ، ومن دعوته التقشف وعدم التزين بالحرير والذهب وهدم المزارات وقباب الأولياء لأنها من مظاهر الوثنية ، ومنع الناس من التدخين والمسكرات ومنع البغاء والميسر . ولما ذاع أمره واضطهده أهل بلده دعاه « محمد بن سعود » أمير « الدرعية » إلى المكث فى بلاده فدخلها محمد بن عبد الوهاب فى سنة ١٧٤٦ وقد وعده ابن سعود بحمايته ممن يناوئه . فنشر دعوته وأخذ نفوذه السياسى يزداد بانضمام ابن سعود إليه فكاتب مشايخ القبائل ودعاهم إلى التمسك بالكتاب والسنة وإلا قاتلهم برجال « الدرعية » جهاداً فى سبيل الحق ، فأذعن له كثير وحضروا إليه فى الدرعية حتى زاد أنصاره زيادة يخشى منها ، ثم تزوج ابن سعود بابنة محمد بن عبد الوهاب وخلفه ابنه « عبد العزيز » سنة ١٧٦٥ وجمع بين الدعوة الدينية والسياسية ، وكان عبد عبد العزيز شجاعاً فاستولى على مكة سنة ١٨٠١ ودانت له شبه جزيرة العرب ، وكانت الدولة إذ ذاك مشتغلة بمشاكلها الخارجية فى أوربا وفى مصر ، فلم تقو

على رده وقتل فى سنة ١٨٠٢ ، وخلفه ابنه « سعود الكبير » وكان جنديًّا شهماً هماماً فهدد الدولة فى العراق والشام وفتح « المدينة » سنة ١٨٠٤ واستولى على ما فيها من التحف ، ونشر دعوة الوهابية بهمة وشدة فكتب إلى السلطان سليم يأمره بعدم إرسال المحمل السنوى إلى البقاع المقدسة بالزمر والطبول ، قائلا ، إن ذلك ليس من الدين فى شىء . فأبطل إرسال المحمل منذ سنة ١٨٠٦ .

ضعف الباب العالى :

كانت داخلية بلاد الدولة فى حالة من الفوضى شديدة والحكومة عاجزة عن صيانة البلاد من الخراب ، وسبب ذلك رغبة السلطان سليم الثالث فى إدخال النظام الحديث فى الجندية فى سنة ١٨٠٨ ، فقام العلماء وساعدوا الانكشارية على الثورة ، فخربوا ودمروا واستبدوا بالأحكام بعد أن عزلوا السلطان سليم وولوا السلطان مصطفى الرابع ، ثم ما لبث أن انتصر أعداء الانكشارية وعزلوا السلطان مصطفى ثم قتلوه بعد بضعة أشهر وولوا السلطان « محمود الثانى » وكان شابًّا حازماً فصالح الانكشارية وترقب الفرص للقضاء عليهم ، ولكن هذه الحوادث تركت الجيش فى حالة سيئة من الضعف . فلما رأى السلطان أن قوة الوهابيين أخذت تستفحل ، وأن جنوده تنهزم فى كل مرة لم يشأ أن يترك محمد على بمصر هادئ البال يعمل على تقويتها وإصلاحها ، لذلك كتب إلى محمد على ليجهز حملة على الوهابيين (١٨٠٩) وكانوا قد استولوا على الحرمين ودانت لهم أكثر بلاد العرب .

استعداد محمد على :

ولما وصل الأمر بذل محمد على جهده فى تعبئة العسكر وتجهيز المؤن والذخائر ، ولما كان على يقين من أن السفر بطريق البر إلى بلاد العرب صعب للغاية يهلك فيه كثير من الجند ودواب النقل صمم على أن يتخذ طريق البحر

الأحمر إلى « ينبع » « وجدة ». ولم يضعف هذا العزم حين لم يجد سفناً له لنقل الجند ، بل أصدر أوامره إلى سائر جهات القطر المصرى بجمع الخشب وما يلزم لإنشاء خمس عشرة سفينة كبيرة ، وطلب إلى الآستانة إرسال الخشب كذلك ، ولما تم قطع أشجار النبق والتوت أحضرت إلى ساحل « بولاق » حيث أنشأ هناك « دار صناعة » مكونة من معامل مختلفة ، اجتمع فيها النجارون والنشارون والحدادون وغيرهم ، وبعد إعداد أجزاء السفينة كانت تحمل على الجمال إلى السويس وهناك يضم الصناع أجزاءها ويهيئونها للنزول إلى البحر ، وأنجز عمل خمس عشرة سفينة ، وسافر محمد على بنفسه إلى السويس ليباشر العمل بهمته المعهودة . وكان الجيش المراد نقله يبلغ ٢٠٠٠ من الفرسان يسيرون عن طريق القصير و ٦٠٠٠ من المشاة و ٢٠٠٠ من المدفعية يسيرون بحراً بطريق السويس .

تحفز المماليك :

وفى أثناء اشتغال محمد على ورجاله فى تجهيز الحملة كان المماليك يمنون أنفسهم بقرب القضاء على سلطان محمد على فى مصر ، وكان محمد على صالح مماليك الألفى وأقطع زعيمهم « شاهين بك » الجيزة والفيوم وأسكنه قصراً فخما بالجيزة ، فجاء المماليك من الصعيد وخيموا بالجيزة وانضم شاهين الألفى إلى إبراهيم وحنث فى تعهده لمحمد على ، وبلغ محمد على وهو بالسويس خبر استعدادهم للحرب فوصل القاهرة بسرعة خوفاً من تربص المماليك به فى الطريق ، ونزل إليهم هو وابنه طوسون وبعض جنوده ، فأخذ محمد على يستميل إليه بعض أمراء المماليك فانحازا إليه كثيرون وما زال محمد على وابنه طوسون يستميلانهم حتى انحاز إليه أكثرهم وانهزم الباقون وتشتتوا فى الصعيد .

الفتك بالمماليك :

ولما عاد محمد على إلى القاهرة ومعه أمراء المماليك الذين تغلب عليهم بلينه

ومهارته السياسية ، رأى أن المسألة بينه وبينهم مسألة حياة أو موت وأنه يستحيل عليه أن يأمن جانب المماليك ما داموا يعيشون فوق أرض مصر وتحت سمائها ، فصمم على أن يغدر بهم إراحة لنفسه ولمصر من شر هذه الطائفة فدبر لهم مكيدة القلعة الشهيرة فى أول مارس سنة ١٨١١ ، وكان قد دعا الأمراء والأعيان بملابسهم الرسمية للاحتفال بتقليد ابنه « طوسون » رياسة الحملة فجاءوا إلى القلعة وقابلهم محمد على بلطف وترحاب ، ثم سار الموكب وخرج بعض الجنود والمشايخ والأعيان ، وبينما أمراء المماليك سائرون فى الطريق الجبلى إلى « باب العزب » أقفلت الأبواب وأطلقت النيران من كل صوب على صفوف المماليك المحصورين بين الأسوار فى ذلك الطريق الضيق ، فحصدتهم النيران ، واستمر الضرب حتى فنوا جميعهم إلا اثنين عل ما يقال ، ثم سرى الخبر إلى الخارج ، فقتل عدد عظيم فى القاهرة وفى الأقاليم بأمر الباشا .

مكيدة المماليك فى نظر التاريخ :

وكانت هذه الحادثة فى يوم الجمعة واستمر التقتيل إلى يوم السبت فخرج محمد على وابنه طوسون وأوقفا النهب والسلب والقتل وأخذ محمد على أبناء المماليك وأدخلهم فى خدمته وأجرى الأرزاق على نسائهم وزوجهن بضباط جيشه وأتباعه ، وقتل من المماليك فى هذه المكيدة نحواً من ألف منهم أربعمائة من الأمراء ، والباقون من الأتباع وبذلك قضى محمد على فى يوم وليلة على طائفة طالما أراد الباب العالى القضاء عليها فأعياه الأمر .

ولا شك أن محمد على رأى أن مصر لا يمكنها أن تخطو خطوة واحدة فى سبيل الرقى والإصلاح إلا إذا أمنت كل خطر من جانب هذه الطائفة التى لم يكن لها أثر فى مصر إلا الخراب والدمار والمجاعات ، ورأى أنه عما قريب سيرسل جنده وقواده إلى بلاد العرب ضد الوهابيين وأنه سيصبح من غير جيش قوى يستند عليه ويرهب المماليك به فإذا تألب المماليك ضده ، ربما عجز عن قهرهم وضاعت جهوده سدى ، ورأى أيضاً أن الحكمة السياسية تقضى بأن

تسوى الحكومة مشاكلها الداخلية قبل أن تقوم لمواجهة حرب أجنبية خوفاً من أن ينال العدو منها فى الخارج .

قيام الحملة :

ولما خلص محمد على من شر المماليك أصدر أمره بتسيير الحملة سنة ١٨١٢ ضد الوهابيين بقيادة ابنه طوسون وكان قد فاوض « الشريف غالب » فى «ينبع» واتفق معه بشأن محاربة الوهابيين ، فنزلت الحملة فى « ينبع » وقابلها السكان بالفرح ، وكان طوسون فى ذلك الوقت شاباً يناهز الثامنة عشرة من عمره شجاعاً مقداماً فاعتمد على قوة جنوده وفوقانهم فى العدد والأسلحة وسار توًّا إلى « المدينة » فتقابل مع جموع الوهابيين عند بلدة « بدر » الشهيرة بانتصار النبى صلى الله عليه وسلم فانكسر الوهابيون أولا ، ولكنهم عادوا وحصنوا أماكنهم وأقاموا المتاريس وأظهروا شجاعة وشدة بأس عظيمتين ، فتقهقر طوسون إلى « ينبع » بعد أن فقد عدداً عظيما من جنوده ، وقد ساعد على هذه الخسائر أن جنود محمد على كانت تحارب فى ميدان وعر المسالك كثير المكامن ، فكان من المتعذر معرفة طرق المسير فيه ، وأدى ذلك إلى هلاك الكثيرين . زد على ذلك عدم صداقة بعض العرب للمصريين وترفع طوسون عن استمالتهم مما جعلهم يفتكون بالجنود المصرية أينما رأوهم .

أنتصار طوسون أولا ثم انهزامه :

ولما علم محمد على بهزيمة المصريين أسرع فأرسل المدد فخرج طوسون ثانياً قاصداً « المدينة » وكان قد استمال إليه القبائل القاطنة بينها وبين « ينبع » فلم يلق معارضة ، وحاصر « المدينة » ولم يستعمل المدافع احتراماً للحجرة النبوية ، وأخيراً أحدث ثغرة فى السور وأخذ « المدينة » من الوهابيين ثم قصد إلى « جدة » واستولى عليها وتابع السير إلى « مكة » ففرت منها حامية الوهابيين ودخلها طوسون

وطير خبر هذه الانتصارات إلى القاهرة والقسطنطينية ففرح والده كثيراً ، ثم احتلت الجنود المصرية « الطائف » من غير مقاومة أيضاً فاغتاظ « سعود » من هذا التقدم وخاف عاقبة ذلك ، وكان قد تحصن فى الداخل فخرج هو وجميع جيوشه بعد أن نظمها ، وبدأ يناوش الجنود المصرية حتى قابلهم فى واقعة « تربة » شرقى « الطائف » فكسرهم واستولى على عدة نقط حصينة ، وكان طوسون فى المدينة فكتب لوالده بإرسال المدد .

حضور محمد على إلى الميدان :

فحضر محمد على فى سنة ١٨١٣ بنفسه مع المدد عن طريق السويس ومعه عابدين بك أحد ضباطه . وأول ما عمله القبض على الشريف غالب لشكوك كانت تحوم حوله ، فأرسلوه إلى مصر عن طريق القصير ، ثم أرسل إلى ابنه



طوسون ليستولى على « تربة » وأرسل عابدين بك ليتتبع الوهابيين الذين يهاجمون القوافل ، ولكن معرفة العرب بمجاهل الأرض وسهلها ووعرها ودروبها جعلتهم يفلتون ، وأصبح عابدين فى حالة حرجة إذ كان العرب يكمنون له ولجنوده فى الطريق فرجع إلى « الطائف » وكذلك لم يقو طوسون على أخذ « تربة » فتقهقر إلى « الطائف » .

انتصار محمد على وعودته :

وأخيراً خرج محمد على من « المدينة » وقصد « الطائف » ومعه قليل من الجند ، فلما علم الوهابيون بقدومه فروا من وجهه وأخذ محمد على يدبر خطة يقضى بها على الوهابيين ، وكان زعيمهم « سعود » قد مات سنة ١٨١٤ وخلفه « عبد الله » وكان قائداً ضعيفاً فهزم محمد على الوهابيين عند « تربة » وكان لانتصاره هذا أثر عظيم إذ انضم إليه كثيرون ولم يبق أمامه إلا « الدرعية » ولكنه علم فى ذلك الوقت خبر تمرد أحد ضباطه المدعو لطيف باشا فأسرع بالعودة إلى مصر فوصلها عن طريق القصير فى ١٨ يونيه سنة ١٨١٥

عودة طوسون :

أما طوسون فانه احتل « الدرعية » وأرسل عبد الله يطلب الصلح فعقد معه طوسون صلحاً جعله وقفاً على مصادقة محمد على . ولكن عبد الله لم يذعن لكل الشروط التى جاءت فيه فهدده محمد على بأنه إن لم يقبل أرسل إليه جيشاً جراراً يخرب بلاده . ثم وصلت إلى طوسون أخبار مبالغ فيها عن حرج مركز والده بمصر فغادر بلاد العرب لنجدة والده وترك مسألة الوهابيين معلقة .

واستقبل طوسون استقبالا فخما ولكنه مات بالطاعون بقصره قرب رشيد وهو فى مقتبل عمره سنة ١٨١٦ وكان محبوباً عند الجند والأهالى على السواء ، وكان يفضله أبوه على باقى إخوته حتى على إبراهيم أكبر أولاده لأنه كان يرى طوسون صورة مصغرة من نفسه فحزن عليه حزناً شديداً .

إبراهيم فى بلاد العرب:

أما الوهابيون ففرحوا بموت طوسون وظنوا أن مشروع الحملة قد فشل ، ولكن محمد على عين ابنه إبراهيم لقيادة حملة جديدة ، فسافر إبراهيم عن طريق القصير فى سبتمبر سنة ١٨١٦ ووصل ينبع قاصداً المدينة المنورة ، ولما علم عبد الله بن سعود بقدوم إبراهيم جمع أربعين ألف مقاتل . ولكن أسلحتهم كانت من الطرز القديمة وجل اعتمادهم على السيوف والرماح والبنادق ذوات الفتائل فلم يقووا على الوقوف أمام نيران المصريين المتواصلة ، فانهزمت طلائع جيش عبد الله وتحصن فى « عنيزة » أما إبراهيم فحاصر « الرس » وتغلب عليها وعلى « عنيزة » وأخيراً حاصر « الدرعية » فى إبريل سنة ١٨١٨ حتى سلمت فى سبتمبر التالى ثم عمل على تدميرها ، وأرسل عبد الله إلى القاهرة فى نوفمبر سنة ١٨١٨ ومنها أرسل إلى القسطنطينية فأعدم فيها ، وعاد إبراهيم عن طريق القصير فى سنة ١٨١٩ بعد أن أخضع العرب فازدانت له البلاد سبعة أيام بلياليها .



إبراهيم باشا

نتائج حرب الوهابيين :

لا شك فى أن هذه الحروب التى قام بها محمد على بناء على أمر السلطان استنفدت كثيراً من ثروة مصر فى وقت لم تقو فيه على دفع رواتب الجنود ، فما بالك بالإنفاق على حرب دامت ست سنوات ! فليس بعجب إذن أن يلجأ محمد على إلى استعمال الشدة المتناهية فى جمع الأموال التى كانت تتطلبها حرب

كهذه فى بلاد بعيدة وعرة غير مأمونة الجانب لا تنبت إلا القتاد والشوك . فى حين لم يلق محمد على من السلطان ولا من وزرائه ولا من أى ناحية أخرى سوى مصر معونة مالية قط .

هنا يتساءل الإنسان : لماذا زج محمد على بنفسه فى مشروع مثل هذا غرمه أكثر من غنمه ؟ الجواب على ذلك سهل لمن يعرف حدة نظر محمد على السياسى :

أولا : أنه اتخذ من هذه المسألة مبررا له فى تكوين قوة برية وعسكرية ما كان ليوفق لإنشائها لولا قيامه بحملته على الوهابيين .

ومن حسن طالعه أن كانت الحملة الوهابية برية وبحرية فكما تطلبت جيشاً كذلك تطلبت أسطولا .

ثانياً : لا ننسى أن الحملة قد قضت على عدد عظيم من الجنود الألبانيين الذين وقفوا حجر عثرة أمام محمد على فى سبيل إصلاح الجيش على النسق الفرنسى فقد تمكن بعد انتهاء الحملة من الشروع فى الإصلاح .

ثالثاً : لا شك فى أن انتصار محمد على قد جعل العالم الإسلامى يلهج بذكره وحمده لأنه هو الذى أمن حجاج بيت الله ، وخدم الإسلام والملة خدمة قصرت عن إنجازها همم السلاطين والولاة .

ولم يسع السلطان بالطبع سوى الاعتراف لمحمد على وولده إبراهيم بجميل الصنع فأرسل لهما الهدايا ومنح إبراهيم لقب الوزارة وعينه حاكماً على بلاد العرب .

حملة السودان

أسباب الحملة :

١ — ماذا يعمل محمد على وقد عاد إليه بقية جنوده الألبانيون منتصرين من بلاد العرب ؟ أيسمح لهم بالإقامة فى القاهرة فيعيدوا عهد الثورات والنهب والسلب ويشغلوه عن إصلاحاته ؟ لا شك فى أن حسن السياسة كان يملى عليه أن يرسل

هؤلاء الأرنؤود إلى ميدان جديد فيستريح من مشاغبانهم ويقلل من عددهم ، ففكر فى تجهيز حملة السودان ليطارد بقايا المماليك الذين استوطنوا إقليم « دنقلة » ونصبوا أنفسهم فيه حكاماً .

٢ — وكان الناس يتحدثون فى ذلك الوقت ، ومحمد على يعتقد أيضاً أن فى السودان مناجم غنية بالذهب والمعادن النفيسة ، فظن الألبانيون أن هناك غنما عظيما يجب ألا يفلت من أيديهم فرحبوا بفكرة محمد على .

٣ — أضف إلى ذلك رغبة محمد على فى فتح الأصقاع المجاورة لمصر كى يتمكن من إدماج شبان تلك البلاد فى جيشه ، كما أنه أراد أن يبسط سلطانه وأسواقه على سواحل البحر الأحمر الغربية بعد أن انتشر نفوذه وتجارته فى شبه جزيرة العرب إلى خليج العجم .

٤ — ولا تنس اهتمام محمد على وعنايته بأمر النيل وروافده التى يتوقف عليها رى البلاد وحياة أرضها الزراعية وأهلها ، فقد كان من أغراض الحملة حل اللغز الذى حير الناس منذ « هيرودوت » وهو محاولة استكشاف منابع النيل والسير فيه إلى أقصى نقطة ممكنة ، ولذلك أرسل محمد على مع الحملة تشبهاً بنابليون علماء فرنسيين ليمدوا ابنه « إسماعيل » قائد الحملة بالمعلومات الجغرافية والخاصة بالتعدين .

مهمة إسماعيل :

وبدأ محمد على فى إعداد الحملة فى يونيه سنة ١٨٢٠ فجمع ٣٠٠٠ من المشاة و ٢٥٠ من الفرسان ومدفعية مركبة من ١٢ مدفعاً ، وعين على رأس الحملة إسماعيل ثالث أنجاله ، وكانت هذه أول مهمة حربية ذات شأن عهد فيها إلى إسماعيل ، إلا أن واجبه لم يكن من الصعوبة كواجب أخيه « طوسون » من قبل لأن قبائل السودان كانت همجية لا تعرف استعمال الأسلحة النارية ، على العكس من العرب الذين كانوا على اتصال ببلاد الهند والفرس فكانت أسلحتهم على ذلك أرقى كثيراً من أسلحة السودانيين .

ولما كانت قبائل السودان من المسلمين السنيين المعتدلين لا شيعة ولا وهابيين أصحب محمد على الحملة عدداً من العلماء ليبرروا أغراض الحملة فى نظر المسلمين ، وليراقبوا أعمال الجيش حتى لا يخرج الجنود عن الحدود المشروعة فى الدين ، واضطر محمد على إلى إصدار فتوى تحل له فتح هذه البلاد الإسلامية حتى لا يكون هناك تذمر بين جنود المسلمين .



سير الحملة :

وسارت الحملة عن طريق النيل ، إلا الفرسان فساروا بمحاذاة النيل ووصلت الحملة إلى « دنقلة » فذعر المماليك وفروا إلى أقاصى السودان ولم تجتمع لهم قوة بعد ذلك . ثم سارت الحملة جنوباً ولقيت من القبائل المعروفة « بالشيقية » أو « الشائقية » مقاومة عظيمة إذ اجتمع منهم ثلاثون ألفاً على الخيول والهجن وتأججت فى رءوسهم نار الحرب فاستماتوا فى الدفاع عن أوطانهم ، ولكنهم انهزموا انهزاماً حاسماً فى « كورتى » ثم سقطت « شندى » و « بربر » وبعد ذلك سارت الحملة إلى « سنار » فخضعت بدون كبير مقاومة وكان لملك سنار السيادة على جميع بلاد السودان الشرقى .

وفى سبتمبر سنة ١٨٢١ توجه إبراهيم باشا على رأس حملة كحملة أخيه إسماعيل باشا ، وتوجه أيضاً محمد بك الدفتردار صهر الباشا على رأس حملة لفتح الكردفان ، فسار إبراهيم فى النيل الأبيض إلى تلول « دنكا » عند مصب نهر سوباط ، أما إسماعيل فسار شرقاً فى النيل الأزرق إلى حدود الحبشة ليفتش عن مناجم للذهب فلم ينجح إلا قليلا ، وأخيراً عاد إلى « سنار » وكان إبراهيم قد مرض ورجع بعد أن وصلت جنوده إلى « دنكا » ثم كتب إسماعيل يطلب الرجوع إلى مصر بعد أن بقى سنتين فى السودان ، ولكنه قبل أن يصل إليه أمر الرجوع أحرقه الملك « نمر » صاحب « شندى » وكان إسماعيل قد أهانه فدبر « نمر » للانتقام وليمة دعا إليها إسماعيل ومن معه من الضباط والجنود ، فلما حضر إسماعيل دقت الطبول وأجريت الألعاب وفى انتهاء الوليمة أمر نمر فجاء أتباعه بقش وأحطاب كانوا قد أعدوها . ووضعوها حول المنزل ثم أضرموا فيها النار فاحترق المنزل بمن فيه ومنهم إسماعيل ، فحلف صهره « الدفتردار بك » الذى فتح الكردفان أن لا بد من قتل ٢٠٠٠ فدية لإسماعيل وبالفعل نفذ يمينه وأمعن فى القتل وحرق شندى ، ثم ثبت سيادة الحكومة على الأقاليم التى فتحت .

تقدير نتائج الحملة :

ويمكننا أن نقول إن حملة السودان لم تحقق مطامع الباشا إلا قليلا لأن الذهب لم يوجد ، ولأن تجارة القوافل كانت قليلة ، وتستلزم عناية لا تثمر إلا بعد سنين ، ولأن الجنود السود لم تنفعه فى أول الأمر ، بل اضطر إلى أن يستبدل بهم المصريين ، ولكن يقابل ذلك أن أصبح البحر الأحمر بحيرة مصرية ، وضمن محمد على لمصر مراقبة موارد ماء النيل وفتح مجالا واسعاً للمصريين للاتجار والاستثمار ، وأسس محمد على مدينة « الخرطوم » فى سنة ١٨٢٢ واتخذها « الدفتردار بك » قاعدة للحكم فوسعها وبنى فيها « داراً للصناعة » وبنى البيوت وأنشأ السفن النيلية بكثرة وأصبحت « الخرطوم » محطة لتجارة السودان .

ومن أشهر الولاة الذين عينهم محمد على فى السودان « خورشيد باشا » (سنة ١٨٢٦) الذى قام فيه بإصلاحات جمة ، ومد الفتوحات جنوباً واستولى على « فاشودة » . وخلفه « أحمد باشا » المعروف « بأبى ودان » (سنة ١٨٣٧) الذى نظم الإدارة وقسم البلاد إلى مقاطعات ومديريات وعين حدودها وأدخل كثيراً من الأشجار والحيوانات المصرية فى السودان . وما فتىء محمد على يرسل البعثات العلمية للبحث عن المعادن من آن إلى آخر ، وفى آخر الأمر سافر بنفسه وهو فى سن السبعين عام ١٨٣٨ متكبداً مشاق عظيمة ، فأصلح الإدارة ووصل إلى حدود الحبشة ، وأعلن إلغاء تجارة الرقيق لا اعتقاداً منه بإمكان تنفيذ ذلك ، بل إرضاء للدول الأوربية ولكسب مودة إنجلترا خاصة . ولشدة اهتمامه بالاستكشافات الجغرافية أرسل أحد ضباطه « البكباشى البحرى سليم أفندى » فى ثلاث رحلات مختلفة بين سنى ١٨٣٨ — ١٨٤١ ، وغاية ما وصل إليه حدود نهر سوباط عند خط درجة ٤½ شمالا ، وكان « سليم قبودان » يكتب التقارير الوافية عن رحلاته ويرفقها بجداول خاصة بالأرصاد الجوية ، فكانت هذه التقارير أول المستندات التى ظهرت فيما يختص بداخل أفريقية .

الفصل الخامس

إصلاحات محمد على الداخلية

١ – تكوين الجيش المصرى

رأى محمد على منذ أن كان يقاتل الفرنسيين فى الرحمانية فضل النظم الحربية الحديثة وعرف قيمتها عند ما كان يستعد لمقابلة حملة فريزر سنة ١٨٠٧ فصمم محمد على أن يستغنى عن جنوده الأرنؤود ويدخل النظام الجديد متى سنحت الفرصة لذلك . وقد انتهز محمد على فرصة الحروب الوهابية وحملة السودان للتخلص من عدد كبير منهم .

المحاولة الأولى :

وأول ما فكر جدياً فى ذلك كان فى يونيه ١٨١٥ إذ قضى مدة فى إقناع قواد جنوده بأفضلية الطرق الأوربية ، ولما لم يأت ذلك بثمرة نفذ مشروعه على غير رغبة الجند ، وبدأ بتمرين إحدى الفرق وعلى رأسها ولده إسماعيل فتحزب الجند والقواد واتفقوا على الغدر بمحمد على ، ولكن نُمِىَ إليه خبر الدسيسة فاحتاط لنفسه ، ولما طاش سهم المتآمرين انقضوا على المدينة وانتشروا للسلب والنهب كعادتهم ، ولما رأى محمد على هذه المقاومة استمال الجند إليه فوزع عليهم الرواتب والأقوات وترك مشروع تدريبهم على النظام الأورنى منتظراً فرصة أخرى .

المحاولة الثانية :

ولما عاد إبراهيم من حرب الوهابيين منتصراً فكرّ محمد على فى إنشاء النظام العسكرى الجديد ، وصادف عزمه هذا حضور « الكولونيل سيف Sèves »

المعروف « بسليمان باشا » إلى القاهرة فعهد إليه محمد على فى مهمة تكوين الجيش الجديد وكان « سيف » قد ترقى من جندى صغير فى خدمة الجيش الفرنسى فى عهد نابليون إلى أن أصبح فى سنة ١٨١٥ « ياوراً » . ولما انهزم نابليون فى النهاية اشتغل « سيف » بالتجارة ، ثم قدم إلى محمد على بخطاب توصية جميل ، فاختبره محمد على فوجد منه أخلص وأكفأ خادم له فى جيشه الجديد وإليه يرجع الفضل الأكبر فى رفع ذكر مصر فى عهد محمد على .

جهود الكولونيل سيف :

ولما بدأ « سيف » فى القاهرة بتدريب بعض أولاد المماليك الذين كانوا فى خدمة محمد على ومعهم إبراهيم ليكون مثلا حسناً للطاعة والاستفادة ، بدأت تظهر علامات التذمر وأخذ العلماء يغرون الشبان بعدم الانصياع لتعاليم الفرنجة ، فرأى محمد على أن خير طريقة لتلافى الفتنة وتنفيذ أغراضه هى أن يرسل « سيف » ومعه أربعمائة أو أكثر من أولاد المماليك إلى « أسوان » فيدربهم هناك بعيدين عن الدسائس والقال والقيل ، وكان معظم هؤلاء المماليك من الشبان النابهين اختارهم محمد على ليكونوا بعد أن يتخرجوا نواة الجيش الجديد ، فاشتغل « سيف » بتعليمهم مدة ثلاث سنوات باثا فى نفوسهم روح الأخلاق العسكرية الشريفة ، ضارباً لهم الأمثال دائماً بسيرة نابليون وسير قواده .



سليمان باشا الفرنساوى

ثم ما لبث « سيف » أن اعتنق الديانة الإسلامية وأسمى نفسه سليمان فزاد الإخلاص والولاء بينه وبين تلاميذه ، ولم تمض ثلاث سنوات حتى

ضارعت جنوده أحسن الجنود الأوربية نظاماً وشجاعة وإقداماً ، كذلك تمكن « سيف » من الرقى السريع حتى وصل إلى أرقى مراتب الجيش .

استخدام السودانيين فى الجيش :

ولما وجد الضباط الأكفاء فكر محمد على فى جمع الجنود ، ولم يشأ أن يكون بينهم أتراك ولا ألبانيون ، لئلا يحرضوهم على الفتنة ، فعمد إلى السودانيين — وكان قد أسل حملته إلى السودان — وجمع منهم ثلاثين ألفاً وأتى بهم إلى « بنى عدى » قرب منفلوط ووكل أمرهم إلى الضباط الذين تخرجوا من أسوان فبدءوا فى تدريبهم فى سنة ١٨٢٣ ، وما انتهت سنة ١٨٢٤ حتى كانوا قد دربوا على التمرينات العسكرية اللازمة ، فاستعان بهم محمد على وأرسل منهم فرقاً إلى بلاد العرب وأخرى إلى السودان وأرسل الباقى إلى حرب « المورة » كما سيجىء بعد .

استخدام المصريين :

ولكن النتيجة لم تكن سارة أبداً ، لأن أبناء السودان لم يألفوا المعيشة الشاقة بعيدين عن أوطانهم ولم تقو أجسامهم على احتمال البرودة ، فمرض منهم عدد عظيم ومات معظمهم فى سنين قلائل ، وأخيراً بدأت فكرة تكوين جيش من جنود مصرية ، وظهر فى أول الأمر أن هذه المحاولة مملوءة خطراً ، وأبان له بعض أتباعه والمقربين منه أن الزراعة فى البلاد لا بد أن تتأثر من عواقب التجنيد ، وأن التجنيد بين قوم لم يألفوا الجندية منذ زمن بعيد سيكون أمراً مكروهاً جد الكراهية لا يمكن أن يأتى بأقل ثمرة .

غير أن محمد على لم يأبه لهذه الاعتراضات ونفذ مشروعه ، فقامت بعض حركات عدائية فى الأقاليم ضده . وأخذ الفلاح يوقع الأذى بنظره وجسمه ، ويهاجر إلى بلاد العرب وبلاد الشام تهرباً من نظام الجندية . ولما زادت أعمال الجيش أدخل محمد على فى خدمته غير « سيف » من الضباط الفرنسيين

فعاونوه على فتح مدارس حربية على النظام الفرنسى ففتحت مدرسة « المشاة » بدمياط ومدرسة « الموسيقى » بالقلعة ومدرسة « الفرسان » بالجيزة ومدرسة « المدفعية » فى طرة ، فتعلم الطلبة فيها اللغات والرياضة والرسم والهندسة والحركات العسكرية حتى ضارعوا أحسن جيوش أوربا بشهادة أكابر الضباط الأجانب ، وكان إصلاح الجيش سبب الاهتمام بأمر التعليم والصناعة والصحة فى البلاد ، وسنعود إلى ذلك فى محله .

أثر تكوين الجيش فى المصريين :

أما مصر فجنت من وراء الجيش فوائد أدبية ووطنية لا تقدّر ، فالجيش كان عنوان وحدتها ، إذ القبطى والمسلم فيه سواء ، وأوجد فى البلاد روحاً نظامية قومية كانت مفقودة منذ قرون ، وقد أمن البلاد من مصائب الفئات الظالمة الفوضوية التى تعيث فى الأرض فساداً ، ولا ننسى الروح الوطنية التى تولدت على إثر تكوين الجيش ، إذ أخذ المصريون يتنافسون فى مضمار النبوغ ودبت فى قلوبهم روح الثقة والفخر : الثقة بقوة أبنائهم وجنودهم والفخر بانتصاراتهم ، ومن ذا الذى يمكنه أن يخلص فى الذود عن بلاده ومليكه ويحرص الحرص كله على حريتها واستقلالها اكثر من أبناء البلاد أنفسهم الذين أظهروا من خلائق الصبر واحتمال المشاق ما جعلهم من أحسن الجنود .

واستمر محمد على يعنى بالجيش عناية خاصة ، إذ أصبح فى نظره مسألة حيوية فى الدرجة الأولى من الأهمية ، لأنه علم أن اعتماده على حسن نيات الباب العالى نحوه أمر محفوف بالخطر ، وأنه مهما قدم للباب العالى من الخدمات فلن يرحمه السلطان إذا ضعفت قوته أو قلت شوكته يوماً ما .

٢ — الإصلاح الزراعى

إن أول واجب يتحتم القيام به على أية حكومة مستقرة نصبت نفسها لحكم مصر هو حفظ الأراضى المزروعة والتى يمكن زرعها ، من عبث الصحراء

المحيطة بالبلاد ، ولا يتأتى ذلك إلا باستتباب الأمن وتنشيط الفلاحة المستديمة ، وبتوافر طرق الرى وتوزيع الماء بالطرق التى تكفل سلامة المحصول .

ولقد فطن محمد على منذ استقراره فى البلاد إلى أهمية الزراعة فى مصر فمنحها كل عنايته وأحدث انقلاباً هامًّا فى نظام تملك الأرض والزراعة الذى وصفناه فى عهد المماليك . فبدأ بأن نقل إليه حقوق « الملتزمين » ثم ألغى الالتزام نهائيًّا معتمداً على أن الأرض للحاكم . ولكنه منح الملتزمين راتباً سنويًّا مساوياً تقريباً لقيمة دخلهم السنوى . وكان قد أخذ منهم قبل ذلك بياناً عن إيراداتهم فقللوا قيمتها على قدر الإمكان . أما أراضى « الوسية » التى ظهر أحقية تملك أصحابها لها فتركها . أما أراضى الأوقاف فإنه احترمها من حيث المبدأ فقط . وأما عمليًّا فإنه عزل العلماء والمشايخ الذين كانوا نظاراً عليها ، وعين نفسه ناظراً على تلك الأراضى وأخذ على نفسه تنفيذ الشعائر الدينية التى تتطلبها هذه الأوقاف ، وعين للمشايخ رواتب سنوية . أما العقار الموقوف والحدائق فلم يتعرض لها .

ولما حل محمد على مكان الملتزم وزع الأطيان على الفلاحين فأعطى كل فلاح من ثلاثة إلى خمسة أفدنة : وترك لمشايخ القرى قسما يبلغ ٤ ٪ من مجموع أراضى القرية ، دون أن يفرض عليه ضريبة ما . وذلك لقيامهم بضيافة عمال الحكومة ، وعرف هذا الجزء بمسموح المشايخ . وكان الفلاح يزرع الأرض بصفته مستأجراً ويسقط حقه فى فلاحتها إذا عجز عن دفع الخراج . ورتب لهم محمد على أجوراً من جنس المحصول بمقدار السدس عادة ، وأمدهم بالآلات والمواشى والماء للرى . وكان المأمور يحدد المساحات الخاصة بزرع المحصولات المختلفة ، وإذا نضج المحصول قدرته الحكومة بالثمن الذى تحدده ، ثم تأخذ من المحصول قيمة الضريبة وتترك الباقى أو تشتريه عادة لنفسها . وكانت الحكومة تودع ما تجمعه من المحصول فى مخازن أو « شون » عمومية أعدتها فى جميع أنحاء البلاد ، وتنتظر الفرص المناسبة للبيع .

فوائد الخطة :

وبهذه الطريقة تمكن الباشا من تحسين طرق الزراعة ومراقبة الفلاح وتزويده بالنصائح اللازمة وإمداده بالآلات ، وأمكن إدخال المحصولات الجديدة كالنيلة والدخان والقطن والحرير والأفيون[1] ولو ترك الفلاح وحده مع ما هو معروف عنه من المحافظة على القديم والاعتماد على القضاء والقدر لخسرت الزراعة شيئاً كثيراً .

عيوب الخطة :

غير أنه يجب ألا ننسى ما جره هذا النظام من المصائب على الفلاح ، فقد كانت الحكومة تقدر المحصول تقديراً قهرياً وتشتريه من الفلاح بثمن بخس ثم تبيعه له أحياناً إذا احتاج لشيء منه بثمن مرتفع ، بل ربما تعذر عليه الحصول على قوته ، على حين أن مخازن الحكومة غاصة بأنواع المحصولات وقد يكون بعضها فسد من استمرار خزنه وتعرضه للجو ، هذا فضلا عما فى هذه الخطة من تقييد لحرية الفلاح فى العمل وتعويده الاعتماد على الغير وحرمانه من الانتفاع بثمرة جهوده كاملة .

الاحتكار :

هذه السياسة التى اتبعها محمد على فى الزراعة جرت معها نظام الاحتكار ، فكما أنه صار المزارع الوحيد أصبح التاجر الوحيد ثم الصانع الوحيد أيضاً ، وتشمل الاحتكارات جميع المحصولات التى كانت تشتريها الحكومة خاصة لنفسها من الفلاح . ولا يشمل هذا كل ما ينتجه الفلاح ، بل هناك محصولات

---

١ أدخل محمد على ما لا يقل عن ٣٨٠٠٠ آلة لرفع المياه وأنقذ من تعدى الصحراء ١٠٠٠٠٠ فدان فى الوجه القبلى أضافها إلى الأراضى المزروعة . هذا عدا ما أقامه من القناطر وحفره من الترع والمصارف وأدخله من الأشجار وخاصة شجرة التوت لتربية دودة القز واهتم ابراهيم باشا بانشاء الحدائق ونشر زراعة الأزهار والفواكه .

تركت له الحكومة حرية بيعها . وأهم المحصولات التى احتكرها محمد على القطن والأرز والصمغ والنيلة والأفيون والسكر والحرير .

الضرائب :

وكان المورد الثالث لثروة محمد على غير الأرض والاحتكار هو الضرائب ، وأولها ضريبة الأرض أو « الخراج » أو « الميرى » .

وكان الملتزمون يتعسفون فى جمع هذه الضريبة وغيرها من الضرائب الإضافية . أما فى عهد محمد على فكانت جميع الأراضى ما عدا « الأبعديات » والأراضى الموقوفة على الخيرات ، تدفع المال للحكومة ، ويختلف قدره على حسب جودة الأرض من ٦٠ قرشاً إلى ٤٠ قرشاً إلى ٢٤ قرشاً للفدان الواحد . ولضمان مالية الحكومة كانت القرى تتضامن فى دفع ضرائبها حتى إذا عجزت قرية عن دفع قسطها دفع الباقى عليها جارتها وهكذا .

الأبعديات :

وكثيراً ما منح محمد على كبار موظفيه فى الجيش والإدارة إقطاعات من الأرض أصبحت لهم ملكاً خاصاً ، وهى التى أطلق عليها « الأبعديات » لبعدها عن الأراضى الزراعية المسكونة ، ولاحتياجها للعناية والإصلاح قبل زراعتها ، وهذه الأراضى تركت بدون أن تجبى منها ضريبة .

أما الضريبة المعروفة « بفردة الرءوس » فكانت مفروضة على كل فرد مسلم أو قبطى بلغ الثانية عشرة ، وتختلف بحسب ثروة الرجل ، فكانت تتراوح بين ٥٠٠ قرش و ١٥ قرشاً فى السنة ، وكانت الحكومة تجبى غير هذه عوائد المكوس وعوائد على الذبح وعلى السفن إلخ .

وبلغت إيرادات الحكومة فى عهد محمد على ثلاثة ملايين من الجنيهات (سنة ١٨٣٦) ولم تكن تزيد على مليون جنيه سنة ١٨٠٠ وبلغ عدد السكان ثلاثة ملايين ولم يكن يزيد على مليونين ونصف فى أول القرن .

٣ ـ التجارة وتكوين الأسطول

ولما زادت محصولات البلاد عنى محمد على بالتجارة ، وقد وجد فى مركز مصر الجغرافى الفذ ما شجعه على العمل ، وكانت الحالة التجارية فى مصر وفى موانى البحر الأبيض المتوسط على العموم فى كساد وهبوط عظيمين بسبب انتقال الحركة التجارية إلى موانى ساحل المحيط الأطلنطى التى تتصل بأمريكا وبالشرق الأقصى . وأصبحت الحال كذلك منذ أن ساح « فاسكوده جاما » حول رأس الرجاء الصالح فتحولت التجارة من مصر ومن حوض البحر الأبيض ونضبت منابع الثروة التى كانت تفيض على مصر من الشرق .

طريق التجارة البرى للشرق :

فلما تمت لمحمد على السيادة البحرية فى البحر الأحمر فكر جديًّا فى إعادة طريق التجارة المصرى بين الهند والشرق الأقصى وبين أوربا . فطهر البحر من لصوصه وقذف الرعب فى قلوب عرب الصحراء الشرقية فأصبحوا لا يجرءون أن يمسوا أحدا أو شيئاً بسوء ، ثم أنشأ المواصلات بين القاهرة والسويس . على ظهور الجمال وشيد المنازل على طول الطريق لراحة السياح .

حفر ترعة المحمودية :

ثم رأى ضرورة اتصال الإسكندرية بالنيل فحفر سنة ١٨١٩ أول قناة ذات شأن وهى : « قناة المحمودية » التى تصل إسكندرية بفرع رشيد ، واستخدم فى حفرها آلاف الفلاحين بطريق السخرة ، وبذلك صار فى الإمكان تسيير السفن من القاهرة إلى الإسكندرية مباشرة ، وأمر بأخذ المكوس مرة واحدة فقط لا مرات متعددة كما كان يحصل فى البلاد التى تحت الإدارة العثمانية .

الاهتمام بالمواصلات :

وسهل حركة المواصلات بانشاء محطات للبريد بواسطة الهجن والخيول السريعة ، وتبادل الرسائل البرقية بواسطة الإشارات من فوق أبراج مرتفعة أقامها على أبعاد معينة بين القاهرة والإسكندرية .

ثم لم يمض إلا قليل حتى اخترعت البواخر فأحدثت انقلاباً فى عالم التجارة ، وظهرت رغبة إنجلترا فى أن تسهل مواصلاتها بأملاكها الشاسعة فى الهند وتتبع فى ذلك طريقاً آمناً يقرب المسافة ، فلفت أنظار « الشركة الهندية الإنجليزية » طريق مصر البرى فعمدت إليه أولا لنقل حقائب البريد والمسافرين بفضل مساعى الضابط « توماس واجهورن Thomas Waghorn » الذى أرسلته الشركة لدرس المشروع فوجد من محمد على أعظم مشجع له . وسارت أول باخرة للبريد من « بمباى » إلى « السويس » ومنها نقل للبريد إلى الإسكندرية برًّا ثم من الإسكندرية إلى مرسيليا بحراً ومنها إلى إنجلترا ، ولم يكن قطع هذا الطريق يستغرق أكثر من شهر .

وهذا المشروع بإضافته إلى فتوحات محمد على وللمحصولات التى كان يتجر فيها قد فتح أمامه أبواب التجارة فربح أرباحاً وافرة ، وأصبح له فى معظم الموانى الشهيرة وكلاء ينظرون فى مصالحه التجارية والسياسية ، وكان مدير التجارة والخارجية لحكومته رجلا أرمنيًّا نابغاً يدعى « بوغوص بك يوسف » الذى أخلص فى خدمة محمد على إخلاصاً عظيما ، فكان يثق فيه الباشا ويعهد إليه بدقائق مشروعاته السياسية والتجارية .

إنشاء الأسطول وظهور القوة البحرية :

إلا أن التجارة لا تقوم إلا على شيئين أساسيين ، أسطول لحملها وحمايتها وأسواق لتصريفها فيها . تلك سنة الأمم التجارية من قديم الزمان لا مندوحة عن اتباعها ، لأنها نتيجة طبيعية لمقدّمات ثابتة . ساء محمد على وفق هذا القياس المنطقى وعمل على الوصول إلى هذين الغرضين ، فبدأ ببناء الأسطول أولا عند (بولاق) كما ذكرنا عند الكلام على حملة الوهابيين .

ثم لما اتسعت دائرة العمل أصلح النقص الطبيعى فى ميناء الإسكندرية ، فأصبحت محط تجارة مصر ومهد أسطولها العظيم ، ولقد جاء تكوين الأسطول المصرى متأخراً ، وعلى أثر انتهاء حرب « المورة » التى قضت على أسطوله وجله مكوّن من خليط من السفن التى صنعت فى الخارج .

فلما عادت الحملة المصرية من « المورة » سنة ١٨٢٨ فكر محمد على فى تكوين أسطول مصرى من جديد فتم له ذلك بفضل جهود مهندس فرنسى كان صاحب معامل للسفن فى « تولون » اسمه « سيريزى Cerisy » فهو الذى عهد إليه الباشا فى إنشاء « دار صناعة » بحرية بالإسكندرية تبلغ مساحتها ٦٠ فداناً بواجهة على البحر يبلغ طولها نصف ميل ، وبها حوض يسع أكبر السفن .

وكان محمد على شديد الرغبة فى أن يكون له أسطول يغنيه عن شراء ما يلزمه من السفن من الخارج ، وأن يتم ذلك بسرعة فوضع « سيريزى » مشروعه وشيد دار الصناعة البحرية حتى ضارعت الإسكندرية « تولون » وأدهشت كل من رآها من السياح .

ثم بدأ « سيريزى » بتمرين البحارة والصناع على الأعمال المختلفة الخاصة بالسفن وإنشائها وتسييرها وجاهد فى سبيل ذلك جهاد الأبطال متغلباً على الصعاب والدسائس التى قامت ضده وأخيراً عاد إلى فرنسا عام ١٨٣٤ ، وقام « بسون Besson » بإنجاز السفن اللازمة للأسطول الحربى .

وفى ٣ يناير سنة ١٨٣١ نزلت بالبحر أول سفينة من الأسطول الجديد ، وكان كلما تعلم المصريون عملا من الأعمال استغنى عن العمال الأوربيين ، حتى لم يبق منهم إلا عدد قليل ، ثم جاء « موجل Mougel » المهندس الفرنسى الشهير فأنجز أعمالا جديدة ، وأسس مدرسة للملاحة لتخريج الضباط البحريين .

وإن ظهور الأسطول الجديد ودار الصناعة البحرية فى مدة أربع سنوات لدليل جديد على ما يمكن أن تنجزه النفس الطامحة إلى العلا إذا كان الشعور مصحوباً بالإدارة والعمل .

ولما تم الأسطول(١) تفرغ محمد على لإيجاد الأسواق اللازمة ، ولا يتيسر له ذلك إلا بالهجوم والفتح ، فأعد جيشه لهذا الغرض وبلغ عدده فى النهاية ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ جندى منهم ٤٠,٠٠٠ من غير النظاميين ، وهذا عدد هائل بالنسبة إلى مجموع سكان مصر وقتئذ الذى كان يبلغ من ٢,٥٠٠,٠٠٠ إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ .

٤ — التعليم والنهضة الفكرية

حاجات الجيوش والأساطيل :

غير أن للجيوش والأساطيل مطالب وحاجات لا بد من القيام بها ، وإذ كان الغرض من تأليف الجيش وطنيًّا واقتصاديًّا رأى محمد على حاجة الجيش إلى مدارس مختلفة لتخريج الضباط وإلى مستشفيات للمرضى وإلى معامل لتوريد ما يلزم من أسلحة ومؤن وذخيرة ، وإلى مصانع لإمداد الجيش بما يحتاج إليه من أسلحة وملابس وأحذية وأغطية وأدوات مختلفة .

ورأى الباشا بثاقب نظره أن الاعتماد على الأجانب لا يمكن أن يؤدى إلى

---

(١) كان الأسطول يتركب من ٣٠ قطعة حربية ، منها ١١ سفينة كبرى على كل منها ١٠٠ مدفع أو أكثر و ٧ قطع على كل منها ٦٠ مدفعا ، و٣ بواخر ، وعدد رجال الاسطول ١٨٠٠٠ منهم ٨٠٠ ضابط .

قوة حقيقية ، فاستعان بهم ريثما يتعلم الوطنيون العمل ، ثم استغنى عن الأجانب تدريجاً .

العناية بالتعليم :

وقد أراد أن يكون للوطنيين كل مزايا الأجانب ، فأرسل البعوث العلمية والصناعية إلى أوربا لتلقى فروع العلم والعمل المختلفة ، وأرسلت البعثة الأولى فى ١٨٢٦ وبلغ عدد أعضائها ٤٤ وصار ١١٤ فى سنة ١٨٣٣ .

ولما عادت البعوث أعانت محمد على كثيراً فى تأسيس مشروعاته العظيمة ، وانبرى أفرادها لخدمة محمد على فى مصالحه المختلفة ، واهتم محمد على بكل درجات التعليم أولى وثانوى وخاص ، وأسس مدارس على النظام الحديث لكل هذه الأنواع لأول مرة فى البلاد ، وكان يساق إليها الطلبة كما يساقون إلى الجيش قسراً ، على الرغم من ترغيب الباشا لهم بايوائه التلاميذ وإطعامهم وما كان يقدّمه لهم من الكسى والرواتب الشهرية .

غير أن أساس اهتمامه بالتعليم لم يكن الرغبة الخالصة فى تعميمه بين الأهالى ، بل كانت المدارس فى نظره جزءاً من نظام الجندية ، وكان الطلبة يعاملون معاملة الجنود ، وإدارة المدارس تبع الحربية ، فاهتم محمد على بالمدارس ما بقيت حاجته للجيش فلما قل عدد الجيش بمقتضى « فرمان » سنة ١٨٤١ قل اهتمامه بالمدارس كذلك ، وعلى كل حال أوجد اهتمامه بالتعليم حركة علمية جديدة ، ونهضت اللغة العربية بعد أن كادت تقتلها العامية فعربت الكتب فى مختلف العلوم ، وألقى الأساتذة المصريون محاضراتهم بالعربية وأخرجت المطبعة الأميرية ببولاق عدداً عظيما من المؤلفات العربية ، وأصدر الباشا صحيفة « الوقائع المصرية » باللغتين العربية والفرنسية ابتداء من سنة ١٨٢٨ ، وكانت أنجح مدارس الباشا المدارس الخاصة بأسلحة الجيش ومدرسة الهندسة بالقلعة ومدرسة الطب ومستشفاها وقد أنشئت أولا « بأبى زعبل » سنة ١٨٢٧ ثم انتقلت إلى محلها الحالى ؛ وصرف « كلوت بك » جهداً عظيما فى الاهتمام بحالة البلاد

الصحية وإدخال الإصلاحات وتعليم علم الطب مما خلد له أحسن الذكر فى تاريخ الصحة والطب بمصر . ومن أشهر المهتمين بأمر التعليم بمصر مختار بك وأدهم بك الذى عين رئيساً لمجلس المعارف العالى ومعه نخبة من عظماء رجال العلم فى ذلك العصر ورفاعة بك رافع[1] .

ومن المدارس التى أسسها محمد على : المهندسخانة ببولاق سنة ١٨٣٤ ، والألسن بالأزبكية عام ١٨٣٦ ، والصنائع عام ١٨٣٩ ، والتجهيزية بأبى زعبل عام ١٨٣٦ ، والمبتديان بالسيدة زينب عام ١٨٣٩ . وأما مدارس الجيش : المشاة والفرسان والطوبجية فأسست حول سنة ١٨٣١ .

الإصلاحات الحكومية :

أما إصلاحاته فى نظام الحكومة فإنه بعد أن مسح الأراضى فى سنة ١٨١٣ قسم مديريات مصر إلى سبعة أقسام على كل قسم منها مدير ، أربعة بالوجه البحرى وثلاثة بالوجه القبلى ، وقسم المديريات إلى مراكز وكل مركز إلى أقسام وكل قسم إلى قرى ، وعلى رأس كل مركز مأمور ، ولكل قسم ناظر ، وعلى رأس كل قرية شيخ يساعده « الصراف » و « الخولى » وكانت وظيفة المأمور

---

(١) ولد رفاعة الطهطاوى سنة ١٢١٦ هجرية (١٨٠١م) فى طهطا من أسرة شريفة رقيقة الحال وبعد أن حفظ القرآن حضر إلى القاهرة ودرس بالأزهر الشريف على الشيخ الفضالى والشيخ حسن العطار فتخرج عليهما فى العلوم العربية ودرس فى الأزهر حوالى السنتين . ثم اختير إماما لإحدى فرق الجيش . ولمكانته من نفس أستاذه الشيخ العطار رشحه عند ولى الأمر محمد على الكبير ليرافق بعثته الأولى إلى فرنسا إماما وواعظا لهم فى غربتهم . فلما استقر به المقام فى فرنسا أخذ فى تعلم اللغة الفرنسية حتى أجادها وعرفه مسيو جومار الذى عينه الوالى مديرا مشرفا على البعثة فتعهده بالتشجيع والإرشاد حتى نبغ فى العلوم الأدبيه لاسيما التاريخ والجغرافيا .

ولما عاد إلى بلاده عينه الباشا مترجما ثم ناظرا لمدرسة الألسن وأرسل فى عهد عباس الأول ناظرا لمدرسة أنشئت بالخرطوم وعاد فى عهد سعيد وعين عضوا فى مجلس المعارف فى عهد الخديو إسماعيل وقد أنعم عليه محمد على الكبير وإبراهيم باشا وسعيد باشا والخديو إسماعيل بأراضى واسعه فى طهطا والخانقاه وغيرها .

وقد ألف وترجم عن الفرنسية كتبا كثيرة وبخاصة فى التاريخ والجغرافيا منها « قلائد المفاخر فى غرائب عادات الأوائل والأواخر » مترجم و « أنوار توفيق الجليل » فى تاريخ مصر و « خلاصة الإبريز » يصف فيها رحلته إلى باريس . وقد توفى بالقاهرة سنة ١٢٩٠ هجرية .

مراقبة الزراعة وجمع الأموال والمحصولات و « أنفار القرعة » .

أما المدير فعليه تنفيذ أوامر الباشا ومراقبة الرى وأعماله . وكان يختار المديرين من الأتراك فى مصر .

وأما المأمورون فيعينهم من المصريين ، أما القاهرة والإسكندرية ودمياط ورشيد والسويس فكان يحكم كلا منها حاكم أو محافظ وضابط .

وكان يساعد محمد على فى القيام بإدارة البلاد « مجلس خاص » يعرف بالديوان العالى أو « الخديوى » ومن اختصاصه النظر فيما يقدم من الدعاوى والعرائض ، وكان المجلس يجتمع بانتظام فتعرض عليه أمور الحكومة كافة فيفحصها ويعرضها على الباشا .

وكون محمد على « مجالس خاصة » لكل إدارة فى الحكومة ، فكان هناك مجالس للحربية والبحرية والزراعة والتجارة والأمور الإفرنجية والمدارس والصحة . وفوق كل هذه المجالس « مجلس شورى الدولة » يجتمع فيه كل رؤساء الإدارات المختلفة والمختصون والأعيان للنظر فى شؤون الدولة الهامة .

ولقد عرف محمد على من أول الأمر أن خير طريقة لتحسين الإدارة هى توزيع الأعمال على إدارات مختلفة فاختار لكل إدارة رجلا كفئاً يعينه المجلس الخاص ، وعلى الرغم من أن هذا النظام لم يصل فى عهده إلى حد الكمال ، فلا يغيب عنا أنه إلى محمد على يرجع الفضل فى توزيع أعمال الحكومة والعمل بحسن نية وبعزيمة صادقة على التقدّم والارتقاء فى الإدارة ، وهذا على الرغم من أن محمد على ظل طول عهده ينظر فى جميع أمور الدولة بنفسه ، وظلت كلمته هى القانون والحكومة ، وبقى الحال كذلك فى عهد خلفائه إلى أواخر عهد الخديو إسماعيل .

٥ — مشروع الاستقلال الاقتصادى والصناعة الجديدة

على أن تلك الأعمال المدهشة والإصلاحات الهائلة التى قام بها محمد على تتضاءل أمام مشروع الاستقلال الاقتصادى . رأى محمد على أن مصر

غنية بمحصولاتها الزراعية ، ولذا يجب أن تنتج معاملها كل ما يحتاج إليه لجيشه وأسطوله العظيمين وما تحتاج إليه أسواقه وأملاكه من المصنوعات ، بدل أن تظل مصر دائماً محتاجة إلى مصنوعات أوربا .

وأول ما لفت نظره إلى المصنوعات وفرة العمل ورخص أجوره ووجود المواد الغفل (الخام) بكثرة ، وأولها القطن وكان قد أدخل زراعته فى الحقول بناء على إشارة المسيو « جيمل Jumel » النساج الفرنسى الذى حضر إلى مصر وأجرى عدة تجارب فى زراعة القطن من أحسن أنواعه الأمريكية (١٨٢١) وكانت مصر كذلك تنتج التيل من الكتان ، والحرير وصبغة « النيلة » وأصباغاً أخرى تصلح لتجهيز النسيج كما أنه عنى بتربية الأغنام وجلب الأصناف من الخارج لتحسين نوع الصوف الذى تنتجه البلاد . لذلك صمم محمد على على إنشاء المعامل المختلفة غير مكترث بندرة المعادن فى البلاد ، وبعدم ملاءمة الجو المحمل بالغبار الكثير الجفاف ، وعدم استعداد الأهالى للقيام بالأعمال الصناعية الحديثة ولا بعظم المبالغ والنفقات التى يتطلبها ، إذ لجأ إلى استيراد ما يلزمه من الفحم الحجرى والحديد والصناع الفنيين من أوربا . وعلى ذلك أنشأ المغازل والمعامل والمصانع المختلفة وأصبح جو « بولاق » يدوى بصوت المطارق وأزيز الأنوال(١) .

نقد المشروع :

ولقد أغنت هذه المصنوعات محمد على عن مصنوعات أوربا مؤقتاً ، ولكن مع الأسف كان مقضيًّا عليها بالفشل فى النهاية ، وخاصة بعد أن زال سبب تكوينها وهو الجيش ، إذ نقص عدده إلى ١٨٠٠٠ منذ سنة ١٨٤١

(١) كان بمصر ١٤٥١ دولابا للغزل و٢١١٥ نولا و٢٠٠٠٠ عامل من غزالين ونساجين وخراطين وحدادين وسباكين ونجارين . وأخرجت المعامل البفتة والشيت والشاش والأجواخ والبنادق والأسلحه والطرابيش المختلفه ، وقطع العدد الصغيرة . وكانت مغازل القطن تخرج ما يقرب من مليونى قطعه سنويا ، وأهم هذه المعامل فى بولاق والخرنفش وقليوب والمحلة الكبرى الخ . وكانت هناك معامل البنادق ومسابك الصلب ومعاصر الزيوت . وكانت هذه المصنوعات توزع فى اسواق مصر والخارج .

ولاتفاق إنجلترا وتركيا فى سنة ١٨٣٨ ضد الاحتكار فى أنحاء الدولة العثمانية وكان المقصود بذلك محمد على فى مصر . وإننا إذا قسنا مقدار ما كانت تتكلفه مصانعه من النفقات بالفائدة التى كان يجنيها محمد على ، لرأينا أن مغارمها كانت أكثر من مغانمها ، وأن ثمن السلعة فى النهاية كان أرخص لو اشترى من الخارج مباشرة ، ولا شك فى أن محمد على كان على تمام العلم بهذا العجز فى إيرادات مصانعه ، ولكنه استمر للنهاية يستخدمها ويعتنى بها رغبة منه فى تعويد القوم الصناعة وتسيير الآلات الحديثة والظهور بمظهر المستقل وتشبهاً بنظام فرنسا وإنجلترا فى ذلك الوقت وهو نظام حماية التجارة والصناعة ، ولما كان محمد على هو المالك الوحيد لهذه المشروعات كانت الخسارة واقعة على خزانة الحكومة ، ولو أنها كانت لشركات أهلية لسببت تأثيراً سيئاً عظيما ويرجع فشل مشروعه إلى ما يأتى :

أولا : لم يكن المشروع يغنى عن بضائع أوربا فالوقود والآلات اللازمة للصناعة نفسها كانت كلها ترد من أوربا .

ثانياً : احتياج الزراعة فى مصر لكل الأيدى العاملة فلم يكن عدد سكانها يزيد فى ذلك الوقت على ثلاثة ملايين ولعدم استعداد الأهالى من الوجهة الصناعية الحديثة .

ثالثاً : استيراد مهرة الصناع الفنيين من أوربا .

ولكن ذلك لا يمنعنا من أن نقول إن قيام بعض الصناعات فى مصر كعمل السكر والصابون والزجاج وبعض المنسوجات والصناعات الخاصة بالمنتجات الزراعية لازم وممكن ومفيد تمام الفائدة .

٦ — مشروع القناطر الخيرية

بقى علينا عمل نهائى ختم به محمد على إصلاحاته وهو تشييد « القناطر الخيرية » وهى أعظم عمل نافع أنشىء فى مصر لضبط مياه النيل بإقامة سد عظيم ذى عيون قرب تفرع الدلتا . ولقد فطن محمد على لما يمكن أن يأتى به

مثل هذا المشروع من جزيل الفائدة ، إذ ترتفع المياه فى الترع على أثر حجز الماء فى أحد الفرعين فتروى الأرض بسهولة ، وكان اهتمام محمد على بالوجه البحرى عظيما جداً لإمكان زراعة القطن فى أراضيه ، وبعد درس المشروع أصدر فى سنة ١٨٣٥ أمره إلى المسيو « لينان Linant de Bellefonds » لتنفيذ هذه الفكرة التى إن نجحت روت آلافاً من الأفدنة فى أوقات التحاريق. غير أن مشروعاً كهذا كان يتطلب وقتاً طويلا لإنجازه ، لأن مالية الحكومة كانت لا تسمح بالإنفاق على هذا المشروع دفعة واحدة ، ولأن تثبيت القواعد فى قاع الماء أمر يتطلب وقتاً وعناية ، ولكن استعجال محمد على ورغبته فى إنجاز العمل كى يتم فى عهده لم يمكنا « لينان » من تثبيت أساس البناء بالمتانة اللازمة فاضطر إلى إصلاحه ثانياً ثم جاء المسيو « موجل » وواصل العمل فى القناطر ولكنها لم تتم فى عهد محمد على الذى توفى سنة ١٨٤٩ وظلت إلى أواخر أيام سعيد .

ومع ذلك فإن ضخامة المشروع وفائدته الكبرى لما لا يبقى مجالا للمبالغة ، وكفى أن مشروع القناطر هو الذى ولد فكرة خزان أسوان والخزانات الأخرى التى بنيت على النيل .

الفصل السادس

تركيا وحرب المورة وتدخل مصر

قامت الدولة العثمانية بالسيف ، ولا تزال الصفة الحربية عنوانها إلى اليوم ، فبالسيف فتحت فتوحاتها وبفضل ما استولت عليه من الأملاك أصبحت الدولة فى صفوف دول أوربا العظمى . غير أنه من سوء حظ الدولة أن فتوحاتها كانت غريبة عنها فى صفات كثيرة فلم يكن يربطها بأملاكها إلا روابط ضئيلة ، فلا دين يجمع بينها ولا لغة ولا جنسية ولا تقاليد . وعلى ذلك أصبحت فتوحاتها حين بدا ضعفها الحربى سريعة الانثلام مهددة فى كل وقت بالثورات الداخلية .

ثورة اليونانيين :

وكان اليونانيون أكثر الأجناس الخاضعة للسلطان عدداً وأقربهم إليه منزلة ، وكان الباب العالى يخصهم بوظائف ومزايا سامية فمنهم كان « كاتب سر » الأسطول و « مترجم » الباب العالى وحكام ولايتى الدانوب . ولما كان المذهب المسيحى السائد فى تركية أوربا هو الأثوذكسى وفق الكنيسة الإغريقية خصهم الباب العالى بإدارة الشؤون الدينية للمسيحيين فى أنحاء الدولة وعين منهم « بطريقاً » عاماً مقره القسطنطينية ، وكانوا قد بلغوا شأواً بعيداً فى التجارة فأخذوا يصنعون السفن التجارية ويسلحونها بدعوى الدفاع ضد غزوات لصوص البحر ، كذلك ارتقت حال اليونانيين الأدبية فبدءوا يتعلمون فى البلاد الأجنبية ويتلقون دروساً جديدة نبهت عقولهم وجعلتهم يضمرون التخلص من نير الأتراك ويفكرون فى إعادة مجد الإغريق القدماء وإحياء مؤلفاتهم .

وكان السلطان يعين عليهم ولاة من العثمانيين يدعون لمشاورتهم فى شؤون

الإدارة أعيان اليونان والأتراك ، ويتركون أمر توزيع الضرائب وجبايتها فى أيدى سكان كل قرية . وكل ما كان يهم الباب العالى هو وصول المال للخزانة والحصول على العدد اللازم من بحارة الجزر اليونانية لإلحاقهم بالأسطول العثمانى .

من ذلك يتبين أن اليونان لم يكونوا مستعبدين ، بل كانوا فى الحقيقة شبه مستقلين وأنهم وصلوا إلى درجة عظيمة من الثروة والرقى وخاصة فى مراكز نهضتهم بالقسطنطينية وأودسا فى روسيا وفى البغدان والأفلاق وهما ولايتا نهر الدانوب المعروفتان الآن برومانيا .

غير أن هذا الرقى كان باعثاً على تحريك الهمم ضد سيادة الأجنبى وخاصة بعد ما علموه من نجاح الثورة الفرنسية وظهور نابليون الذى أصبح مثالا يقتدى به فى الثورات التى قامت مطالبة بالاستقلال ، كذلك شجع اليونانيين على القيام بالثورة ما علموه من قيام على باشا حاكم « يانية » وغيره فى أنحاء الدولة .

تكوين شركة الأحباء :

وكان المسئول مباشرة عن تنظيم حركة ثورة اليونان ضد الأتراك جماعة « إتيريافليكى » أو شركة الأحباء وهى جمعية سرية أسست فى « أودسا » فى سنة ١٨١٤ وأخذت دائرة الجمعية تتسع تدريجاً حتى انضم إلى صفوفها فى غضون ست سنوات كل يونانى ذى مكانة .

قيام الثورة وأغراضها وفشلها :

وكانت هذه الجمعية تنشر دعايتها باسم قيصر الروسيا ، فلما اجتمع أعضاء الجمعية لتبادل الآراء فى أمر إعلان الثورة فى ولايات البغدان والأفلاق لقربها من الروسيا ، أعلنوا أنهم يريدون استقلال إمارات البلقان وطرد العثمانيين خارج أوربا وتجديد الدولة البيزنطية . واختاروا لقيادة الحركة « إسكندر إپسلنتس »

وكان ضابطاً فى الجيش الروسى فى خدمة القيصر ، فأعلن الثورة فى « ياش » فى ٦ مارس سنة ١٨٢١ ونادى فى الأهالى المسيحيين بالقيام ضد الأتراك وأصدر التماساً للقيصر بطلب المعاضدة ، ولكن آمال « إپسلندس » كان مقضيًّا عليها من المبدأ إذ سرعان ما تخلى عنه أنصاره ، وما لبث أن أرسل السلطان جيشاً لقمع الثورة فعبر نهر الدانوب وهزم الثوار وفر « إپسلندس » إلى داخل حدود المجر حيث اعتقل ومات .

قيام الثورة فى المورة :

هذا ما حصل من اليونانيين فى شمال البلقان ، ولكن الثورة لم تقتصر على ذلك ، بل امتدت إلى الجنوب أيضاً أى فى شبه جزيرة « المورة » مهد اليونانيين الأصليين فقاموا فى سنة ١٨٢١ وكان القصد من هذه الحركة الخروج من نير العثمانيين وإعلان استقلال اليونان فقط لا إعادة الدولة البيزنطية .

تبادل الفظائع من الجانبين :

ولما شق اليونانيون عصا الطاعة أتوا بفظائع مروعة ضد العثمانيين ، وخاصة من كان منهم فى داخلية البلاد . فلما وصل خبر هذه المذابح إلى مسامع الأتراك ثارت نفوسهم وانتقموا لأنفسهم شر انتقام فأعدم السلطان محمود الثانى البطريق اليونانى فى صبيحة عيد الفصح وأعدم غيره من الأساقفة اليونانيين ، وظل الجانبان يتبادلان ويتنافسان فى صب العذاب على رءوس الأبرياء . ثم استولى الثوار على « تريبولتزا » مقر الحكم سنة ١٨٢٢ ومثلوا بالأتراك شر تمثيل فقابلهم الأتراك بالفتك بسكان جزيرة « شيوس » .

عجز السلطان عن قمع الثورة :

ثم أعد الباب العالى جيشاً بقيادة « خورشيد باشا » الذى كان حاكماً على مصر فى سنة ١٨٠٤ فبعد أن أخضع على باشا والى « يانية » سار جنوباً

ووقف جزء من الجيش أمام ميناء « مسولنجى » وسار ببقية جيشه مخترقاً مضيق « ترموبيل » ولكنه أهمل تحصين المرتفعات من ورائه ، فلما قابله « كولكترونس » رئيس « الكلفت » أو عصابات اليونان الجبلية ، وكانت قوة الثوار فى هذه

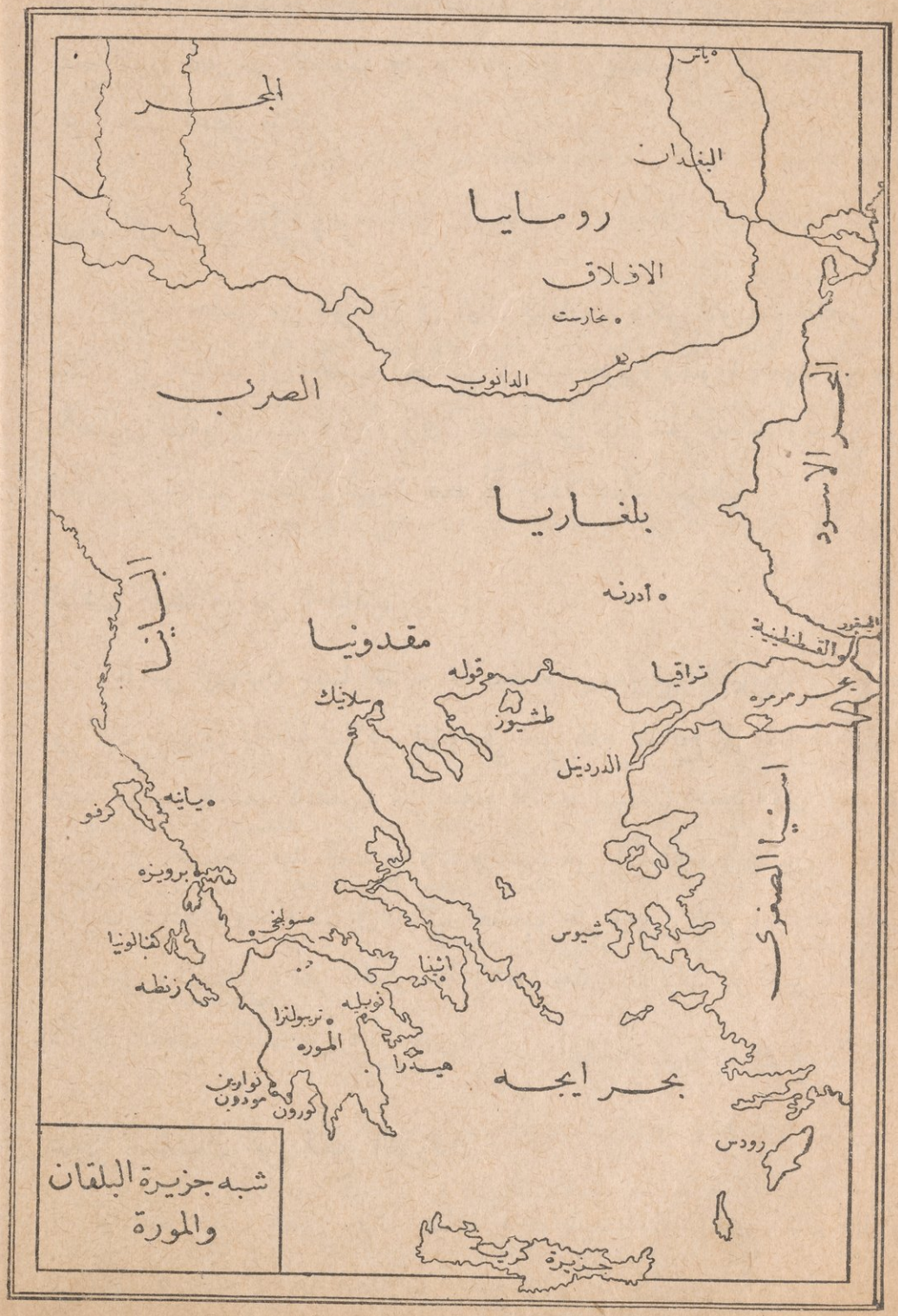

العصابات لا فى جيوش منظمة كالترك اضطر الجيش الزاحف إلى التقهقر فوجد اليونانيين محصنين فى المرتفعات ، فدحر الجيش بأكمله وانتحر خورشيد بعد هذه الهزيمة . كذلك ظهر فى البحر ملاحو جزر الأرخبيل فهزموا الأتراك وأغرقوهم هم وسفنهم أينما عثروا بهم ، وسرعان ما زالت سلطة الأتراك من الأرخبيل ، فلما جاء يناير سنة ١٨٢٢ أعلنت اليونان استقلالها برياسة « ماڤروكورذاتس » .

تدخل مصر

طلب المساعدة من محمد على :

ولما لم يكن لدى السلطان جنود لقمع الثورة ولى وجهه شطر محمد على باشا بإشارة سفير النمسا التى كانت تريد القضاء على الأفكار الثورية وعدم إعطاء الروسيا فرصة للتدخل ؛ وأرسل السلطان لمحمد على أمراً بذلك فى ١٦ يناير سنة ١٨٢٤ وعينه حاكماً على « كريت » ثم على « المورة » فأذعن محمد على للأمر ورحب بفرصة يظهر فيها للعالم قوته البرية والبحرية فأرسل قوة إلى « كريت » أولا ثم جهز حملة مكونة من ١٧,٠٠٠ جندى وسافرت على ٩٩ سفينة منها ٦٣ قطعة حربية ونقلية و ٣٦ تجارية استؤجرت لنقل العدد والذخائر ، وقد جعل الرياسة الحربية لابنه إبراهيم باشا ورياسة الأسطول لصهره محرم بك .

خطة الحملة المصرية :

وذهب الأسطول أولا إلى جزيرة « رودس » فانضم إلى الأسطول العثمانى وشجعه على الخروج والمخاطرة ، واقتحم الأرخبيل على الرغم من تعقب سفن اليونانيين له ، وكان الأسطول أقوى أسلحتهم ولكن إبراهيم اضطر — بعد أن رأى ضعف الأسطول العثمانى وتخاذله عند كل موقعة — إلى الالتجاء إلى جزيرة « كريت » وبقى بها مدة أصلح فيها أحواله وانتهز فرصة منازعات اليونانيين

بسبب يأسهم من معاضدة أوربا لهم بعد أن منوا أنفسهم بذلك زمناً طويلا ، فخرج إبراهيم فى فبراير سنة ١٨٢٥ — منتهزاً فرصة بعد سفن اليونانيين عن مياه كريت — ونزل بشبه جزيرة المورة .

وكان نزول الجنود المصرية على أرض « المورة » فاتحة عهد جديد ، إذ كان مستحيلا على اليونانيين مقاومة جيوش إبراهيم المدربة على النظام الحديث فأخذت انتصارات الأتراك والمصريين تتوالى سنة ١٨٢٥ و ١٨٢٦ وأخضع إبراهيم « نوارين » و « تريبولتزا » وحاصر « ناڤيليو » مركز قيادة الثورة ، ولكنه ارتد عنها ولم يبق من « المورة » غيرها . كذلك كان رشيد باشا يحاصر « مسولنجى » فلما أعياه فتحها طلب إلى إبراهيم باشا المساعدة ، فتقدم إبراهيم ، بعد استئذان أبيه ، وكان اليونانيون مستميتين فى الدفاع عن هذه الميناء ولم يتمكن إبراهيم من فتحها إلا بعد حصار دام من أول الأمر خمسة عشر شهراً وسقطت فى إبريل سنة ١٨٢٦ بعد أن هلك ثلاثة أرباع سكان المدينة وثلث القوة المصرية . وبعد « مسولنجى » سقطت « أثينا » (يونيه سنة ١٨٢٧) وبذلك خضعت اليونان ولم يبق منها إلا بعض جزر الأرخبيل و « ناڤيليو » عاصمة الثوار فانحطت حالتهم الأدبية وتنازعوا أمرهم بينهم ولم ينقذهم من الفناء إلا شيئان : تدخل أوربا وضعف تركيا الداخلى ، وكان السلطان قد قضى على جنود الانكشارية عن آخرهم فى سنة ١٨٢٦ لما شاهده من تفوق الجنود المصرية ، وبدأ بتنظيم جنود جديدة لا يرجى صلاحها للحرب إلا بعد سنين .

تدخل الدول :

لما ظهرت حركة الثورة فى بلاد اليونان كانت الدول العظمى فى أوربا قد تحالفت منذ سقوط نابليون سنة ١٨١٥ على صيانة السلم العام فى أوربا ومساعدة الملوك أصحاب الحقوق الشرعية ضد الثوار أيا كانوا ، لذلك لم يكن منتظراً من اتحاد الدول فى أوربا وكان صاحب الرأى الأول فيه وزير النمسا « مترنخ Metternich » أن يساعد الثوار اليونان ضد السلطان خوفاً من تسرب روح

الثورة إلى أقاليم النمسا المجاورة لإمارات البلقان وبمساعى مترنخ هذا أعلن قيصر الروسيا اسكندر الأول استنكاره لثورة إپسلندس .

أما شعوب أوربا فإنها منذ الساعة الأولى أظهرت عطفها على الثوار اليونانيين فتألفت فى معظم الممالك الأوربية جمعيات « أصدقاء اليونان » التى أيدت الثوار بالمال والمؤن والرجال المتطوعين . ولا غرابة فى ذلك فبلاد الإغريق القديمة فى نظر أوربا أم الحكمة ومنبع العرفان وهى البلاد التى أنبثق منها نور الحرية والديمقراطية الأولى ، فكان حقاً على أوربا أن تسدد جزءاً ولو صغيراً من دينها السابق . مع أن اليونانيين الحديثين لم يمتازوا عن سائر الأمم الصقلبية التى تسكن البلقان فى شىء .

على أن عطف شعوب أوربا على الثوار اليونانيين لم ينفعهم أمام قوات إبراهيم باشا والعثمانيين فخشيت حكومات أوربا أن تكون عاقبة تغلب المصريين فى بلاد اليونان أن تثبت أقدام المصريين فى تلك البلاد ويضعف العنصر اليونانى ، ولذا أصبح تدخل الدول فى جانب الثوار أمرا لا بد منه ، وخاصة من جانب الروسيا التى كان تحمس الشعب فيها للثوار عظيما .

ولما كان انفراد الروسيا بالتدخل أمراً لا ترغب فيه انجلترا ، ومعها باقى الدول ، خوفاً من امتداد نفوذ روسيا إلى البلقان والبحر الأبيض المتوسط لذلك تم الاتفاق بين روسيا وانجلترا وفرنسا فى معاهدة لندن سنة ١٨٢٧ بشأن المسألة الإغريقية .

وبمقتضى هذه المعاهدة تقرر أن تمنح اليونان حكما ذاتيا وأن تبقى السيادة لتركيا على أن تدفع اليونان الجزية ، وأن تعلن الهدنة بين المتحاربين وإلا تدخلت الدول المتحالفة بالقوة وأمهل الباب العالى شهرين للإجابة .

موقف الحلفاء وموقعة نوارين :

وقرر الحلفاء سراً أن يرسلوا أساطيلهم إلى شواطىء اليونان استعداداً للتدخل بالقوة لأنهم لم ينتظروا من تركيا سوى المعارضة وعدم الإذعان فجاء

أمير البحر « كدرنجتون Codrington » على رأس الأسطول الإنجليزى وألقى مراسيه عند « نوارين » ثم جاء الفرنسيون والروسيون وبدأت المفاوضات فى الحال مع إبراهيم باشا وكان واقفاً بأسطوله العثمانى المصرى داخل خليج « نوارين » . أما الثوار فحين جاءهم خبر إبرام المعاهدة عدوه انتصاراً باهراً لهم بعد أن كانوا قد وصلوا إلى حالة سيئة للغاية .

أما الباب العالى فإنه توقف وامتنع عن الاعتراف بالمعاهدة فوقف الأسطول المتحد أمام ميناء « نوارين » واتفق مبدئياً على أن تبقى الحالة كما هى حتى تصدر أوامر جديدة . ولكن وقع سوء تفاهم بين الأسطولين أثناء غياب إبراهيم داخل المورة ، وكانت تعليمات أمير البحر « كدرنجتون » تقضى باستعمال القوة إذا دعت الحالة فدارت واقعة « نوارين » فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ وقضى على الجزء الأعظم من الأسطول العثمانى المصرى فى ثلاث ساعات فتشجع الثوار وأخذوا يستردون مكانتهم .

أثر الموقعة :

أما خبر موقعة « نوارين » فى تركيا فقد أتى بعكس المطلوب منه ، فإن الباب العالى استشاط غضباً عند سماعه بالكارثة وطلب تعويضاً كبيراً من الدول الثلاث ودعا السلطان اجتماعاً عاماً من كبار الأمة وقرأ عليهم منشوراً نسب فيه للروسيا خاصة التحريض والمؤامرة ضد الباب العالى ودعا المسلمين إلى الجهاد ضد الروسيا عدوة تركيا ومسببة محنها ، فلم يسع القيصر إلا إعلان الحرب سنة ١٩٢٨ ، أما فى انجلترا فقد حدث تغيير فى سياستها الخارجية فقصرت مساعدتها فى المسألة اليونانية على أن تكون أدبية فقط ، أما فرنسا فأرسلت جيشاً يبلغ عدده ١٥٠٠٠ بقيادة المارشال « ميزون Maison » لمراقبة إخلاء « المورة » من الجيوش المصرية. وكان على محمد على أن يختار بين إخلاء المورة ومخالفة السلطان أو محاربة فرنسا ومعارضة الدول .

خطة محمد على بعد الموقعة :

ولما آنس محمد على من الدول رغبة فى مفاوضته ومصادقته رأى أن إصراره على المقاومة وإنهاكه قواه وإضعافه لمركز مصر واستهدافه للخطر من أجل السلطان ليس من السياسة فى شىء ، لذلك لما دخلت الجنود الفرنسية « المورة » بقيادة « ميزون » فى أغسطس سنة ١٨٢٨ لم يقع بين الجانبين نضال أو كفاح وتصافى الجيشان وتحابا وأرسل محمد على يأمر إبراهيم بالجلاء عن « المورة » من غير انتظار لأمر السلطان فتم ذلك . وفى ٢٩ ديسمبر وصل محرم بك إلى الإسكندرية ومعه باقى الأسطول وهو ٣٨ قطعة و ٢٤٠٠٠ جندى ، وأصبح محمد على فى حالة سلم مع دول أوربا وترك الباب العالى وحده أمام روسيا ، واعتذر محمد على عن تقديم المساعدة للسلطان ببعد المسافة براً بين مصر وميدان الحرب فى البلقان وبعدم وجود أسطول لنقل جنوده ولوقوف أساطيل الحلفاء بالمرصاد . ثم اعتذر بتفشى الوباء فى مصر وفى الشام ، واكتفى بإرسال مبلغ كبير من المال . ولم توقع الدول على محمد على قوانين الحصر فظلت موانيه مفتوحة وتجارته سائرة كالمعتاد .

أما القوات الروسية فاخترقت البلقان وسقطت أدرنة ووقف الروس يهددون القسطنطينية فعجل الأتراك بعقد صلح « أدرنة » سنة ١٨٢٩ وبمقتضاه وافق السلطان على معاهدة لندن بشأن اليونان وأصبح النفوذ الروسى فى البلقان عظيما . وخشيت الدول أن يزداد نفوذ روسيا فى اليونان بعد معاهدة أدرنة وانتخاب « كابوذستر ياس » وزير الروسيا اليونانى رئيساً للحكومة اليونانية المؤقتة فسعت انجلترا وفرنسا لدى الباب العالى فى أن تستقل اليونان استقلالا تاماً فتم ذلك فى سنة ١٨٣٠ باتفاق الدول .



الفصل السابع

بين محمد على والسلطان

كان تنصيب محمد على والياً على مصر فى سنة ١٨٠٥ إقراراً لما طلبه وأعلنه شيوخ القاهرة وأعيانها لا بناء على رغبة الباب العالى نفسه ، وإلا فإن خورشيد باشا الذى عينه السلطان كان لا يزال معتقلا فى القلعة فى انتظار أوامر الآستانة . لذا ظل الباب العالى غير مرتاح إلى هذا التعيين مدة غير قليلة وحاول بمساعى دولة انجلترا والمماليك نقل محمد على من ولاية القاهرة فحال دون ذلك توسط المشايخ والأعيان وضعف المماليك واضطر السلطان إلى تثبيت محمد على فى ولاية مصر فى نوفمبر سنة ١٨٠٦ .

ومن ذلك الوقت ثبتت قدم محمد على فى مصر ووجد فى حسن علاقته بالسلطان ما يضمن له بقاءه فى منصبه وصيانة ملكه من أيدى المعتدين فأخلص فى خدمة السلطان وإعلان ولائه له ، ولما ظهر حسن استعداد محمد على للدفاع عن البلاد فى أثناء حملة « فريزر » سنة ١٨٠٧ أظهر السلطان تقديره لجهود محمد على فأحال عليه حكومة السواحل المصرية بعد أن كانت فى دائرة نفوذ قائد الأسطول أو القبطان باشا . ثم دل محمد على على شديد ولائه وحرصه على إرضاء الباب العالى بقبوله مهمة إعداد حملة ضد الوهابيين .

فلما انتصر محمد على على الوهابيين وكثرت فتوحه فى بلاد العرب وفى السودان وذاع اسمه فى جميع الأقطار أخذ الحسد يدب فى نفس السلطان لنجاح الوالى فى مشروعات أخفق فيها السلطان ، ولكنه دارى حسده وظلت العلاقات بين الباشا والسلطان على سابق عهدها من الولاء والود حتى إذا جاءت حرب استقلال اليونان وعجزت قوات السلطان عن قمع الثورة لجأ السلطان إلى محمد على فقام

محمد على فى حرب المورة بالدور الذى شرحناه .

ولما انتهت الحرب اليونانية وانسحبت الجنود المصرية من المورة وقامت الحرب بين تركيا والروسيا ساء السلطان من محمد على عدم اشتراكه بقواته مع تركيا واشتد حنقه على محمد على واضطرمت فى صدره نيران الحسد لما ظهر به محمد على من القوة ، وأخذ يوقع بين محمد على وابنه إبراهيم ، ولم يكافئ محمد على على خدماته بشىء مما وعد به إلا حكم جزيرة « كريت » . ومن مظاهر العداء أن عين السلطان خسرو باشا صدراً أعظم رغم العداء المستحكم بين خسرو ومحمد على ، كل ذلك أوغر صدر محمد على ضد الباب العالى وجعله يفكر فى مشروعات كلها طمع وأنانية .

مراجعة محمد على لخطته :

وأخذ محمد على يراجع خطته السياسية نحو الباب العالى ، فبينما كان الباب يواصل الحرب ضد الروسيا كان محمد على يعد العدة لأجل ما عسى أن يحصل فى المستقبل ، فلما عادت الحملة من « المورة » واستقرت الجنود بمصر شرع ابراهيم باشا يهيئ عقول الضباط لاستقبال السياسة الجديدة ضد الباب العالى . فقد قال فى خطبة له أثناء وليمة للضباط :

«ماذا استفدنا أنا وأنتم من السلطان ؟ ألسنا فى الحقيقة كلنا أولاد محمد على الذى ربانا وعلمنا ؟ ألم نأكل جميعاً من خبزه ؟ إن مصر حق لمحمد على ، حق اكتسبه بالسيف ولا نعرف لنا ملكا غيره » وفى تلك الأيام زار مصر « الأمير بشير الشهابى » حاكم لبنان ونزل ضيفاً مكرماً عند الباشا ، ولا بد أن يكون قد دار بين الاثنين اتفاقات ودية ، استعدادا للمستقبل .

خلق السلطان محمود الثانى :

وقد ساعد على إذكاء نار الخلاف ما كان فى خلق السلطان محمود الثانى من الشذوذ . فقد كان مستبداً سريع الانفعال ، تارة شديد البطش ، وأخرى

شديد الكآبة والحزن وكان يعهد بحكومته إلى أتباعه الذين يشملهم بإحسانه فكان يولى ويعزل ويسجن كما شاءت تقلبات أهوائه . ومع ذلك كان محمود الثانى سلطاناً قوياً يريد لأمته كل خير وصلاح ، ولكنه لم يصادف فى أكثر إصلاحاته إلا المعارضة الشديدة والإخفاق ، فكان يتآكل قلبه حسداً من محمد على لأن هذا نجح حيث أخفق هو .

الحرب الأولى

بين محمد على ووالى عكا :

قام النزاع بين عبد الله باشا والى عكا ومحمد على بسبب عدم إذعان الأول لرغبات الباشا ، إذ رفض أن يصدر إليه الأخشاب اللازمة لأسطوله وأن يعيد إليه بعض المصريين الفارين من القرعة العسكرية والضرائب ، فاشتكى عبد الله إلى الباب العالى فعضد السلطان الوالى وشجعه على معارضة رغبات الباشا ، فعزم محمد على على أن يتخذ من هذا التحرش سبباً لتنفيذ أغراضه .

هذه هى الأسباب المباشرة .

الأسباب الحقيقية :

أما الأسباب الحقيقية التى دفعت محمد على لمهاجمة والى عكا فهى أنه كان يرى فى بلاد سوريا جزءاً متمما لمصر وبدونه لا تأمن مصر من غائلة العدو المهاجم من الشرق ، ورأى الباشا أن مصر بلد عديمة الغابات تلزمها الأخشاب من أحراش سوريا للوقود ولبناء أسطولها التجارى والحربى ، كما أنها فى حاجة لما تنتجه سوريا من ثروة معدنية وزيوت وحرائر وجلود وأحجار مما كانت تحتاج إليه معامل محمد على وكان قد أفهمه مستشاروه من الفرنسيين أن حدود مصر الطبيعية من جهة الشرق يجب أن تكون جبال « طوروس » على أبواب آسيا الصغرى لا صحراء العرب . وإذا تصفحنا التاريخ وجدنا أن الحكومات

القوية التى استولت على مصر لم تعدم طريقة لضم الشام إلى أملاكها .

وانتهز الباشا فرصة اشتباك السلطان فى ثورة قامت فى « البوسنة » فقدم إنذاراً نهائياً للباب العالى يهدد فيه عبد الله والى « عكا » بالعقاب وباستعمال القوة ضده إذا لم يذعن لطلباته ، وخاف السلطان مغبة هذا الإنذار بسبب قيام الثورات الداخلية فى بلاده ففتح بابا للاتفاق مع محمد على ، ولكن ما كاد يرسل الباب العالى رسله إليه حتى بلغته أخبار نزول حملة إبراهيم باشا إلى الشام ، وكانت قد أخمدت الثورة فى « البوسنة » فلم يجد الباب العالى بأساً من تحدى محمد على ومنازلته .

قيام الحملة :

وفى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٣١ قامت طلائع الحملة من مصر بطريق « العريش » وفى ٨ نوفمبر احتل الأسطول ، وعلى رأسه القائد إبراهيم باشا ، ميناء « يافا » وفى ٩ ديسمبر بدئ حصر « عكا » .

وبينما كان إبراهيم يحاصر عكاء استولت الجنود المصرية على « بيت المقدس » و « طرابلس » و « بيروت » .

ثم أخذ الباب العالى يتأهب للعمل فأعلن عزل محمد على من مصر وإبراهيم من مكة وعين حسين باشا والياً على مصر وقائداً للحملة ضد محمد على .

سقوط عكا وأثره :

وفى ٢٧ مايو سنة ١٨٣٢ سقط حصن عكاء فى أيدى المصريين بعد حصار طال ستة أشهر تقريباً . وإذا ذكرنا أن نابليون تقهقر أمام حصن عكاء أدركنا أهمية هذا الانتصار لإبراهيم باشا ، ولكن يجب أن نذكر أيضاً أنه لم يكن هناك أسطول معاد يعمل ضد إبراهيم فى ميناء « عكاء » كما كان يعمل « سدنى سمث » ضد نابليون .

سير الحملة :

وكان لسقوط عكاء وانتصار محمد على دوى نبه العقول من غفوتها فقام الناس ضد العثمانيين مرحبين بالجيوش المصرية أينما حلت ، وتشجع الأمير « بشير » فأعلن صراحة انضمام أهل الجبل لمحمد على ، وأتى الناس من كل فج يعلنون قبولهم للحكم المصرى .

وعين محمد على من قبله والياً على « دمشق » فدخلها إبراهيم باشا بلا مقاومة ، ثم اقترب من « حمص » وهزم الأتراك شر هزيمة ، ودخل « حماة » وتقهقرت جيوش السلطان إلى « أنطاكية » ولما اقترب حسين باشا القائد العام من « حلب » أوصدت فى وجهه الأبواب ورحل عنها إلى « اسكندرونة » فدخل إبراهيم باشا « حلب » فى ١٥ يوليه بدون مقاومة وتقابل هو وجيوش حسين باشا فى مضيق « بيلان » بين أنطاكية واسكندرونة فانهزم حسين باشا وترك جيوشه ومؤونته وكل شىء وفر إلى « أطنة » أو « أدنه » أما إبراهيم فدخل أنطاكية فى أول أغسطس ثم فتح محمد على باب المفاوضة للصلح ولما لم يصله الرد عزم على أن يسير نحو القسطنطينية بعد أن يتمكن إبراهيم من الاستيلاء على مفاتيح جبال طوروس التى تفصل بلاد الشام عن آسيا الصغرى .

ويظهر أنه كان فى نية محمد على الأولى أن يقف عند هذا الحد ، ولكن لما تكرر رفض السلطان لشروط محمد على التى كان يقدمها عقب كل انتصار اضطر إبراهيم إلى أن يعبر جبال طوروس وينزل فى سهول آسيا الصغرى واحتلت الجنود المصرية إقليم « أطنة » على الساحل بناء على أوامر محمد على .

انحياز الرأى العام إلى إبراهيم :

ولما شعر القوم بوجود قوات محمد على بينهم انبعثت فى قلوبهم الحماسة العظيمة وانهالت على إبراهيم رسائل الترحيب وطلبات التخلص من نير الأتراك .

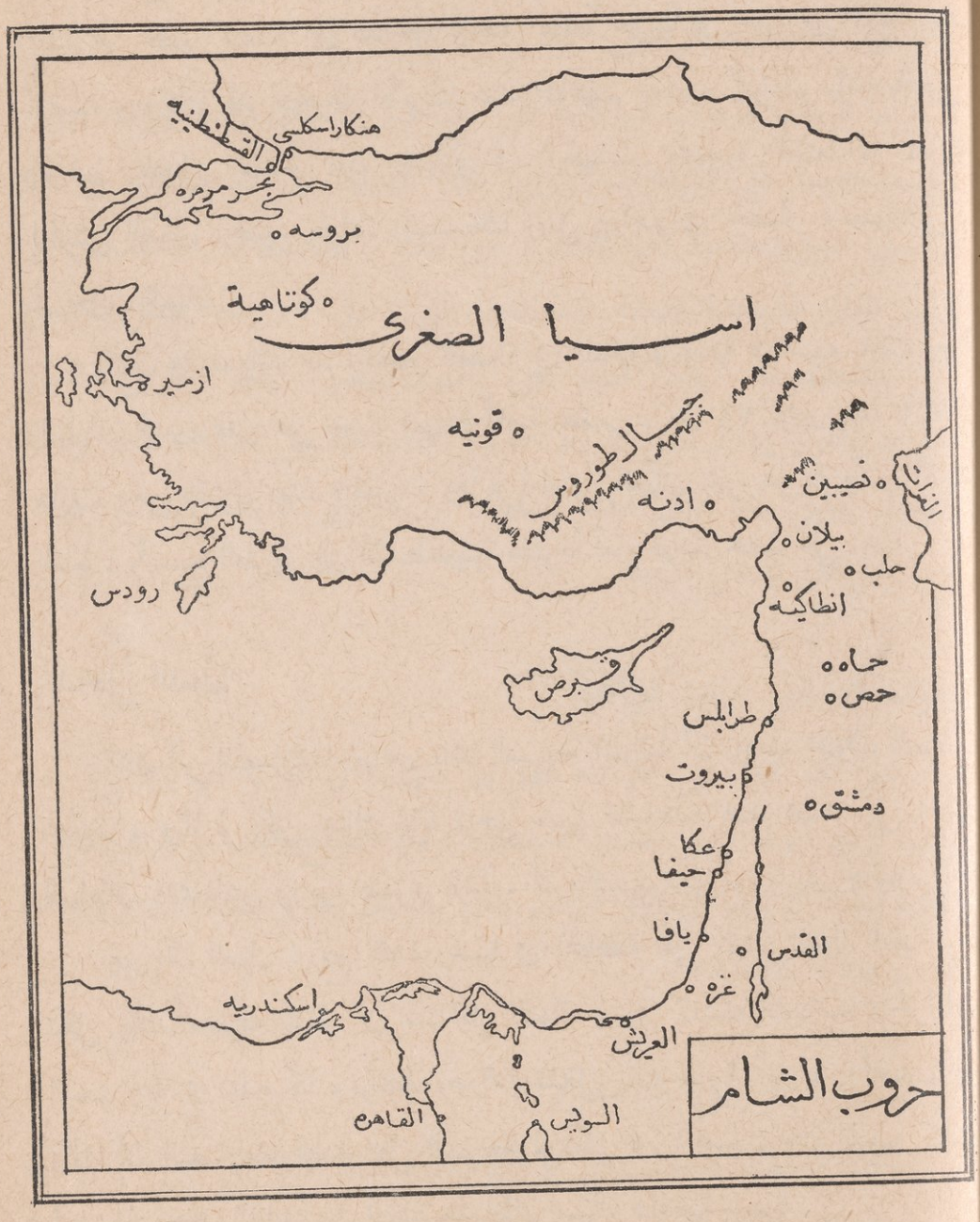
هنكار اسكلسي
القسطنطينية
بحر مرمره
بروسه
كوتاهية
اسيا الصغرى
ازمير
قونيه
جبال طوروس
ادنه
نصيبين
الفرات
بيلان
حلب
انطاكيه
رودس
قبرص
حماه
حمص
طرابلس
بيروت
دمشق
عكا
حيفا
يافا
القدس
غزه
اسكندريه
العريش
السويس
القاهره
حروب الشام

موقعة قونية :

فتشجع إبراهيم باشا بهذا الشعور الذى ظهر من جانب الأهالى وجاءه المدد من مصر فتقدم إلى الداخل واحتل موقعاً حربياً فى غاية من المنعة عند « قونية » وكان قد هجرها الأتراك عند سماعهم بقدوم إبراهيم باشا فقضى إبراهيم فصل الشتاء يمرن جنوده فى الجهات المجاورة استعدادا لمقابلة الجيش العثمانى الجديد بقيادة رشيد باشا زميل إبراهيم فى حصار « مسولنجى » فى حرب اليونان .

وكان رشيد باشا قد أخضع العصاة فى ألبانيا والبوسنة فكسب بذلك رضا السلطان الذى علق على تعيينه للقيادة أهمية عظمى . وفى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٣٢ دارت رحى القتال عند « قونية » وهزم الجيش العثمانى شر هزيمة وأسر القائد العام ، وأصبح الطريق إلى القسطنطينية مفتوحاً أمام قوات محمد على .

تدخل الدول :

كان أثر انتصارات ابراهيم باشا السريعة المتوالية أن زادت مخاوف السلطان محمود ، ولما لم يكن هناك ولاة ترجى منهم المساعدة ضد محمد على اجتهد السلطان ، بمساعى وزيره خسرو باشا ، أن يكسب دول أوربا إلى جانبه .

غير أن الدول ، مع شدة رغبتها فى المحافظة على كيان الدولة العلية ، لم تكن وقتئذ متفرغة للنظر فى مشاكل الدولة ، إذ كانت الثورات والحركات الدستورية فى بلجيكا وبولندة وغيرهما تشغل بال ساسة أوربا . أضف إلى ذلك أن انتصارات محمد على السريعة لم تكن فى الحسبان وأن الدول كانت تميل إلى جعل النزاع بين الباشا والسلطان مسألة داخلية بينهما .

وحاول الباب العالى عقد محالفة مع بريطانيا العظمى يكون الغرض المباشر منها إخضاع محمد على فلم توافق الحكومة الإنجليزية وأبلغت الباب العالى « أنها أرسلت معتمداً سياسياً لدى محمد على ليشدد عليه بعقد صلح وتفهيمه

أن العبث بوحدة الدولة العثمانية لا يمكن أن يحدث دون أن تتحرك انجلترا » ففت فى ساعد السلطان وزاد يأسه حين علم أن إبراهيم يهدد القسطنطينية وعلى ذلك لم يسعه سوى طلب المساعدة من روسيا .

حضور المندوب الروسى :

أما الروسيا فوجدت فى المحنة التى وقع فيها السلطان فرصة لزيادة نفوذها ووضع حمايتها على البوغازات . وعلى ذلك أوفدت إلى القسطنطينية فى ٢٢ ديسمبر مندوباً خاصاً هو القائد « مورافيف Muravieff » فعرض على الباب العالى المساعدة الفعلية ضد محمد على ، وفى ١١ يناير وصل المندوب إلى الإسكندرية ليهدد محمد على باسم القيصر نيقولا بالويل والثبور وعظائم الأمور إذا لم يقبل شروط الصلح المقدمة له من لدن السلطان بوساطة المندوب خليل باشا الذى أوفده السلطان فى ٧ يناير لمفاوضة الباشا ، فوجل محمد على من تدخل الروسيا .

وقوف إبراهيم عند كوتاهية :

غير أنه كان على علم تام بمجرى السياسة فى أوربا فلم يتزعزع أمام تهديد الروسيا ولما عرض مندوب السلطان شروط الصلح رفضها باحترام وأدب ، ولكنه إرضاء للروسيا أرسل إلى إبراهيم يأمره بالوقوف وهو فى طريقه إلى « بروسه » فوقف عند « كوتاهية » .

نزول المدد الروسى بالبسفور :

وكان السلطان قد طلب إلى الروسيا إرسال المدد خوفاً على عرشه أن يسقط من جراء الفتن الداخلية التى كان يؤجج نارها محمد على فلبت الروسيا طلبه ، وفى ٢٠ فبراير رست القوة البحرية الروسية فى « البسفور » فاشتد قلق انجلترا وفرنسا من تدخل الروسيا الفعلى وانفرادها بالعمل .

موقف انجلترا وروسيا :

وكانت سياسة انجلترا التقليدية ترمى إلى التمسك بالمحافظة على كيان الدولة ومساعدتها بقدر الإمكان حتى تستطيع أن تقف فى وجه جارتها النامية روسيا ، أما فرنسا فكانت لها سياسة مزدوجة : فبينما هى تتفق مع انجلترا فى ضرورة صيانة الدولة العثمانية ومنع روسيا من تنفيذ أغراضها فى تركيا إذا هى تعطف على محمد على وتعمل على تقويته .

فلما تدخلت روسيا بمفردها فى النزاع القائم بين الباشا والسلطان انضمت انجلترا إلى فرنسا نصيرة محمد على حتى تواجه الحكومتان روسيا وترغماها على سحب جيوشها من تركيا . لذلك سارع سفير فرنسا البارون « روسين Roussin» فى الاحتجاج لدى الباب العالى ونصح للسلطان بقبول شروط محمد على للصلح وإلا تعرضت تركيا للخطر الذى لا بد أن ينجم من وجود الجنود الروسية بين الأهالى . وأرسل فى الوقت نفسه كتاباً شديد اللهجة لمحمد على يعرض عليه قبول شروط الصلح التى عرضها الباب العالى و بمقتضاها نزل السلطان لمحمد على عن أربعة أقسام فى سوريا وهى صيدا وطرابلس ونابلس وبيت المقدس، ويهدده بأنه إذا رفض هذه الشروط فإن انجلترا وفرنسا تشتركان فى ضرب الإسكندرية .

أما محمد على فإنه لم يأبه لتهديد السفير وكتب يرفض هذه الشروط لأنه كان قد صمم على أن يمد نفوذه إلى سوريا جميعها وإلى « أطنة » فى الأناضول . وكان محمد على يعلم تمام العلم بأن له من القوة ما يمكنه من تنفيذ أغراضه فى أقاليم تحتلها جنوده وأن اقتراب جنوده من القسطنطينية لا بد أن يحدث حرباً أوربية عامة .

ولأجل أن يتبع القول بالعمل أرسل محمد على فريقاً من الجند إلى سوريا وأمر إبراهيم بالزحف على القسطنطينية إذا لم يقبل الباب العالى طلباته بعد مرور خمسة أيام من وصول رسول السلطان خليل باشا الحامل لمطالب محمد على .

اتفاق كوتاهية :

فلما وصلت الأخبار إلى القسطنطينية زاد رعب السلطان وطلبت تركيا من الروسيا مدداً روسياً جديداً فوقع الخبر على سفير فرنسا وباقى سفراء الدول وقعاً أليماً ونصح الجميع للسلطان بإجابة طلبات محمد على ، وأخيراً رأى الباب العالى أن لا فائدة البتة من حرب قد تجر معها الانهزام وخسارة كل شىء ، لا سيما وأن الأحوال الداخلية والاقتصادية فى البلاد كانت قد اضطربت لوجود إبراهيم باشا بين الأهالى ولوجود القوة الروسية التى جاءت لمساعدة السلطان وعددها ٣٠,٠٠٠ ولكراهية الأهالى لعدو الأتراك القديم وهم الروس فقبل السلطان أن يمنح محمد على حكم سوريا بجميع أقسامها ، فقبل إبراهيم باشا هذه الشروط فى أول أبريل سنة ١٨٣٣ وأصدر أوامره بالجلاء عما وراء جبال طوروس . ولكنه طلب من الباب العالى أن يضيف إلى منحته إقليم أطنة على ساحل آسيا الصغرى المشهور بأخشابه ، فوافق الباب العالى على ذلك بعد تردد ونشرت الجريدة الرسمية الأقاليم التى عين عليها محمد على والياً ومنها إقليم « أطنة » وبذا تم الصلح بين محمد على والسلطان ويعرف هذا الصلح باتفاق « كوتاهية ». باسم المكان الذى دارت فيه المفاوضات بين إبراهيم ومندوب الباب العالى وفى ١٦ مايو سنة ١٨٣٣ دوت مدافع حصون الإسكندرية مائة طلقة إيذاناً بعقد الصلح بين الباشا والسلطان .

معاهدة هنكار اسكلسى :

وفى ١٠ يوليه سنة ١٨٣٣ انسحبت القوات الروسية من الأراضى العثمانية ولكن قبل انسحابها بيومين كان قد تم التوقيع على معاهدة « هنكار اسكلسى » وهى محالفة هجومية دفاعية خاصة بين السلطان والقيصر . وأهم ما فى هذه المعاهدة شرط سرى فحواه أنه فى مقابل المساعدة الحربية التى تعهد القيصر بتقديمها للسلطان لا يريد القيصر أن يطالب السلطان بمساعدة فعلية ويكتفى منه بإغلاق

الدردنيل « عند الحاجة » فى وجه السفن الحربية لأية دولة ، وبفضل هذا الشرط تتمكن الروسيا من الخروج أو الدخول إلى البحر الأسود متى شاءت ويمكنها إذا ما أعلنت الحرب أن تسيطر على البوغازات فتصبح تركيا تحت أمر الروسيا .

ويعتبر قبول السلطان لهذه المعاهدة برهاناً على ما وصلت إليه الدولة من الضعف والخوف الشديد من محمد على .

الحرب الثانية

لم يكن صلح كوتاهية فى الحقيقة إلا هدنة مسلحة ، فالسلطان محمود الثانى أجبر على الإذعان لمطالب محمد على وأصبح يترقب الفرص للانتقام ، ومحمد على لم يجد فى الصلح ما يطمئنه على بقائه والياً فى البلاد التى فتحها فأخذ يستعد لدرء خطر هجوم قوات السلطان .

وسنحت الفرصة للسلطان فى سنة ١٨٣٤ حين قامت الثورة فى سوريا على أثر ما أدخله إبراهيم باشا من النظم الجديدة فى حكم سوريا حتى تنهض البلاد حربياً وزراعياً وتجارياً فساوى بين جميع الأديان فى الوظائف والمحاكم واحتكر بعض المحصولات وأهمها الحرير وأجبر الأهالى على الزراعة والعمل ، وأخيراً قرر محمد على وجوب تجنيد السوريين ونزع السلاح منهم فقامت الثورة فى نواح كثيرة وتمكن إبراهيم من قمع الفتنة بدون مشقة إلا فى الجبل وبعض المدن الساحلية مما اضطر محمد على إلى دخول سوريا واتفاقه مع الأمير بشير ورؤساء القبائل على معاونة الحكومة ، وعلى ذلك سرعان ما هدأت الفتنة فى سنة ١٨٣٦

محمد على يطلب استقلال مصر :

فلما هدأت الحال فى سوريا أخذ محمد على يفكر جدياً فى التخلص من سيادة السلطان بموافقة الدول ، لما رآه من دس الدسائس فى سوريا ضد حكومته ولما كان يتكبده من النفقات بسبب الاستعداد للحرب مما أثار سخط

الناس فى مصر ووجه جهود البلاد وإنتاجها إلى غرض واحد هو منع الأتراك من التعدى على مصر .

لذلك عزم محمد على فى سنة ١٨٣٨ على أن يضع حداً لمركزه ، وكان قد انتهى فى ذلك الوقت من إخضاع نجد ودانت له شبه جزيرة العرب سياسياً وتجارياً ، فأعلن معتمدى الدول رسمياً فى اجتماع خاص بعزمه الثابت على إعلان استقلاله قائلا : « لا يمكنى أن أرضى بترك ما شيدته من المنافع والمرافق الحيوية بمصر طول هذه السنين مما كلفنى أموالا طائلة كدور الصناعة البحرية والأسطول والبواخر والمصانع وعددها وعمالها والمدارس المتعددة والبعثات والمعاهد العلمية التى أنشأتها عل النمط الأوربى والمناجم التى فتحتها فى سوريا لاستخراج الفحم والحديد والقنوات والطرق التى رسمتها بمصر وسوريا — لا يمكننى ترك كل هذا للفناء فى يد الباب العالى بعد موتى . وإن قلبى لينفطر كلما ذكرت أن ثمرة أتعابى ضائعة ومصيرها الفناء ، وأن أولادى وأسرتى ستترك بعد موتى تحت رحمة الباب العالى » .

جواب الدول :

فجاءه جواب الحكومة الإنجليزية « بأن الحكومة ترى من المستحيلات تنفيذ مشروع محمد على ، وترى من نتائجه المحققة الدمار للباشا » ، وأجابت فرنسا « بأنها علمت بمزيد الدهشة والأسف عزم محمد على على إعلان استقلاله ، وأن الحكومة الفرنسية ستضع كل العقبات ضد تنفيذ هذا المشروع » ، أما « مترنخ » وزير النمسا فقال « إن صفو السلام فى أوربا لا ينبغى أن يعكر » .

ولما لم تجبه الحكومات إلى طلبه ترك مسئولية ما يقع من الحوادث على عاتق الدول وسافر إلى السودان سنة ١٨٣٨ رغم بلوغه السبعين من عمره ليفتش على مناجم الذهب التى كان ينفق عليها .

استعداد السلطان للحرب :

وأنتهز السلطان فرصة تغيب محمد على بالسودان وأخذ يحشد قواته على حدود سوريا وكان الباب العالى قد نظم جيشه وأسطوله فعين « فن ملتكه Von Moltke» الضابط البروسى لإصلاح الجيش وأحد الضباط البحريين الإنجليز لإصلاح الأسطول ، كذلك عين حافظ باشا حاكماً على إقليم ما بين دجلة والفرات وقائداً للجيش الذى سيحارب المصريين ، وكان السلطان كلما كبر ، نما حبه للانتقام من الباشا الذى امتدت ممتلكاته من جبال طوروس شمالا إلى النيل الأبيض جنوباً ومن خليج العجم شرقاً إلى جزيرة كريت غرباً .

قيام الحرب :

وأخيراً عبرت الجنود الأتراك نهر الفرات ، وهو الحد الفاصل بين الجانبين ، ووقف الجيشان وجهاً لوجه وكان الجيش المصرى بقيادة إبراهيم باشا على أرض مصرية عند « عينتاب » والجيش التركى عند قرية « نصيبين أو نزيب » وكانت القوات متكافئة تقريباً ، فالمصريون ٦٠٠٠٠ والأتراك ٨٠٠٠٠ إلا أن المدفعية التركية كانت تفوق المصرية فوقانا ظاهراً . وعلى الرغم من تحرش القوات التركية فإن إبراهيم تحمل كثيراً فى سبيل تنفيذ أوامر والده القاضية بأن يكون السلطان هو البادئ بالهجوم .

ولما كان السلطان مصمما على الحرب بدأ حافظ باشا بالعدوان فوزع الأسلحة على قبائل سوريا وأثارها ضد المصريين ، ثم هاجمت القوات التركية بعض الفرق المصرية . فلما كتب إبراهيم لوالده بما حصل أرسل إليه محمد على بأن يرد هجوم الأتراك وأن يعبر الحدود إذا أقتضى الحال ذلك ، واشتبك الجيشان فى واقعة « نصيبين » فى ٢٤ يونية سنة ١٨٣٩ فدحر الجيش العثمانى فى ساعات قليلة . وقال سفير بروسيا فى القسطنطينية إن سبب الهزيمة هو

أن حافظ باشا خالف نصائح الضباط البروسيين وفضل حرب العراء على حرب الخنادق . ولم تصل أخبار هزيمة « نصيبين » إلى آذان صاحبها السلطان محمود الثانى الذى قضى نحبه فى ٣٠ يونيه . وبمساعى الوزير خسرو كتمت الأخبار حتى نصب السلطان عبد المجيد بن محمود ولم تبلغ سنه إذ ذاك السادسة عشرة .

انحياز الأسطول التركى إلى محمد على :

غير أن الكوارث ما فتئت تتوالى على الدولة الواحدة تلو الأخرى ، ففى اليوم الذى وصلت فيه أخبار هزيمة « نصيبين » إلى استنبول قام قائد الأسطول التركى « أحمد فوزى » وسار بأسطوله نحو الإسكندرية دون أن يطلع أحداً على عزمه إلا بعض الضباط المقربين وترك البحارة وسائر الضباط ؛ ومنهم الضابط الإنجليزى ، على جهل تام بما ينوى عمله . ولما اقترب الأسطول من الإسكندرية استعد البحارة للحرب ولكن لشد ما كانت دهشتهم حين سمعوا طلقات السلام والترحيب تدوى من طوابى الإسكندرية ومن الأسطول المصرى . واتضح أن قائد الأسطول خشى مغبة استئثار خسرو بالحكم فى الدولة لصغر سن السلطان الجديد فصمم على وضع قوة الأسطول بين يدى محمد على ، وهو فى نظره السلطة الوحيدة التى يمكنها المحافظة عليه . وبذلك أصبحت الدولة فى أسبوعين فاقدة جيشها وسلطانها وأسطولها ، ولم يبق لها من أساليب الدفاع إلا رعاية الدول وحكمة محمد على .

وقد أبدى خسرو باشا حكمة سياسية فى أول الأمر فأرسل رسولا إلى محمد على مهمته الظاهرة إعلان تولية السلطان الجديد ولكنه يحمل شروط الصلح مع محمد على وفحواها أن تجعل حكومة مصر وراثية فى أسرته ، غير أن محمد على اعتمد على انتصاراته وطلب أن يضاف إلى مصر حكومة سوريا . وعاد المندوب العثمانى محملا بالهدايا .

الفصل الثامن

الأزمة المصرية ومعاهدة لندن سنة ١٨٤٠

عداء بالمرستون لمحمد على :

ولما وصلت أخبار الكوارث التى أصابت الدولة العثمانية إلى مسامع الحكومات الأوربية استولى عليها القلق وأبدت الاهتمام بالأمر وحنق « لورد بالمرستون Palmerston » وزير خارجية انجلترا حنقاً شديداً على محمد على لظفره فى الحرب وساءه أن تقع تركيا بين براثن محمد على من جهة وتحت رحمة الروسيا من جهة أخرى ، فأضمر لمحمد على منذ ذلك الوقت العداء والمعارضة الشديدة .

وقد كان أكثر ما ساء « بالمرستون » خضوع الأسطول العثمانى لمحمد على ، ففاتح فى الحال الحكومة الفرنسية بشأن الأتراك لنزع الأسطول التركى من أيدى محمد على . وفعلا كتب « بالمرستون » للبحرية الإنجليزية عن الخطة اللازمة لأجل ذلك ، ولكن جاءه جواب الحكومة الفرنسية يذكره « بأن أى عمل عدائى ضد محمد على من شأنه ألا يسهل المشروع الذى تسير فيه إنجلترا وفرنسا معاً » فأمسك بالمرستون عن العمل .

خطة فرنسا :

أما فرنسا فإن سياستها كانت فى مصلحة محمد على منذ انتصاره ، وأصبح من واجبها الأدبى تسوية الحالة بأحسن الشروط له . غير أن علاقة تركيا بأوربا كانت تتطلب من فرنسا اهتماماً خاصاً ، وكان جل أمانى السياسة الفرنسية أن تجمع دول أوربا وتجعلها ضد سياسة القيصر فى المسألة الشرقية .

خطة الروسيا :

أما الروسيا فلم تتحرك لمساعدة السلطان فى حربه مع محمد على لأنه كان المهاجم ، ولأن الروسيا كانت تعلم أن محمد على قوة لا يستهان بها ، وأنه يمكنه الوقوف أمام الروسيا إذا اشتبكت بمفردها فى حرب ضده ، ولا يبعد أن تنحاز انجلترا وفرنسا حينئذ إلى جانبه . لذلك سارعت الروسيا فأعلنت رغبتها فى عدم تطبيق معاهدة « هنكار اسكلسى » وكان من رأى الروسيا أنه ما دامت المفاوضات بشأن الصلح جارية بين الجانبين فإنه يحسن بالدول أن تراقب الحالة بدون تدخل ، اللهم إلا إذا رفض محمد على شروط الصلح مع السلطان رفضاً نهائياً .

إرسال المذكرة المشتركة :

ورأت فرنسا أن الفرصة قد سنحت لعزلة روسيا فاقترحت أن ترسل الحكومات إلى الباب العالى التبليغ الآتى : « إن الدول الخمس متفقة فيما يختص بالمسألة الشرقية وإنها تشدد فى ألا يتم صلح أو يبرم أى اتفاق مع محمد على ما لم توافق عليه الدول » ويعرف هذا التبليغ « بالمذكرة المشتركة » بتاريخ ٢٧ يوليه سنة ١٨٣٩ .



لورد بالمرستون وزير خارجية انجلترا

فتقبل الباب العالى هذه المذكرة بالشكر وكان أول أثر لهذه المذكرة أن قربت المسافة بين روسيا وانجلترا وبدأ « بالمرستون » وزير خارجية انجلترا يفكر فى الاستغناء عن معاضدة فرنسا صديقة محمد على والاستعاضة عنها بروسيا .

الخلاف بين انجلترا وفرنسا :

وسرعان ما نشأ الخلاف بين الحليفتين بعد تقديم المذكرة المشتركة ، إذ أبلغت فرنسا انجلترا أنها تريد منح محمد على حق الوراثة فى حكم الولايات التى يحكمها ما عدا بلاد العرب وأطنة وكريت ، فزالت ثقة بالمرستون بفرنسا وخاصة عند ما رفضت أن تتفاوض فى استخدام الوسائل القهرية ضد محمد على وأخذ يتهمها بأغراض ومطامع شخصية تعمل لها وتخشى التصريح بها وأنها لا تعير مصالح السلطان جانباً من الاهتمام .

اتفاق الدول ما عدا فرنسا :

وكانت الدول ، ما عدا فرنسا ، قد أرسلت مندوبيها إلى لندن للاتفاق على الشروط التى تعرض على محمد على وانتهز « بالمرستون » فرصة قيام ثورة جديدة فى الشام وأقنع الوزارة الإنجليزية بضرورة العمل على قمع محمد على دون اشتراك فرنسا وهدد بالاستقالة إذا لم توافق الوزارة على رأيه .

عقد معاهدة لندن ، يوليه سنة ١٨٤٠ :

وعلى ذلك تم الاتفاق بين الدول الأربع من جهة ، وتركيا من جهة أخرى ، لتهدئة الحالة فى الشرق وكان ذلك فى ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ .

وبمقتضى هذا الاتفاق تعهدت الدول بمساعدة السلطان فعلا فى إخضاع محمد على ، وبينوا فى لائحة خاصة أن يعرض السلطان على محمد على حكومة مصر وراثية وولاية عكا طول حياته ، وأن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلى

بقيود معينة تربطها بالدولة مثل دفع الجزية وعدم تمثيل مصر فى الخارج وتحديد الجيش والأسطول وسلطة منح ألقاب الشرف وضرب النقود إلخ ، وأن يمنح محمد على فضلا عن مصر ولاية عكا مدة حياته . فإذا لم يقبل هذه الشروط فى عشرة أيام تنقص من حقوقه حكومة عكا ، فإذا تأخر عشرة أيام أخرى ولم يقبل فللسلطان الحق فى اتخاذ أى طريق تشير به عليه مصالحه الخاصة ونصائح حلفائه. وفى وثيقة ثالثة وافقت الدول على أن الحالة فى سوريا والحالة السياسية الخطرة فى أوربا تحتم عليها الإسراع فى اتخاذ الوسائل الفعلية بلا تأخير .

أثر عقد المعاهدة :

أما الفرنسيون فعدوا اتفاق ١٥ يوليه بدون اشتراك فرنسا إهانة لحقت الشرف الفرنسى وصمموا على الانتقام ودعا « لويس فيليب » ملك فرنسا كبار رجال الدولة للبحث فى الحالة فقر رأيهم على ضرورة مؤازرة محمد على وأن تستعد فرنسا للحرب فزيد الجيش والأسطول وأخذ فى تحصين القلاع وانبعثت الحماسة بين الشعب وأخذ الناس يترنمون بالأناشيد الوطنية فى مجتمعاتهم .

أما محمد على فحين وصل إلى مسامعه خبر الاتفاق أخذ يستعد للدفاع فكون فرقاً من الحرس الوطنى وتعهد القلاع على الشاطىء بين رشيد والإسكندرية وأمر بعودة الجيش من بلاد العرب ووحد الأسطولين المصرى والتركى تحت إمرة ضابط مصرى .

وفى ١٣ أكتوبر غادر معتمدو الدول الإسكندرية بعد أن تكرر رفض محمد على المعاهدة ، وكان الباب العالى قد أعلن فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٤٠ أمراً بعزل محمد على حتى يضعف نفوذه لدى القبائل الثائرة فى سوريا .

الحرب بين محمد على والحلفاء :

وقامت الحرب بين الحلفاء وقوات إبراهيم فى سوريا وتحملت انجلترا النصيب الأوفر منها ووقف الحلفاء بأسطولهم أمام سواحل سوريا .

ثم نزل إلى البر الضابط الإنجليزى « نابيير Napier » ومعه قوة تبلغ ٣٥٠٠ تركى و ١٥٠٠ بحار انجليزى و ١٠٠ نمسوى وأصدر منشوراً للأهالى يحرضهم فيه على القيام فى وجه الحكومة ، واشتبك الطرفان فى منتصف شهر سبتمبر ولم يمض قليل حتى كان النصر فى جانب الحلفاء بفضل مساعدة أساطيلهم ، وتمكن الحلفاء من احتلال بيروت ثم ما لبثت أن سقطت صيدا ، وفى نوفمبر سنة ١٨٤٠ سقط حصن عكا المنيع .

غير أن جيوش محمد على بقيادة إبراهيم باشا كانت لا تزال متفوقة فى داخلية البلاد فكانت دمشق وحلب والقدس وغزة لا تزال فى أيديهم ، ولولا مساعى عملاء الإنجليز والأتراك فى إثارة رجال القبائل فى الجبل لصعب على الحلفاء النزول ببر سوريا ، ولم يكتف الحلفاء بتشجيع الثوار داخل سوريا ، بل ضيقوا الحصر البحرى على الموانئ المصرية وقطعوا الصلات بين مصر وسوريا وجعلوا انسحاب القوات المصرية من الشام من أشق الأعمال وكان محمد على قد أمر إبراهيم بالجلاء على أثر سقوط عكاء ، وذلك لصعوبة الاتصال بالجيش بحراً بسبب وقوف أساطيل الحلفاء، وبراً بسبب الثوار . ولم تكن فرنسا ولا أوربا تنتظر أن تتضعضع قوات محمد على بمثل هذه السرعة واضطر بالمرستون أن ينصح الباب العالى بإعادة محمد على رسمياً إلى حكومة مصر وجعلها وراثية إذا ما أعاد الأسطول وأخلى جميع الأقاليم عدا مصر وملحقاتها فى إفريقية .

انسحاب القوات المصرية :

وقد بدأت القوات المصرية من جنود وأهالى وموظفين تنسحب من سوريا فى ديسمبر سنة ١٨٤٠ ، وقد لاقت الحملة شدائد لا حصر لها بسبب مناوشات الثوار للجيش فى أثناء سيره ولوعورة الطريق فى وسط الصحراء ولقلة المؤونة ، وقد سار جزء من الحملة مخترقاً الصحراء إلى العقبة وسار جزء آخر بقيادة إبراهيم إلى « غزة » ومنها انتقلوا إلى الإسكندرية على سفن أرسلها محمد على لنقلهم ولم يصل إلى مصر سالماً من هذه الحملة سوى الثلث .

الاتفاق مع محمد على رأساً :

ولكن سقوط عكاء وسقوط وزارة فرنسا على أثر ذلك جعلا الباب العالى يقسو فى معاملة محمد على وأخيراً تقدم « نابيير Napier » وهو من أكبر ضباط الأسطول الإنجليزى ورأى أنه من الصعب إخضاع محمد على بقوة الأسطول وحدها ورأى قوة إبراهيم فى الداخل وفساد الحكم التركى الجديد الذى أراد الحلفاء تثبيته فى سوريا بدلا من حكومة مصر وانتهز فرصة وقوفه أمام الإسكندرية ومعه خمس قطع حربية ، وفتح باب المفاوضات مع حكومة الباشا رأساً ، وعقد إتفاقاً مع بوغوص يوسف وزير محمد على بمقتضاه وعد محمد على بتسليم الأسطول العثمانى ، وبإخلاء إبراهيم باشا لسوريا ، وفى مقابل ذلك تعهد « نابيير » على مسئوليته بأن تضمن الدول لمحمد على حكومة مصر وراثية فرحب محمد على بالاتفاق . وعلى الرغم من استنكار تركيا والسفير الإنجليزى للاتفاق فإن بالمرستون وافق عليه واضطر الباب العالى تحت ضغط السفراء أن يرسل إلى محمد على فرمان فبراير سنة ١٨٤١ بعد أن كتب محمد على خطاباً أكد فيه خضوعه للسلطان .

فرمان تولية محمد على :

غير أن الفرمان اشتمل على كثير من الشروط غير المعقولة كحق السلطان فى اختيار والى مصر من أسرة محمد على ، واستيلاء السلطان على ربع دخل مصر بصفة جزية وتضييقات أخرى أثارت غضب محمد على فرفض قبول الفرمان ما لم يعدل على حسب طلباته ، وكتب بهذه الطلبات مذكرة أرسلها للباب العالى وكتبت انجلترا وباقى الدول تلح فى ضرورة تعديل الفرمان بحسب ما طلبه محمد على بأقرب فرصة ، فعدل الفرمان فى أهم شروطه وهى أن تكون الوراثة لأكبر أفراد الأسرة سنا بحسب ما كان متبعاً فى القانون العثمانى ، وأن تحدد الجزية بمقدار ٨٠,٠٠٠ كيس (٤٠٠,٠٠٠ جنيه مجيدى) سنويا ،

وأن يكون للباشا حق منح الرتب العسكرية لغاية رتبة قائمقام ، وفى ٢٢ مايو سنة ١٨٤١ وافق السفراء على نص الفرمان الجديد ، وفى ١٠ يونيه قرئ الفرمان الجديد رسمياً فى قصر محمد على ، وعلى ذلك يكون محمد على قد نجح فى تثبيت عرشه وعرش أسرته فى أرض مصر بموافقة الدول ، وهذا كان جل أمانيه .

خاتمة محمد على :

وبوصول فرمان يونيه سنة ١٨٤١ انتهت حياة محمد على السياسية فانصرف إلى تحسين داخلية البلاد بقدر ما سمحت به شيخوخته ، وصارت علاقاته مع دول أوربا على أحسن ما تكون ، فلما سافر ابنه إبراهيم فى عام ١٨٤٥ — ١٨٤٦ إلى أوربا للاستشفاء استقبلته فرنسا وانجلترا استقبالا فخما عظيما دل على عظم منزلة إبراهيم الحربية ومكانة والده فى نظر أوربا . ولكى يبرهن محمد على أمام الدول على حسن نياته نحو الباب العالى سافر فى يوليه سنة ١٨٤٦ إلى الآستانة وقدم فروض الإخلاص للسلطان الذى رحب به أيما ترحيب ، ثم عرج على بلدته « قوله » وترك فيها عدة أعمال خيرية ثم عاد إلى الإسكندرية وكانت صحته قد تضعضعت كثيراً فترك مقاليد الأمور لحفيده عباس بن طوسون ، إذ استمر إبراهيم يشكو من مرضه فسافر إلى أوربا ثانية سنة ١٨٤٧ — ١٨٤٨ وفى أثناء هذه الزيارة قام محمد على برحلة بحرية إلى نابلى وهناك سمع بثورة سنة ١٨٤٨ وخلع لويس فيليب فتأثر محمد على كثيراً للصداقة التى كانت بينهما فعاد إلى مصر وحالته العقلية والجثمانية قد ضعفت ضعفاً ظاهراً . وعاد إبراهيم فتقلد الولاية بدلا من والده فى يوليه سنة ١٨٤٨ ولكن المنية عاجلته فى نوفمبر سنة ١٨٤٨ فجاء عباس باشا من مكة وتسلم زمام الأحكام ، وكان محمد على إذ ذاك فى الإسكندرية فى قصره المحبوب برأس التين ومن حوله الأطباء والممرضون وهو يعانى أشد الآلام لا سيما بعد وفاة ابنه الأكبر ، وأخيراً فى ٣ أغسطس سنة ١٨٤٩ مات الرجل العظيم فنقلت جثته إلى القاهرة ودفن

بمسجده الذى شيده ليشرف على القاهرة من أعلى المقطم .

* * *

ويعتبر محمد على المنشئ الحقيقى لنهضة مصر الحديثة ، بل لا نبالغ إذا قلنا نهضة الشرق الأدنى جميعه فهو أول أمير شرقى أشربت روحه مبادئ التقدم والرقى على أصول المدنية الحديثة فكان حريصاً أينما حلت جنوده وحكومته على إعلان سيادة القانون فى البلاد ومراعاة المساواة بين الأديان والمذاهب والطبقات وفتح مجال الرقى والعمل أمام الجميع على السواء ناهيك باهتمامه بزيادة الإنتاج وتحسينه سواء فى الزراعة أو الصناعة ، واعتماده فى الدفاع على تربية الأهالى تربية عسكرية يشترك فيها الجميع .

وقد كان لمحمد على هيبة واحترام عظيمان فى قلوب شعبه ، ومع أنه كان حاكماً مستبدا كان كريماً متسامحاً يقبل النصائح والاقتراحات التى يبديها له غيره ، وقد لقى من الفرنسيين فى كل مشروعاته كل مساعدة وإخلاص وإن أسماء « سيف » و « سريزى » و « كلوت بك » و « لينان » و « موجل » لتبقى على الدوام تذكاراً لمنشئ مصر الحديثة وإنك لترى على العموم أن تسامح محمد على وترحيبه بالأجانب وشغفه الزائد بتعرف كل ما يجد أمامه كان له أثر عظيم فى تكوين شهرته التى طبقت الآفاق لأنه ما من رجل عرفه وعامله إلا واقتنع بعبقريته ونبوغه وعطف على أمانيه السياسية ، ووصل الحال إلى أن بعض معتمدى الدول وممثليهم كانوا مع حكومة محمد على مرتبطين بصلات ودية مادية جعلتهم لا يجرءون على الدفاع عن مصالح حكوماتهم أمام مصلحة محمد على .

وكان محمد على على علم دقيق بأحوال السياسة فى أوربا عارفاً تاريخ كل سياسى شهير فيها ، وكان المترجمون يطالعون له كل ما يكتب عن السياسة ورجالها من أوثق المصادر على الرغم من أنه لم يتعلم القراءة والكتابة إلا متأخراً . ومن العوامل التى كان لها أحسن وأسعد أثر فى حياة محمد على إخلاص أبنائه وأسرته له واحترامهم إياه وتضحيتهم بكل شىء فى سبيل طاعة رئيسهم الأكبر

وهنائه . وهناك عامل آخر لولاه ما استطاع محمد على أن يجمع فى شخصه كل هذه القوة التى ذاع صيتها والتى مكنته من احتلال أكبر أقاليم السلطان ثروة وأعظمها أهمية له، ذلك أن الباب العالى كان على درجة عظيمة من الضعف والتفكك الداخلى بالرغم من جهود السلطان محمود الثانى فى الإصلاح .

لقد أسهبنا فى الكلام على أعمال محمد على وما أوجده فى مصر من خير وإصلاح ، غير أن هناك أيضاً مجالا واسعاً للناقد الذى يريد التنقيب عن الجزء المظلم من صفحة محمد على ، فيجد فى استبداد المديرين البعيدين عن رقابة الباشا ، وفى فقر وإنهاك قوى الأهالى بسبب الاحتكارات والتجنيد ، وفى مقتل المماليك ، وفى تبديد الأموال من غير فائدة على المصانع الجديدة ، وفى قيام تجارة الرقيق فى السودان — يجد فى كل ذلك مجالا للانتقاد لا نهاية له ، ولكن من الظلم أن نحكم على محمد على بحسب مقاييس الغرب ونسبر أعماله بمخبارهم ، فنظام الاحتكار ونظام التجنيد كانا ضرورين على الرغم من ثقل وقعهما على الشعب ولم يكن منهما بد لصيانة مصر ومنعها من الوقوع تحت حكم الأتراك مرة أخرى . من أجل ذلك اضطر محمد على للمال والجيش وفضل أن تتحمل مصر آلام هذين النظامين على أن تسود فيها الفوضى .

أما تجارة الرقيق فهذا نظام ألفه الناس فى الشرق منذ قرون ولم يكن من السهل إلغاؤه إلا تدريجاً ، ولقد أرسل محمد على خطاباً إلى حاكم السودان فى أول ديسمبر سنة ١٨٣٧ قال فيه « ليكن معلوماً لك أن نظام الرقيق يحط من قدرى فى نظر العالم المتمدين وخاصة فى نظر الحكومة الإنجليزية التى بين حكومتى وبينها علاقات ودية ، وإنى لا أريد أن أكسب من تجارة لا تشرفنى ، وإذا كان إلغاؤها يتطلب بعض تضحيات فأنا مستعد لتحملها » .

وفى الختام نرى أننا إذا راعينا الظروف الخاصة التى ظهر فيها محمد على وعرفنا عظم الواجب الذى أخذ على عاتقه القيام به وسط تلك الفوضى والجهل والظلام والدسائس السائدة بمصر وبتركيا ، وجب علينا أن نعد نجاحه فى مصر وما خلده من آثار وإصلاحات ، وأثره فى العالم السياسى الأوربى

دليلا على نبوغ محمد على ، ولا أدل على عطفه على مصر تلك البلاد التى تبناها وأصبحت فى نظره كل شىء يستحق الوجود من أجله من تلك العبارة التى فاه بها مخاطباً أحد المندوبين الانجليز سنة ١٨٣٨ :

« إن بلادكم لم تصل إلى ما وصلت إليه من الرقى الحالى إلا بمجهود أجيال كثيرة مضت وإن الطفرة محال فى رقى الأمم وتقدمها ، ولكن يمكننى أن أقول إنى قد قمت ببعض الشىء لمصر وأصبحت الآن تمتاز على ممالك كثيرة لا فى الشرق فحسب ، بل فى الغرب أيضاً ، نعم يعوزنى شىء كثير لا زلت أجهله ، كذلك يعوز شعبى شىء كثير ولذلك ترانى الآن مرسلا إلى بلادكم « أدهم بك » ومعه خمسة عشر شاباً ليتعلموا ما تعلمه بلادكم ، فعليهم أن ينظروا إلى الأشياء بأنفسهم وعليهم أن يمرنوا على العمل بأيديهم وأن يخبروا مصنوعاتكم جيداً ليعلموا وليكشفوا أسباب سبقكم ورقيكم وإذا ما مضوا زمناً كافياً بين أهل بلادكم عادوا إلى بلادهم وعلموا الشعب » .

الفصل التاسع

خلفاء محمد على

مما قاله « بالمرستون » الوزير الإنجليزى أثناء الجدل السياسى الذى قام بين انجلترا وفرنسا بشأن محمد على فى أزمة سنة ١٨٣٨ — ١٨٤٠ « إنه إذا سنتا نظاماً سياسياً جديداً فى الشرق بسبب المركز الاستثنائى الذى وصل إليه رجل بلغ من السن سبعين سنة نكون كمن أسس بناء على الرمل ولا يعلم أحد ما ذا يكون الحال بعد موت محمد على » .

فى هذا التصريح إشارة خفية تمس سمعة أولاد وأحفاد محمد على الذين ورثوه فى الملك . ولو تحقق شىء من المخاوف التى أبداها بالمرستون لقضى على نهضة مصر الحديثة ولعادت الحالة فيها إلى ما كانت عليه من ظلام العصور الوسطى. غير أن محمد على خلف بعده رجالا حقيقين بشرف الانتساب إليه ، رجالا وإن لم تظهر فيهم صفات العبقرية مثله فقد ورثوا منه وطناً جديداً ومقدرة إدارية وحباً للنظام والإصلاح يبلغ درجة غير معهودة فى الشرق كله . ولم يغرب عن بال محمد على قط أن كثيراً من الإصلاحات التى أدخلها فى مصر يتوقف نماؤها وصيانتها على صفات خلفائه على عرش مصر ، لذلك لم يفتر لحظة واحدة عن تعليم وتدريب أبنائه وأحفاده تدريباً لائقاً يؤهلهم لأعباء الحكم فى المستقبل .

إبراهيم باشا

وكان ولى عهد محمد على إذ ذاك ابنه الأكبر إبراهيم باشا الذى عاجلته المنية قبل أبيه فخسرت مصر بفقده حاكماً قديراً وجندياً شهماً خلد اسمه فى

تاريخ القرن التاسع عشر بجانب « نابليون » و « ولنجتون » و « ملتكه » .
ولد إبراهيم فى سنة ١٧٨٩ ودربه أبوه منذ حداثة سنه على قيادة الجنود وحكم البلاد فقاد جيشاً سنة ١٨٠٦ وهو فى السابعة عشرة من عمره فظهرت مواهبه وقدرته العسكرية لأول مرة ، ثم عينه والده حاكماً على الصعيد ، وفى سنة ١٨١٣ منحه الباب العالى لقب « باشا » واختاره والده قائداً لحملته ضد الوهابيين بعد موت « طوسون » سنة ١٨١٦ ، ومنذ ذلك التاريخ ذاعت شهرة إبراهيم الحربية وتوالت انتصاراته واستوقف أنظار أوربا فى حرب المورة وبهر العالم بانتصاراته الحاسمة أمام « مسولنجى » سنة ١٨٢٦ ضد الثوار الإغريق ، وحروب الشام الشهيرة ، وفى واقعتى « قونيه » فى ديسمبر سنة ١٨٣٢ ونزيب فى ٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩ ضد الباب العالى .

كفاية إبراهيم :

وبرهن إبراهيم على مقدرة إدارية نادرة أثناء حكمه سوريا من سنة ١٨٣٢ إلى سنة ١٨٤٠ حيث عينه والده حاكماً عاماً فوحد حكم البلاد وأنشأ حكومة مركزية عادلة مستنيرة ساوى فيها بين معتنقى الأديان المختلفة ، وأوجد روح الأمن والنظام ، وكشف موارد البلاد الطبيعية والصناعية ، وشغل أهلها فى إنمائها وقضى على امتيازات بعض القبائل وحظر حمل الأسلحة التى كانت من أهم أسباب الثورات والإخلال بالنظام ، وبالإجمال نجح إبراهيم فى إقامة خير حكومة رأتها سوريا فى تاريخها الحديث . ولا يزال ذكر إبراهيم والمصريين مقروناً فى تلك البلاد بالإعجاب والاحترام على الرغم من الثورات العنيفة التى قامت ضده بسبب شدته المتناهية فى جمع الأسلحة والتجنيد ، وبسبب إدخال الأنظمة التى لم يتعودها سكان الجبل ، وبسبب دسائس الباب العالى وحلفائه .

صفاته :

وقد أعتاد المؤرخون لا سيما الأجانب أن يبالغوا فى قسوة إبراهيم فيصفونه

بالغلظة والوحشية ، والحقيقة أنه كان بطبيعته جندياً مجبولا على حب النظام وإطاعة الأوامر ، شديد الوطأة على العابثين والمخالفين . أما الأجانب فكانوا مدفوعين ضده بعوامل قومية دينية لقضائه على ثورة الإغريق قضاء مبرماً ، مع أنه لم يظهر فى هجومه شيئاً يخالف التقاليد الحربية فى ذلك الوقت بل فى وقتنا هذا . ومن أهم صفات إبراهيم غرامه وقت السلم بالزراعة وغرس الحدائق والبساتين وبالشؤون الاقتصادية عامة ، وتلك خلة ورثها عنه أبناؤه فيما بعد فأصبحت من مميزات كثير من أمراء الأسرة العلوية .

ومن صفاته التى حببته إلى الجند ميله إلى الكفاف ورقيق العيش واشتراكه معهم فى السراء والضراء ، فكان يتدرب معهم فى أول أمره على النظام الجديد بإرشاد سليمان باشا الفرنساوى ، وكان يعيش معهم أثناء الحرب كجندى صغير .

زيارته لأوربا :

وقد أدى هذا فى النهاية إلى مرضه فسافر إلى أوربا مرتين للاستشفاء كان يصحبه فيهما سليمان باشا ، وزار إيطاليا وفرنسا وانجلترا وكان القوم يستقبلونه أينما مر بالحفاوة والتكريم اللائق بمركزه كولى عهد الحكومة المصرية وكقائد من أكبر قواد القرن التاسع عشر . وكانوا فى فرنسا ينصبون له أقواس النصر ويكتبون عليها أسماء وقائعه الشهيرة بحروف بارزة .

قيامه بالحكم :

وتحسنت صحته قليلا وعاد إلى مصر فى سنة ١٨٤٨ ، ولكنه وجد أن والده لم يعد يقوى على مزاولة شؤون الحكومة فجمع مجلسا خاصاً قرر أن يقوم إبراهيم بالحكم بدل والده ، وأرسل الباب العالى فرماناً بتولية إبراهيم وبدأ يهتم بتحصين السواحل المصرية وتقوية قلاعها وحامياتها بمساعدة « غاليس بك Galice » .

وفاته :

ولكن المرض عاد فتغلب عليه ومات فى نوفمبر سنة ١٨٤٨ بعد أن تولى الحكم سبعة شهور قبل موت والده الذى تدهورت حالته الجثمانية والعقلية وخاصة بعد موت ابنه الأكبر فقضى فى أغسطس سنة ١٨٤٩

عباس الأول ١٨٤٨ — ١٨٥٤

تولى الحكم بعد إبراهيم عباس الأول بن طوسون بن محمد على المولود بجدة فى سنة ١٨١٦ ، وكان محمد على قد اجتهد فى إعداد عباس لولاية الحكم على اعتبار أن يتولاه بعد إبراهيم فقلده مديرية الغربية مدة ، وعينه حاكماً على القاهرة وأشركه فى حرب الشام . ولما ظهرت قسوة عباس فى إدارته نصح له جده ، وبين له عاقبة اشتطاطه فى معاملة الأهلين . وكثيراً ما أخذ عليه عمه إبراهيم شدته على الرعية وحاول كبح جماحه ونزوعه إلى إرهاقهم وكأن هذه النصائح لم تأت بالثمرة المرجوة لأنها كانت ضد طبيعة عباس ، وقد بلغ من تفاقم الخلاف بين إبراهيم وعباس أن اضطر عباس إلى الرحيل إلى الحجاز حيث بقى إلى أن مات إبراهيم وإذ ذاك استدعى إلى مصر وتولى الحكم فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٤٨

وبتولى الحكم ظهر للعيان ما فى خلق عباس من غريب الأطوار وميل إلى القسوة وسوء ظن بالناس ، حتى أقربهم إليه . ولم يكفه الاحتجاب عن الناس داخل قصوره بالقاهرة حيث سراى الخرنفش وسراى الحلمية ، بل بالغ فى مجافاتهم فاختار فى صحراء الريدانية مكاناً بعيداً عن العاصمة وبنى به قصراً فخما . ومن ذلك الوقت عرفت الريدانية باسم العباسية نسبة إليه .

وكأنما جاء هذا القصر القصى دون ما يبتغى من العزلة ، فعمد إلى بقعة موحشة على الطريق بين القاهرة والسويس فشيد قصراً آخر عرف بالدار البيضاء ما تزال بعض آثارها قائمة إلى اليوم . وكذلك فعل فى قصره ببنها إذ اختار له

موقعاً على شاطئ النهر بعيداً عن المدينة . وربما كان من أثر حبه للعزلة إكثاره من ركوب الخيل والهجن والتوغل بها فى جوف الصحراء .

أما سوء ظنه بالناس وتخوفه منهم فبلغ منه أن خيل إليه أن كبار الرجال الذين خدموا محمد على وإبراهيم منضما إليهم كثير من أقاربه يأتمرون به فعاملهم بالعنف وخشى بعضهم فتكه فبارحوا مصر إلى أوربا وآثر آخرون الهجرة إلى اسطنبول .

وقد وجد عباس من بين أتباعه من يشجعه على المضى فى هذه السبيل ويكيل التهم لسعيد باشا بن محمد على ، ومنها تهمة التآمر عليه فساءت العلاقة بين عباس وعمه سعيد حتى لم يجد سعيد بدا من الانزواء فى الإسكندرية . ولا غرابة بعد هذا أن نرى من أسرة محمد على حزباً يتزعمه سعيد وإسماعيل يناوئ الوالى ويبعث بالشكوى إثر الشكوى للباب العالى .

وكان من الطبيعى فى وسط هذه الشكوك والمؤامرات أن تشيع الجاسوسية بين الشعب حتى لم يعد أحد بمأمن من أن يشى به جاره أو صديقه فيغضب عليه الباشا وإذا به يصبح منفياً فى أقاصى السودان .

صلة عباس بالفرنسيين والإنجليز :

لما تولى عباس باشا الحكم استغنى عن الموظفين الأجانب وبخاصة الفرنسيين منهم ، فكان ذلك سبباً فى إيغار صدر الحكومة الفرنسية عليه ، وبغض الكتاب والمؤرخين الفرنسيين له ومبالغتهم فى ذمه ، وما تزال كتب معاصريه منهم تفيض بالتحامل عليه . وعلى العكس من ذلك كانت صلته بالإنجليز مشوبة بالمودة والتشجيع فنال المستر « مرى » قنصل انجلترا فى مصر مكاناً مكيناً عند عباس وأثر فى سياسته تأثيراً عميقاً .

تعبيد الطريق بين القاهرة والسويس :

وكان الإنجليز فى ذلك الوقت يرون أن ما ترمى إليه فرنسا من حفر ترعة فى برزخ السويس تصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر يمكن الأسطول الفرنسى

وغيره من الأساطيل المعادية لهم من الوصول فى يسر إلى البحر الأحمر وبالتالى يعرض الهند للخطر .

وكانوا من أجل ذلك يعارضون مشروع حفر القناة أشد المعارضة . ومن وسائلهم للقضاء عليه متابعة الخطة التى وضعها « توماس واجهورن » وشجعه عليها محمد على وهى تسهيل الاتصال بالهند عن طريق مصر براً . فما كاد عباس يستقر فى أريكته حتى أقنعه المستر « مرى » بتمهيد الطريق بين القاهرة والسويس فرصفه بالحجارة حتى تيسر للعربات اجتيازه وزادت سرعة نقل البريد بين انجلترا والهند .

ولم تقنع انجلترا ، بذلك ، بل أوحت إلى عباس أن يمد خطاً حديدياً بين القاهرة والإسكندرية فشرع فيه سنة ١٨٥٢ ولم يكن من قبيل المصادفات أن عهد بمد هذا الخط إلى المهندس الإنجليزى « روبرت ستيفنسون Robert Stephenson » إبن أخى مخترع القاطرة البخارية . أما الإشراف المباشر على هذا العمل الجليل فى قيمته ، الجديد من نوعه فقد قام به مهندسون مصريون . واستخدم عباس فى إنشاء هذا الخط عدداً من جنود مصر وبحارتها .

وكان الإنجليز يمنون أنفسهم بإتمام هذا الخط وبإنشاء خط آخر بين القاهرة والسويس على الطريق الذى رصفه عباس ، غير أن قتل عباس فى سنة ١٨٥٤ حال دون ذلك . وكل ما تم فى عهده الجزء الممتد من الإسكندرية إلى كفر الزيات ، أما من كفر الزيات إلى القاهرة فأنشئ فى عهد سعيد . وبذلك كانت مصر من أوائل الممالك التى أنشأت الخطوط الحديدية .

ولا مشاحة فى أن هذا الخط كان من شأنه إنهاض البلاد التى يمر بها وتدعيم التقدم والعمران فى مصر . ولو لم يبدأه عباس لحال الفرنسيون من أصدقاء سعيد دون التفكير فيه ، ولشغلوه بالمشروع المحبب إليهم وهو شق قناة السويس .

حالة الفلاح :

على الرغم مما كان فى عهد عباس من جمود وأنانية لم يكن خلوا من

الحسنات ، فإن القسوة التى شكا منها كبراء البلاد شملت الأشقياء وقطاع الطرق فتوجسوا خيفة وكفوا عن إجرامهم فأمن السكان شرهم واستقر الأمن فى المدن والأقاليم ، فسعد الفلاح فى عهده بعض السعادة ، وأصبح فى حقله آمنا من اللصوص ومن تصرفات رجال الجندية وأعمال السخرة ، وذلك لقلة عدد الجيش ولعدم وجود أشغال عمومية كحفر القنوات وإقامة القناطر . ولما قلت المصروفات بسبب هذه الخطة تيسر تخفيف الضرائب وإلغاء نظام الاحتكار فعم الرخاء واغتبط الفلاح بثمرة كده وعمله .

المدارس :

لما خفض عدد الجيش المصرى فى أواخر عهد محمد على اضطر إلى تعطيل بعض المدارس . فلما تولى عباس أغلق أكثرها على اختلاف درجاتها واختار من تلاميذها عدداً أدخلهم سنة ١٨٤٩ مدرسة سماها « المفروزة » كانت بمثابة مدرسة تجهيزية حربية . واستدعى معظم أعضاء البعثات الذين كان محمد على قد أرسلهم لتلقى العلم فى فرنسا . على أنه رغم هذا الاستدعاء بعث إلى أوربا بتسعة عشر طالباً .

الجيش والأسطول :

كان عباس يعلم أن عمه إبراهيم باشا فكر فى تجديد استحكامات البلاد وتعبيد طرق حربية بها فقام بإنجاز ذلك ، ولكنه لم يأبه لحال الجيش ولم يسمح لقائده سليمان باشا الفرنساوى باستئناف إصلاحه فلم يكن بد من تسرب الاضمحلال إليه .

أما الأسطول فكان أميره سعيد باشا ، وكان هذا ، فى نظر عباس ، سبباً كافياً لإهمال الأسطول وتعطيل دار الصناعة والإعراض عن إصلاح السفن وتركها لعوامل العطب . ولم يخفف من هذا التراخى إلا أن تركيا اشتبكت مع الروسيا فى حرب القرم (١٨٥٣ — ١٨٥٦) واستعانت بمصر فأجاب عباس

الطلب وشرع يجهز الأسطول فاستدعى العمال الذين كانوا قد تركوا دار الصناعة فعاد إليها شيء من سابق نشاطها . وقام الأسطول بقيادة حسن باشا الإسكندرانى أحد خريجى بعثات محمد على ، وحمل من الجند ٢٠,٠٠٠ يقودهم سليم باشا فتحى من رجال إبراهيم باشا فى حرب سوريا . ووصل الجيش المصرى إلى سلستريا وشيد قلعة عرفت بطابية العرب صدت هجمات الروس سنة ١٨٥٤ واستمر يقاتل إلى جانب تركيا فى عهد سعيد .

أما الأسطول المصرى فساهم فى الدفاع عن سواحل الأناضول المشرفة على البحر الأسود ، وفى نقل الجنود والذخائر إلى ثغور ذلك البحر . وحطم الأسطول الروسى عدداً كبيراً من سفنه . وقتل حسن باشا الإسكندرانى فى إحدى الوقائع البحرية .

مقتل عباس :

من الحقائق الثابتة أن عباس قتل فى قصره ببنها ، وأن قتله كان نتيجة مؤامرة . أما كيف قتل ومن قاتلوه فما يزال مجال شك وخلاف ، فمن قائل إنه أساء إلى عدد من مماليكه بأن جردهم من ملابسهم العسكرية وكلفهم القيام على خدمة الخيل فحقدوا عليه وأضمروا الغدر به ، حتى إذا عفا عنهم بشفاعة بعض المقربين إليه وأعادهم إلى حاشيته تآمر بعضهم مع حراسه وقتلوه أثناء نومه . ومهما يكن من أمر قتله فإن خبر الحادث بقى سراً مكتوماً أياماً ثم نقل الرفات من قصر بنها إلى قصر العباسية وانتهى الأمر بدفنه بالإمام الشافعى بالقاهرة .

وإذا كان عهد عباس فى جملته عهداً رجعياً قليل الإصلاحات ، فلا يحق لنا الاندفاع وراء الأجانب ، ولا سيما الفرنسيين منهم ، فى الإساءة إلى سمعته . إذ أن هؤلاء الأجانب إنما أبغضوه لأنه عارض نفوذهم وخفض عدد الموظفين منهم ولم يفتح لهم أبواباً لاستثمار مرافق البلاد . وإلى جانب تعبيد الطريق بين القاهرة والسويس والشروع فى مد الخط الحديدى بين الإسكندرية

والقاهرة وإتمام نحو نصفه ، يمتاز حكم عباس باستقرار ا من وتخفيف الضرائب عن الفلاح وتحسين حاله بعض الشيء وبالموازنة بين إيرادات البلاد ومصروفاتها وعدم إرهاقها بالاستدانة من الأجانب .

سعيد باشا ١٨٥٤ ـ ١٨٦٣

جاء بعد عباس عمه سعيد باشا الذى ولد سنة ١٨٢٢ واكتسب من الصفات ما أعده لأن يكون حاكماً محبوباً لدى رعيته ، فقد رباه والده تربية غربية وعهد به إلى مرب ألمانى الأصل قدير ، فحبب إليه الأخلاق الغربية وطرق المدنية الحديثة .

وكان سعيد يميل إلى خير المصريين ورقيهم ، ويود تحريرهم من الظلم الذى أصابهم ، ويغرس فى نفوسهم حب الوطن ، ويحفزهم لارتقاء المناصب العليا من عسكرية وإدارية بدلا من الاحتفاظ بهذه المناصب للترك والشراكسة . ولا يبعد أن يكون حبه لمصر وأهلها نتيجة لتربيته ، إذ نشأ فى البحرية كما نشأ غيره من التلاميذ سواء بسواء فشب بينهم وعدهم زملاء وأصدقاء حتى إذا انتهت مدة الدراسة عين قومندانا لبارجة مصرية شأنه فى ذلك شأن زملائه من ضباط الأسطول . وبعد أن حذق الفنون البحرية اختارة والده ملحقاً لناظر الحربية وقومندان الأسطول ، وكان قصد محمد على تعويد ابنه حب النظام واحترامه والتمرس بالأعمال . وفى أواخر عهد محمد على ارتقى سعيد إلى أن صار أمير الأسطول البحرى .

وعلى ذلك نشأ سعيد ، على العكس من سلفه ، مصلحاً مستنيراً ، محباً للأجانب مشجعاً لهم على العمل فى مصر . غير أنه على الرغم من فطنته وحسن نياته وأمله فى مواصلة المشروعات العظيمة التى قام بها محمد على كان سعيد رجلا ضعيف الخلق كثير المزاح سهل الانقياد تعوزه قوة العزيمة والإرادة .

إصلاحاته فى الزراعة والرى :

من أعظم مفاخر سعيد باشا اللائحة السعيدية التى أصدرها فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ (٥ أغسطس سنة ١٨٥٨) لأنها أساس التشريع الخاص بملكية الأطيان فى مصر . فقد كان الفلاح ، كما رأينا أيام محمد على ، يزرع الأرض باعتبار أن له « حق المنفعة » أو الانتفاع بثمرتها دون أن تكون الأرض ملكاً خالصاً له ، فكان الفلاحون كأنهم مستأجرون يسقط حقهم فيما تحت يدهم من الأرض إذا عجزوا عن دفع الخراج فلما جاءت اللائحة السعيدية أصبح الفلاح ، لأول مرة المالك القانونى للأطيان التى اعتاد أن يفلحها ، يتصرف فيها بالبيع والرهن والإيجار وما إلى ذلك وتنتقل من بعده إلى ورثته ملكاً خالصاً .

وألغى سعيد نظام احتكار الحاصلات الزراعية الذى سنه والده ، فصار الفلاح يزرع الأصناف التى يريدها ويبيعها بالثمن الذى يرتضيه . وبذلك كسب الفلاح حق الملكية العقارية وملكية الحاصلات وحرية التصرف فيها وتملك ثمنها . وبعبارة أخرى أصبح للفلاح وجود اقتصادى مستقل عن الحكومة وبذلك كانت اللائحة السعيدية من أقوى الدعائم التى أنهضت الفلاح من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

وكانت على الفلاحين ضرائب متأخرة قدرها بعض الخبيرين من أهل العصر بنحو ٨٠٠,٠٠٠ جنيه وهو مبلغ طائل بالقياس إلى قيمة النقد فى ذلك الوقت ، فأعفاهم سعيد من هذه المتأخرات بأجمعها وأراحهم من عبئها . ولما تم إلغاء احتكار الحاصلات الزراعية حبب إلى الأهالى دفع الضرائب نقداً لا عيناً من جنس المحصول ولما كانت النقود قليلة بأيديهم أمهلهم حتى يبيعوا محصولاتهم .

وكانت الحكومة تتقاضى ضريبة قدرها ١٢ ٪ من ثمن السلع التى تدخل أية مدينة وكان الملتزمون يتعسفون فى جبايتها فألغى سعيد هذه « الدخولية »

وبذلك شجع التجارة الداخلية وحال دون اشتداد الغلاء . وكان من نتائج هذه الإصلاحات أن شعر الفلاح بالاطمئنان والرخاء ولم يعد يرغب فى الهجرة من قريته.

ومن إصلاحات سعيد اهتمامه بتطهير ترعة المحمودية التى لم يهتم أحد بتطهيرها منذ حفرها حتى طمرها الغرين ولم يعد ما يجرى بها من الماء يفى بحاجة الرى والشرب ، فكان تطهيرها فى ذلك الوقت بمثابة حفر جديد .

وبتطهير الترعة عاد العمران على شاطئيها سيرته الأولى ، واطمأنت الإسكندرية على ما تحتاج إليه من الماء العذب ، ومن اهتمامه بالرى أنه كلف اللجنة الدولية التى تألفت للبحث فى مشروع قناة السويس أن تفحص قيمة القناطر الخيرية وتقترح ما يلزم لتحسين حالة الرى فى البلاد .

المواصلات :

أتم سعيد الخط الحديدى من كفر الزيات إلى القاهرة سنة ١٨٥٦ وكان القطار يعبر فرع رشيد عند كفر الزيات وفرع دمياط عند بنها بنقله على مراكب خاصة من أحد الشاطئين إلى الآخر ، وأنشأ كذلك خطاً من القاهرة إلى السويس أتمه سنه ١٨٥٨ فزاد عدد السفن الواردة من الهند والشرق إلى هذا الثغر لنقل متاجرها بالخط الحديدى إلى الإسكندرية .

وفى سبيل تسهيل المواصلات سمح سعيد سنة ١٨٥٤ لشركة اجنبية بامتياز نقل المحصولات والركاب بطريق النيل على سفن بخارية ، وكان القصد الأول من هذه الشركة الإسراع فى نقل الغلال من الأقاليم إلى الإسكندرية حتى لا تقل الأقوات بهذه المدينة .

وفى سنة ١٨٥٧ أسست شركة من أجانب ومصريين سميت « الشركة المجيدية » نسبة إلى السلطان عبد المجيد سلطان تركيا فى ذلك الوقت ، وكان لها بواخر فى البحر الأبيض المتوسط وأخرى فى البحر الأحمر تعمل بين السويس وسواكن ومصوع واليمن وتنقل الحجاج ذهاباً وإياباً ، وقد ضعف شأن هذه الشركة فى أخريات عهد سعيد وصفيت فى حكم اسماعيل وحلت محلها الشركة العزيزية نسبة إلى السلطان عبد العزيز .

إصلاح ميناء السويس :

تضافرت ظروف كثيرة على إنهاض السويس فى تلك الآونة ، منها وصلها بالقاهرة ومن ثم إلى الإسكندرية بالخطوط الحديدية وما اقترن بذلك من زيادة إقبال السفن عليها ، ومنها إنشاء الشركة المجيدية ، فعنى سعيد باشا بتوسيع مينائها وإصلاحها فتعاقد مع شركة فرنسية على إقامة حوض عائم لإصلاح السفن ، وعلى توسيع المرفأ فشرعت الشركة فى عملها وأتمته فى عصر إسماعيل .

الجيش :

بذل سعيد باشا جهداً كبيراً فى ترقية الجيش ورد إليه صبغته الوطنية بعد أن كان قد اضمحل فى عهد عباس . وقد صمم على تحبيب الجندية إلى الأهلين وأنجز لهذه الغاية إصلاحين هامين :

(الأول) تقصير مدة الخدمة بجعلها حوالى سنة فقط ، وبهذا اطمأن الناس على عودة أبنائهم إليهم بعد انقضاء المدة المقررة .

(الثانى) جعل الخدمة عامة يدخلها أبناء المشايخ والعمد أسوة ببقية الفلاحين ، فارتفع شأن الجندية ولم تعد سخرة مقصورة على الطبقات الفقيرة . وعنى سعيد بمأكل الجند ومسكنهم ، وألبسهم الخز والحرير وأفخر أنواع الزينة وأحسن الأسلحة ، وبالغ سعيد فى معاملتهم فشعر الجند بأنهم فى الجيش أحسن حالا منهم بين ذويهم فإذا عادوا إلى قراهم بثوا فيها شيئاً من النظام والنظافة . ومما رغب الناس فى الجيش أن سعيداً رقى كثيراً من الضباط المصريين إلى رتب عالية كانت من قبل ذلك وقفاً على الترك والشراكسة .

ومن عنايته بالجيش أنه كان يقضى معظم وقته معه يدربه ويقوده ، وتعرض عليه أمور الدولة وهو فى وسط جنده . وكان يعتقد أن موقع القناطر الخيرية أنسب مكان لصد هجمات المغيرين على القاهرة إذا جاءوا بطريق النيل من الشمال فبنى هنالك القلعة السعيدية وجعل لها حصوناً وأبراجاً واستحكامات وثكنات ونقل إليها مدرسة المهندسخانة ، وبلغ اهتمامه بهذا الموقع درجة تفوق الوصف .

ولو كان لسعيد من قوة الإرادة والمثابرة بعض ما كان لأبيه لارتقت الجندية فى مصر وسمت بالحالة الاجتماعية عامة ، لكنه من الأسف كان يغير رأيه كثيراً فبينما يزيد الجيش حيناً إلى ٦٠,٠٠٠ يشرف على تدريبهم بنفسه ، إذ به حيناً آخر يخفضه إلى ١٠٠٠٠ وأهم ما قام به الجيش فى عهده تأديب عرب المنيا والفيوم وإراحة الأهالين من شرهم . واستمر الجيش يساهم فى حرب القرم وأمده سعيد بنجدة ، ومع أن الجنود قاسوا ويلات البرد والأمراض فقد امتازوا بحسن بلائهم فى شبه جزيرة القرم وعلى نهر الطونة حتى شهد معاصروهم من الأوربيين « بأن كفاءة الفلاح المصرى فى فهم النظام الحربى واتباعه إياه ، وما أشتهر به من الثبات والشجاعة فى مواجهة الأعداء ، كل هذه المزايا قامت عليها البينات ، لا فى بلاد العرب وسوريا فحسب ، بل فى حرب القرم كذلك» .

ولما قتل سليم باشا فتحى قائد الجيش المصرى فى هذه الحرب عين سعيد للقيادة أحمد باشا المنكلى والأميرالاى على مبارك بك (باشا) وكان وقتئذ ناظراً لمدرسة المهندسخانة .

وفى غضون حكم سعيد باشا حدثت بالمكسيك فتنة أراد إمبراطور فرنسا نابليون الثالث أن يستغلها لمصلحته واستعان بسعيد فأرسل إلى تلك البلاد السحيقة كتيبة من الجنود السودانيين عددها ١٢٠٠ قضت هنالك ما ينيف على أربع سنوات ، وقد قتل أكثرهم فى ذلك النضال ولم يعد منهم أكثر من ٣٠٠ وصلوا إلى مصر سنة ١٨٦٧ فاحتفى بهم إسماعيل باشا ووزع الأوسمة على بعض المميزين منهم .

الأسطول :

نشأ سعيد على ظهر الأسطول فكان من الطبيعى أن يهتم به . وما أن عادت السفن الحربية من حرب القرم حتى باشر إصلاحها وشرع ينشىء سفناً أخرى . غير أن هذا العمل أثار مخاوف انجلترا فخوفت السلطان عاقبة نمو الأسطول المصرى ، فأمر سعيداً بوقف الإصلاح وبأن يستأذنه قبل الشروع

فى إنشاء سفن جديدة . وهنا تجلى ضعف سعيد ، فبدلا من الدفاع عن حقه فى ترميم السفن التى أصابها العطب أثناء معاونتها للسلطان ، وإنشاء سفن تعوض عليه ما تحطم بسبب تلك المعاونة ، عمد إلى تكسير عدد كبير من السفن العائدة وأحرق بعضها وسرح أغلبية الضباط .

ومن سوء المصادفات أن يضمحل الأسطول المصرى فى وقت أخذت فيه الدول الأوربية تبنى أساطيلها الحربية وتعرض عن السفن الحربية الشراعية وتحل محلها السفن البخارية المصنوعة من الصلب ، وكان فى مقدور سعيد أن يجاريها فى ذلك .

السودان :

كان السودان فى نظر عباس منفى للمغضوب عليهم ، أما فى أيام سعيد فقد نال قسطاً من العناية . ومن دلائل ذلك أن الوالى زاره سنة ١٨٥٧ وكان معه جمع كبير من خلصائه منهم « فرديننند دلسبس » ولما وصل الباشا إلى الخرطوم شكا إليه الأهلون سوء حالهم فأعفاهم من الضرائب المتأخرة عليهم ؛ وخفف الضرائب بوجه عام تخفيفا كبيراً ، ووضع قاعدة ثابتة لتقدير قيمتها وألغى السخرة وعزل الموظفين الأتراك الذين علت الشكوى منهم ، وأمر المديرين بأن يحسنوا معاملة الأهلين . ثم تبين لسعيد باشا أن المديرين يميلون إلى الاستبداد فأعاد وظيفة الحاكم العام واختار لها موسى حمدى باشا فأدخل إصلاحات كثيرة ، منها تعيين بعض السودانيين نظار أقسام (مأمورى مراكز) معاونين ، وسن قوانين جديدة لتنظيم الضرائب وتيسير جبايتها .

ومن عناية سعيد باشا بالسودان تنظيم البريد فى أنحائه المختلفة ، وبينه بين مصر ، وإنشاء نقطة عسكرية على نهر سوباط لمنع تجارة الرقيق .

التعليم :

تقلب سعيد باشا كدأبه فى سياسته نحو التعليم ، فأغلق ديوان المدارس

(وزارة المعارف) وألغى مدرسة المهندسخانة منتهزاً فرصة إرسال ناظرها على مبارك بك إلى حرب القرم كما تقدم ، وأغلق مدرسة الطب . على أنه خطر له بعد ذلك أن يعيد فتح المهندسخانة ويجعل مقرها القناطر الخيرية ويسميها المدرسة الحربية ، وأن يعيد مدرسة الطب وينشىء مدرسة أركان حرب القلعة ويعين رفاعة بك رافع ناظراً لها ، وأن يفتح المدرسة البحرية بإسكندرية بعد إغلاقها . أما بعثاته فلم تتجاوز ١٤ طالباً .

ومع هذا بلغ تأثير الأجانب فيه أنه كان يشجع مدارسهم من فرنسية وإيطالية وأمريكية ولا يبخل عليها بالمنح والإعانات .

ومما يذكر لسعيد من الناحية العلمية أنه جمع الآثار المصرية القديمة فى مخازن ببولاق وعين الأثرى الشهير مريت باشا للعناية بها ، وأنه كلف محمود الفلكى باشا رسم خريطة للقطر المصرى فأنجزها على أحسن وجه مستعيناً فى ذلك بجماعة من المهندسين المصريين .

تساهله مع الأجانب :

لقد جر تساهل سعيد باشا مع الأجانب عددا ليس بالقليل ممن لا مبادىء ولا خلاق لهم ، فتدخلوا مع الباشا واتخذوا من الامتيازات حصناً يلجئون إليه متى أعوزتهم الحيلة . فجروا على البلاد شراً مستطيراً وويلات كانت سبباً فى الخراب المالى فى المستقبل . وكان اتصال سعيد بعظيم منهم وهو « فرديننند دلسبس » سبباً فى إخراج مشروع كبير كانت له نتائج هامة على مصر والعالم بأجمعه ألا وهو مشروع « قناة السويس » .

قناة السويس

تاريخ الفكرة :

لا نريد الآن أن نأتى على تاريخ مفصل لقناة السويس ، غير أنه يكفى

أن نقول إن الفكرة ليست بالمستحدثة ، بل هى قديمة ترجع إلى عهد الفراعنة القدماء والبطالسة والرومان والعرب . وأول من فكر فى تنفيذ المشروع فى الأزمنة الحديثة هو « نابليون بونابرت » فقد أهتم بالمشروع وبحث فيه بحثاً دقيقاً وسار بنفسه مجتازاً البرزخ مع لجنة علمية على رأسها « لبير Lepère » أحد علماء الحملة الفرنسية وكبير مهندسيها الذى أنجز تقريراً مفصلا أنار به الطريق لمن فحص المشروع من بعده ، مع أنه ذهب إلى وجود فرق بين سطحى البحر الأحمر والأبيض يبلغ بضعة أمتار . وقد نشر تقريره ضمن المباحث الهامة التى قام بها العلماء الفرنسيون أثناء وجودهم بمصر نشرتها حكومة فرنسا بعد ذلك فى مجلدات تحت عنوان « وصف مصر » .

محمد على والقناة :

وعرضت الفكرة مرة بعد أخرى أمام محمد على بوساطة جماعة « السان سيمونيين St. Simoniens » الذين لهم فضل تصحيح الخطأ الذى وقع فيه « لبير » والذين مافتئوا يعملون على درس المشروع وإقناع أولى الأمر بالموافقة . ولكن محمد على أبى أن يوافقهم لأسباب منها خوفه من تدخل الدول ، ومنها رغبته فى مصالحة انجلترا التى كانت تقول بضرر المشروع وعدم إمكان تنفيذه . ومن هذه الأسباب أيضاً أنه كان يخشى من تأثير فتح القناة فى تجارة الإسكندرية ، وهى أحب البلاد إليه ، ورأى أن الثروة الطائلة التى كانت تمر داخل الدلتا من السويس والقاهرة إلى الإسكندرية لا بد أن تزول بعد فتح القناة فتمر التجارة داخل القناة وسط الصحراء ، ومصر ناظرة إليها مغلولة اليد لا تنتفع منها بشىء . ولذلك فضل محمد على أن يغضب فرنسا ، وسعى سعياً حثيثاً فى تحسين طريق البر بين البحر الأحمر والإسكندرية .

وفى عهد عباس باشا الأول كان نفوذ الحكومة الإنجليزية عظيما ومتفوقاً ،

---

(١) جماعة « السان سيمونيين » تألفت بفرنسا بزعامة الكونت سان سيمون . ومن أغراضها الاشتراك والتعاون الدولى بين العالم . وقد انتفع دلسبس من كتاباتهم وبحوثهم ، ومع ذلك لم يشرك أحداً منهم فى أخذ امتياز حفر القناة .


البحر الابيض المتوسط
بور سعيد
بور فؤاد
بحيرة المنزلة
شبه جزيرة سيناء
القنطرة
محطة القنطرة
الاسماعيلية
بحيرة التمساح
ترعة الاسماعيلية
البحيرة المرة الكبرى
قناة السويس
السويس
بور توفيق
خليج السويس

فسعت لدى الباشا حتى أتم السكة الحديدية بين مصر والإسكندرية ، وهذه أول خطوة عملية للقضاء على فكرة إنشاء القناة ، وتلاها الخط بين السويس والقاهرة فى عهد سعيد .

سعيد باشا والقناة :

ولكن حين اعتلى سعيد العرش تجدد مشروع القناة ، وازداد الأمل فى تنفيذه وذلك لأن المسيو « دلسبس De Lesseps » الفرنسى الشهير وصاحب فكرة تنفيذ المشروع كان صديقاً حميما للوالى منذ الصغر أيام كان والده قنصلا بمصر ، فلم يجد صعوبة تذكر فى التأثير فى الباشا لمنحه امتياز فتح القناة ، وكان سعيد سهل الانقياد يعوزه الحزم وراسخ العزم ، فتردد كثيراً فى القبول ، ولا سيما أنه كان يخشى غضب الحكومة الإنجليزية ، ولكن دلسبس أخذ يدلى أمامه بالبراهين والآراء ، ويكرر عليه القول ويلح عليه بشأن القناة ويسهل الصعب ويخفف التبعة ، وما زال به حتى رضى أخيراً ، معتقداً أنه سيعمل عملا يذكر معه اسمه بالإجلال ، وهو مع ذلك عمل هين لن يكلفه إلا التوقيع على العقد ، لأن الشركة كما أفهمه دلسبس ستكون دولية وستقوم بكل النفقات .



فرديننند دلسبس

شروط الامتياز :

وأول امتياز أحرزه دلسبس كان فى سنة ١٨٥٤ ، وفى سنة ١٨٥٦ نال امتيازاً ثانياً مفصلا ووافق الباشا على قانون الشركة ، وأهم ما فيه تصريح الباشا

عن نفسه وعن خلفائه بأن القناة بين السويس « وباوز » (الفرما) على البحر الأبيض تكون حرة لجميع سفن العالم التجارية بدون تمييز أو تحفظ مهما كانت الجنسية التى تنتسب إليها السفينة بشرط دفع الضرائب المطلوبة واتباع القوانين ، ومن هذه المواد أنه لا يجوز للشركة أن تمنح أى فرد أو أيه شركة امتيازات لا يتمتع بها الجميع ، وأن الشركة لها حق التمتع مدة ٩٩ سنة ابتداء من افتتاحها وبعد انتهاء المدة (أى فى سنة ١٩٦٨) تصير القناة ملكاً للحكومة المصرية ، وقد تعهد سعيد باشا بأن يكون أربعة أخماس الفعلة الذين يعملون فى حفر القناة من الفلاحين المصريين ؛ وأن يكون للشركة حق حفر ترعة عذبة من النيل إلى القناة وحق امتلاك الأراضى اللازمة على ضفتى القناة ، وحق استيراد جميع الأدوات من الخارج بدون تحصيل مكوس عليها . وحددت رسوم المرور فى القناة بمقدار عشرة فرنكات عن كل مسافر وعلى كل طن ، وأن يخص الحكومة المصرية ١٥ ٪ من صافى الأرباح .

الاستعداد لتأليف الشركة :

وقضى دلسبس زهاء أربع سنوات فى درس المشروع وتجهيزه وإقناع الدول وخاصة انجلترا وتركيا بفائدته . ولأجل ذلك قام « لينان باشا » و « موجل بك » المهندسان الفرنسيان اللذان كانا فى خدمة الحكومة المصرية بتقديم تقرير فنى أثبتا فيه إمكان تنفيذ ونجاح المشروع . وأراد دلسبس أن يجذب الرأى العام نحو مشروعه ويزيل الشكوك من أذهان البعض ، فدعا أعظم مهندسى العالم لزيارة مصر ودرس المشروع من الوجهة العملية ، وإبداء رأيهم فى التقرير المقدم من لينان وموجل فاجتمعت اللجنة الدولية بمصر وأقرت المشروع وأكدت نجاحه وفائدته ، وبذلك تبددت الشكوك التى حامت حول إمكان تنفيذ المشروع وتشجع دلسبس وأعلن فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٥٨ تأليف الشركة الدولية لقناة السويس برأس مال قدره مائتا مليون فرنك مقسمة إلى أربعمائة ألف سهم فأقبل الناس على شراء أسهمها واشترت فرنسا أكثرها (٢٠٧١١١) وتلتها مصر ، وبدأ حفر القناة فيما بين بحيرة المنزلة والبحر الأبيض فى ٢٥ أبريل سنة ١٨٥٩ .

نقد عقد الامتياز :

وكان عقد الامتياز الذى منحه سعيد للشركة مجحفاً بمصر إجحافاً عظيما بإجماع الآراء فى ذلك الوقت . فأول شىء تحمله سعيد هو أنه أرغم على شراء ما تبقى من الأسهم بعد التوزيع وبلغت ٥٨٥٠٦ أسهم ، وهذا زيادة على ما اشتراه من قبل مساعدة للشركة فى أول نشأتها ، وثانياً اتفاقه مع الشركة على أن يورد أربعة أخماس ما يلزم من العمال ، ومعنى ذلك أن مصر تتعهد بإمداد الشركة دائماً بعدد لا ينقطع من العمال قدره ٢٠,٠٠٠ رجل للعمل فى حفر القناة فى ظروف عصيبة وبيئة غير صحية . ومن الشروط الفادحة حق الشركة فى امتلاك جميع الأراضى التى قد تحتاج إليها على ضفتى القناة ، والترعة الحلوة التى تعهدت بحفرها من النيل وإجبار الحكومة على نزع ملكية الأراضى التى يملكها الأفراد والتى تحتاج إليها الشركة ، وحقها دون غيرها فى استغلال هذه الأراضى ، وإقامة المبانى عليها ، وعدم دفع الضرائب أو المكوس لمدة معينة ، كل هذا دعا الباشا إلى التورط وإلى عقد أول قرض مالى أجنبى كان فاتحة الأزمة الاقتصادية .

ولقد كانت خسارة مصر عظيمة بفقدها آلافاً من رجالها الذين كانوا يعملون فى حقولها ، ثم أرسلتهم الحكومة ليلقوا حتفهم على شواطئ القناة حيث كانت تفتك بهم الحمى ورداءة الجو والجوع . فقد كان من المتفق عليه أن يعطى الرجل ٢٥ سنتيما أى قرشاً واحداً فى اليوم أجرة وبدل أكل ، ولكن الأجور لم تصل إلى أصحابها وبقيت غنيمة باردة فى جيوب المتعهدين ، فكأن القناة قامت على أعمال السخرة البحتة ، وليس بغريب إذن أن تقوم انجلترا وتسعى لدى السلطان ليمتنع عن إقرار قانون الشركة الذى كان يتحتم موافقة الباب العالى عليه. ولكن ما دام سعيد باقياً على منصة الحكم لم يكن هناك خطر على الشركة التى بدأت تعمل من غير انتظار . فلما لزم سعيد فراش الموت تغيرت الحال وأظلم المستقبل أمام الشركة ، وسنعود إلى تاريخ القناة فى عهد الخديو إسماعيل .

بدء القروض الأجنبية :

قام محمد على بإصلاحاته الخطيرة فى مصر بدون أن يلجأ إلى الاقتراض الأجنبى معتمداً على ما كان يستطيع جمعه من موارد الثروة فى البلاد ، كذلك لم يصرف خلفه عباس باشا أكثر من دخل حكومته ، ومن المؤكد أنه خلف بعده فى خزانة الحكومة مبلغاً متوافراً من الذهب على الرغم من مساعيه فى جمع المال والأراضى لابنه « إلهامى » . أما سعيد فإنه نبذ سنة سلفيه فلم يحاول أن تكون النفقات فى حدود إيراد البلاد ، بل أخذ ينفق بغير حساب على قصوره ، وفى معيشته الخاصة وسرعان ما فطن المرابون إلى سخائه وعدم تدقيقه فى المحاسبة فجعلوا يقرضونه ما يطلب ويحرر هو لهم سندات على الخزانة بالقيمة المتفق عليها وعرفت هذه القروض بالديون السائرة . وبهذا الابتكار فتح سعيد باشا باباً للاستدانة من غير رقيب ولا ضابط ، ولهذا لا ندهش لاختلاف الآراء فى تقدير الديون السائرة ولعلها بلغت فى آخر حكم سعيد ٧,٨٦٨,٠٠٠ بوجه التقريب .

ولما ورطه دلسبس فى شركة القناة احتاج إلى المال ليقوم بتعهداته للشركة وشراء ما تبقى من أسهمها ، ولذلك اضطر فى سنة ١٨٦٢ إلى عقد قرض بمبلغ ٣,٢٩٢,٨٠٠ جنيه عقده مع بنك فروهلنج وجوشن بلندن بفائدة ٧ ٪ يسدد فى ثلاثين سنة . ولكن القيمة الحقيقية لهذا القرض لم تتجاوز ٢,٤٠٠,٠٠٠ ، وهذا أول قرض عام أجنبى عقدته الحكومة المصرية ويكون سعيد إذن هو الذى وضع أول حجر فى بناء الدين المصرى بسبب القناة . ومن ذلك نعلم أن القرض الأجنبى وقناة السويس سارا فى مصر جنباً إلى جنب وجلبا عليها ويلات لاتقع تحت حصر ولا سيما من الناحية السياسية .

وفاة سعيد :

أصيب سعيد باشا بداء أعيى الأطباء ، فقصد أوربا مستشفياً ، فلما لم يجد فائدة من العلاج عاد إلى الإسكندرية فى أواخر سنة ١٨٦٢ فقضى آخر أيامه كئيباً كاسف البال معذباً بالأمراض إلى أن فاضت روحه فى ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ فدفن بمسجد النبى دانيال بإسكندرية وترك لابن أخيه تجديد عهد النهضة والإصلاح .

الفصل العاشر

مصر فى عهد الخديو إسماعيل

ارتقاء إسماعيل العرش :

فى مايو سنة ١٨٥٨ كان سعيد باشا بالإسكندرية يستقبل وفود المهنئين بعيد الفطر وكان قد حضر من أمراء الأسرة العلوية الأمير أحمد بن إبراهيم باشا ولى العهد ، وشقيقه الأمير إسماعيل والأمير عبد الحليم أصغر أبناء محمد على الكبير وغيرهم . ولما تمت التشريفات أعد قطار خاص للأمراء وأتباعهم وتخلف إسماعيل . فلما وصل القطار بهم إلى كفر الزيات ولم يكن قد تم بناء القنطرة الشهيرة كان المتبع أن تسير عربات القطار على عوامة كبيرة ، ولكن حدث فى ذلك اليوم خطب لم يكن فى الحسبان فقد أهمل تقييد العربات بالسلاسل كالمعتاد فاندفعت العجلات فى الماء وغرق الأمير أحمد وكان بديناً ونجا الأمير عبد الحليم لخفته بعد أن عجز عن إنقاذ ابن أخيه فتقدم بذلك خطوة نحو العرش ، أما إسماعيل فأصبح بعد هذه الكارثة ولى عهد الحكومة المصرية وكان عمره إذ ذاك ثمانيا وعشرين سنة .

سيرة إسماعيل وصفاته :

ولد إسماعيل بالقاهرة فى سنة ١٨٣٠ وبدأ تربيته الأولى فى مصر ثم فى فرنسا حيث أرسله جده مع باقى الأمراء وتمم علومه بكلية « سنت سير St. Cyr» الحربية وعاد سنة ١٨٤٩ بعد أن نال من التربية قسطاً عاماً كافياً .

وليس أدل على سمو درجته فى المعرفة وعلو كعبه فى الفنون من محادثاته وتصريحاته لزائريه من مختلف طبقات الناس ومن مشروعاته الفخمة العظيمة

التى فكر فيها وأخرجها إلى حيز التنفيذ . ولما عاد إسماعيل إلى مصر مالت إليه النفوس وأحبته فما لبث أن نقم عليه عباس باشا فأضمر له الشر وقامت بينهما منازعات استمرت إلى أن قتل عباس سنة ١٨٥٤ وجاء عمه سعيد فاتخذه معينا له ووزيراً ، وكان إسماعيل سيداً مقتصداً نشيطاً لا يهتم بشىء سوى أراضيه ومحصولاته ، وكان محترساً قليل الظهور فى الدوائر الاجتماعية خوفاً من إثارة غيرة عمه سعيد منه ، ومع ذلك كانت العلاقات بينهما من المبدأ ودية للغاية فعهد إليه عمه فى القيام ببعثة سياسية خاصة فى سنة ١٨٥٥ أمام نابليون الثالث قبيل انعقاد مؤتمر صلح باريس ولزيارة البابا بيوس التاسع ، وقام مقام عمه فى الحكومة أثناء سياحة سعيد باشا للتداوى فى أوربا وأثناء قيامه بفريضة الحج سنة ١٨٦١ ، وكان إسماعيل يقوم بما يعهد إليه خير قيام ذلك لأنه جمع فى نفسه خبرة الرجل الزراعى الحريص وميلا فطرياً للنظام والإصلاح وظل كذلك يعاون عمه إلى أن مات سعيد فى ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ وأصبح الحكم بيد إسماعيل .



الخديو إسماعيل

١ ـ النهضة الاقتصادية

وضع إسماعيل أمامه منذ أن اعتلى العرش أهدافاً عالية وآمالا كبارا لم تدر فى خلد أحد غير جده الأكبر محمد على . فكان إسماعيل مثله يرمى إلى تكبير مصر وإعلاء شأنها وإسعادها من طريق إسعاد نفسه وأسرته . ولم تكن مصر فى نظره إلا ضيعة عظيمة يجب عليه إنماؤها والانتفاع بثمرها بادخال طرق

الزراعة والإنتاج الحديثة وما زال إسماعيل يعمل على كسب الأرض يباشرها بنفسه حتى أصبح مالكاً لما يقرب من خمس الأراضى المزروعة فى مصر .

العناية بزراعة القطن :

ومن حسن حظ إسماعيل أن كانت مصر فى بدء عهده تجنى أرباحاً طائلة بسبب اختفاء القطن الأمريكى من الأسواق لقيام الحرب الأهلية فى أمريكا (١٨٦١ — ١٨٦٥) أولا وبسبب إلغاء الرقيق ثانياً . فانتهز إسماعيل هذه الفرصة وعمل على اجتذاب رءوس الأموال وإعلاء شأن زراعة القطن فى الدلتا وهى أحسن البقاع الصالحة لزراعته لما خصتها به الطبيعة من خصب ولما أدخل فيها من مشروعات الرى الحديثة وكانت قد أدخلت زراعة القطن فى مصر فى عهد محمد على وانتشر تدريجاً حتى أصبحت مصر فى أواخر أيام سعيد تصدر سنوياً إلى الخارج ٥٧,٠٠٠ بالة فى كل بالة خمسة قناطير ونصف . غير أنه إلى إسماعيل يرجع الفضل فى توسيع زراعة القطن حتى صار أهم محصولات مصر . فهو الذى بدأ بزرعه وعنى به عناية عظمى فى مزارعه الخاصة[1] ولما رأى الأعيان الأرباح العظيمة التى يمكن أن تعود من زراعته تشبهوا بأميرهم وزرعوا أراضيهم ، ثم تحول صغار الزارعين والفلاحين فأكبوا على زراعته بعد أن كانوا فى شك منه ونبذوا ما أعتادوا زرعه وهجروا طرقهم الأولى ، وكان من نتيجة هذا الانقلاب الزراعى أن فاضت البلاد بالثروة والرخاء إلى درجة لم تعهدها مصر من زمن بعيد فقد كثرت طلبات القطن من الخارج للأسباب التى ذكرناها وزاد الطلب عن المعروض فارتفعت الأسعار ارتفاعاً هائلا ، وبلغ سعر القنطار اثنى عشر جنيهاً بعد أن كان لا يزيد على جنيه واحد فزادت بذلك كمية الذهب الواردة من لنكشير وأقاليم أوربا الصناعية وفاض الذهب فى داخل البلاد بسبب الأموال التى دخلت مصر من الخارج للاستثمار .

---

(١) فى سنة ١٨٧٥ بلغت مساحة الأراضى المزروعة قطناً ٨٧١,٨٤٧ فداناً أنتجت ٢,٦١٥,٥٤١ قنطاراً من القطن . وبلغ سعر القنطار من ٣٠٠ قرش إلى ٣٥٠ قرشاً .

زيادة الثروة وأثرها :

فنشأ عن هذه الثروة الفجائية الاستثنائية فى بلد زراعى أن عم الإسراف وبسطت الأيدى كل البسط وانتشرت المضاربة ، وكان إسماعيل أول من اغتر بهذه الثروة الطائلة فأخذ ينفق من غير حكمة وظهرت فى أخلاقه صفة كانت إلى ذلك الحين مختفية وهى صفة التبذير على الطريقة الشرقية ، فشيد القصور الشاهقة والمبانى الضخمة بسرعة ، وتشبه كبار الأغنياء والموظفين بسيدهم فأزاحوا عنهم حجب العصور الوسطى وظهروا رافلين فى حلل المدنية الغربية فخلعوا ملابسهم الشرقية واستبدلوا بها البذلة « الاستمبولية » وسكنوا قصوراً صغيرة على الطراز الحديث جلبوا فيها أثاثاً غربياً واشتروا من الرقيق الأبيض شيئاً كثيراً وطافوا بشوارع المدينة والمتنزهات تحملهم العربات والجياد المطهمة بعد أن كانوا يمتطون حميراً كالغزلان يكسوها الخز والفضة ، ثم إنهم لم يقفوا عند هذا الحد ، بل أخذوا يقترضون الأموال من الأجانب بما شاء أصحابها من الفوائد .

بداية رد الفعل :

ولكن سرعان ما انقضى هذا العصر الذهبى فقد انتهت الحرب الأهلية فى أمريكا ١٨٦٥ وعم السلام فى البلاد فعاد القطن الأمريكى إلى الظهور فى الأسواق وهبطت أسعار القطن المصرى هبوطاً سريعاً ، ولم تجن البلاد من عصر الرخاء إلا زيادة الضرائب وكثرة الديون وإنهاك الأراضى الزراعية ، وكان الواجب على الحكومة فى تلك الحال أن تتدبر وتنقذ البلاد من ورطة مالية وخيمة العواقب وذلك بأن تخفض الضرائب وتقتصد فى المصروفات وتمتنع عن اقتراض المال حتى يعود التوازن المالى ، ولكن الحكومة تغافلت عن الحقيقة وخافت أن تظهر أمام العالم بمظهر غير لائق بسمعتها الأولى ، فاستمرت تجبى الضرائب الفادحة من الأهالى الذين زادت مطالبهم وكثرت مصروفات معاشهم ، فقصدوا المرابين ليدفعوا ما عليهم من فوائد الديون وضرائب الحكومة .

وكانوا يقترضون المال من المرابى بأرباح ثقيلة فاضطروا إلى بيع أراضيهم بثمن بخس ، وكثير منهم هجر أراضيه كلية ليهرب من فداحة الضرائب التى عليها . فاختفت بذلك الوقت طبقة صغار الملاك ولم يعد لها أثر يذكر .

إسماعيل وزراعة القصب :

ولكن إذا كان الفلاحون قد أخذوا على غرة بسبب جهلهم ولم يعدوا عدتهم لاستقبال الأزمة الاقتصادية فإن إسماعيل عرف حقيقة الحال وأمكنه أن يخلص نفسه من الورطة من غير أن تظهر عليه علامات الضعف المالى الذى استولى عليه كما استولى على غيره . والفضل فى خلاصه يرجع إلى توقد ذهنه وقوة خياله فإنه لما رأى ضياع دولة القطن أقام بجانبها دولة السكر . وكانت قد جربت زراعة قصب السكر ونجحت فى مزارع الأمير « مصطفى فاضل » فى الوجه القبلى حيث الجو يوافق زراعته ، فعمل إسماعيل على ضم هذه المزارع وانتحل من الأسباب ما أبعد أخاه ووارث الملك بعده إلى القسطنطينية . ولما كانت زراعة القصب كزراعة القطن تتطلب مورداً للرى سهل التناول اقتضى الحال تغيير طرق الرى فى مصر الوسطى من نظام الأحواض إلى نظام الرى بالترع ، فحفر ترعة موازية للنيل من أسيوط إلى ببا طولها ١٨٠ ميلا وأطلق عليها اسم ترعه الإبراهيمية نسبة إلى أبيه إبراهيم باشا الكبير . وبعد ذلك ضمت معظم الأراضى التى على جانبى الترعة إلى دائرة الخديو ولأجل زيادة العمران فى هذه الجهات وتسهيل المواصلات بدأ بوضع السكك الحديدية بين أسيوط وبولاق الدكرور . وما لبث أن ظهر أكبر مشروع قام به الخديو وهو بناء تسعة عشر مصنعاً للسكر فى[1] نقط مختلفة ، وأتى بعدد هذه المصانع من أوربا وعين لكل مصنع مهندساً فرنسياً أو إنجليزياً وناظراً مصرياً ثم تدرج واستخدم كثيراً من المصريين فى إدارة وهندسة هذه المصانع . وأصبحت مصر فى عهده تصدر كميات وافرة من السكر وتنافس فى محصولها السكر

(١) أهم هذه المصانع فى الفشن ومغاغة ومطاى والمنيا وأرمنت والمطاعنة إلخ

الأجنبى حتى فى أسواق أوربا . وبلغ ما تصدره كل سنة مليون قنطار من السكر قيمتها ٨٠٠,٠٠٠ جنيه ، أما قبل إسماعيل فلم يزد محصول السكر عن ٥٥,٠٠٠ قنطار فى السنة ولم تكن ثمة إلا أربعة مصانع للسكر . فإلى إسماعيل يرجع الفضل فى إحياء صناعة السكر فى مصر وهى التى قال عنها أحد المؤلفين الإنجليز « إن نمو هذا المشروع كان عظيما سريعاً يندر أن يكون له نظير فى تاريخ التجارة » غير أن نصيب المشروع من النجاح لم يكن أكثر من نصيب مشروع القطن وذلك لأسباب مختلفة منها سوء الإدارة والاختلاس وإتلاف العدد والتبذير وأخطار المضاربة والمنافسة فى الأسواق . ولقد شيد إسماعيل عدا مصانع السكر مصانع لعمل الورق والمنسوجات والطرابيش والبارود والأسلحة على اختلاف أنواعها مما سد مطالب الجيش وبعض حاجات البلاد وأغناها عن الأسواق الأجنبية ولو إلى حين .

الضرائب المقررة :

ولما رأت الحكومة أن أرباح المشروعات لم تكف لتحسين مركز الخديو المالى شددت فى جباية الضرائب المقررة : ضريبة الأطيان بنوعيها الخراجية والعشورية ، وضريبة الخراج كانت تفرض فى الأصل على الأراضى التابعة لأهالى البلاد التى فتحت صلحاً ومقدار هذه الضريبة نحو خمس المحصول . وكانت أرض مصر كلها خراجية إلى عهد محمد على ، ففى أيامه منحت الحكومة كبار الموظفين إقطاعات من الأرض تبقى ملكاً خاصاً لهم ولذريتهم . ولما كانت هذه الإقطاعات عادة منعزلة أطلق عليها « الأبعديات » ولم تفرض عليها ضريبة لأن أراضيها كانت تتطلب إصلاحات ومصروفات كثيرة حتى يمكن أن تنتج ربحاً لصاحبها . غير أنه فى زمن سعيد فى سنة ١٨٦١ رأت الحكومة أن الأبعديات أنتجت أرباحاً وفيرة لأصحابها ففرضت عليها أول ضريبة أطلق عليها « العشور » لأن قيمتها عشر محصول الأرض[١] .

(١) بلغ عدد الأفدنة المزروعة فى ذلك الوقت ٣,٤٨٧,٠٠٠ فدان من الأراضى الخراجية و ١,٣٤٣,٠٠٠ فدان من الأراضى العشورية أما عدد السكان فكان يبلغ خمسة ملايين ونصف مليون .

وبلغت الضريبة فى عهد إسماعيل على الفدان الخراجى من ٤٥ قرشاً إلى ١٥٥ قرشاً تختلف تبعاً للجودة وتبعاً للمديرية ، وضريبة الفدان العشورى من ١٤ قرشاً إلى ٦٥ قرشاً . وفى سنة ١٨٦٨ زادت الضريبتان بمقدار السدس . وفى سنة ١٨٧٠ زادتا بمقدار ١٠٪ ثم فى سنة ١٨٧١ بدأت سلفة المقابلة اختيارياً . وفى سنة ١٨٧٤ أصبحت سلفة المقابلة جبرية ويقضى قانون المقابلة بدفع ستة أمثال الضريبة مرة واحدة مقابل تخفيض الضريبة إلى النصف تخفيضاً مستمراً وسنعود إلى قانون المقابلة بعد .

وكان إلى جانب ضريبة الأطيان ضريبة النخيل وضريبة الأملاك وضريبة الرأس على كل ذكر بلغ عشر سنوات فأكثر ، ثم ضريبة فردة الرءوس على الرخص وضريبة الخدامين والفعلة والصناع والتجار . وغير هذه الضرائب كانت هناك عوائد المكس والوراثة والبيع والتذكرة والتسجيل والملح والأسماك والعوائد الداخلية وعوائد الملاحة ورسوم المحاكم والجسور والعربات والنوافذ إلخ .

ومع أن دخل هذه الضرائب بلغ ١١,٩٦٠,٢٨٧ جنيهاً فى العام فإنه لم يكف لإدارة الحكومة ولسد المطلوب من الخديو ومن الحكومة للدائنين من الأجانب واضطرت الحكومة أن ترهق الفلاح بكافة طرق التعذيب لتخرج آخر قرش يملكه كى تدفع أقساط الدين الثقيلة للمصارف التى لا تؤخر ولا ترحم .

٢ — المونة والحجارة

قال إسماعيل « إن لكل إنسان غراماً أو غية بشىء خاص وغرامى وغيتى بالمونة والحجارة » ولا مراء فى أن إسماعيل قد أنجز فى ست عشرة سنة من الأعمال العامة ما لم تصل إليه همة أى ملك آخر فى الأزمان الحديثة . سر أينما شئت فى القاهرة فلا بد أن يقع نظرك على قصر أو حديقة أو ميدان أو متنزه أو مدرسة أو تمثال أو شارع أو حى أو ضاحية بأكملها أنشأها إسماعيل

العظيم . وإن فيما جد على القاهرة من التغييرات لشاهدا عدلا على ما كان للخديو من الذوق السليم والهمة القعساء . فقد شملت عنايته وإصلاحاته جميع أحياء القاهرة ما عدا العريقة فى القدم .

منشآت إسماعيل :

وكان من رأى إسماعيل أن ينجز كل الإصلاح والتحسين بأسرع ما يمكن فسابق إسماعيل الوقت . كل ذلك ليظهر أمام الملوك والأمراء العظام الذين دعاهم لحضور فتح قناة السويس بمظهر الملك العظيم ، ولتضارع القاهرة باريس فى جمالها وتنسيقها فتكون عاصمة البلاد مقراً مناسباً لعظمة مليكها . وعلى ذلك بدىء العمل بهمة زائدة ، وتعذر السير فى الطرق لكثرة معدات البناء كما ذكر بعض السياح فى ذلك الوقت ، وفى سنين قليلة تغيرت معالم القاهرة وأصبح القادم إلى محطة مصر لا يكاد يصدق نظره لفرط دهشه مما يراه من التغيير كأنما هو أمام مبان شيدها مصباح علاء الدين فى حكاية ألف ليلة ، فبدل المروج الخضراء التى كانت تكتنف المحطة من كل جهة يرى القادم الجديد مبانى ضخمة وقصوراً ذات حدائق غناء تفصلها طرق موشاة الجوانب بالأشجار ذات الظلال الوارفة . أما الأزبكية المعروفة فى عهد محمد على بقهواتها الوطنية ونوافذ بيوتها ذوات الشرفات الدقيقة الصنع المطلة على البحيرة والتى كانت متنزها عاماً لسكان القاهرة فقد أنشىء على آثارها الأن مبان وحانات على النسق الفرنسى ، ولم يبق منها إلا فوارتان وحديقة أنشئت على نظام حدائق أوربا وحديقة فرسايل خاصة . وخلف الفوارتين أنشئت دار الأوبرا الجميلة ، وخلفها أقام إسماعيل تمثالا لوالده العظيم إبراهيم باشا وهو على جواده[1] وإذا سار القادم جنوباً رأى قصر عابدين الذى أبدع الخديو فى تنسيقه واتخذه مقراً رسمياً . وفى الشمال منه والغرب أنشأ إسماعيل حياً جميلا سمى بعد ذلك بالإسماعيلية ، وقد سهل على الناس شروط الدفع

(١) ونقل التمثال بعد ذلك أمام الأوبرا فى عهد الخديو توفيق .

والبناء فى هذا الحى فسكنه كثير من الأجانب وشيدوا قصوراً جميلة جعلته من أجمل الأحياء فى القاهرة .

قصر الجزيرة :

ثم إذا تابع السائح السير غرباً رأى قنطرة[1] قصر النيل العظيمة التى أتمت بناءها شركة فرنسية فى سنة ١٨٧٢ وبلغت نفقاتها ١٠٨,٠٠٠ جنيه ، وإذا عبر القادم القنطرة واتجه إلى الجنوب رأى طريق الجيزة والأهرام الشهير ، فإذا اتجه يميناً اقترب من قصر الجزيرة الشهير حيث أقام ضيوف الخديو من أصحاب الرءوس المتوجة كالإمبراطورة أوجينى وإمبراطور النمسا وولى عهد انجلترا أثناء زيارتهم لمصر . والحقيقة أن قصر الجزيرة كان أشبه بمعرض منه بقصر .

ضاحية حلوان الحمامات :

ولم يقف غرام إسماعيل بالحجارة والمونة عند حد القاهرة بل تعداها إلى الصحراء حيث كشف قرية صغيرة بالقرب من القاهرة اسمها « حلوان » كانت فيما مضى مقاماً صحياً لأمراء مصر ، رأى فى جفاف جوها ومياهها المعدنية ما يجعلها مقاماً صحياً ، فاهتم الخديو بالأمر وبنى بها الحمامات وشيد نزلا فخما عين له مديراً كفئاً ، ثم وصلها بالقاهرة بخط حديدى يبدأ من محطة بالقرب من القلعة . ولما رأى القوم أن الخديو نفسه هو صاحب المشروع تهافت الأجانب والوطنيون على « حمامات » حلوان للاستحمام ، وبدأوا يشيدون المساكن والقصور على طول الخط الحديدى إلى حلوان ، وأصبحت بذلك فى سنوات قليلة من أصح وأثرى ضواحى القاهرة .

وإتماماً لهذه المنشآت الجديدة أدخلت الإنارة بغاز الاستصباح وكان قد أنشأها « لبون وشركاه Lebon » فى الإسكندرية سنة ١٨٦٤ وأسس فرعاً بالقاهرة فى سنة ١٨٦٨ فأضيئت شوارع القاهرة بهذا الضوء الساطع . وأما

---

(١) أعيد بناء القنطرة سنة ١٩٣٣ وأطلق عليها « كوبرى الخديو إسماعيل » .

توزيع المياه بالأنابيب فقد عم أيضاً فى سنة ١٨٦٥ حين أنشئت شركة مياه القاهرة .

الأعمال العامة :

هذا ، وإنا لو شئنا أن نذكر بالتفصيل كل ما أقامه الخديو إسماعيل من المنافع والأشغال العامة لاستنفدنا كراستنا فحسبنا هنا إذن أن نعددها ليقتنع الذى يخامره الريب .

وأول ما نذكره أنه أقام ١١٠٠ ميل من السكك الحديدية وأهمها إنشاء السكة الحديدية من القاهرة إلى السويس عن طريق الزقازيق ونفيشة ومن بولاق الدكرور إلى أسيوط . وفى عهد إسماعيل بنى جسر كفر الزيات على النيل وبلغت نفقاته ٤٠٠,٠٠٠ جنيه وهو تصميم المهندس الإنجليزى استفنس . وفى سنة ١٨٦٥ فكر إسماعيل فى مشروع استعمارى يربط مصر والسودان بطريق السكة الحديدية وفعلا كلف « فولر » المهندس الإنجليزى تنفيذ المشروع . ولكن جاءت الأزمة المالية فقضت عليه . أما من القنوات والترع فحفر ٨٤٠٠ ميل ، وأصلحت القناطر الخيرية .

الاهتمام بميناء الإسكندرية :

وإن أهم ما أنجز فى عهد إسماعيل ، عدا قناة السويس ، هو توسيع ميناء الإسكندرية وبناء الأحواض بها . وكان الخديو قد رأى أنه إذا لم يعتن بأمر ميناء الإسكندرية فإنها لا تلبث أن تضمحل أمام منافسة قناة السويس لها ، فعقد إسماعيل مع شركة إنجليزية عقداً لتوسيع ميناء الإسكندرية وبناء الأرصفة وإقامة سد هائل يبلغ طوله ميلين فى عرض مدخل الميناء فتحجز بذلك مساحة هائلة من الماء الساكن كافية لاستقبال أضخم السفن . وفى ربيع سنة ١٨٧١ وضع الخديو نفسه أساس العمل وأنفق على المشروع مال طائل بلغ مليونى جنيه ونصف مليون مع أن العمل لا يستحق أكثر من مليون ونصف .

ونشأ عن ذلك عدة مشاكل مع الشركة لم تنته إلا بعد سنين . أما ميناء السويس فأصلحت فى سنة ١٨٦٤ وأصبحت على استعداد تام للقيام بمهمتها الجديدة على باب القناة .

المنائر :

وزيادة على ذلك شيد الخديو على السواحل منارات بلغ صيتها شأوا بعيداً حتى قال أحد المؤلفين الإنجليز « إنه قل أن يوجد فى العالم نظام للمنارات أحسن مما على سواحل مصر الشمالية والشرقية » وكان على ساحل البحر الأبيض ثمانى منارات قوية ، وعلى ساحل البحر الأحمر سبع ، والفضل فى حسن نظام هذه الإدارة يرجع إلى همة رئيسها ومنشئها « ماك كيلوب باشا Mac Killop» . أما الأسلاك البرقية فقد مد الخديو منها ٥٥٠٠ ميل وصلت إلى أطراف السودان ولم يكن قد مد منها فى عهد سعيد إلا ٣٥٠ ميلا .

إدارة البريد :

وفى سنة ١٨٦٥ اشترت الحكومة إدارة البريد من « شينى إخوان » الإيطالى وأصبحت مصلحة أميرية يديرها « موتزى بك » مديرها السابق ، وبذلك انقضى عهد مكاتب البريد الأجنبية ما عدا المكتب الفرنسى فى الإسكندرية وقد ألغى حديثاً ومن ذلك العهد تقدمت المصلحة تقدماً عظيما فدخلت مصر كدولة مؤسسة فى اتحاد البريد العام فى مؤتمر برن سنة ١٨٧٤

الملاحة البحرية :

وكانت نتيجة هذه الإصلاحات التى شملت التجارة وطرق النقل أن نشأ أسطول تجار عظيم الفائدة ، فبدأ الخديو فى أول عهده بتكوين شركة بحرية سماها « بالشركة العزيزية » عرض أسهمها للمبيع للجمهور ، وكان لها فى أول الأمر سبع بواخر تسافر بين السواحل القريبة لآسيا وأوربا وأفريقية ،

وأخذت إدارة هذه الشركة تتقدم تدريجاً حتى نافست الشركات الأجنبية وبلغ نجاحها درجة جعلت الخديو يشترى أسهمها التى كانت بأيدى الجمهور فأصبحت بذلك ملك الحكومة فى سنة ١٨٧٣ وأطلق عليها شركة « البوستة الخديوية » وصار لها فى ذلك الوقت ست عشرة باخرة للسفر بين موانى البحر الأبيض المتوسط وتسع للبحر الأحمر ، وبذلك عظمت أهمية الأسطول الذى عاون الجيش وقام بخدمات جليلة فى كريت والسودان والحبشة .

تقدم التعليم

خطة إسماعيل :

جاء إسماعيل فأوجد نهضة علمية حقيقية فى البلاد لأنه كمحمد على كان يعتبر التعليم الأساس الصحيح للرقى الوطنى الحقيقى . غير أن محمد على بسبب أغراضه السياسية المتغلبة اهتم بالتعليم من حيث إنه أداة لازمة لتحسين الجيش أولا ، أما إسماعيل فعنى بأمر التعليم لذاته ، ولم يكن له دافع على النهوض به سوى حب الرقى العام فى البلاد . وقد ساعد الخديو على تحقيق أمانيه علماء نظاميون فنيون ذوو مقدرة وإرادة أمثال « دور بك Dor » و « روجرس بك Rogers » وشريف باشا وعلى باشا مبارك ، وكان « دور بك » رجلا سويسرياً له خبرة طويلة بشؤون التعليم ومن أقدر الموظفين فى الحكومة المصرية أما « روجرس » فكان انجليزياً اختاره الخديو وكيلا عنه فى لندن ثم عينه مفتشاً للتعليم .

وأول ما عمله إسماعيل أن أعاد تنظيم مجلس المعارف الأعلى برياسة أدهم باشا وأمره بتنظيم المدارس الجديدة وأكثرها يرجع إنشاؤه إلى محمد على . واختار « أدهم » جهة العباسية مقراً لأكثر مدارسه وخصص جزءاً من الدخل لإنشاء المدارس فى الأقاليم . وفى سنة ١٨٦٧ أضاف الخديو لميزانية المعارف منحة خديوية قيمتها ٥٠٠٠٠ جنيه كل سنة وهى مقدار ريع أراضى « الوادى » بمديرية الشرقية التى استردها الخديو من شركة قناة السويس ووقفها على

التعليم . ولقد بلغت ميزانية التعليم فى عهده ١٥٠٠٠٠ جنيه وهو مقدار عظيم فى ذلك الوقت يدل على شدة عناية الخديو بأمر التعليم . على أنه يجب ألا يفوتنا أن جزءاً كبيراً من ميزانية المدارس كان يصرف على الطلبة إذ كان المبدأ السائد فى التعليم هو المجانى الداخلى .

وأكثر المدارس العليا نجاحاً فى عهد إسماعيل مدرسة الهندسة ومدرسة الطب ومدرسة الإدارة والحقوق . أما المدارس الحربية فقد أهتم بها إسماعيل اهتماماً خاصاً وعين لها مديرين من الفرنسيين . وفتح من المدارس الخصوصية مدرسة الصنائع ومدرسة المحاسبة والتجارة ومدرسة الزراعة ومدرسة اللسان المصرى القديم والتصوير والطب البيطرى والموسيقى ، وأنشئت مدرسة ثانوية بالإسكندرية ، وفى سنة ١٨٦٨ نقلت أكثر مدارس القاهرة من العباسية إلى وسط المدينة حيث أخذت مقرها فى قصر الأمير مصطفى فاضل بدرب الجماميز ، ذلك البناء الواسع الذى آوت إليه معاهد التعليم فى مصر زمناً ليس باليسير .

على باشا مبارك والقانون الأساسى للتعليم :

وفى هذه السنة أيضاً رأى على مبارك باشا ناظر المعارف إذ ذاك أنه يستحيل استمرار التعليم العالى والخصوصى من غير أن يوجد تعليم ابتدائى منظم ، فعين الخديو لجنة وضعت القانون الأساسى للتعليم العام سنة ١٨٦٨ والغرض منه توحيد نظام التعليم فى أنحاء القطر فقسمت المدارس إلى ابتدائية وثانوية وعالية . وأنشئت المدارس الابتدائية فى البنادر الهامة فى أسيوط وطنطا ورشيد وبنها وبنى سويف والمنيا وعدة مدارس فى القاهرة وبلغ عدد المدارس الراقية التى

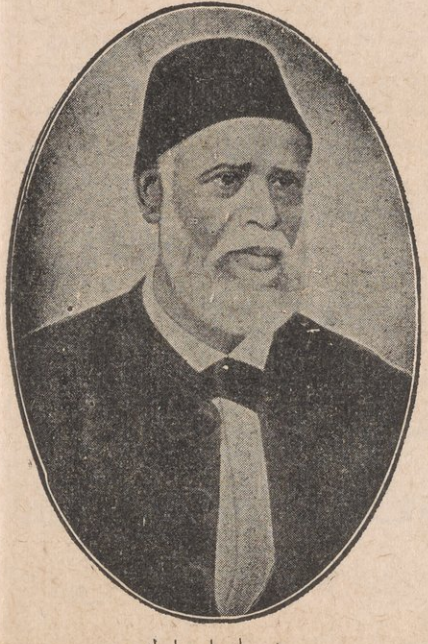

على باشا مبارك

فتحت فى عهد إسماعيل ٤٣ مدرسة . وفى هذا العهد أيضاً أعيد إرسال البعثات إلى أوربا وبلغ عدد أعضائها ١٧٢ طالباً وزاد اهتمام الأهالى بتربية أبنائهم فقبلوا دفع المصروفات بعد أن كانوا يساقون إلى التعليم قسراً فى عهد محمد على .

ومما ساعد على نشر هذه الحركة العلمية اشتراك ديوان الأوقاف بهمة على مبارك باشا فى تأسيس المدارس والإنفاق عليها من دخل الوقف .

على باشا مبارك ١٨٢٤ ـ ١٨٩٣

ولد على مبارك فى قرية برنبال الجديدة بمركز دكرنس بمديرية الدقهلية سنة ١٨٢٤ م (١٢٣٩ هـ) فى أسرة متوسطة الحال معروفة بالتقوى والصلاح والاشتغال بالعلم ولذا كانوا يعرفون بعائلة المشايخ وكان جده الأكبر إمام القرية وخطيبها وقاضيها وقد أضطر الشيخ مبارك أن يغادر برنبال الجديدة فراراً من قسوة جباة الضرائب واستقر به المقام بعد مدة فى عرب السماعنة بالشرقية وما لبث أن صار فيهم إماماً ومرجعاً لأحكام الدين . وهنا حفظ على القرآن فى سنتين إلا أن قسوة الفقيه نفرته فأبى الاستمرار فى القراءة ورغب فى تعلم الكتابة ولكنه لم يجد الكاتب أقل غلظة من الفقيه وبعد تجارب مؤلمة عينه أحد مأمورى الزراعة كاتباً بأجر قليل ورأى من المأمور شفقة وحسن معاملة فطاب له المقام عنده ولكنه خشى تقلب الظروف فعزم على أن يكون « بحالة لا ذل فيها ولا تخشى غوائلها » وهذا يدلنا على أن عليا كان له نصيب من عزة النفس وإباء الضيم .

ولم يمض وقت طويل حتى عرف أن مأمور الزراعة إنما وصل إلى هذا المنصب بفضل تعلمه فى إحدى المدارس التى أنشأها محمد على باشا فقر عزمه على أن يسلك الطريق الذى سلكه رئيسه وسار من تلقاء نفسه قاصداً القاهرة لدخول مدرسة قصر العينى . وبينما هو سائر على قدميه التقى بصبية فهم أنهم

تلاميذ فى مكتب أنشأه محمد على بميت العز فدخله وحاول أهله أن يصرفوه عن عزمه ولكن حبه للتعلم حتى فى هذه السن المبكرة حال دون بلوغهم أمنيتهم .

وبعد قضاءمدة فى ميت العز كان من التلاميذ الذين وقع عليهم الاختيار لدخول مدرسة قصر العينى فدخلها سنة ١٨٣٦ وهو لا يتجاوز الثانية عشرة وذلك بفضل طموحه إلى الرقى وقوة عزيمته . ولم تمض سنة حتى انتقلت هذه المدرسة إلى أبى زعبل وهناك بدأ على مبارك يتذوق لذة تفهم العلم بفضل ما أوتيه ناظر المدرسة من المقدرة على شرح الهندسة بطريقة تسيغها عقول التلاميذ . وفى سنة ١٨٣٩ كان على أحد أذكياء التلاميذ الذين انتخبوا لإلحاقهم بمدرسة المهندسخانة ببولاق حيث قضى خمس سنين كان فيها دائماً أول فرقته وكان من أساتذته محمود باشا الفلكى الذى تقدم ذكره .

ولما أتم دراسة الهندسة أرسل فى « بعثة الأنجال » إلى أوربا وكان ضمن أعضائها بعض أنجال محمد على وأحفاده ومنهم الخديو إسماعيل وقصدت البعثة باريس سنة ١٨٤٤ لتعلم الفنون الحربية وبعد سنتين فى باريس نقل على مبارك إلى مدرسة المدفعية والهندسة الحربية فى متز Metz وأصبح ملازماً ثانياً فى الجيش الفرنسى . وبعد سنتين فى هذه المدرسة نجح فى الامتحان النهائى والتحق بإحدى فرق المهندسين الحربية بالجيش الفرنسى وقضى بها ما يقرب من سنة فأصبح من أبرع المهندسين المصريين . ولو طال حكم إبراهيم باشا لنال على مبارك وأمثاله فرصاً أخرى لزيادة خبرتهم العملية . أما عباس فاستدعاهم وعين على مبارك مدرساً بمدرسة طره الحربية ثم دخل معية عباس وأنعم عليه برتبة الصاغ واشترك مع « موجيل بك Mougel » كبير مهندسى القناطر الخيرية فى وضع نظام لمرور السفن من القناطر . وما لبث أن حاز إعجاب عباس فرقاه أميرالاى وعينه ناظراً لمدرسة المهندسخانة وما يلحق بها من المدارس وكلفه وضع نظام للتعليم فى مدرسة المفروزة واختيار مدرسيها وما يدرس فيها من الكتب .

وقد أظهر على بك مبارك مقدرة عجيبة فى رفع مستوى المدارس التى وكلت

إليه إدارتها فكان يقوم بتدريس الطبيعة والعمارة ويرشد المدرسين ويزور فصول الدراسة ويؤلف الكتب المدرسية . وبلغ به حرصه على فائدة الطلاب أن أنشأ مطبعة طبع فيها كثيراً مما يلزم للمدارس الحربية وفرق الجيش . ولم تفته العناية بمأكل التلاميذ ومشربهم وملبسهم وحث المعلمين على حسن معاملتهم حتى كاد يختفى الضرب والسجن من المدارس . ولا غرو فإن على مبارك كان يأنف الضرب والسجن منذ نعومة أظفاره .

ولما تولى سعيد باشا ، أمر على مبارك بالمساهمة فى حرب القرم سنة ١٨٥٤ وقد انتهز مبارك هذه الفرصة لتعلم اللغة التركية .

ولما عاد من حرب القرم قضى مدة بعيداً عن الوظائف واشتغل بالتجارة وربح منها ربحاً وفيراً دعاه إلى التفكير فى تأليف شركة هندسية حرة الغرض منها بناء البيوت للبيع والتجارة . وبينما هو يجيل الفكر فى هذا المشروع إذا بالخديو إسماعيل يتولى الحكم فيدخل على مبارك فى طور جديد من حياته وذلك أن إسماعيل عزم من أول توليته على الانتفاع بمقدرة زميله القديم فى البعثة فعينه ناظراً على القناطر الخيرية فأظهر براعة فى توزيع الماء بين فرعى رشيد ودمياط بحسب الحاجة وكان من سبقه من المهندسين قد أجمعوا على أن محاولة هذا التوزيع تؤدى حتما إلى خلل فى بناء القناطر . ومن أعماله إنشاء قناطر رياح المنوفية ومبانيه .

وإلى جانب عمله فى القناطر عين سنة ١٨٦٧ وكيلا لوزارة المعارف العمومية (ديوان المدارس) فتجلت مقدرته على إتقان كل عمل يتناوله وإنجازه على أكمل وجه . وبعد سنة أخرى أنعم عليه برتبة الباشوية ووكل إليه إدارة مصلحة السكك الحديدية ووزارة المعارف والأشغال ثم ديوان الأوقاف إلى جانب نظارة القناطر فقام بأعبائها جميعاً بما أوتيه من كفاية وجلد وقوة إرادة ونزاهة .

ومن جلائل أعماله فى هذه الفترة نقل المدارس من العباسية إلى درب الجماميز تيسيراً على التلاميذ وذويهم فخصصت لها سراى الأمير فاضل (وتشغلها

الآن المدرسة الخديوية) وجعل فيها كذلك وزارة المعارف ووزارة الأشغال وديوان الأوقاف . وهو صاحب الفضل فى لائحة ١٠ رجب سنة ١٢٨٤ التى نظمت المدارس والتى أصدرها الخديو سنة ١٨٦٨ والغرض منها توحيد نظام التعليم فى أنحاء القطر فقسمت المدارس إلى ابتدائية وثانوية وعالية .

ولما كان على مبارك باشا ناظراً للمعارف وديوان الأوقاف فى وقت واحد استطاع إصلاح عدد من الأماكن الموقوفة وجعلها مدارس بدلا من بقائها خرائب معدومة الفائدة وعمد كذلك إلى معاهد التعليم الموقوفة فحولها مدارس نظامية ، وأحسن القيام على الأوقاف الخيرية وأنفق جزءاً من إيرادها على التعليم . وهنا نلمح فى على مبارك غيرته على نشر التعليم بالطرق الحديثة والتماس كل فرصة لاستنباط موارد جديدة له كأنه رأى ببعد نظره أن الحكومة قد تضطرها ظروفها فى بعض الأحيان أن تغل يدها عن إمداد المدارس بكل ما يلزم لها من مال .

وبانتشار التعليم رضى ذوو اليسار من الناس بدفع مصروفات قليلة يؤدونها عن أبنائهم فى المدارس مختارين بحسب مقدرتهم المالية مع استمرار غير القادرين على التعلم بالمجان .

المعلم :

ما يزال إعداد المعلم الصالح يشغل بالنا حكومة وشعباً ، ولعل على مبارك باشا كان أسبق المصريين إلى مواجهة هذه المعضلة فى صراحة ، وتدبير أفضل الحلول التى كان يسمح بها عصره وتنفيذها فى عزم وإقدام . فكان يختار لتدريس اللغات الأجنبية والعلوم الحديثة نوابغ المتخرجين من المدارس العالية كالمهندسخانة والمحاسبة والإدارة والحقوق فيجعلهم معيدين لدروس المعلمين مدة من الزمن حتى إذا مهروا فى التعليم وتمكنوا من مادتهم صاروا مدرسين مستقلين .

ولما عين ناظراً للأوقاف والمعارف اتخذ على مبارك « دور بك Dor »

السويسرى مفتشاً عاماً للمدارس لإدخال الاصلاحات اللازمة فى مدارس الحكومة حتى تضارع مدارس الجاليات الأجنبية التى كثرت فى ذلك الوقت ففصلت المدارس عن إشراف وزارة الحربية واختصت هذه بمدارسها ، وأصبح للمعارف ديوان خاص مستقل بشؤون التعليم .

دار العلوم :

ورأى مبارك باشا ودور بك أن الحاجة ماسة إلى مدرسة توفق بين وجهتى النظر المختلفتين فى التعليم ، الحديثة والعتيقة ، فتحبب التعليم الحديث إلى الشيوخ المحافظين من جهة وتخرج مدرسين أكفاء من جهة أخرى . فقر الرأى فى سنة ١٨٧٢ على تحويل غرفة المحاضرات المعروفة « بدار العلوم » فى قصر درب الجماميز إلى مدرسة منظمة يقبل فيها طلبة الأزهر النابغون ، وفيها يلقنون اللغة العربية والعلوم الدينية وشيئاً كثيراً من مبادئ العلوم الطبيعية الحديثة ، فنجحت التجربة نجاحاً عظيما وأخرجت مدرسة دار العلوم أساتذة جهابذة وأوجدت فى قلوب المحافظين رغبة حقيقية فى الرقى العلمى . وهى اليوم إحدى كليات جامعة فؤاد الأول بالقاهرة .

المدرسة السنية :

وفى سنة ١٨٧٢ أيضاً خطا التعليم خطوة جديدة بفتح مدرسة للبنات فى حى السيوفية بإشراف ومعاضدة زوجة الخديو الثالثة . وهذه أول مدرسة من نوعها للبنات فى الشرق وهى نواة المدرسة التى صارت تعرف الآن « بالمدرسة السنية » .

دار الكتب المصرية :

وكانت نتيجة هذا التقدم العلمى أن انتشرت الكتب بين أيدى الناس ونشط التأليف والتعريب وظهرت الصحف والمجلات واهتمت الحكومة بطبع ثلاث صحف ، إحداها الصحيفة الرسمية والثانية حربية والثالثة علمية وعينت لها

أمهر الكتاب. ووضع الخديو أساس دار الكتب المصرية الحاضرة بأن جمع فى سنة ١٨٧١ الكتب المبعثرة فى المساجد والمكاتب القديمة ووضعها جميعاً فى إحدى غرف قصر مصطفى فاضل باشا بدرب الجماميز وأضاف إليها مجموعة أوربية . ولأجل توسيع مجال العمل اهتم الخديو بالمطبعة الأميرية ببولاق فأصلحها وأدخل فيها الآلات الحديثة وأسس معملا للورق بالقرب منها ، وبالإجمال لم تر مصر فى جميع أطوارها الحديثة نصيراً للعلم والتعليم والعلماء كالخديو إسماعيل .

وتوفى على باشا مبارك سنة ١٣١١ هجرية الموافقة سنة ١٨٩٣ وكان رحمه الله مثال الجد فى كل عمل تولاه . ومع كثرة أعماله الرسمية كان إنتاجه فى التأليف عظيما ومن أهم كتبه « الخطط التوفيقية » وهى دائرة معارف لخطط مصر وآثارها فى عصورها المختلفة وتقع فى عشرين مجلداً .

المتحف المصرى :

وفى عهد إسماعيل واصل « ماريت Mariette » البحاثة الفرنسى أعمال التنقيب والبحث عن الآثار المصرية القديمة . وكان ماريت قد حضر إلى مصر فى عهد عباس الأول فى سنة ١٨٥٠ من قبل الحكومة الفرنسية وأخذ يدرس ويبحث حتى كشف « السرابيوم » بين آثار سقاره سنة ١٨٥١ ، وظل يواصل البحث والسعى حتى أولاه سعيد باشا عطفه وتشجيعه فعينه فى الحكومة لجمع الآثار وحفظها . ثم لما جاء إسماعيل عهد إليه فى مهمة تنظيم المتحف المصرى فى بولاق أولا ، ثم عينه الخديو لإقامة المعرض المصرى فى معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ فافتن « ماريت » وأبدع ولفت أنظار العالم إلى الآثار المصرية الرائعة فعاد اهتمام الأوربيين بدرس الآثار المصرية بعد أن أخذ يقل منذ موت « شمبليون » فى سنة ١٨٣٢ ، وأصبحت دراسة الآثار المصرية القديمة وتاريخها فرعاً خاصاً من العلوم يدرس فى الجامعات ويطلق عليه اسم « الإجبتلوجى Egyptology » بمعنى المصريات وبقى ماريت مديراً للآثار المصرية محافظاً عليها إلى أن مات سنة ١٨٨١ ، ولا يزال ناووسه فى مدخل المتحف المصرى الجديد بقصر النيل .

ونبغ وظهر فى عهد إسماعيل كثير من أبطال النهضة العلمية الحديثة فى مصر مثل الفلكى باشا المهندس والفلكى الشهير ومحمد باشا على الطبيب الجراح ورفاعه بك الأديب وكثيرون من أمثالهم . وبلغ من حبه الشخصى للتعليم أنه كان يرأس الاحتفالات المدرسية ويقدم الجوائز بيده للناجحين . وبلغ عدد المدارس جميعها ٤٨١٧ مدرسة وعدد التلاميذ ١٠٠,٠٠٠ تلميذ من ٢,٥٠٠,٠٠٠ من الذكور أى بنسبة ٤٪ وهى نسبة أرقى مما كانت عليه فى بعض ممالك أوربا فى ذلك الوقت .

وقد شملت رعايته مدارس الجاليات الأجنبية فأفاض عليهم هباته من منح وأراض وامتيازات ، وأدت هذه المدارس خدمات جليلة للاجانب وللمصريين على السواء .

٤ ـ التقدم السياسى

كانت غاية إسماعيل من هذه الإصلاحات الشاملة كغاية جده الأكبر أن يرقى بمصر سياسيًّا حتى يستكمل استقلال البلاد ، غير أنه لم يكن فى مركز يمكنه من محاولة الوصول إلى غرضه بحد السيف ، لا لعجزه عن مقابلة جيوش السلطان بمثلها ، بل لأنه كان يعلم حق العلم دروس الماضى . فلم يغب عن ذهنه كيف أن تدخل الدول سنة ١٨٤٠ حرم جده محمد على ثمرة انتصاراته الحاسمة .

خطة إسماعيل السياسية :

لذلك أعد إسماعيل السياسى أسلحة جديدة ليس من شأنها إثارة الشكوك ولا العدوان ، وعمل على نيل مآربه بالسلم لا بالسيف ، فبدلا من التهديد والوعيد الذى كان يكرره محمد على ضد الباب العالى كان إسماعيل يكيل المدح والثناء ويملأ العالم اعترافاً بولائه وخضوعه للسلطان ، ولم يكتف بزيارة الآستانة مرة ، بل كرر الزيارة عدة مرات ، واشترى قصرا فخما على البسفور . وبدلا من

إرسال الجند والحديد إلى ساحة القتال ، كان إسماعيل يرسل الذهب والفضة للباب العالى ووزرائه ، فلا تلبث المشكلات أن تحل بسهولة عجيبة . وليس من شك أنه نجح نجاحاً عظيما فى كسب امتيازات هامة زيادة على الاستقلال الذى قررته الدول فى سنة ١٨٤٠ ، ولولا الجهود التى بذلها إسماعيل فى هذه السبيل لتعذر على من أتى بعده الاحتفاظ باستقلال مصر كما هو ولاستردت تركيا شيئاً من نفوذها القديم فى البلاد .

زيارة السلطان مصر :

وأول حادث سياسى رفع شأن مصر وأميرها هو زيارة السلطان عبد العزيز لمصر فى أبريل سنة ١٨٦٣ وهو العام الأول من حكم الخديو إسماعيل ، فكانت هذه الزيارة فاتحة عهد جديد بين السلطان والخديو أكدت بينهما الصداقة والود والاحترام . فلما وصل السلطان إلى الإسكندرية سار الخديو وأتباعه مشياً على الأقدام حذاء المركبة المقلة للسلطان ، ثم أقيمت تشريفة خاصة وخاطب السلطان ممثلى الدول قائلا :

« إنى قدمت إلى مصر لأقدّم للوالى برهاناً جديداً على ما فى نفسى من كرم وحسن إرادة نحوه ، ولأشاهد بعينى ما عليه هذا الجزء العظيم من دولتى من الرقى ، إذ كل جهودى موقوفة على سعادة جميع الطبقات فى أطراف الدولة[1] » ثم زار السلطان القاهرة والقلعة وضريح محمد على وغادر الإسكندرية فى ١٦ أبريل على سفينة « فيض جهاد » وهى سفينة حربية مصرية قدمها الخديو هدية للسلطان تذكاراً لزيارته مصر .

---

(١) انظر كتاب « تاريخ الكافى » لشاروبيم الجزء الرابع ص ١٣٩ ، قال المؤلف « إن العامة كانوا إذا رأوا السلطان صاحوا (الفاتحة لمولانا السلطان) فينظر إليهم كأنه يحييهم فيكثر صياحهم وتشتد حلبتهم ، وهى حالة لم يرها السلطان فى بلاده فإنه إذا مر بالناس يوم خروجه للصلاة مثلا أطرقوا بأبصارهم إلى الأرض وتخشعوا ولم يرتفع لأحد منهم صوت »

تغيير قاعدة الوراثة :

بعد ذلك عمل إسماعيل على تغيير قاعدة الوراثة فى حكم مصر ، وكانت تقضى بأن تكون الوراثة على حسب القانون العثمانى لأرشد الأسرة ، وكان إسماعيل يكره أخاه ووريثه فى الملك الأمير مصطفى فاضل ، وكذلك كان يخشى بأس الأمير عبد الحليم وهو الثانى فى الوراثة ، فعمل على جعل الوراثة لأكبر الأنجال كما هو الحال فى الحكومات الأوربية . وكان الخديو يريد إحداث التغيير مهما كلفه ذلك من ثمن ، ولم يظهر السلطان معارضة فى الطلب رغبة منه فى إحداث نفس هذا التغيير فى قانون الوراثة للعرش العثمانى إذا أمكن ، وعلى ذلك كلف إسماعيل وزير خارجيته نوبار باشا زيارة الدول وكسب رضاها ومعاضدتها أو على الأقل كسب حيادها . فكتبت الحكومة الإنجليزية إلى سفيرها بالقسطنطينية أنه ليست لها أى مصلحة خاصة فى هذا الموضوع وأنه يسرها أن يتفق السلطان والباشا على شىء يرضى الجانبين .

فلم يسع الباب العالى إلا موافقة الخديو على طلبه ثم ما لبث الخديو أن كسب امتيازاً جديداً أثناء المفاوضات التى دارت بشأن ما يدفعه من النقود ، فوافق السلطان على تسليم الخديو حكومتى « مصوع » و « سواكن » فى مقابل ١٠,٠٠٠ كيس (٥٠,٠٠٠ جنيه مجيدى) وكان لهذا الامتياز أثر كبير فى تحريك همة الخديو نحو مشروعات التعمير فى إفريقية . وفى مقابل ذلك كله زيدت الجزية من ٨٠,٠٠٠ كيس إلى ١٥٠,٠٠٠ كيس . ولا شك فى أن قانون تغيير نظام الوراثة قد قضى على المنازعات والحروب التى تنشأ عادة عن المطالبة بالعرش ، وعلى الأعمال والمنافع الشخصية المحضة التى يقوم بها الوالى مدة ولايته ، وأوجد التغيير اهتماماً أسرياً بمصلحة البلاد ، وهذا الاهتمام هو ضمان حسن الحكومة فى المستقبل ، وكان هذا التغيير أول نجاح صادفه الخديو فتواردت عليه التهانى من جميع الحكومات وكانت انجلترا أول المهنئين ومما قاله إسماعيل عقب هذا النجاح « الآن قد أتممت وشيدت عمل جدى » .

كسب حقوق أخرى :

غير أن إسماعيل لم يقنع بإحراز نجاح واحد لأن ذلك لم يكن فى نظره إلا مقدمة لحقوق أخرى يريد كسبها من الباب العالى .

وفى يونيه سنة ١٨٦٧ تمكن نوبار ، بقوة منطقه وبلاغة أسلوبه وبفضل ما كان يرسله إسماعيل من الهدايا ، من التأثير فى الباب العالى فمنح إسماعيل لقب « الخديو » ومنحه حق عقد المعاهدات الإدارية والتجارية ، وحق وضع القوانين والأنظمة الداخلية فى البلاد من غير قيد فكان هذا نجاحاً كبيراً صادفه إسماعيل وكان إذ ذاك يتزاور هو وملوك أوربا فى باريس حيث كان المعرض العام ، وكانوا يقابلونه مقابلة الملوك أينما حل حتى بذت سمعته سمعة السلطان .

فرمان سنة ١٨٧٣ الشامل :

وفى سنة ١٨٧٣ صدر فرمان جديد شامل لكل حقوق الخديوية المصرية وهو بمثابة اللائحة العظمى لاستقلال مصر الذاتى ، إذ منح الباب العالى الخديو استقلالا تامًّا فى الشؤون الداخلية فأصبح له حق عقد المعاهدات التجارية والقروض المالية رأساً بدون استشارة السلطان . وصار له حق سن القوانين التى توافق حالة البلاد ؛ وأن يزيد عدد الجيش والأسطول على حسب الحاجة . وزادت الجزية فى مقابل هذه الحقوق إلى ٦٦٥,٠٠٠ جنيه .

وقد أنفق الخديو فى الحصول على هذا الفرمان ما يقرب من مليون جنيه . وعلى ذلك يكون الخديو إسماعيل قد كسب لمصر حقوقها وحريتها بطريق الحكمة والسياسة والممارسة ، أما الثمن الذى اشترى به إسماعيل هذه الحقوق فإنه ، وإن كان قليلا بالنسبة لما أحرزته مصر من الحرية ، فقد كان فى الحقيقة فوق طاقة حكومة كمصر مثقلة بالديون ، ولكن لا مشاحة فى أن استقلال مصر الذى كسبه محمد على فى ميدان الحرب قد ثبته إسماعيل وزاد عليه وأقامه على قواعد ثابتة .

الفصل الحادى عشر

إسماعيل وقناة السويس

كانت شركة القناة لا تبالى كثيراً بما عسى أن يكون رأى الباب العالى فى شأنها ما دام سعيد باشا حيًّا ولذلك لم تنتظر ورود موافقة السلطان على قانونها مع علمها بأن هذا أمر لا بد منه . وفعلا بدأت تعمل قبل تسلم هذه الموافقة . فلما مات سعيد وتولى بعده إسماعيل ساورتها المخاوف .

وقد تحققت مخاوف الشركة فإنه ما اعتلى إسماعيل العرش حتى وصل إليه خطاب سلطانى بإمضاء فؤاد باشا الصدر الأعظم وفيه ثلاثة طلبات بشأن القناة يحتم عليه تنفيذها ويتهدده بالعزل إن أهملها :

الطلب الأول يقضى بجعل القناة للأغراض التجارية المحضة . والطلب الثانى يقضى بمنع الشركة من الاستيلاء على الأراضى التى على جانبى القناة ، والطلب الثالث يقضى بمنع استعمال السخرة فى القناة .

ومما يجدر ذكره أن الخديو إسماعيل وإن لم يكن معادياً لأغراض الشركة فإنه كان يكره شروط الامتياز كرهاً شديداً. ومن الذى يستطيع تبرير هلاك آلاف المصريين فى كل سنة من أجل مشروع دلسبس ، وكيف يصبر إسماعيل وهو المتقد همة وذكاء وغيرة على بقاء شركة لها السلطان التام على حسب العقد الممنوح لها على جزء من أراضى بلاده ، ويكاد رئيسها يتمتع بحق حكومة داخل حكومة مصر ! فليس بعجيب إذن أن يتفق إسماعيل مع حكومة الباب العالى على الإنذار السابق ذكره الذى قدمه إسماعيل إلى الشركة بسرعة ، وكانت أولى نتائجه المفيدة أن قل عدد العمال المصريين المسخرين من ٢٠,٠٠٠ إلى ٦,٠٠٠ فقط مع زيادة فى الأجور المخصصة لهم .

وكانت جل أغراض إسماعيل تنحصر فى تعديل الاتفاق المبرم مع الشركة فيحذف بعض الشروط التى لا تتفق مع استقلال بلاده ويأخذ امتياز حفر الترعة الحلوة ، ويضع يده على جميع الأراضى التى احتلتها الشركة بمقتضى العقد الأول . ولكى يبرهن للشركة من أول الأمر على حسن نيته نحوها وافق على قبول جميع التكاليف التى احتملها سعيد بما فى ذلك نصيبه من الأسهم التى لم توزعها الشركة وكانت الشركة فى ذلك الوقت فى حال يرثى لها وأوشكت أن تنحل لولا مهارة دلسبس فى هذه الآونة الحرجة ، فقد ولى وجهه نحو حكومته فقال فى خطابه لمجلس الشركة بباريس « إنه إذا ظهرت صعاب جديدة فإن إمبراطور فرنسا (نابليون الثالث) يعرف كيف يعاضد مشروعات فرنسا بقوة القانون وبقوته شخصياً وبقوة الرأى العام » .

تحكيم نابليون الثالث :

ولما لم تحل المشاكل بين إسماعيل والشركة والباب العالى ، رفع إسماعيل الأمر بجلاء ووضوح إلى الإمبراطور نابليون الثالث للتحكيم فيه ، ولم يمض طويل من الزمن حتى فوجئ العالم بحكم بلغ أقصى الحد فى التحيز والقسوة بالنسبة لمصر ، وليس له مبرر قط سوى شهرة مصر فى أوربا وقتئذ بعظم ثروتها . فبمقتضى هذا الحكم أجيبت طلبات الخديو ضد الشركة ، ولكن قضى على مصر بأن تدفع تعويضاً لعدم توريد الفلاحين يعملون مسخرين ، وتعويضاً للأراضى الصحراوية التى ستنزل عنها الشركة وهى التى كانت أخذتها بغير مقابل ، وتعويضاً لأن الحكومة ستقوم بحفر الترعة الحلوة بدل الشركة ، وآخر إزاء كمية المياه التى ستجرى فى الترعة بعد حفرها ، وتعويضا آخر فى مقابل الأسماك التى ستنزل عنها فى الترعة التى ستحفرها الحكومة المصرية ! فهل يتصور أن تنزل الشركة عن حق لم يوجد وتأخذ على ذلك تعويضاً ؟ !

بناء عليه بلغت التعويضات ٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه أو ٨٤,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، وصمم إسماعيل على تخليص مصر من كل الطلبات التى يمكن أن تتمسك بها

الشركة ، وعقد اتفاقاً مع الشركة احتفظ فيه للحكومة بحق بناء الاستحكامات والثكنات لحماية البلاد فى أراضى القناة ، وأن يكون ساكنو هذه الأراضى خاضعين لقوانين البلاد وإدارتها . وقد أضيفت ممتلكات الشركة على ضفتى القناة نهائيًّا سنة ١٨٦٩ وأخذتها الحكومة فى مقابل نزولها عن أرباح أسهمها إلى سنة ١٨٩٥ لتسهيل دفع ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك المقدار المطلوب للشركة ! .

استمرار العمل فى القناة :

ولقد تحسنت مالية الشركة على أثر دفع الغرامة وعادت إليها الحياة ، فبدأت العمل ثانياً بنشاط وانضم إلى دلسبس عدد من شبان فرنسا الذين تخرجوا فى الهندسة فساعدوه مساعدة كبرى ، وسعت فرنسا لدى الباب العالى فأخر إصدار القرار القاضى بتحريم استعمال السخرة ريثما يتيسر لها استخدام الآلات والروافع لتنظيف القناة فتستغنى عن الفعلة استغناء تامًّا . ومنذ ذلك الوقت أصبح الخديو الذى قال فى أول عهده « أريد القناة لمصر لا مصر للقناة» من أكبر أنصار مشروع إتمام قناة السويس .

وقد أصدر الباب العالى فرماناً بالموافقة على قانون الشركة فى ١٣ مارس سنة ١٨٦٦ بفضل وساطة إمبراطور فرنسا أيضاً فثبتت قدم الشركة فى مصر فى نظر الدول ، وتفرغت الشركة لإنجاز العمل فى جو هادئ خال من العواصف التى واجهتها منذ تكوينها فتقدم العمل بسرعة فى حفر القناة وخاصة بعد استخدام الآلات التى اخترعت حديثاً .

افتتاح القناة :

ولم يأت عام ١٨٦٨ حتى اختلطت مياه البحرين وصمم صاحب المشروع والخديو على الاحتفال بهذه الحادثة احتفالا يناسب أهمية المشروع . أما دلسبس فأراد أن يلفت نظر العالم إلى المنافع الاقتصادية المرجوة من مشروعه ، وأما الخديو فقد عول على استخدام هذه الفرصة ليعلن عن عظمته وثروته التى

لا حد لها فيبهر بذلك عيون ممثلى أوربا ويرفع من شأن مصر فى أعين الجميع . لذلك سافر الخديو بنفسه لدعوة الملوك والأمراء والعظماء لحضور حفلة الافتتاح التاريخية ، وكان الخديو فى ذلك الوقت فى أوج عزه ممتعاً بالاستقلال الداخلى وتكيل له أوربا المديح جزافاً وتثنى عليه الثناء المستطاب بغير حساب .

ولقد كان يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٨٦٩ يوماً مشهوداً خفق له قلب مصر وقلب إسماعيل وقلب « دلسبس » بل وقلب العالم بأجمعه ، كان يومئذ موعد افتتاح قناة السويس التى وصلت بين البحرين وربطت الشرق بالغرب ، وقد

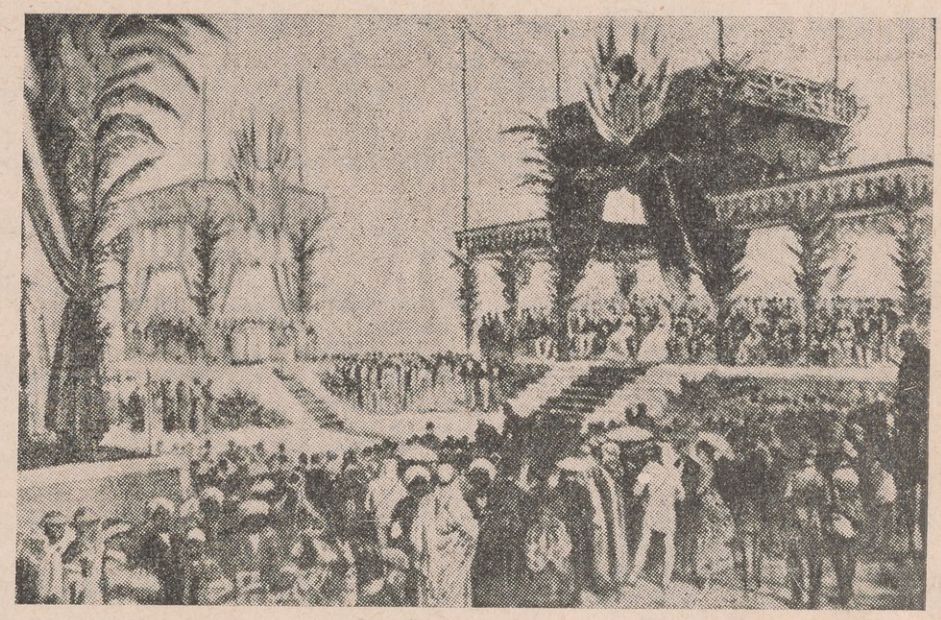

حفلة افتتاح القناة بالإسماعيلية

حضر للاشتراك فى الاحتفال « الإمبراطورة أوجينى » زوجة نابليون الثالث « والإمبراطور فرنس يوسف » إمبراطور النمسا ، وولى عهد بروسيا وكثيرون من أولياء العهد والأمراء والعظماء .

وما وافت الساعة الثامنة صباحاً حتى رست السفينة المقلة للإمبراطورة عند بور سعيد فحياها الأسطول وردت التحية ورست بجانب « يخت المحروسة » الذى يقل الخديو ، وعلى الجانب الآخر رست سفينة إمبراطور النمسا « فرنس يوسف » ثم صعد الخديو والمسيو دلسبس لتحية الإمبراطورة ، وبعد الظهر افتتحت حفلة صلاة عامة تلا فيها العلماء والقساوسة الأقباط والكاثوليك الدعوات

الصالحات المباركات ، وفى المساء بدأ موكب ملكى فخم بلغ طوله ربع ميل وسار حتى وصل إلى السرادقات التى أعدت لذلك الغرض وكانت الإمبراطورة إلى جانب الإمبراطور متأبطا ذراعها وبجانبها الخديو وبالجانب الآخر للإمبراطور ولى عهد بروسيا ، وتبعهم فى الموكب جماعة الأمراء والأميرات والضباط بملابس التشريفة.

وفى صباح ١٧ نوفمبر فتحت القناة رسميًّا فسارت فيها ٦٨ سفينة تمثل جميع ممالك العالم المتمدين برياسة سفينة الإمبراطورة . ونزل المدعوون عند الإسماعيلية واجتمعوا فى السرادق الذى أقيم لهذا الغرض . وبدأت الوليمة بسخاء وكرم منقطع النظير ، فكان فيها من صنوف المأكولات والمشروبات ما اقتضى إحضاره من بلاده فى الخارج نفقات كثيرة . وفى المساء أقيم مرقص يأخذ بالألباب وظهرت فيه الرءوس المتوجة فكان أبهى وأجمل احتفال رقص أقيم فى العالم ، وصار يضرب به المثل عدة سنوات . ثم استأنف المدعوون السير فى القناة حتى وصلوا إلى السويس ، وطير الملوك والمندوبون الخبر السار على لسان البرق إلى حكوماتهم .

وعاد القوم من السويس إلى القاهرة وترك لهم الخديو اختيار الطريقة التى يقضون بها أوقات فراغهم ، وأفهمهم أنهم أحرار فى الانتفاع بالطرق الحديدية والفنادق وزيارة العاديات فى أنحاء القطر وأنه متبرع بكل شىء. ويقدر الخبيرون نفقات الاحتفال بفتح القناة بأكثر من مليون جنيه . ويحق إذن أن تقول الإمبراطورة أوجينى : « لم أر فى حياتى شيئاً أجمل مما رأيت » .

افتتاح دار الأوبرا :

أما دار الأوبرا التى أسرع الخديو فى إنشائها لتسلية ضيوفه فى القاهرة فقد خصها الخديو بالتفاته السامى ، وأحضر لها شركات أوربية تعد من الدرجة الأولى بين الشركات التمثيلية وذلك لتقوم بالتمثيل فيها مدة فصل الشتاء إزاء مبلغ تمنحه لها الحكومة كل سنة ، وكانت أول رواية أخرجت على مسرح الأوبرا رواية « عائدة » من عمل الموسيقى الإيطالى الشهير « فردى Verdi » واشترك

فى وضع الرواية وتصوير مناظرها « ماريت » نفسه[١]

بذلك حقق الخديو أحلامه وظهرت مصر أمام رءوس أوربا المتوجة مظهراً مشرفاً للخديو ، واعترف الجميع لدلسبس بالمهارة والفضل حتى أن إنجلترا التى كانت تعارض المشروع فى أول أمره اضطرت إلى الاعتراف بفوائده فأرسلت الحكومة تهنئ دلسبس وتدعوه لزيارتها .

شراء أسهم الخديو :

ومن ذلك الوقت أخذت إنجلترا تفكر فى السيطرة على القناة حتى لا تتعرض مستعمراتها للخطر ، وقد سنحت الفرص للحكومة الإنجليزية فى سنة ١٨٧٥ عند ما احتاج الخديو للمال ووصل إلى علم الحكومة خبر عزم الخديو على بيع أسهمه فقال اللورد « دربى Derby » وزير خارجية إنجلترا مخاطباً السفير الفرنسى فى لندن :

« إنك تعلم ولا شك أن مصالحنا فى القناة عظيمة فإن عدد السفن البريطانية التى تخترق القناة كل سنة أكثر من سفن باقى الدول مجتمعة ، وعلى ذلك أصبح المرور فى القناة مسألة حيوية بالنسبة لنا ، وأرى أن الفرصة قد سنحت لأن تمثل المصالح الإنجليزية فى الشركة تمثيلا صحيحاً ، وعلى كل حال سنعمل ما فى وسعنا لنحول دون احتكار الأيدى الأجنبية لمسألة تتوقف عليها مصالحنا الحيوية » ثم قال : « إن إنجلترا لا تريد أن تصبح يوماً من الأيام تحت رحمة المسيو دلسبس مع عظيم تقديرنا لفضله ، وإن الفرنسيين يمتلكون الآن فى الشركة أكثر من نصف رأس مالها الأصلى وفى ذلك كفاية لهم » .

ما خسرته مصر:

وفى هذه الأثناء رأى رئيس الوزارة الإنجليزية « دزرائيلى » الفرصة سانحة فانتهزها وخاطب معتمده فى مصر برقياً بشراء الأسهم وأرسل إلى مصرف «روتشيلد»

(١) مثلت الرواية مساء ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧١ بحضور الخديو والأمراء . وقد اشترك بعض جنود الحرس فى الظهور على المسرح .

بطلب تسوية الدفع نقداً للخديو ، ولم ينتظر فى ذلك الوقت موافقة البرلمان الذى كان معطلا ، فعجل الخديو وقبل أربعة ملايين من الجنيهات ثمن ١٧٦,٦٠٢ من الأسهم .

ولما كانت أرباح هذه الأسهم مبيعة لغاية سنة ١٨٩٥ تعهدت الحكومة بدفع مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه كل سنة للحكومة الإنجليزية حتى تنتهى المدة . ولم يبق للحكومة بعد ذلك إلا حق الاستيلاء على ١٥٪ من صافى أرباح الشركة وهذا الحق رهنته الحكومة المصرية أيضا إزاء دين اقترضته ثم ابتاعته شركة فرنسية عند التصفية سنة ١٨٨١ بمبلغ زهيد لتسديد الدين . ولم يبق للحكومة من المزايا فى مشروع القناة سوى تحديد عقد الشركة إلى سنة ١٩٦٨ حين تصبح القناة ملكاً للحكومة المصرية .

ما استفادته إنجلترا :

أما إنجلترا فكسبت مغنما مالياً ومركزاً ممتازاً فى شركة القناة . وزاد اهتمامها وتدخلها على ما كان من قبل فى شؤون مصر والسودان ، وزاد عدد الإنجليز فى مجلس إدارة القناة حتى بلغ الثلث ، وباستحواذ إنجلترا على أسهم الخديو ضعف نفوذ فرنسا السياسى فى مصر . وقد كان آخذاً فى التدهور منذ انهزام فرنسا أمام بروسيا (١٨٧٠) ، وأصبح نفوذ إنجلترا هو الأول فى مصر ، وصارت القناة منذ ذلك الوقت جزءاً من المسألة المصرية ووصلت أهميتها إلى درجة جعلتها فى نظر أوربا أهم من مصر نفسها .

مصر والقناة :

وأما بالنسبة لمصر فكان فتح القناة خسارة عظيمة من الوجهتين المالية والسياسية : أما من الوجهة السياسية فقد أصبحت مصر أكثر من ذى قبل مطمح أنظار الدول وخاصة إنجلترا التى أرادت ألا يزاحمها مزاحم فى طريقها إلى الشرق فعملت على تثبيت نفوذها فى البلاد من طريق السياسة أولا ، ثم

بدعوى المحافظة على مصالحها المالية ، وأخيراً من طريق التدخل العسكرى عند سنوح الفرص .

وأما من الوجهة المالية فقد حرمت مصر بفتحها ما كانت تكسبه من تجارة المرور التى ملأت مكوسها بالمال ، وكانت سبباً فى استخدام آلاف المصريين .

ولقد كان يخشى من فتحها على تجارة الإسكندرية وأهميتها ولكنه بفضل تدابير الخديو تبددت هذه المخاوف .

وقصارى القول ، إنه كان لمصر ولإسماعيل خاصة الفضل الأعظم إنجاز هذا المشروع ، فلولا المساعدة التى قدمتها مصر ماتم فتح القناة . ويقدر الخبيرون أن مصر دفعت أكثر من نصف تكاليف هذه القناة وقد بلغت نحو ١٨ مليون جنيه تقريباً .

وفى مقابل هذه الخسارة المالية العظيمة كسبت مصر من الوجهة الدولية ، فبفتح القناة اهتمت جميع الدول (لا فرنسا وانجلترا فقط) بشأن مصر ومستقبلها أكثر مما كان من قبل ، وبسبب حيدة القناة ارتاحت مصر من مخاوف الهجوم ، وأصبحت أشبه بمملكة محايدة ذات صفة دولية(١) .

---

(١) تكلفت مصر فى سبيل فتح القناة عدا الأرواح التى هلكت أثناء الحفر :

(١) ٣,٥٥٢,٨٤٠ ج قيمة ١٧٧,٦٤٢ سهما ثمن السهم ٢٠ ج .

(٢) ٣,٣٦٠,٠٠٠ ج مقدار الغرامة التى فرضها نابليون الثالث .

وبيانها :

١,٥٢٠,٠٠٠ ج تعويض عن عدم استخدام الفعلة المصريين .

٦٤٠,٠٠٠ ج « أخذ امتياز حفر الترعة الحلوة .

١,٢٠٠,٠٠٠ ج « الأراضى التى أخذتها الحكومة .

(٣) ١,٢٤٠,٠٠٠ ج تكاليف حفر الترعه التى قامت بها الحكومة .

(٤) ٤٠٠,٠٠٠ ج ثمن أراضى وادى الطميلات وكانت الشركة قد اشترتها بمبلغ ٧٤,٠٠٠ ج فى عهد سعيد باشا .

(٥) ١,٠١١,٠٠٠ ج تكاليف حفلة الافتتاح ونفقات البعثات إلخ .

(٦) ١,٢٠٠,٠٠٠ ج ثمن مبانى ومعامل وأدوات مختلفة اشترتها الحكومة من الشركة سنة ١٨٦٨

١٠,٧٦٣,٨٤٠ الجملة

الفصل الثانى عشر

امتداد دولة مصر فى إفريقية

لما تعذر على مصر التقدم نحو الشمال فى عهد محمد على بسبب معارضة الدول كان من الطبيعى أن يتجه الخديو إسماعيل نحو الجنوب. وليس من شك فى أن موقع مصر على مصب النيل ، وهو أهم عوامل التمدن بالقارة واعتمادها على ما يورد لها من الماء فى حالتى الزيادة والنقصان ، كان يحتم عليها السعى لضمان مصالحها الحيوية فى قلب إفريقية إما بطريق الكشف والضم والتعمير ، وإما بطريق الفتح . وما من حكومة قوية حكمت مصر إلا ووصل نفوذها قليلا أو كثيراً إلى أعالى النيل . ففى عهد محمد على امتد سلطانه جنوبا حتى شمل دنقلة وسنار وكردفان ووصلت حملاته جنوباً قرب غندكرو عند خط عرض ٤½° شمالا . وبعد أن ضاعت أهمية السودان فى عهدى عباس وسعيد حتى لم يبق منه لمصر سوى الاسم والخسارة جاء إسماعيل فى سنة ١٨٦٣ ففتح عهداً جديداً لمصر وعمل على تكوين دولة مصرية مترامية الأطراف فى قلب إفريقية واستعان على تنفيذ أغراضه بكسب الدول وخاصة انجلترا إلى جانبه ، وذلك بأن جعل سياسته تقوم فى السودان على غرضين إنسانيين هما « الكشف الجغرافى وتحرير الرقيق » .

حملة السير صمويل بيكر :

وكان الخديو فى سنة ١٨٦٧ قد قدم ميناء زيلع لانجلترا لتكون لها قاعدة حربية فى أثناء حملتها ضد الحبشة فكافأته انجلترا بأن مهدت له طريق العمل فى السودان وذلك على إثر زيارة ولى عهد انجلترا لمصر فى سنة ١٨٦٩ ، إذ أشار

على الخديو باستخدام « السير صمويل بيكر Samuel Baker » المستكشف الشهير الذى كشف بحيرة ألبرت نيانزا فعينه الخديو فى أبريل سنة ١٨٦٩ على رأس حملة مصرية لإخضاع الأراضى الواقعة فى جنوب غندكرو ، غير أن الحملة لم تصادف نجاحاً يبرر النفقات العظيمة التى صرفت . وإنما تمكن السير صمويل من تأسيس محطات حربية تجارية لمنع الرقيق على طول مجرى النيل الأعلى ، ووصل إلى بحيرة ألبرت ادوارد ولكنه عجز عن إخضاع القبائل المجاورة . ولما غادر السير صمويل السودان سنة ١٨٧٤ كان النفوذ المصرى قد امتد إلى إلى جنوبى غندكرو حقيقة ولكنه كان نفوذا اسميًّا فقط فإن المحطات التى تحصنت بها الحاميات المصرية لم تكن كافية لردع القبائل ، بل ظلت الحاميات فى حقيقة الأمر مضيقا عليها من الأهالى .

تكوين هيئة أركان حرب الجيش :

وكان الخديو قد رأى أن مصر يعوزها الأكفاء من الضباط الحربيين والمهندسين ورأى أنه إذا استخدم ضباطاً من الإنجليز أو من الفرنسيين عرض نفسه لمنازعات ومشاكل لا حد لها وعلى ذلك عين ضباطاً محايدين من الأمريكيين الذين كانوا على أتم استعداد للعمل فى الخارج بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية سنة ١٨٦١ — ١٨٦٥ فعين منهم أولا الجنرال « استون Stone » فى وظيفة رئيس أركان حرب وكلفه الخديو مهمة تأليف أركان حرب للجيش يكون لضباطه من المقدرة والكفاية ما يمكنهم من القيام بمشروعات الخديو على أكمل وجه . فأخذ استون باشا يستعين بالضباط الأمريكيين حتى عين منهم نحو أربعين ، ظهر منهم « لورنج Loring » و « داى Day » و « شاييه لونج Chaillé Long » وفى قليل من الزمن تخرج من المصريين ضباط لهم من المهارة والدربة ما ملأ صدر الخديو والأمة فخراً وإعجاباً . ومن هؤلاء الضباط مختار وواصف وفوزى ممن أضاءوا صحيفة تاريخ مصر الحديث فى السودان .

غردون فى السودان :

وفى سنة ١٨٧٤ حين انتهت حملة « صمويل بيكر » دخل « شارلس غردون Gordon » فى خدمة الخديو بناء على اقتراح ولى عهد انجلترا أيضاً . وكان قد ذاع صيته بسبب بلائه فى حرب القرم وفى الصين ، فعينه الخديو حاكما على الأقاليم الاستوائية جنوبى فاشوده ، وبدخول غردون دخلت فى حكومة السودان الهمة والنشاط والاستقامة من جهة ودخلت السياسة والتضاغن من جهة أخرى . فى أقل من ثلاث سنوات خفق العلم المصرى جنوبى خط الاستواء ، وأصبح اسم حكومة الخديو إسماعيل عنوان العدل والنظام والمدنية فى البلاد فقد قوى غردون الحاميات وعين لها قوادا أكفاء وضرب على أيدى تجار الرقيق وكانوا أصل البلاء والخراب فى البلاد .



غردون

ودخلت الجنود المصرية « أوغنده » و « زنزبار » ، وأعلن ملوك هذه البلاد ولاءهم لخديو مصر . وكان فى المقدور ضم هذه الأقاليم لدولة مصر لولا تدخل السياسة الإنجليزية . ولا يخفى أن غردون كان رجلا طيب القلب تقيًّا يميل إلى معاضدة حركة المبشرين . وفى سنة ١٨٧٦ غادر غردون السودان ولما عاد فى سنة ١٨٧٧ عين حاكماً على جميع الأقاليم السودانية المصرية .

معاهدة إلغاء الرقيق :

وفى ذلك الوقت تم الاتفاق بين حكومة الخديو وحكومة بريطانيا على إلغاء الرقيق ومنع التجارة فيه ، فعقدت معاهدة أغسطس سنة ١٨٧٧ وعقدت معاهدة

أخرى فى السنة التالية وتكبد الخديو نفقات جمة فى سبيل تنفيذ شروط هاتين المعاهدتين مما رفع ذكر الخديو وسجل اسمه بين العظماء الذين كافحوا فى القرن التاسع عشر لتحرير الإنسان من الرق . قال اللورد « ابردين » الوزير الإنجليزى فى ذلك الوقت : « إن حاكم مصر قد بذل من الجهود فى سبيل منع تجارة الرقيق وتحسين حال شعبه أكثر مما بذله أى أمير آخر فى الشرق ، بل وفى الغرب » .

فتح دارفور :

ولم يقتصر تقدم الجيوش المصرية فى السودان على الجهات الجنوبية ، بل كانت الحملات تسير فى السودان شرقاً وغرباً . ففى سنة ١٨٧٣ كان قد انحاز « الزبير » أحد كبار أقوياء تجار الرقيق فى إقليم بحر الغزال إلى جانب الحكومة المصرية ، فعينه الخديو مديراً على إقليم دارفور ، وكان ملكها مستقلا فسيرت الحكومة حملة لفتح دارفور وتم ذلك على يد الزبير سنة ١٨٧٤ فمنحه الخديو لقب باشا ، وجاء الزبير إلى مصر للمثول بين يدى الخديو ولم يؤذن له بالعودة خوفاً من تمرده على الحكومة ، وكان قد خلفه ولده سليمان بن الزبير مديراً على بحر الغزال . فاتفق سليمان مع غردون أولا ، ولكن قام النزاع بينهما وشبت نار الثورة فى بحر الغزال فأرسل غردون حملة بقيادة « جسى Gessi » الطليانى لإخضاع سليمان وانتهى الأمر بقتله سنة ١٨٧٩

وفى هذه السنة عاد غردون إلى أوربا بعد أن أعيته الدسائس التى حوله ويئس من التوفيق بين سياسة أوربا وقتئذ ومصالح الخديو .

أعمال أركان حرب الجيش :

وفى أثناء هذه الجهود التى قام بها غردون وزملاؤه كان ستون باشا يهيء أركان حرب الجيش المصرى للمهمة التى خلق من أجلها . وكان الخديو عالماً بما يستدعيه هذا العمل من العناية والأموال فلم يتأخر عن البذل بسخاء لا سيما


مصر وملحقاتها
فى عهد الخديو اسماعيل
مصر
السودان المصرى
دارفور
كردفان
الفاشر
الابيض
بربر
شندى
المتمه
سنار
فازوغلى
الخرطوم
الدامر
عطبره
بربر
كسلا
سواكن
طوكر
مصوع
حبش
عدوه
غندابو
اجندت
مجدلا
هرر
ادبس بابا
الحبش
فاشوده
الناصر
بحر الغزال
حضرة الخواب
دار حمايت
رومبك
شكه
الشلوك
الكافا
بحيرة رودلف
قبائل الغالا
مديرية خط الاستواء
فادلاى
قويدرة
الكنغو الحر
بحيرة البرت
بحيرة البرت نيانزا
بحيرة الجورج
بحيرة كيفو
بحيرة تنجانيقا
جبل كنيا
قمبايو
كلمنجارو
المحيط الهندى
الصحراء اللوبية
واحة فرافره
اسيوط
قنا
اسنا
اصوان
الشلال الاول
كلابشه
كرسكو
الشلال الثانى
وادى حلفا
النوبة
الصحراء
ابو حمد
الشلال الثالث
حنك
دنقله
دنقله القديمه
الشلال الرابع
الشلال الخامس
بربر
الدامر
المتمه
شندى
الشلال السادس
ربعان
الخرطوم
السعداب المصرى
كردفان
الفاشر
الابيض
دارفور
شكه
بحر الغزال
حضرة الخواب
دار حمايت
رومبك
الشلوك
فاشوده
الناصر
الكافا
بحيرة رودلف
قبائل الغالا
مديرية خط الاستواء
فادلاى
قويدرة
الكنغو الحر
بحيرة البرت
بحيرة البرت نيانزا
بحيرة الجورج
بحيرة كيفو
بحيرة تنجانيقا
جبل كنيا
قمبايو
كلمنجارو
المحيط الهندى
مكه
جده
المدينه
خيبر
حائل
العقبه
سيناء
السويس
القاهره
الاسكندريه
بورسعيد
دمياط
رشيد
القدس
عكا
يافا
حيفا
العريش
الاسماعيليه
الفيوم
القصر
الفيوم
عقبة السلوم
طرابلس
دورنه
بير الملح
تورقب
الشلال الخامس
الشلال السادس
الشلال الثانى
الشلال الاول
الشلال الثالث
الشلال الرابع
الشلال السابع
الشلال الثامن
الشلال التاسع
الشلال العاشر
الشلال الحادى عشر
الشلال الثانى عشر
الشلال الثالث عشر
الشلال الرابع عشر
الشلال الخامس عشر
الشلال السادس عشر
الشلال السابع عشر
الشلال الثامن عشر
الشلال التاسع عشر
الشلال العشرون
الشلال الحادى والعشرون
الشلال الثانى والعشرون
الشلال الثالث والعشرون
الشلال الرابع والعشرون
الشلال الخامس والعشرون
الشلال السادس والعشرون
الشلال السابع والعشرون
الشلال الثامن والعشرون
الشلال التاسع والعشرون
الشلال الثلاثون
الشلال الحادى والثلاثون
الشلال الثانى والثلاثون
الشلال الثالث والثلاثون
الشلال الرابع والثلاثون
الشلال الخامس والثلاثون
الشلال السادس والثلاثون
الشلال السابع والثلاثون
الشلال الثامن والثلاثون
الشلال التاسع والثلاثون
الشلال الاربعون
الشلال الحادى والاربعون
الشلال الثانى والاربعون
الشلال الثالث والاربعون
الشلال الرابع والاربعون
الشلال الخامس والاربعون
الشلال السادس والاربعون
الشلال السابع والاربعون
الشلال الثامن والاربعون
الشلال التاسع والاربعون
الشلال الخمسون
الشلال الحادى والخمسون
الشلال الثانى والخمسون
الشلال الثالث والخمسون
الشلال الرابع والخمسون
الشلال الخامس والخمسون
الشلال السادس والخمسون
الشلال السابع والخمسون
الشلال الثامن والخمسون
الشلال التاسع والخمسون
الشلال الستون
الشلال الحادى والستون
الشلال الثانى والستون
الشلال الثالث والستون
الشلال الرابع والستون
الشلال الخامس والستون
الشلال السادس والستون
الشلال السابع والستون
الشلال الثامن والستون
الشلال التاسع والستون
الشلال السبعون
الشلال الحادى والسبعون
الشلال الثانى والسبعون
الشلال الثالث والسبعون
الشلال الرابع والسبعون
الشلال الخامس والسبعون
الشلال السادس والسبعون
الشلال السابع والسبعون
الشلال الثامن والسبعون
الشلال التاسع والسبعون
الشلال الثمانون
الشلال الحادى والثمانون
الشلال الثانى والثمانون
الشلال الثالث والثمانون
الشلال الرابع والثمانون
الشلال الخامس والثمانون
الشلال السادس والثمانون
الشلال السابع والثمانون
الشلال الثامن والثمانون
الشلال التاسع والثمانون
الشلال التسعون
الشلال الحادى والتسعون
الشلال الثانى والتسعون
الشلال الثالث والتسعون
الشلال الرابع والتسعون
الشلال الخامس والتسعون
الشلال السادس والتسعون
الشلال السابع والتسعون
الشلال الثامن والتسعون
الشلال التاسع والتسعون
الشلال المائة

أن وزير الحربية وقتئذ كان رجلا مشهوراً يتوقد همة وذكاء فساعد كثيرا فى إنجاح مشروع الخديو ، وهذا الوزير هو « الأمير حسين كامل » الذى تشبع بأفكار والده ومطامعه .

ولما تم تدريب الضباط جعلوا يقومون بمختلف الأعمال ، فمنهم من كان يعد الخرائط لتنظيم الضرائب ، ومنهم من كان يشرف على أعمال الطرق والسكك الحديدية وطرق الرى وإحياء الأراضى الزراعية من الصحراء ، ومنهم من كان ينقب عن الملح وزيت البترول . أما أكثرهم نشاطاً وهمة فانضم إلى الحملات التى كانت ترسل لتمدين قلب إفريقية .

حملة ساحل المحيط الهندى :

ثم ظهر للخديو أن سيادته على أقاليم إفريقية الاستوائية ومنابع النيل غير كافية ، وأنه لا بد من الاتصال بالمحيط الهندى وذلك بالاستيلاء على نهر من الأنهار القريبة من بحيرة فيكتوريا والتى تصب فى المحيط ، لأن الطريق الطبيعى للتجارة فى إقليم البحيرات هو طريق المحيط الهندى لا طريق النيل الذى تتعذر فيه الملاحة من بعد فاشوده . ولعلم الخديو أن جزءاً عظيما من تجارة العاج قد تحول فعلا إلى ذلك الطريق صمم على كشف جديد ، فأرسل فى فبراير سنة ١٨٧٥ « ماك كيلوب باشا » و « شاييه لونج » على رأس حملة للبحث عن ميناء موافق على ساحل المحيط الهندى فاختارت الحملة أولا مصب « نهر جوبا » ولما لم يكن صالحاً لمرسى السفن سارت الحملة جنوباً حتى وصلت إلى « قسمايو » ، ودخلت فى أملاك سلطان زنزبار ورفع العلم المصرى على بعض الأقاليم . ولكن ما لبث الخبر أن بلغ الحكومة الإنجليزية فاحتجت لدى الخديو بقوة ، ورجعت الحملة بعد أن أخلت جميع الموانى عدا « زيلع » التى نزل السلطان عنها فى سنة ١٨٧٥ للخديو إزاء مبلغ من المال تدفعه مصر سنوياً .

ضم بربرة وهرر :

وقد أدى دخول الجنود المصرية فى زيلع إلى احتلال الأقاليم المجاورة فضمت « بربرة » ثم أخذ المصريون يعدون العدة لفتح « هرر » فسارت حملة تحت قيادة رءوف باشا فى سبتمبر سنة ١٨٧٥ وأخضعت جميع القبائل ، وما لبث العلم المصرى أن خفق فوق « هرر » وبدىء بتنظيم هذا الإقليم الجديد بتوطيد الأمن وتأمين حرية الأفراد وإدخال الزراعة وبناء دار الحكومة والمستشفى وثكنات للعساكر ، وكان رءوف محبوباً لدى الأهالى وقد نزل من قلوبهم منزلة جعلتهم يلقبونه « بالوالد » وكتب الدكتور « شوينفورت » الألمانى يصف الاستعمار المصرى فى هذه الجهات يقول : « إن القوة والنفوذ اللذين كانا لمصر من سنة ١٨٧٠ إلى ١٨٨٠ على أراضى النيل الأعلى الشاسعة لم تتمتع بمثلهما أعظم الأمم استعماراً فى التاريخ وهما الإنجليز والبرتغال . وقد كان الأمن فى تلك الربوع السحيقة مستتبًّا بدرجة لم تعرف من قبل ولا من بعد » .

حرب الحبشة :

غير أن امتداد دولة مصر على سواحل البحر الأحمر كان من شأنه أن يجر المشاكل مع بلاد الحبشة ، وكان لمصر من الموانى على هذا الساحل « زيلع » و « مصوع » و « سواكن » وكلها كانت بيد تركيا ثم نقلتها تركيا إلى الخديو وبدخول هذه الموانى فى حوزة مصر قطعت على الحبشة طريق البحر وحرمتها تجارة العالم ، ثم أن الخديو شجع الاتجار بين أملاكه والأقاليم التى تحت سيادة ملك الحبشة فخشى الأخير اقتراب المصريين وتدخلهم فى بلاده وتوترت العلائق توتراً شديداً عند ما عين الخديو « متزنجر Mutzinger » السويسرى حاكماً لمصوع وكان متزنجر هذا قنصلا لفرنسا وانجلترا فى الحبشة فأخذ يفاوض بعض رؤساء الحبشة ويحرضهم على الثورة فخشى ملك الحبشة أن يكون تعيينه مقدمة لهجوم المصريين وإعدادهم العدة للزحف فأرسل الرسل إلى انجلترا

يستنجد بها ضد هجوم المسلمين ، غير أن انجلترا التى حاربت الحبشة منذ سنوات قليلة لم تتحرك ضد إسماعيل . أما فرنسا وكانت حانقة على انجلترا والخديو معا بسبب بيع أسهم قناة السويس فساعدت الحبشة جهاراً وأرسلت لهم المؤن الحربية والأسلحة .

الحملة الأولى :

وكان الخديو يتوق إلى تحسين سمعته فى نظر أوربا فأسرع بإرسال الحملة الأولى وعلى رأسها ضابط أصله دنمركى اسمه « ارندرب بك Arondrup » ومعه « رشدى » « واراكيل » أخو نوبار باشا و ٢٥٠٠ جندى . وقد تحركت الحملة فى أكتوبر سنة ١٨٧٥ وانضم إليها « متزنجر » الذى ما فتىء يحرض الخديو على إرسال الحملة ويؤكد له الفوز .

انهزام المصريين :

ولما وصل « ارندرب » إلى « أسمرة » نفخ الملك يوحنا فى البوق فتجمع ٣٠,٠٠٠ رجل وقامت معركة على الشاطىء الأيسر من نهر « مارب » عند « جوندت » انهزم فيها المصريون بسبب كثرة عدد العدو وأعمل فيهم الأحباش الأسلحة والحراب حتى تكدست أجسام المصريين بعضها فوق بعض ، والأحباش فى حالة جنون من شدة الفرح فذهبت الحملة على بكرة أبيها ، ولم ينج إلا الضابط رشدى ومعه فرقة صغيره قادها إلى مصوع .

إرسال حملة ثانيه :

فلما وصلت إلى الخديو أخبار هذه الكارثة كتم أمرها حتى يتمكن من الانتقام ، ولو نشر الخبر لأضر بسمعته حربيًّا وسياسيًّا ، لذلك صمم على إرسال حملة تأديبية أكبر من الأولى يبلغ عددها ١٦٠٠٠ ، وقام الجنرال ستون باشا والوزير الأمير حسين يعملون على تجهيز الحملة وترتيبها بكل دقة وهمة ،

فعين راتب باشا قائداً للحملة إرضاء للرأى المصرى بالجيش وعين الجنرال « لورنج » الأمريكى رئيساً لأركان حرب فسارت الحملة من السويس والتحق بها عند مصوع الأمير حسن الذى كان ضابطاً فى الجيش البروسى واشتبكت الحملة مع العدو عند « قرع » ١٨٧٦ حيث نشبت معركة دامت ثلاثة أيام بلغت فيها خسائر المصريين ٤٠٠٠ ، غير أن خسائر العدو كانت أكبر من ذلك فاضطر الجيش الحبشى إلى التقهقر وعجزت الحملة عن مواصلة الحرب حتى يتم لها النصر .

أسباب فشل الحملة :

ويرجع سبب فشلها إلى عدم توحيد القيادة ، إذ كان هناك خلاف بين راتب باشا ولورنج والأمير حسن بن الخديو . ولم يكن لورنج ذا خبرة سابقة بحركات الجيوش والوقائع الحربية . أما راتب باشا فلم يهتم بشىء سوى صحة الأمير حسن وسلامته . وكانت تعوزه الجرأة اللازمة للقائد المهاجم وعلى ذلك أرسل الخديو يأمر راتب بعقد صلح على أحسن شروط ممكنة . وبذلك انتهت حروب الحبشة وهى أول ضربة صادفها الخديو فى إفريقية وأول نذير بالخسارة وضياع ذلك الملك الواسع فى إفريقية .

جهود الجيش الأخرى :

لم يكن هذا كل أعمال الجيش فى عهد إسماعيل فقد اشتركت الجنود المصرية فى قمع ثورة كريت سنة ١٨٦٨ ، وفى الحرب التركية الروسية فى سنة ١٨٧٧ ، إذ أرسل الخديو حملة مؤلفة من ٣٠,٠٠٠ بقيادة الأمير حسن باشا فأبلت بلاء حسناً .

وقد بلغت قوة الجيش فى عهد إسماعيل ٢٦٦٨ ضابطاً و٨٤٥٣٠ جندياً و١٨٩٠ تلميذاً حربياً .

أما الأسطول الحربى فبلغ عدد سفنه ١٨ سفينة بخارية منها ثلاث بواخر

خصوصية أهمها « المحروسة » وحمولتها ٣٥١٧ طنًّا وقوة آلاتها ٨٠٠ حصان وسرعتها ١٦ ميلا فى الساعة والباقى بوارج حربية وطرادات وسفن للنقل . وقد عارضت حكومة الباب العالى فى إنشاء المدرعات الحربية الضخمة . ومع ذلك كان اهتمام الخديو بدار صناعة الإسكندرية وبالمدرسة البحرية بالإسكندرية وبكل ما له علاقة بالبحرية عظيما جداً .

الفصل الثالث عشر

التقدم النيابى وإصلاح القضاء

سلطة الخديو والمجالس الشورية :

كان إسماعيل حاكما مستأثراً بالحكم له من القوة والسطوة على الأمة وأفرادها ما لم يكن لقيصر الروسيا فى ذلك الوقت ، ولقد ساعده على استبداده مقدرته النادرة على تفهم أعمال الحكومة والإلمام بكل تفاصيل الإدارة ودقائقها ، غير أنه لم يكن فى مقدوره أن ينفرد بالحكم فى مملكة واسعة غنية كمصر ، فاحتاج بطبيعة الحال إلى مساعدة الوزراء والهيئات الشورية . ولم تكن مشاركة هؤلاء له فى عرفه من ضروريات دستور البلاد ، بل مما تتطلبه المصلحة العامة والمظاهر الرسمية فقط . لذلك لم يتردد حين اعتلائه العرش فى تجديد المجلسين اللذين كان يستأنس محمد على برأيهما وهما مجلس الدولة الأعلى المكون من كبار العلماء والأعيان والخبيرين ، والمجلس الخديوى الخاص الذى يعتبر نواة مجلس الوزراء فى مصر ، إذ كان يضم رؤساء المصالح والمديرين .

وفى نوفمبر سنة ١٨٦٤ أصدر إسماعيل قراراً بتكوين مجلس شورى النواب ، افتتحه الخديو فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦ وكان عدد أعضائه ٧٥ اختارهم حكام الأقاليم والمحافظات من بين العمد وأعيان البلاد وسراتها ، ويعد اجتماع مجلس شورى النواب رغم قصور قانون الانتخاب وصفته الاستشارية البحتة أول خطوة دستورية فى سبيل إشراك المصريين فى إدارة شؤون حكومة البلاد .

ومع ذلك فإنه بسبب تدخل الخديو الذى كانت سلطته فوق كل شىء يمكن القول إنه لم يكن لأية هيئة فى مصر حق معارضة أو نقض أعمال الخديو الذى بقى مستأثراً بكل سلطة حتى أنشئت المحاكم المختلطة فوضعت حدا لسلطته التشريعية . وإلى نوبار باشا يرجع الفضل فى إنشاء هذه المحاكم .

نوبار باشا :

و « نوبار » أرمنى الأصل مثل قريبيه « بوغوص وأرتين » وزراء محمد على دعاه خاله بوغوص يوسف إلى مصر وخصصه فى الترجمة فكان يقرأ تاريخ الثورة الفرنسية لمحمد على الكبير ، وكان كاتب أسرار إبراهيم باشا ثم عباس باشا ومديراً للسكة الحديدية فى عهد سعيد ، وكان لنوبار من الحذق والدهاء ما أهله لممارسة السياسة الدولية على أحسن وجه ، والحقيقة أنه يصعب نزع الصفة الدولية عن نوبار ، إذ كانت شهرته دولية ووجهة نظره دولية وأعماله ترمى إلى معاضدة المسائل الدولية ، وبالإجمال كان نوبار عنوان مصر من الوجهة الدولية بكل ما فى هذه الصفة من حسنات وسيئات . غير أنه يجدر بنا ألا ننسى أنه بفضل نوبار نالت مصر مكانها بين دول العالم المتمدين ، وأن نوبار هو الوزير الذى تغلغل فى نفسية الخديو إسماعيل فعرف مآربه ومطامعه وعمل على تحقيق آماله فى الاستقلال وإقامة العدل فى البلاد .

ونوبار هو الذى كان يمثل مصر فى المؤتمرات فى الخارج ، وهو الذى كان يقوم بالمفاوضات الدولية الهامة فى عهد إسماعيل . وقد كان نوبار كاتباً مجيداً باللغة الفرنسية ومتكلماً جزل المنطق ناصع البيان يجتذب القلوب بحديثه ، وكان ضليعاً فى كثير من اللغات الأجنبية وخاصة فى الفرنسية والتركية ، وقد أكسبته تجاربه المختلفة فى الإدارة المصرية خبرة واسعة فى مختلف الشؤون . ومع جهل نوبار عادة بتفاصيل المسائل الفنية لم يكن له ند فى وضع القواعد العامة وإيضاح ما يريد بلغة سهلة مرنة .

لذلك وثق به إسماعيل فى أول الأمر كل الثقة وعهد إليه فى النظر فى المسائل السياسية والمالية الهامة فعينه وزيراً فى سنة ١٨٦٧ ، وبحذقه ومهارته نجحت المفاوضات التى انتهت بمنح إسماعيل حق الوراثة فى أكبر أنجاله ولقب خديو وباقى امتيازات الاستقلال الداخلى .

مساوئ الامتيازات :

أصل الامتيازات منح قصد بها تشجيع الأجانب على الإقامة بالبلاد ، غير أن القناصل وبعض الحكومات الأجنبية أساءوا تفسير هذه المعاهدات فأخذوا يحمون رعاياهم فى كل الحالات ، حتى فى حالة تلبسهم بالجريمة ، وصاروا إذا وصلت إليهم الشكاوى من مواطنيهم يطالبون الحكومة بالتعويض ويفرضون عليها الغرامات ؛ وبلغت الحال أن بعضهم كان يرحب بأى شخص يريد الحماية حتى بين رعايا السلطان أو الخديو ، وهذا عمل مخالف صراحة لمعاهدات الامتيازات .

وأصبحت حماية الرعايا المحليين من الأعمال التى عادت بالربح الوفير على قناصل الحكومات الأوربية الصغيرة وقد قدر بعضهم مقدار ما أخذته محاكم القناصل من غرامات وتعويضات فى زمن سعيد باشا والخديو إسماعيل بمبلغ ٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه وحكى عن سعيد باشا أنه دخل عليه مرة قنصل دولة صغيرة معروفة بالمشاكسة فما خلع القنصل قبعته حتى أخذ يعطس عطاساً خشى معه الباشا أن يصاب القنصل بالبرد فقال الباشا بلهجة تنطوى على الذعر والخوف « اعمل معروفاً أيها السيد ضع قبعتك على رأسك وإلا أصابك البرد وطلبت منى حكومتك تعويضاً ثقيلا ! » .

سوء استعمال الامتيازات بمصر :

وإنا لنعجز عن تعداد المصائب التى حلت بالبلاد من جراء ظلم هذه المحاكم المتمتعة باستقلال خارج استقلال البلاد . وإنما يكفى أن نقول إن هذه المحاكم القنصلية كانت أغرب الغرائب وأعظم الرزايا ، وخاصة فى مصر حيث انتهز القناصل فرصة ضعف الولاة المصريين بعد موت محمد على ولم يتركوا للحكومة المصرية ذرة من النفوذ على الأجانب فى البلاد ، وبدلا من معاهدات الامتيازات نشأ نوع من الامتيازات والعادات تمسك به القناصل ،

وحالوا دون تدخل الحكومة من جهة ودون وصول العدالة إلى أهل البلاد من جهة أخرى . وأسوأ مظاهر هذا النظام القنصلى هو القضاء الجنائى ، فإنه قد جرت العادة فى مصر ألا يحاكم المجرمون الأجانب أمام محاكم وطنية ، بل تقبض عليهم الحكومة وتسلمهم إلى قناصلهم ، فى حين أن حكومة تركيا الأصيلة فى عقد الامتيازات قد اشترطت محاكمة المجرمين الأجانب أمام محاكمها. ويا ليت الأمر وقف عند ذلك ، بل ازدادت الحالة تعقداً بسبب تعدد هذه المحاكم القنصلية بنسبة عدد الحكومات المختلفة الممثلة فى مصر ، وبلغ عددها سبع عشرة قنصلية مختلفة فكنت ترى القناصل كل يطبق قانون بلاده على المتقاضين أمامه . وكانت القاعدة أن يلجأ المدعى إلى المحكمة التابع لها المدعى عليه ، وفى الغالب لم يكن لهذه المحاكم هم سوى تبرئة مواطنيها . وإذا اقتضى الحال استئناف القضية لم تكن ثمة مندوحة عن تقديمها خارج القطر إلى أقرب محكمة من بلاد المدعى عليه . ولا حاجة إلى بيان الصعوبات التى كانت تعترض إجراء العدل بهذه الطرق وخاصة فى الأحوال الجنائية . وإذا ذكرنا أن كثيراً من الأجانب فى مصر كانوا قوماً عاطلين ، من طبقات معدمة وضيعة سهل علينا أن نتصور مبلغ الفساد والإجرام الذى كان يقع ويفلت من أيدى الحكومة .

إنشاء المحاكم المختلطة :

وإذا كان ثمة فضل لأحد فالفضل للخديو أولا ثم لنوبار فهما اللذان قلما أظافر القناصل وأخذا يناضلان سبع سنوات بكل ما أوتياه من قوة وسياسة فى إنشاء المحاكم الدولية . وكان نوبار قطب المفاوضات بين الخديو والدول رأساً والمعبر عن أمانى الخديو فى رفع نير الامتيازات عن البلاد .

مشروع نوبار :

وأول أعماله أنه قدم تقريراً ضافياً عن الحالة فى سنة ١٨٦٨ ثم قدم مشروعاً

لإصلاح الحالة وفيه قرر أن تكون الحكومة هى الواضعة للقوانين بشرط أن يكون القانون مستقلا عن الحكومة وعن القناصل أيضاً ، واقترح لإصلاح الحالة توحيد القانون فى البلاد بإنشاء محاكم مختلطة يمثل فيها العنصر الأجنبى تمثيلا ممتازاً حتى يضمن الأجانب سير العدالة بإنصاف ، وبذلك تسقط الحاجة إلى محاكم القناصل من جهة وتتقيد سلطة الخديو المطلقة من جهة أخرى . ثم عرض نوبار مشروعه على الحكومة الفرنسية التى كانت صاحبة النفوذ السياسى الأول فى البلاد ، فكونت فرنسا لجنة لدرس المشروع من وجهة النظر الفرنسية البحتة ، أما إنجلترا فرحبت بالمشروع وكتب اللورد « داربى » وزير الخارجية الإنجليزية يعترف بالمساوئ التى كانت تشكو منها الحكومة المصرية ويحبذ الإصلاح .



نوبار باشا

تكوين لجنة دولية بالقاهرة :

وعلى أثر ذلك تكونت لجنة دولية فى القاهرة فى سنة ١٨٦٩ برياسة نوبار نفسه ويمثل الدول القناصل والمندوبون القضائيون. ووالت اللجنة الانعقاد حتى وضعت تقريراً ابتدائياً لمشروع المحاكم المختلطة . وعرض نوبار قانونها على الدول وجله مستمد من القانون الفرنسى معدلا ببعض الأحكام الإسلامية التى تتفق وروح القانون الفرنسى . وكانت فرنسا منذ الساعة الأولى تعمل بوساطة ممثلها فى مصر على تثبيط المشروع ، وكذلك كانت تركيا ترى فى المشروع افتياتاً على حقوقها من حيث إن مصر تابعة لها . لذلك سافر نوبار إلى القسطنطينية وبحسن سياسة نوبار ومهارته تمكن من كسب موافقة حكومة الباب العالى ، ثم سافر بعد ذلك إلى أوربا ليقنع فرنسا بالموافقة على مشروعه . ولكن قامت الحرب الفرنسية البروسية فجأة فوقفت المفاوضات .

انعقاد اللجنة بالآستانة :

وفى سنة ١٨٧٢ عادت المفاوضات ثانياً وعقدت لجنة دولية فى القسطنطينية للبحث فى المشروع نهائيًّا وسعى نوبار سعياً جديًّا فى إقناع المندوبين بضرورة منح المحاكم سلطة القضاء الجنائى ، غير أن الدول لم تعاضده فى ذلك ولم يجد إصرار الخديو وتشديده على نوبار فى هذه النقطة . وأخيراً اكتفى الخديو بالموافقة على قصر حق القضاء الجنائى أمام هذه المحاكم على الجنايات التى ترتكب ضد قضاتها وموظفيها أثناء تأدية أعمالهم . أما القضايا المدنية بين الأجانب المختلفين فى التبعية أو بين الأجانب والوطنيين فكان للمحاكم الجديدة حق النظر فيها من غير تمييز طبقات المتحاكمين كما كان لها أيضاً حق نظر قضايا العقار بين المتقاضين المتحدين فى التبعية . ولم يكن للحكومة حق التدخل فى أحكام هذه المحاكم ولو أنه كان من واجبها مساعدتها فى توقيع الأحكام إذا طلب إليها ذلك .

موافقة الدول :

وقد وافق أكثر الدول على مشروع المحاكم فى سنة ١٨٧٣ ، وفى نفس هذه السنة منحت تركيا الفرمان المشهور الذى أعطى الخديو حق وضع القوانين الداخلية وعقد المعاهدات التجارية بدون استئذان الباب العالى ، فكان ذلك بمثابة موافقة الدولة على مشروع الإصلاح . ثم وافقت باقى الدول ما عدا فرنسا التى ترددت طويلا وأخيراً اضطرت إلى الموافقة فى ديسمبر سنة ١٨٧٥

افتتاح المحاكم :

وعلى ذلك افتتحت محكمة الإسكندرية فى رأس سنة ١٨٧٦ افتتحها رياض باشا لأن نوبار كان قد سافر إلى أوربا مغضوباً عليه من الخديو فى سنة ١٨٧٥ ، وتقرر فتح ثلاث محاكم ابتدائية فى الإسكندرية وفى القاهرة وفى المنصورة عين لها سبعة عشر قاضياً أجنبيًّا واثنا عشر قاضياً وطنيًّا . وأنشئت أيضاً محكمة عليا للاستئناف بالإسكندرية مكونة من أحد عشر قاضياً سبعة

منهم من الأجانب وأربعة من المصريين ، ولهذه المحكمة حق الإشراف والإدارة العامة . وينتخب القضاة حكوماتهم ، ويعينهم الخديو بمرسوم منه ويصدرون أحكامهم باسمه .

الخديو والمحاكم المختلطة :

ومما لا شك فيه أن الخديو رحب بإنشاء هذه المحاكم لأنها قضت لدرجة عظيمة على نفوذ القناصل ، وتدخلهم الضار بسير العدالة والأمن العام ، ولأنه رأى إنشاء المحاكم دليلا يقدمه للدائنين على أنه ينوى الاحتفاظ بتعهداته المالية للأجانب ، إذ لا يخفى أن المحاكم الجديدة كانت فوق الحكومة ، ولو أنه من الوجهة العملية كان يتعذر أن تنفذ حكماً على صاحب البلاد .

وتنص إحدى مواد هذه المحاكم صراحة على أن لها حق محاكمة الحكومة والمصالح ودوائر الخديو وأمراء الأسرة المالكة فى الأحوال التى تمس فيها مصالح الأجانب ، وعلى أن لها أيضاً حق النظر فى حقوق أى أجنبى تعتدى عليه الحكومة بالتشريع أو غيره ، وعلى أن لها حق تسجيل القوانين الجديدة ، وقد فسروا هذا الحق بأنه لا يجوز للحكومة إصدار قانون يغير الحالة المالية فى البلد من غير موافقة الدول التى وافقت على إنشاء هذه المحاكم . ولذلك اشترط ألا يتغير النظام المعمول به فى مدة التجربة وهى خمس سنوات .

الفصل الرابع عشر

الأزمة المالية والتدخل الأوربى

أول حجر فى بناء الدين :

لما جاء الخديو إسماعيل صفى ديون سعيد باشا وعقد قرضا جديداً سنة ١٨٦٤ بمبلغ ٥,٧٠٤,٢٠٠ جنيه لتسديدها ويكون سعيد إذن هو الذى وضع الحجر الأول فى بناء الدين المصرى . ولقد زادت ثروة البلاد فى مبدأ عهد الخديو إسماعيل بسبب الحرب الأمريكية الأهلية وإلغاء الرقيق فى أمريكا ، ولكن منيت مصر مدة سنتين (١٨٦٤ — ١٨٦٦) بطاعون المواشى الذى هدد الزراعة بالعطل فاهتمت الحكومة وأمدت الفلاح بالمساعدة فاشترت له الغلال والمواشى والعدد من الخارج ، وقد كلفها ذلك خمسة ملايين من الجنيهات .

قروض إسماعيل :

ثم احتاج إسماعيل للمال ليدفع الغرامة التى فرضها عليه إمبراطور فرنسا لشركة القناة وقدرها ٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه ، وليقوم بنفقات الأشغال العامة التى كان يسير فيها بهمة فعقد قرضاً فى سنة ١٨٦٨ قيمته ١١,٨٩٠,٠٠٠ جنيه ، وكان فى الإمكان أن يقف الخديو عند هذا الحد لولا زيادة نفقات الحكومة بسبب المنافع العامة التى أنشأها وبسبب نفقات الاحتفال بالقناة ، وتضاعف الجزية لتركيا والهبات التى كان يرسلها لرجال الباب العالى ليستميلهم إلى إجابة طلباته . أضف إلى ذلك أن الخديو كان فى شؤونه الخاصة يسرف إسرافاً غير محدود ، ويريد أن يقلد أعظم ملوك العالم فجمّل عاصمة ملكه بالمبانى والقصور وكون جيشاً عاملا استخدمه فى إنشاء دولة مترامية الأطراف فى إفريقية .

ولما لم تكن ثروة مصر وحدها مع زيادة دخلها كافية لإبلاغه هذه الدرجة من الكمال ، عمد إلى القروض الصغيرة السائرة ذات الأرباح الباهظة ، ثم جاءت الحرب الفرنسية البروسية فسدت الأسواق المالية فى أوربا أمام الخديو ولجأ وزيره « إسماعيل صديق المفتش » إلى إصدار أذون مالية تستحق الدفع فى مدد وجيزه ، ثم فكر فى عقد قروض داخلية .

القروض الداخلية :

وعلى ذلك طلب الخديو فى سنة ١٨٧١ الاقتراض من أرباب الأطيان ، وتسهيلا لذلك أصدر قانون « المقابلة » الذى يقضى بدفع ستة أمثال ضريبة الأراضى مرة واحدة أو على ستة أقساط وفى مقابل ذلك تخفض الضريبة إلى النصف باستمرار ، مع العلم بأن هذا القانون لم يمنع دفع الضريبة الأصلية حتى ينتهى المالك من دفع الأقساط . وظاهر أن هذا يؤدى لا محالة إلى خراب مالية الحكومة ، إذ معناه أن الحكومة كانت تفضل أخذ ٢١ مليون جنيه تقريباً موزعة على بضعة أقساط إزاء تضحيتها بنصف ضريبة الأراضى وقدره قرب مليونى جنيه كل سنة تضحية مستمرة .

ولما كانت طلبات الخديو آخذة فى الازدياد لم يفده قانون المقابلة كثيراً ، وخاصة لأنه كان اختيارياً فى أول الأمر ، كما أن مشروع القرض الأهلى الذى أقرضه المفتش بربح ٩٪ المعروف بقرض « الروزنامة » لم يصادف نجاحاً كبيراً ، ولم يدخل الخزانة منه سوى ١,٨٧٨,٠٠٠ جنيه .

قرض فاحش :

وفى سنة ١٨٧٣ زاد الدين السائر حتى وصل إلى ٢٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، فلجأ الخديو إلى أحد المصارف الأوربية ووحد هذه الديون كلها فى قرض قيمته الأسمية ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بفائدة ٧٪ فكان هذا القرض وبالا على الحكومة ، إذ لم يصلها منه فعلا إلا ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وضاع الباقى

بسبب تكاليف القرض ونزول أسعار الأوراق المالية التى دفعت ضمن القرض .

بيع أسهم القناة :

وفى نوفمبر سنة ١٨٧٥ وصلت الحالة المالية إلى أسوأ درجة وخاصة بسبب اشتباك الحكومة فى حرب الحبشة ، وبعد أخذ ورد التجأ إسماعيل إلى بيع أسهم الحكومة المصرية فى شركة قناة السويس فسارعت الحكومة البريطانية للحصول على هذه الصفقة وفى أقل من أسبوع تمكن « دزرائيلى Disraeli » رئيس الوزراء وزعيم المحافظين من شراء الأسهم . أما المبلغ الذى تسلمه الخديو وهو ٣,٩٦٧,٥٨٣ جنيهاً بالضبط فحسن الحالة بعض التحسين وأخر حلول الأزمة .

محاولة الإصلاح :

ثم إن الخديو فطن لسوء الحالة وصمم على إدخال الإصلاحات اللازمة فطلب من الحكومة الإنجليزية مساعدته بإرسال أحد موظفى المالية الإنجليزية فأجابت الحكومة بإرسال المستر « كيف Cave » عضو البرلمان والعضو فى مجلس الملك الخاص لإجراء تحقيق دقيق وتقديم تقرير واف عن حالة المالية فى البلاد ، وهذه سياسة غريبة جديدة من الحكومة الإنجليزية لأن الخديو إنما طلب موظفاً يكون تحت أمره لا محققاً يعلن أسرار الحكومة .

تقرير مستر كيف :

وصل « كيف » فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ وبعد البحث والتنقيب مدة شهرين قضاهما فى « قصر النزهة » بشبرا كتب تقريراً هامًّا عن حقيقة الحالة فى مصر قال فيه « تشكو مصر من الجهل والاختلاس والإهمال والتبذير وهى الأمراض المنتشرة فى الشرق . وتشكو كذلك من كثرة النفقات التى سببها إدخال مدنية الغرب فى البلاد ، فقد أنفقت أموال طائلة فى مشروعات لا تجدى نفعاً وفى مشروعات منتجة ولكنها أنجزت خطأ أو بسرعة » واقترح المستر « كيف »

فى آخر التقرير إنشاء إدارة للمراقبة المالية يرأسها موظف انجليزى واقترح أيضاً ألا يعقد قرض ما لم توافق عليه إدارة الرقابة . وقال إن ثروة مصر ومواردها كافيان لدفع جميع ما عليها من الديون إذا حسنت إدارة البلاد .

غير أنه مع اعتدال هذا التقرير واستعداد الخديو لتنفيذ ما اشتمل عليه من اقتراحات . فقد نجم عنه أذى عظيم لعدم نشر التقرير بسرعة ولرفض الحكومة الإنجليزية إعارة موظف مالى للقيام بالإصلاحات المطلوبة ولم يسع الخديو إلا إصدار أمر عال فى ١٨ أبريل سنة ١٨٧٦ بوقف الدفع مؤقتا . ومنذ ذلك اليوم بدأت المشكلة المالية المصريه ، وبدأ معها التدخل الأوربى فى شؤون الحكومة الداخلية .

توحيد الدين :

ولما ذعر الرأى العام الأوربى سعى الخديو فى تهدئة الخواطر فأصدر مرسومين فى مايو سنة ١٨٧٦ الأول يقضى بتوحيد الدين العام الذى على الحكومة وعلى الدائرة السنية وجعل مجموعه مبلغ ٩١,٠٠٠,٠٠٠ بفائدة قدرها ٧٪ يسدد فى ٦٥ عاماً .

إنشاء صندوق الدين :

وبمقتضى المرسوم الثانى قرر إنشاء إدارة خاصة للدين يعين فيها موظفون من الأجانب لإدارة شؤون الدين ، وهذه الإدارة هى التى أطلق عليها « صندوق الدين المصرى العام » وعينت كل من إيطاليا وفرنسا والنمسا مندوباً عنها ، أما الحكومة الإنجليزية فأبت تعيين مندوب رسمى عنها واختير فيما بعد الكبتن « بارنج Baring »[1] مندوبا عن الدائنين الإنجليز كما عين بعد ذلك مندوب عن روسيا وألمانيا ؛ وخصص دخل أكبر مديريات القطر ضمانة لتسديد الأقساط . ويعتبر تكوين صندوق الدين أول تحديد فعلى لسلطة الخديو إذ أصبحت لجنة الصندوق بمثابة حكومة مستقلة داخل الحكومة فى مصر . وقد كن من رأى

(١) هو الذى صار «لورد كرومر» فيما بعد .

الخديو أولا أنه ليس ثمة خطر من اجتماع مندوبى الدائنين ، ولكن ما لبثت الحال أن تغيرت لما تدخلت الحكومات نفسها لصيانة مصالح الدائنين فأوجدت فى مصر حالة سياسية ليس لها إمثيل فى تاريخ الحكومات المستقلة .

لجنة جوشن وجوبير :

اتفق أصحاب الديون من الإنجليز على إرسال المستر « جوشن Goschen » المالى الكبير وعضو البرلمان وأحد الوزراء السابقين وانتخب الفرنسيون المسيو « جوبير Joubert » واتفقت الحكومتان على أن يقوم الاثنان بإجراء تحقيق دقيق فى الحالة المالية . وما لبثا أن قدما تقريرهما فى نوفمبر سنة ١٨٧٦ وفيه يقترحان فصل ديون الدائرة السنية البالغ قدرها ٨,٨١٥,٠٠٠ جنيه وفصل بعض القروض الأولى عن الدين الموحد حتى أصبح بذلك ٥٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بفائدة قدرها ٦٪ وقدرت الدين الممتاز بمبلغ ١٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بفائدة قدرها ٥٪

ولضمان حسن السير اقترحت اللجنة تعيين مراقبين أحدهما إنجليزى ويكون على رأس إدارة الإيرادات والثانى فرنسى ويكون على رأس مراجعة الحسابات وتعيين أجانب آخرين كرؤساء للمصالح . ووافقت أيضا على تكوين « صندوق الدين العمومى » للنظر فيما يختص بالدين أولا فأولا .

وإجابة لطلبات أصحاب الديون أقر الخديو تعيين إنجليزى وفرنسى كمراقبين ماليين الأول للدخل والثانى للمراجعة والدين ، وفى هذه الآونة عزل « إسماعيل صديق »[1] المفتش الذى لقى حتفه ، وطرد كثير من الوطنيين

---

(١) كان إسماعيل صديق أخا فى الرضاعة ثم صديقاً للخديو منذ صغره ولما اعتلى إسماعيل العرش عينه مفتشاً عاما وفى سنة ١٨٦٩ عينه وزيراً للمالية وصار المفتش فى حقيقة الأمر الحاكم بأمر الخديو وقد عرف المفتش كيف يعامل الفلاحين فشدد أيما تشديد فى معاملتهم ومحاسبتهم . وظل المفتش فى المالية يسىء إلى الفلاحين حتى بدأت الكارثة المالية فى سنة ١٨٧٦ وجاءت بعثة الدائنين فكان ذلك بمثابه محاكمة للمفتش وما بدأ التحقيق حتى ظهرت أغاليط واختلاسات ومتناقضات وسرقات فى الدخل لا يمكن إنكارها . فلما علم المفتش بما ظهر كتب إلى الخديو ينصحه بعدم الأخذ بآراء المحققين الأجانب فخشى الخديو استفحال أمره وافتضاح الحقائق التى

وعين بدلا منهم أجانب برواتب ضخمة .

سوء الحال فى البلاد :

وفى يوليه سنة ١٨٧٧ كتب معتمد انجلترا إلى حكومته يقول : « إن الحكومة المصرية مواظبة على دفع أقساط الدين ودفع الجزية على الرغم من نفقات الحرب الروسية التركية ولكنه أبدى تخوفاً من سوء العاقبة لأن الفلاحين كما ذكر كانوا يئنون من تحمل عبء ثقيل من الضرائب » .

وعلى ذلك سرعان ما ظهرت الأزمة ثانياً فرفعت القضايا على الحكومة وعلى الدائرة السنية أمام المحاكم المختلطة ، وقامت الجاليات الأجنبية وخاصة فى الإسكندرية بضجة عظيمة لظنهم أن الخديو يريد خداعهم وأن لمصر والخديو كنوزاً من المال كافية لدفع أقساط الدين المطلوب ، وحكمت المحاكم المختلطة فى أحوال كثيرة فى مصلحة الأجانب الدائنين ضد الحكومة والأمراء ولكن لم تستطع المحاكم تنفيذ الأحكام فاحتجت رسمياً لدى القناصل وأظهر الأجانب فى سلوكهم تمرداً وعيوباً أخذها عليهم الناس .

لجنة التحقيق سنة ١٨٧٨ :

وزاد اضطراب الخديو وقلقه بسبب حدة الرأى العام فى مصر وفى الخارج ولعدم إمكان الحكومة القيام بمسئولياتها المالية وعند ذلك اقترحوا عليه إنشاء لجنة دولية عامة للتحقيق فى جميع شؤون الحكومة المالية والإدارية ، فألحوا على الخديو حتى تألفت اللجنة بدكريتو خديوى بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٨٧٨ ولها السلطة التامة الواسعة فى التحقيق .

والغريب فى أمر هذه اللجنة أنها شملت مندوبى الدول فى صندوق الدين أى أن الدائنين هم الذين تولوا التحقيق مع غريمهم الخديو وأصبحت لهم سلطة

يعرفها إسماعيل صديق فعمل على التخلص منه ولا يعلم للآن تفسير موثوق به للطريقة التى قضى بها الخديو عليه ، غير أنه ذكر فى الجريدة الرسمية أن المفتش قد اتهم بالخيانة والتآمر على الخديو وقبض عليه وحوكم أمام المجلس الخاص ونفى إلى دنقلة وبعد أشهر أعلن خبر موته هناك (١٨٧٦).

الحكم عليه . وكان يمثل انجلترا فى اللجنة السير « رڤرس ولسون Rivers Wilson » كوكيل للجنة والكبتن « بارنج » مندوب انجلترا فى صندوق الدين ويمثل فرنسا « ده بلنير De Blignières » وكان الأمر فى يد وكيل اللجنة السير « رڤرس ولسون » وزميله الكبتن « بارنج » وكانت أفكار هذين العضوين متشبعة ضد الخديو فسار التحقيق وبوادر الشقاق ظاهرة بين الخديو واللجنة .

استقالة شريف :

وأول إهانة لحقت الخديو جاءت بإصرار اللجنة على دعوة شريف باشا وزير الحقانية للظهور أمامها ولم تكترث اللجنة لرغبة الخديو فى أن شريف باشا يكتفى بتقديم معلوماته كتابة . وكانت نتيجة هذا التشبث أن استقال شريف ، ويظهر أن اللجنة أرادت فى هذه المسألة أن ترهب الموظفين وتعلن للملأ سلطانها على الخديو ووزرائه .

تأليف أول وزارة مسئولة :

وأول ما أستقر عليه رأى المحققين مبدئياً هو أنه لا إصلاح إلا إذا حدّدت سلطة الخديو وتألفت وزارة مسئولة ونزل الخديو والأمراء عن أراضيهم للحكومة مقابل مخصصات تصرف لهم ، فقبل الخديو العمل بهذه الاقتراحات ونزل عن جزء عظيم من أملاكه ، ودعا نوبار باشا من أوربا بالبرق ليفتتح العهد الجديد وفى تلك الآونة فاه الخديو بكلمته المشهورة مخاطباً السير « رڤرس ولسون » قائلا : « إن بلادى لم تعد فى إفريقية ، بل إنها أصبحت بالفعل جزءاً من أوربا وصار من الطبيعى ترك طرق الحكم القديمة وقيام نظام حكومى يتفق مع حالة البلاد الاجتماعية » وكتب أيضاً خطابه الخطير ذا الأهمية الدستورية فى حكومة البلاد إلى نوبار باشا فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وفيه يقول : « ... وأريد عوضاً عن الإنفراد بالأمر الذى هو قاعدة الحكم فى بلادنا سلطة يكون لها حق الإدارة العامة وتعادلها قوة موازنة من مجلس النظار ، بمعنى أنى

أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باشتراك ومساعدة مجلس النظار وعلى هذا يجب أن يكون النظار متضامنين وأن يسرى العمل على حسب رأى الأغلبية ويكون لكم رياسة مجلس النظار وجعلت مسئوليته عليكم . وإنى أرى أن تشكيل هيئة نظار حائزة لهذه المزايا ليس مخالفاً لعوائدنا ولا لآرائنا وأفكارنا ، بل موافقاً لأحكام الشريعة الغراء » .

تعيين وزيرين أجنبيين :

وقد احتفظ نوبار فى هذه الوزارة بالخارجية والحقانية وأخذ رياض الداخلية وشريف الحربية وأسندت المعارف والأوقاف إلى مبارك . وقبل الخديو تعيين السير « رڤرس ولسون » للمالية والمسيو « ده بلنيير » للأشغال .

١٩ — ٢ — ١٨٥١ يوم الثلثاء

الوزارة الجديدة والخديو :

وعلى أثر ذلك ظن الناس أن الأزمة قد انفرجت غير أن هذا النظام الدستورى لم يأت بالفائدة المرجوة لأن نوبار نفسه كان متعباً للخديو ولم يتمكن الاثنان من العمل معا باخلاص . زد على ذلك أن نوبار لم يعرف اللغة العربية وعلى ذلك كان اتصاله بالشعب ضعيفا وكان جل اعتماده فى وزراته على زميليه الأجنبيين وحكومتيهما ، وبلغ من جرأته أن حرم الخديو كل سلطة ونفوذ وأصبح الخديو فى وزارة نوبار صفراً على اليسار . والحقيقة أن وجود الأجانب فى الوزارة قد ساعد على إثارة الرأى العام إذ رأى الناس أن الأجانب قد حلوا محل الوطنيين وأن البلاد تسام وتمتص دماؤها فى سبيل إرضاء الأجانب ودفع رواتبهم وفوائدهم المستحقة ، وعمل وسطاء الخديو على تنشيط هذه الأفكار ولم تكن لجنة التحقيق قد انتهت بعد من وضع تقريرها النهائى عن الحالة المالية .

ثم ما لبث أن ظهرت فى البلد بوادر حركة وطنية أخذت تزداد شيئاً فشيئاً ضد تدخل الأجانب فكان العلماء والأعيان يجتمعون فى منزل السيد البكرى

نقيب الأشراف ويرفعون الشكاوى للخديو ويتهمون الوزارة بالخيانة وبمالأة الأعداء .

مظاهرة الضباط ؛ فبراير سنة ١٨٧٩ :

وفى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ قامت فى القاهرة مظاهرة خطيرة جديدة فى بابها بسبب إحالة ٢,٥٠٠ ضابط من الجيش على الاستيداع بنصف راتب وكان لهم على الحكومة مبالغ متأخرة متراكمة فتجمهر ٤٠٠ ضابط بزعامة أحد مدرسى المدرسة الحربية البكباشى لطيف سليم واجتمع معهم عدد عظيم من الناس بالقرب من وزارة المالية ، ولما حضر نوبار والسير « رڤرس ولسون » إلى ديوان الوزارة فى مركبة انقض عليهما الثوار وأهانوهما وكادت الحالة تفضى إلى ما لا تحمد عقباه لولا أن حضر الخديو بنفسه فى الحال ووعد بصرف ما لهم على الحكومة وأمر الجمع بالانصراف . فلما تأخروا قليلا أمر الجنود بإطلاق الرصاص على المتظاهرين إرهاباً وانتهت الحالة بسلام .

وتعتبر هذه الحادثة أول نذير بالثورة الغرابية ويتهم بعضهم الخديو بأنه المحرض على الفتنة ، على أنه مهما بلغ عطف الخديو على الثائرين فإنه يصعب عليه أن يحبذ قيام فتنة مسلحة . وقد أثنى الجميع على الخطة التى سلكها الخديو وجاء إليه القناصل يشكرونه على حسن تصرفه . فانتهز الخديو الفرصة وأخبر القناصل بأنه لا يمكن أن يكون مسئولا عن شىء فى البلد ما لم تكن فى يده السلطة الكافية فأبلغ القناصل هذا الأمر لحكوماتهم ، ولما سأل القناصل نوبار عما إذا كان يمكنه ضمان الأمن والنظام فى البلاد أجاب بالسلب واستقال .

وزارة الأمير توفيق :

وعرض الخديو تأليف وزارة جديدة يحتفظ فيها الوزراء الأجانب بمراكزهم ويكون للوزيرين الأجنبيين حق «الڤيتو Veto» أو حق منع تنفيذ قرارات مجلس الوزراء إذا لم يوافق عليها الوزيران . وعاضدت الحكومة الفرنسية هذا

الاقتراح فتألفت الوزارة نهائياً برياسة الأمير توفيق باشا حتى يرأس مجلس الوزراء بدل أبيه وبقى رياض وزيراً للداخلية على الرغم من محاولة الخديو نقله إلى وزارة أخرى وبقى الوزراء الأجانب كل فى وزراته . وعلى ذلك تحسنت الحالة على وجه العموم ولم يبق إلا السير « رڤرس ولسون » يعمل على الإضرار بمصلحة الخديو . وقد كان مستأثراً بكل سلطة فى الوزارة ولم يترك لتوفيق باشا ظلا من القوة وأخذ يعد مشروعاً ماليًّا فحواه إعلان إفلاس الحكومة المصرية .

إسماعيل يتحدى الدول :

ووصل خبر الإفلاس إلى الخديو فأفهمه خاصته والمقربون منه أن هذا عار على حكومة مصر . وعند ذلك ثارت ثائرة الناس من جديد وتوالت الاجتماعات بمنزل البكرى ثانية مطالبين بتكوين وزارة وطنية مسئولة وإعادة انعقاد مجلس النواب بحيث يعطى السلطة الكافية كأمثاله فى أوربا وتكون الوزارة مسئولة أمامه ، فما كان من الخديو إلا أن دعا مجلس شورى النواب إلى الانعقاد فى يناير سنة ١٨٧٩ وشجعه على بحث شؤون الدولة العامة فأخذ المجلس يطالب بمسئولية الوزارة أمامه ، وظهر فى المجلس عدد من الأعضاء المستنيرين أمثال عبد السلام المويلحى الذى أمكنه قيادة المجلس بمهارة ، وأعد النواب مشروعاً لحل المشكلة المالية وخالفوا فيه مشروع السير « رڤرس ولسون » وقدموه للخديو .

وزارة شريف :

ولم يمض شهر على تأليف وزارة توفيق حتى دعا الخديو قناصل الدول وأفهمهم أن هناك سخطا عامًّا فى البلاد وأنه إزاء هذه الحالة سيتخذ تدابير جديدة . وقال الخديو إن مصر ليست فى حالة إفلاس وإنها قادرة على دفع جميع ما يطلب منها وإن الأمير توفيق قد قدم استقالته إجابة للرأى العام وأن الوزارة الجديدة يجب أن تكون من عناصر وطنية بحتة وتكون مسئولة أمام مجلس النواب ، ثم إنه من غير استشارة ولا تردد كلف شريف باشا فى ٧ أبريل سنة ١٨٧٩

تأليف وزارة وطنية فتقلد شريف باشا الداخلية والخارجية وأشرك معه رجالا جلهم معروفون بولائهم للخديو وحسن بلائهم فى جمع الضرائب فى الأيام العصيبة وقد جاء فى خطاب الخديو إلى شريف باشا ما يأتى . . . « إنى بصفة كونى رئيساً للدولة ومصرياً أرى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة وأقوم بأداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية ، ولكنى لما رأيت ما كانت عليه النظارة السالفة استولى على الأسف الشديد لأن ذلك السير كان على غير رضا الملة والأهالى حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها وكانت قبل ذلك فى غاية الهدوء والسكون وطالما أخبرت النظار ووكلاء الدول وأنذرتهم فلم يتيقظوا ولم يلتفتوا . وزيادة على ذلك أن النتيجة التى وصل إليها ناظر المالية وأظهر بها أن البلاد فى حالة العدم والإفلاس كانت سبباً لتغيير قلوب الأمة ونفورها من هيئة النظارة كل النفور . لذلك قد وكلت إليكم تشكيل هيئة النظارة بناء على الإرادة الصادرة فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وأن تكون هيئة هذه النظارة مشكلة من أعضاء وطنيين مصريين ومكلفة المسئولية لدى مجلس الأمة » .

تقرير لجنة التحقيق :

ولما كان هذا الخطاب بمثابة إنذار للوزراء الأجانب بالطرد استقالا واستقال معهما عدد من كبار الأجانب المعينين فى الوظائف الكبرى ثم استقالت لجنة التحقيق ورفعت قضية أمام المحاكم المختلطة على الحكومة وأسرعت بنشر تقريرها وفيه تقول : « إن البلد واقعة فى حالة إفلاس منذ سنة ١٨٧٦ وأن أرباح الديون يجب أن تخفض لأن البلاد لا يمكنها تحمل أكثر مما هى رازحة تحته » ، غير أنها اقترحت ألا ينزل أصحاب الديون عن شىء ما لم يضح المدينون بأقصى ما يمكنهم من التضحيات المعقولة . والمدينون فى نظر اللجنة هم الفلاحون الذين يدفعون الضرائب . وهذا خطأ لأن الفلاحين لم تؤخذ آراؤهم عند عقد هذه القروض . وإذا كانت الحكومة مستدينة وليست قادرة على الدفع

إلا إذا سامت رعاياها كل صنوف العذاب فإن ذلك يكون منتهى الظلم . وكان الواجب فى مثل هذه الأحوال أن يتحمل الدائنون بعض التضحيات ولكن اللجنة لم تر ذلك مع أن الدائنين هم وحدهم مسئولون عن نتيجة أعمالهم وهم الذين خاطروا بأموالهم فى الخارج حبًّا فى الكسب الكثير . وكانت القاعدة المعمول بها فى الحكومة الإنجليزية على الأقل فى ذلك الوقت « أن الحكومة ترفض التدخل رسميًّا لحماية الأشخاص الذين اختاروا أن يضعوا رءوس أموالهم فى مشروعات أجنبية إذ عليهم أن يقبلوا ما تأتى به مخاطراتهم من مغانم ومغارم » . ولكن يظهر أن مسألة مصر فى نظر الحكومة الإنجليزية كانت مسألة استثنائية فنقضت تلك القاعدة الحكيمة بتدخلها . وقررت اللجنة أيضاً أن يكتفى الخديو بأخذ راتب من الحكومة مقداره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه وأن تزاد ضريبة الأراضى العشورية وكان أكثرها ملكا لكبار الأعيان والموظفين وذلك إلى أن يتاح مسح جميع الأراضى وتوزيع الضرائب عليها ، وقررت أيضا تصفية قرض المقابلة وقرض « الروزنامة » وعدم حسبانهما ضمن ديون الحكومة وقررت أن يكون ربح الدين الموحد ٥ ٪

موقف الحكومة :

وحاولت وزارة شريف الجديدة إرضاء أصحاب الديون الأجانب مع صيانة شرف وحقوق الحكومة المصرية فعين الخديو فى مجلسه الخاص أعضاء من كبار الأجانب فى مصر . وعرض شريف باشا أن تعود المراقبة المالية ثانياً ، ولكن الحكومتين الأنجليزية والفرنسية عارضتا فى ذلك واستعملتا لهجة الشدة ضد الخديو فكتبتا تقولان « إذا أصر الخديو على إهمال التعهدات الواجبة عليه على الرغم من تأكيداته السابقة ورفض مساعدة الوزراء الأوربيين له فإنا نستخلص من ذلك أنه لا يريد صداقتنا ولا يسع الحكومتين إزاء ذلك إلا حرية العمل لأنفسهما فى الدفاع عن مصالحهما فى مصر » ، غير أن إسماعيل أصر على تحديه لإنجلترا وفرنسا واغتر بنجاحه فى طرد الوزراء الأجانب وإسقاط وزارة

نوبار وعدم الاكترات لاقتراحات لجنة التحقيق التى تمثل دائنى الحكومة اعتقاداً بعدم إمكان اتفاق أوربا على رأى ضده .

تدخل بسمارك :

غير أن بسمارك كان للخديو بالمرصاد . ففى ١١ مايو سنة ١٨٧٩ أعلن السفير الألمانى فى لندن « أن حكومة ألمانيا إزاء تصرفات الحكومة المصرية المتهوّسة ونقضها للاتفاقات الدولية ترى من واجبها اتخاذ التدابير الفعالة بدون تأخير لحماية مصالحها المهددة وحماية المحاكم المختلطة وحماية رعاياها وذلك بأن تتشدد إزاء تصرفات الخديو الاستبدادية » . ويظن البعض أن « نوبار » هو الذى حرك بسمارك انتقاماً من فرنسا التى تكرهه ومن الخديو الذى أهانه ومن انجلترا التى نسيته . ومن المؤكد أن يكون أصحاب الأموال قد استنجدوا ببسمارك فتحرك هذا وهدد الحكومتين الإنجليزية والفرنسية بالتدخل فعلا إذا لم يهما بحسم المسألة فلم يسعهما إلا تقرير عزل الخديو .

خاتمة إسماعيل

نصح الخديو بالنزول عن العرش :

وفى ١٨ يونيه نصح للخديو رسمياً بالنزول عن العرش لابنه توفيق وإلا آل العرش للأمير عبد الحليم بن محمد على فماطل الخديو معتمداً على مساعدة الباب العالى كما وعد ولكن الدول ألحفت .

وقد جاء فى الكتاب الذى أرسله « اللورد سالسبورى » وفيه ينصح الأمير بالنزول عن العرش ما ياتى : « لو كانت مصر مملكة ليس للدول نصيب فى تاريخها الماضى ولا يهم الدول منها ما يصيبها فى المستقبل لكانت الطريقة المثلى هى أن تترك مصر بدون اهتمام أو تدخل بين الخديو ورعاياه ، غير أن هذه سياسة يستحيل على انجلترا اتباعها فمصالح انجلترا وواجبها يحتمان عليها أن

تبذل ما فى وسعها لتضع حداً لهذه المسائل ويظهر أن العقبة الوحيدة فى طريق الإصلاح هى شخص الخديو وليس هناك شك فى أن تغير الخطة يتطلب تغير الحاكم » .

رد الخديو :

فأنصت الخديو لهذه الرسالة بكل اهتمام ثم أجاب القنصلين بأنه سيحيل المسألة على الباب العالى . قال القنصل الفرنسى « ولكنكم تحديتم السلطان عشرين مرة وعملتم من غير مشورته » فأجاب الخديو قائلا : « إنى اتحداك أن تذكر حادثة واحدة » فلم يحر القنصل جواباً وخانته ذاكرته . عند ذلك أراد زميله أن ينقذ الموقف فقال : « ولكن يا صاحب السمو ألا يحسن بك أن تظهر شيئاً من الاستقلال لأنهم ربما خدعوك فى القسطنطينية ؟ » فأجاب الخديو : « حيث إنك ياعزيزى تنصحنى أن أظهر استقلالى بالنزول عن كل سلطة فلست أرى فائدة تعود على من ذلك » .

الباب العالى يعزل الخديو :

وفى اليوم التالى ٢٦ يونيه لم يجد الباب العالى مخرجاً من مأزقه ورأى أن الفرصة سانحة ليؤكد فيها سيادته على مصر فأرسل إلى مصر رسالتين برقيتين إحداهما بتولية توفيق باشا والأخرى بعزل الخديو إسماعيل . فجاء شريف باشا وأعلم الخديو بالرسالتين فأمر الخديو بإحضار توفيق باشا فتقابلا والدموع ملء العيون ونهض الوالد لأول مرة يحيى ابنه الأكبر .

وفى ٣٠ يونية سنة ١٨٧٩ غادر الخديو إسماعيل القاهرة إلى الإسكندرية ومعه أولاده وحريمه وجواهره وكل ما استطاع نقله فى الفترة الصغيرة التى حددت له على حسب أمر الدول . وكان منظر الفراق بينه وبين أحبابه وأهل عشيرته عند محطة القاهرة مؤلما للغاية ، إذ كان الخديو يعانق ابنه توفيق ويودع أرض مصر للمرة الأخيرة . وفى الإسكندرية ركب الخديو باخرته «المحروسة» وودع الناس الوداع الأخير .

سفره إلى إيطاليا :

ولما خرج رئيس اليخت من الميناء قرأ الأوامر المختومة التى سلمها إليه محافظ الثغر فكان فحواها ألا ينزل أى أرض عثمانية فبعد أن كان قاصداً القسطنطينية أمره الخديو فيمم ميناء نابلى حيث أعد له الملك « أومبرتو الأول » ملك إيطاليا قصر « لافاقوريتا » مقاماً .

وقد عاش الخديو فى مقامه الجديد عيشة راضية ساكنة حرم فيها على عشيرته التلفظ باسم مصر ولو أنه كان كثير الأمل فى الرجوع إليها . وكان الخديو كثيراً ما يسافر إلى باريس وبروكسل ولندن للرياضة وترويح النفس . وأخيراً سمح له بالمقام فى القسطنطينية فغادر إيطاليا وعاش فى قصر « ميركون » من سنة ١٨٨٧ إلى سنة ١٨٩٥ فكانت هذه المرحلة من حياته أنكد أوقاته فقد أحاطه السلطان عبد الحميد الثانى بالعيون والجواسيس وحظر عليه الخروج من قصره وتوالت عليه الأسقام فتأثرت حالته الصحية وفاضت روحه فى ٣ مارس سنة ١٨٩٥ وعمره إذ ذاك خمس وستون سنة ، ونقلت رفاته إلى القاهرة حيث دفن فى ١٣ مارس فى مسجد الرفاعى باحتفال كان بالغا النهاية فى المهابة والجلال .

ولئن كانت هفوات إسماعيل الفانى كثيرة — فإن حسنات إسماعيل الخالد أكثر وأبقى — فمصر لا تنسى دولة إسماعيل وإصلاحاته ، والعالم سيذكر على الدوام خدمات إسماعيل للمدنية والعلم وسوف يتحدث الناس جيلا بعد جيل بشخصية الخديو إسماعيل وتاريخه .

الفصل الخامس عشر

بدايه عهد الخديو توفيق

نشأته :

ولد توفيق أكبر أنجال الخديو إسماعيل فى سنة ١٨٥٢ وتعلم بمصر ولم يرسله والده إلى الخارج لإكمال تعليمه ، بل أبقاه بجواره ليتمرس بالأعمال ، فنشأ محدود النظر ضيق الاطلاع خجولا يتهيب الأجانب ، يتكلم الفرنسيه ولكنه لا يجيدها . غير أنه استفاد كثيراً من بقائه بجانب والده العظيم ، إذ أخذ يتقلب منذ أن بلغ عمره التاسعة عشرة فى وظائف عدة أهمها رياسة المجلس المخصوص ونظارة الداخلية والأشغال وأخيراً رياسة مجلس النظار ، واستطاع توفيق أن يعرف دقائق الإدارة المصرية وأن يدرس أخلاق وحاجات مواطنيه عن كثب مما كان له أحسن الأثر فى أول عهد الإصلاحات . وكان توفيق فى السابعة والعشرين من عمره حين وافاه تلغراف الصدر الأعظم بتوليته عرش مصر .

أثر عزل الخديو إسماعيل :

اعتلى توفيق أريكة الملك على أثر حادث فذ لم يسبق له مثيل فى تاريخ الحكم بالبلاد منذ أن أقام دعائمه محمد على الكبير فى أوائل القرن التاسع عشر . فقد كان « أفندينا » كما عرف حكام البلاد من أسرة محمد على مصدر جميع السلطات ؛ منه تصدر الأوامر وإليه ترجع جميع الأمور ، لا راد لكلمته ؛ ومشيئته هى القانون ، فما هى إلا سنوات معدودة حتى رأى المصريون لفرط دهشتهم مناظر غريبة لا عهد لهم بها ، فمن موظفين أجانب تضاعف عددهم وتكاثروا فى المصالح المختلفة ؛ إلى محاكم مختلطة وسع سلطانها كل شىء حتى

حق مقاضاة الخديو والحكم عليه ، إلى اشتراك فعلى من جانب انجلترا وفرنسا فى إدارة شؤون البلاد ، وأخيراً إلى مس السيادة الشرعية العليا وعزل أفندينا نفسه ونفيه عن البلاد .

هذا هو الحادث التاريخى الذى ضرب الحكومة الخديوية فى الصميم فأظهر ضعفها وأذلها وقلل من شأنها فى نظر الأجانب وأهل البلاد ، وهذا هو السر فى ضعف توفيق ومن تلاه إذ علموا أنهم يجوز عليهم ما جاز على إسماعيل العظيم. وبعد أن أيقنوا أن العرش الذى يجلسون عليه لا يكفى أن تستند قوائمه إلى الحق الشرعى الوراثى أو إلى قوة الشعب ومشيئته ، بل وجدوا أن لا بد لهم من تكأة أجنبية تحول دون تزعزع قوائم العرش إذا ما هزتها أعاصير السياسة أو المال .

لذلك لم يكن غريباً أن يسير توفيق من أول الأمر وفق رغبة الدول بعد أن رأى بعينيه قساوة الدرس الذى ألقى على والده ، وكان طبيعيًّا أيضا أن يتضعضع أثر الطاعة والمهابة والنظام فى نفوس المصريين عامة وأن تنزع ميول الوطنيين إلى حب الكفاح وتخليص الوطن من مظاهر الذلة والانصياع إلى الأجنبى ، وسنرى فيما يأتى كيف تطور التدخل الأجنبى من تدخل مالى إلى تدخل سياسى إلى إحتلال للبلاد . وكيف نمت فكرة الكفاح بين الوطنيين حتى تلقفها الجيش الذى استبد وأسرف فحاق به الخذلان .

١ — الحالة السياسية فى بدء عهد توفيق

توفيق والحكومة الدستورية :

أراد الخديو توفيق فى أول عهده أن يساير الرأى العام الوطنى الذى ظهر فى أواخر عهد الخديو إسماعيل فلما قدم شريف باشا رئيس الوزارة استقالته بناء على الخطط الدستورية قبلها الخديو . ولكنه كلفه بإعادة تشكيلها وأصدر إليه خطابه الشهير فى ٣ يوليه سنة ١٨٧٩ الذى فيه يقول :

« ..... ولعلمى أن الحكومة الخديوية يلزم أن تكون شورية ونظارها

مسئولين فإنى اتخذت هذه القاعدة مسلكا لا أتحول عنه فعلينا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها ليكون لها الاقتدار على تنقيح القوانين وتصحيح الموازين ... » .

وبذلك أيد توفيق دكريتو ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ القاضى بمسئولية الوزارة كما أيد الرأى القائل بتوسيع سلطة مجلس النواب . وكون شريف باشا الوزارة واحتفظ فيها بالداخلية والخارجية وعهد بنظارة الأشغال لمصطفى فهمى باشا والمالية لإسماعيل أيوب باشا .



الخديو توفيق

شريف باشا :

وكان شريف من أفراد البعثة التى أرسلها محمد على الكبير مع الأمراء إلى فرنسا وقد نبغ فى الهندسة الحربية . ولما عاد فى سنة ١٨٤٩ فى أول عهد عباس عين ياوراً لسليمان باشا الفرنساوى ثم عين وزيراً للداخلية فى عهد الخديو إسماعيل ثم رئيساً للوزارة .

وكان شريف محبوباً لدى الجميع لنزاهته وصراحته وصدق إخلاصه فكان الفرنسيون يحبونه لأنه كان يعيش كرجل فرنسى ولأن زوجته كانت ابنة سليمان باشا ، وأحبه الإنجليز لكرم أخلاقه ومهارته فى الصيد . وأحبه المصريون لإخلاصه فى خدمة مصر وسعيه فى تحقيق الآمال الوطنية .

مسألة الفرمان :

وأهم المسائل التى شغلت البال فى ذلك الوقت مسألة الفرمان أو التقليد الخاص بتولية توفيق . فإن الباب العالى أراد أن ينتهز الفرصة على أثر عزل الخديو إسماعيل فألغى فرمان سنة ١٨٧٣ الشامل لأهم الامتيازات التى كانت تتمتع بها مصر فى عهد الخديو السابق ، وظل الناس يترقبون صدور الفرمان الجديد بفارغ الصبر ليروا فيه مدى ما ترك للخديوية من الحقوق . وكان أهم ما كسبته مصر من الحقوق فى عهد إسماعيل ما يأتى :

(١) تنظيم وراثة العرش للابن الأكبر ، (٢) حق مصر فى عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية مع الدول ، (٣) حق عقد القروض المالية ، (٤) حق زيادة الجيش .

أما من حيث الحق الأول فإن انجلترا وفرنسا اتفقتا على ضرورة التمسك به ، والدليل على ذلك تأييدهما لتولية توفيق دون الأمير عبد الحليم أكبر أفراد الأسرة الخديوية والذى كان يسعى لتولى العرش بعد إسماعيل ، أما الحق الثانى فكان من مصلحة الدول التمسك به ضماناً لحرية التجارة فى مصر ، وبفضل إلحاح حكومة فرنسا جاء الفرمان الجديد مؤيداً لهذا الحق بشرط تقديم صور الاتفاقات التى تعقدها مصر مع ممثلى الدول قبل إعلانها وبشرط عدم معارضتها للمعاهدات السياسية التى عقدتها الدولة مع الدول ، ويلاحظ هنا أن تقديم صور المعاهدات للباب العالى لم يكن للموافقة ، بل كان لمجرد العلم بها . أما الحق الثالث فقد كان الرأى السائد عدم تجديده نظراً لما جره على مصر من المتاعب المالية ، غير أن مصلحة أصحاب الديون كانت تقتضى بقاء حق إمكان عقد القروض المالية لا للاستهلاك ، بل لتسوية الديون ، فبقى هذا الحق بهذه الشروط وبالاتفاق مع الدائنين أو وكلائهم قبل عقد القروض .

أما بخصوص عدد الجيش فقد أعاد الفرمان تحديد العدد كما كان أولا فى فرمان سنة ١٨٤١ وهو ١٨٠٠٠ مع حفظ الحق فى زيادته إذا كانت تركيا فى حالة حرب .

ومن النصوص التى ورد ذكرها فى الفرمان عدم جواز ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك جزء من الأراضى المصرية إلى الغير بأى حال ، وهو تحفظ جديد يشعر بما كان يساور الباب العالى من القلق بخصوص أرض مصر والسودان . وقد أرسل الباب العالى الفرمان الجديد بعد أن اتفق مع الحكومتين على مواده وبعد أن هددته الحكومتان بأنه إذا لم يذعن لآرائهما فإن مصر قد تتخلص نهائياً من السيادة العثمانية . وقد قرئ الفرمان رسمياً بالقلعة فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

الأجانب والمراقبة الثنائية :

أما المسألة الثانية التى شغلت بال الحكومة فهى مدى تدخل الأجانب فى حكومة البلاد ، إذ كتب شريف باشا يطلب إعادة تعيين المراقبين إشارة إلى عودة المياه إلى مجاريها فعينت فرنسا مسيو « دى بلنيير de Blignières » وعينت إنجلترا السير « افلن بارنج Ev lyn Baring » أولا ثم السير « أوكلند كلفن Colvin »[1]

حقوق المراقبين :

عند ما دارت المناقشات فى مدى الحقوق التى تكون للمراقبين رئى أن تكون مهمتهما مقصورة على البحث والمحاسبة والمراجعة والتفتيش دون إسناد أى عمل إدارى أو تنفيذى لهما ، ورئى أن يسمح لهما بحضور مجلس الوزراء وأن يكون لهما حق عرض الاقتراحات بشرط أن يكون رأيهما استشارياً فقط . وأهم ما جد بشأن المراقبين أن اشترط عدم جواز فصلهما بدون أخذ رأى حكومتيهما . وبذا تغيرت المراقبة فبعد أن كانت إدارة مصرية تابعة للحكومة المصرية صارت إدارة سياسية تابعة للدولتين صاحبتى الامتياز فى الشؤون المصرية .

---

(١) فى يوليه سنة ١٨٨٠ عين السير افلن بارنج مستشارا ماليا فى مجلس حاكم الهند العام.

استقالة وزارة شريف :

ثم نظر شريف إلى المسألة الأساسية الكبرى وهى تحديد سلطة الخديو ، وقد عانت البلاد من جراء الاستبداد فى الماضى شيئاً كثيرا . وكان من رأيه ألا يقتصر الأمر على وجود وزارة مسئولة عن أعمالها ، بل لا بد من توسيع اختصاص مجلس النواب أو الشورى كما جاء فى خطاب الخديو للوزارة والذى يعتبر بمثابة منهاج لها ، فقدم شريف مشروعاً للدستور لم يوافق عليه الخديو لأنه كان يرى أن البلاد لم تتهيأ بعد لقبول الأساليب الدستورية على النمط الأوربى ، وقد شجعه على هذا الرفض مساعى رجال بلاطه من جهة وبعض ممثلى الدول من جهة أخرى فاستقالت وزارة شريف فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

وزارة رياض باشا :

وقرر الخديو فى أول الأمر أن يحكم البلاد بلا وزارة ، غير أنه عدل بسرعة عن هذه الطريقة المحفوفة بالخطر ودعا رياض باشا من أوربا وكلفه فى ٢٢ سبتمبر تأليف وزارة جديدة فشكل وزارة احتفظ فيها بالداخلية وعين مصطفى فهمى للخارجية وعثمان رفقى للحربية وعلى مبارك للاشغال وحسين فخرى للحقانية ومحمود سامى البارودى للأوقاف .

أما رياض فدخل خدمة الحكومة صغيراً وتدرج فيها بحذقه ومقدرته إلى أن اختير فى معية عباس وسعيد وإسماعيل ، وقد مرنه نوبار على العمل فاختاره فى وزارته الأولى سنة ١٨٧٨ وعهد إليه بوزارة الداخلية وعين وكيلا وطنيًّا للجنة التحقيق الكبرى التى تألفت فى تلك السنة وأظهر فى هذا المركز من الصفات القوية ما حببه إلى الأجانب وأغضب الخديو منه وعلى ذلك غادر مصر إلى أوربا إلى أن دعاه توفيق لتولى الحكم .

أخلاقه :

وكان رياض معروفا بآرائه الحرة ضد الاستبداد فى آخر عهد إسماعيل ، وكان مع ذلك إداريًّا نزيها مقتصداً يحبه المصريون لاستقامته وشدة تمسكه بالدين . ويهابه الجميع لشدته ونزاهته . أما المصريون المتعلمون فكانوا لا يميلون لرياض لأنه كان جامداً متكبراً يمثل الآراء التركية القديمة ويشتد على الوطنيين ويتعقب حركاتهم ، وكان رياض أقل من شنريف إقداماً وصراحة ودون نوبار فى معالجة الشؤون السياسية العامة . ولكن رياض كان يفوقهما فى حسن الإدارة وإتقان التفاصيل رغم قلة حيلته أحياناً . وهناك ميزة أخرى لم تكن لزميليه وهى ميله لحركة الجامعة الإسلامية .

سياسته :

واستطاع رياض أن يتفق مع الخديو فأرضاه بأن جعل له حق رياسة المجلس متى أراد واحتفظ فى الوقت نفسه بمغزى دكريتو ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ فاستقرت الأمور نوعاً فى البلاد وزال القلق الذى ساور الناس فى آخر عهد إسماعيل وأخذ المراقبان يقدمان النصح للحكومة فى غير إملاء أو تشدد ، فساد الوفاق بين الجميع ، وانتعشت البلاد ونفذت إصلاحات جمة فى جميع مرافق البلاد .

٢ — الحالة الاقتصادية والمالية

وطبيعى أن توجه جهود الحكومة مع المراقبين إلى تحسين الحالة الاقتصادية بعد أن ارتبكت شؤون البلاد المالية أيما ارتباك ، فبدىء أولا بتنظيم دفع الأموال الأميرية وتحديد مواعيد الأقساط وعددها . ثم تكونت لجنة لتعديل البرامج وتوسيع نطاق التربية والتعليم وزيادة ميزانية وزارتى المعارف والأشغال ، وألغيت

الضرائب الدنيئة التى كانت فرضت فى أواخر سنى إسماعيل وأثقلت كاهل الأهالى مثل ضريبة الملح والعوائد الداخلية ورسوم بيع المواشى ورسم الجلود ورسم السفن . أما قانون المقابلة فقررت الحكومة إلغاءه فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ أيضا رغم ما كان فى ذلك من الغبن على أعيان البلاد الذين بلغ مقدار ما سددوه من مال المقابلة ١٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه تقريباً واكتفت الحكومة بأن زادت فى ضريبة الأراضى العشورية وقدرت هذه الزيادة بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه سنوياً خصصتها لتعويض دائنى المقابلة مدة ٥٠ سنة .

تصفية الدين :

ثم نظرت الحكومة فى وضع علاقات الحكومة المصرية مع دائنيها على أساس مستقر صحيح فصدر دكريتو فى ١٢ أبريل سنة ١٨٨٠ بتكوين لجنة لتصفية الديون برياسة « السير رفرس ولسون » وعضوية مندوبى الدول الأربع فى صندوق الدين وكان مندوب الحكومة المصرية بطرس غالى ، وانضم إليهم مندوب فرنسى آخر ليوازن العضوين الإنجليزيين ومندوب لألمانيا . وكان أساس عمل اللجنة التقرير الذى أصدرته لجنة التحقيق الكبرى سنة ١٨٧٨ إذ كانت هيئة اللجنتين واحدة تقريباً . أما المراقبان فبقيا بعيدين عن اللجنة يحضران لها العمل ويعاونان الحكومة المصرية إذا ما حاولت اللجنة أن تتشدد . وفعلا كان أول ما تقدما به من الاقتراحات أن ذكر أن سبب فشل المحاولات السابقة لتنظيم الديون وتسديد أرباحها هو عدم مواجهة اللجان لحقيقة الحال فى البلاد فمثلا فى سنة ١٨٧٦ حددت فائدة الدين الموحد ٦٪ وفى تقرير لجنة التحقيق الكبرى اقترح تخفيضها إلى ٥٪ والآن تقدم المراقبان باقتراح جعلها ٤٪ فقط فدلوا بذلك على صحة تقديرهما لحالة البلاد الاقتصادية وبذا تهيأ الدائنون لقبول التخفيض الجديد .

قرارات لجنة التصفية :

وبعد أن أتمت اللجنة اقتراحاتها أخذت ضماناً من دولها بقبول قرارتها نهائياً

وإن هذه القرارات تأخذ صورة قانون توافق عليه المحكمة المختلطة بمصر ، وفى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ أعلنت قرارات اللجنة ، وتعتبر هذه القرارات الأساس القانونى لدائنى مصر وللميزانية المصرية ، وأهم هذه القرارات :

بلغ مجموع الديون ٩٨,٧٤٨,٩٣٠ جنيهاً منها الدين الموحد ٥٨,٠٤٠,٣٢٦ وتضمنه مصلحة الجمارك وضريبة الدخان وضرائب مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط بعد خصم ٧ ٪ للمصروفات ، والفائدة ٤ ٪

الدين الممتاز ٢٢,٦٧٩,٨٠٠ جنيه وتضمنه إيرادات السكة الحديد والتلغرافات وميناء اسكندرية وسعر فائدته ٥ ٪

الدائرة السنية والخاصة ٩,٥١٨,٨٠٤ جنيهات .

قرض رتشيلد ٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

ويقوم صندوق الدين بخدمة الدينين الأولين وجمع المال اللازم لهما .

لا يجوز القيام بأى قرض بدون موافقة لجنة صندوق الدين .

إلغاء دين المقابلة وتعويض الذين دفعوه بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه سنوياً لمدة خمسين سنة .

تكوين مجلس إدارة دولى يتولى شؤون الدائرة السنية وتحديد فائدة قرضها ٤ ٪ واحتياطياً ٥ ٪ إذا أمكن .

قدرت الإيرادات لسنة ١٨٨٠ — ١٨٨١ بمبلغ ٨,٣٦٢,٠٠٠ و ٨,٤١٢,٠٠٠ ج . م . لما بعدها . وقدر لمصروفات الإدارة ٥,٥٢٠,٠٠٠ ج. م.

أثر صدور القابون :

وقد كان لإصدار هذه القرارات بصفة قانون باسم الخديو توفيق أحسن الأثر إذا أمن الدائنون على أرباحهم بعد قلق واضطراب دام خمس سنوات ، وشعر الخديو بتحسن مركزه لأن أعقد مشكلة فى البلاد وهى المشكلة التى كانت سبباً فى سوء خاتمة إسماعيل قد سويت تسوية قانونية دائمة مضمونة بوجود المراقبين ، وفرح المصريون عامة بهذه التسوية لأنها خفضت عبء الفوائد الباهظة

التى كان مطلوباً دفعها للدائنين أولا ، ولأن القانون قد خصص جزءاً طيباً من الإيراد لحسن إدارة شؤون البلاد ولإصلاح التعليم والرى فيها . أما كبار الملاك الذين دفعوا دين المقابلة فقد أهملت اللجنة شأنهم ولم تعاملهم معاملة الأجانب .

وقد نسب الملاك هذا الغبن فى معاملتهم إلى ضعف الخديو وحكومته وتفوق نفوذ الأجانب فى المصالح . لذلك سنرى أنه رغم صفاء الجو السياسى وتسوية المشاكل السياسية والمالية ، ورغم استقرار النظام الخديوى والوزارة فى الظاهر فقد كانت بواطن الأمور تخفى مفاجآت لم تكن فى الحسبان .

الفصل السادس عشر

الثورة العرابية

تمهيد – تطور الحالة الاجتماعية والفكرية

من ألزم مقومات النهضة الفكرية فى أى بلد ضمان الحريات واستقلال القضاء واستتباب العدل فيه ، وهذه جميعها لم تتوافر فى مصر فى العهود السابقة ، فالحريات كانت بيد الوالى والسلطات القضائية والتنفيذية تقوم بها فى الحقيقة هيئة واحدة إدارية هى الإدارة التى تستمد وحيها من الوالى .

أما فى آخر عهد إسماعيل فإن شيئاً من هذه الشرائط قد بدأ يوجد ، فوجدت المحاكم على أساس قضائى مستقل صحيح . ومجرد وجود هذه المحاكم فى البلاد فى ذلك الوقت كان كافياً لرفع كلمة القانون وتحسين حال التقاضى الأهلى عاجلا أو آجلا .

وما لبثت أن ظهرت الحياة العامة بمظهر جديد نشأ عن مواصلة الاحتكاك بمدنية الغرب بوساطة الأجانب الذين عينتهم الحكومة المصرية فى وظائفها أو الذين شجعتهم على المكث بالبلاد ونشر الثقافة الغربية والاجتماعية فيها أو بواسطة بعوث الشبان العائدين من أوربا الذين أشربت نفوسهم جديد النزعات وحديث الآراء وجماعات خريجى المدارس المصرية الحديثة وقد سرت إليهم عدوى الفكر العصرى بما لقنوا من الدروس ومن الصحف التى أنشأها جماعة من نابغى السوريين واللبنانيين الذين لجئوا إلى مصر وخدموا الأدب العربى على النمط الغربى ، ومن الحركة الأزهرية المستنيرة التى نفث فيها جمال الدين الأفغانى – وقد وفد إلى مصر سنة ١٨٧١ – روح حماسته وفلسفته فأنجبت أمثال

محمد عبده وباقى زملائه الذين أضاءوا صفحة مصر الحديثة بنور قدسى من الوطنية والعلم الصحيح .

ظهور جمال الدين الأفغانى :

وكان جمال الدين الأفغانى عالماً قد اتخذ العالم الإسلامى موطناً له فأخلص فى خدمته أيما إخلاص ، وخصص حياته وجهوده لنشر تعاليم الإسلام الصحيحة وتفسيرها تفسيراً عصرياً مستنيراً يتفق مع روح النقد والبحث العلمى الحديث ، وكان من مميزاته أن جمع بين الفلسفة الدينية والعلوم السياسية الحديثة فكان إذا حل ببلد إسلامى لم يقتصر على دروس الدين والفلسفة ، بل كان يمزج دروسه بالدعوة إلى المبادئ الدستورية لمحاربة الجهل والاستبداد والتدخل الأجنبى .

نزل جمال الدين مصر سنة ١٨٧١ وعمره إذ ذاك ٣٢ سنة فوجد أرضاً صالحة لبذر بذوره ، إذ استمال إليه الخديو ووزيره رياض باشا فقررت له الحكومة إعانة شهرية قدرها عشرة جنيهات ، وأخذ يلقى دروسه بالأزهر فى أول الأمر ، فلما رأى ما عليه بعض شيوخ الأزهر من الجمود جعل يلقى دروسه بمنزله على من التف حوله من المستنيرين من طلبة الأزهر والموظفين وغيرهم . وقد ظهرت آثار تعاليمه بسرعة فبدأ تلاميذه يعالجون الموضوعات العمرانية والسياسية والاجتماعية وينشرون رسائلهم فى الجرائد التى أخذت تظهر فى ذلك الوقت ، فنبهت مشاعر الناس واستفاقوا من جمود وغفلة استولت عليهم سنين طويلة .

ظهور الجرائد وأثرها :

وكانت « الوقائع المصرية » أقدم الجرائد التى تصدرها الحكومة المصرية منذ عهد محمد على ، وفى عهد إسماعيل ساعدت الحكومة على إصدار مجلتى « يعسوب الطب » و « روضة المدارس » الأولى علمية والثانية أدبية .

ثم جاء عام ١٨٧٧ وفيه وقعت الحرب الروسية التركية بما فيها من حوادث

ووقائع ومفاجآت مثيرة ، فاهتم الرأى العام فى مصر بتتبع سير الحرب لا بسبب اشتراك حملة مصرية مع الأتراك فحسب . ولكن لاتصال المصريين الوثيق بمركز الخلافة ولشدة تعلقهم بالجامعة الإسلامية وبحركة التعاون على صد تيار الاستعمار الأوربى . وقد أثارت هذه الحرب وسياسة الدول وخاصة انجلترا إزاءها أخذا ورداً ونقاشاً بين الناس فظهرت الجرائد محققة لرغبات قرائها ، وأخذت تنشر كل ما يهم الناس عن الحرب وتفتح صفحاتها لتبادل الآراء ، ثم أخذت تتشجع وتكتب بحذر فى السياسة المصرية العامة محبذة فى أول الأمر ، ثم لما اشتد ساعدها نوعاً أخذت تنقد هذه السياسة . وكان إسماعيل فى ذلك الوقت قد أخذ يستشعر الألم من ازدياد نفوذ الأجانب ويعد العدة للتخلص من « المراقبة الثنائية » فكان فى صالحه أن يشجع حركة ظهور الجرائد والكتابة فيها ظنًّا منه أنها ستكون فى يده سلاحاً يقاتل به النفوذ الأجنبى وفاته أن سلاح الصحافة بحدين فكما أنه يصلح لقتال النفوذ الأجنبى فإنه قد ينقلب ضده فى أى وقت بإيعاز من الجانب الآخر .

ومن الجرائد التى ظهرت إذ ذاك « أبو نظاره » وصاحبها إسرائيلى مصرى وجريدة « مصر » لأديب إسحق أحد أدباء السوريين الذين وفدوا إلى مصر بكثرة فى تلك الآونة و « الأهرام » لسليم تكلا وأخيه بشارة (سنة ١٨٧٥)وجريدة « مرآة الشرق » لإبراهيم اللقانى أحد الكتاب المصريين و « الوطن » لميخائيل عبد السيد (١٨٧٧) وكان جمال الدين وتلاميذه يكتبون فى هذه الجرائد ويتصلون بالجمهور اتصالا فكريًّا مباشراً ، وكان لكتابتهم أكبر الأثر فى توجيه الأفكار ضد الحكومة الاستبدادية والنفوذ الأجنبى .

تهيج النفوس :

وقد جاء فشل إسماعيل فى النهاية وعزله بوساطة الدول وإرغام المصريين صاغرين على قبول أوامر الأجنبى من الأسباب التى زادت فى ثورة النفوس ضد التدخل الأجنبى ، فلما رفض توفيق مشروع الدستور الذى قدمته وزارة

شريف وخالف بذلك سابق وعده وعهده واضطر شريف إلى الاستقالة ليحل محله رياض الذى قبل وجهة نظر الخديو وممثلى الدولتين فلم يقدم دستوراً ولا دعا المجلس القديم إلى الانعقاد ، بدأ القلق يساور النفوس وجعل الناس يجتمعون ويتشاورون فى مصير بلادهم وقد ظهرت بوادر السياسة الجديدة فنفى جمال الدين الأفغانى إلى جدة سنة ١٨٧٧ ، وظهر قانون التصفية وفيه من الغبن لكبار الملاك بإلغاء دين المقابلة ما فيه فتألفت جمعية سياسية بحلوان تعتبر نواة للحزب الوطنى الذى كان يقول بمبدأ « مصر للمصريين » ، وكان من مؤسسيه شريف باشا وشاهين باشا وراغب باشا ، وكانت حلوان إذ ذاك سكنا للطبقات الراقية التى آثرت أن تكون قريبة من ولى الأمر . وكما تألفت الجمعيات السياسية العلنية كذلك تألفت الجمعيات السرية من بين الضباط المصريين وبذلك تولدت العناصر التى أدت إلى الثورة العرابية .

الثورة

لم تكن الثورة العرابية فتنة دموية آريد بها إقصاء شخص الحاكم أو حزبه وإجلاس آخرين مكانهم كما كان يحدث عادة فى بلاد الشرق ، كذلك لم تكن انقلاباً شعبياً منظما ساهمت فيه الأمة بكل قواها لنصرة مبادئ معينة كما يحدث أحياناً فى الغرب ، بل كانت الثورة العرابية من طابع خاص بها ، إذ جمعت بين البداوة الشرقية والمدنية الغربية . فهى فى ذاتها ثورة طبيعية ذات صفة دينية قامت ضد تدخل الأجنبى وافتئاته على حقوق البلاد وجل أهلها مسلمون ، وهى أيضاً ثورة قامت لنصرة مبادئ وآراء معينة يراد بها تثبيت الحكم الدستورى فى البلاد وضمان مبادئ الحرية والعدل والمساواة للجميع . وهذا الغرض الأخير وحده كاف لأن يسمو بالثورة العرابية فى نظر التاريخ إلى مصاف الثورات الدستورية التى قامت فى أوربا وامتاز بها تاريخ القرن التاسع عشر . ولو نجحت الثورة العرابية كما نجحت مثيلاتها لأحدثت فى تاريخ البلاد انقلاباً وتطوراً بعيد المدى . ولكنها فشلت فشلا مخزياً فاضحاً فأصبحت

الثورة « هوجة » هوجاء ونقطة سوداء فى تاريخ البلاد . ويرجع فشلها إلى الأسباب الآتية :

١ — الزعامة العسكرية :

أولا : لأن زعامة الحركة كانت بيد العسكرية ، والعسكرية فئة تمتاز حقاً بنظامها واستقامتها وقوتها ولكنها تزدرى السياسة وأساليبها ولا يهمها من العلم والمعرفة إلا ما كان خاصاً بالحروب . والعسكرية فى كل البلاد شديدة الاعتداد بنفسها ، عظيمة الازدراء لغيرها من المهن . وهذا طبيعى لمن نصبوا أنفسهم لخدمة غيرهم وكان من أقدس واجباتهم أن يقدموا أرواحهم فى أى وقت فى سبيل هذه الخدمة . فالعسكرية إذا ما تفوقت فى بلد إما أن تضم الجمهور لصفوفها وإما أن تخضعه لها قوة واقتداراً وهذا وجه الخطر من الزعامة الحربية .

٢ — الثورة لم تكن شعبية :

ثانياً : لم تكن الثورة شعبية منظمة بالمعنى الصحيح ، أى أن الشعب اكتفى بإمداد الثوار بالرجال والمؤونة والإعانات المادية والمالية ولكنه لم يشترك فعلا كما اشترك مثلا فى حركة سنة ١٩١٩ ، ويكفى فى انتقاد الثورة أن تكون الثورة العرابية فى مبدئها ضد بعض العناصر المكونة للأمة مثل الجركس والأتراك ، وأن الأقباط من المصريين كانوا متخوفين من الحركة ، بل منهم من أوذى فعلا ، ويظهر من كتابات المعاصرين أن كثيراً من العناصر الوطنية التى انضمت إلى الثوار كانوا مكرهين أو مدفوعين بحكم الظروف ، فلما أفلتوا من يد العسكرية انضموا إلى المعسكر الآخر حتى أن بعضهم باع الثوار وخططهم بثمن بخس . وهذا يؤيد أن الإيمان بالثورة سنة ١٨٨٢ لم يكن عقيدة متغلغلة فى نفوس القوم بجميع طبقاتهم .

٣ ـ المجاهرة بالعدوان ضد الخديو :

ثالثاً : من أهم أسباب الفشل أن الثوار جاهروا فى آخر الأمر بعدوانهم للخديو . ومركز الخديوية فى مصر يستمد قوته السياسية من معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ التى اشتركت فيها دول أوربا العظمى ، فأى مساس بمركز الخديوية حتى ولو من سلطان تركيا كان مقضيًّا عليه بالفشل ما لم تكن الدول هى المحرضة على ذلك . لذلك كان إعلان العصيان ضد الخديو نوعاً من الإسراف الذى شوه أغراض الثورة وأدى بها إلى أسوأ نهاية .

هذه أهم عناصر الضعف فى الثورة العرابية وهناك أسباب أخرى سنفصلها فى سياق الكلام . والآن وقد وصفنا الثورة وعرفنا قدرها نعود فنذكر أوائلها ونتتبع حوادثها .

سوء حال العسكرية :

قلنا إن الثورة كانت عسكرية قبل كل شىء والعسكرية كانت إحدى النواحى التى أصابها العطب فى آخر أيام الخديو إسماعيل ، فزيادة على هبوط الروح المعنوية بين الضباط بسبب الهزائم المتكررة أمام الحبشة وبسبب تقليل عدد الجيش رغبة فى الاقتصاد ، فإن روح التمرد والتذمر كانت سائدة بين الجميع . أما التمرد فقد عرفنا كيف تظاهر الضباط فى سنة ١٨٧٩ ضد وزارة نوبار وبذا تعلم الضباط الدرس الأول فى الثورة واستطاعوا إسقاط وزارة مكروهة دون أن ينالهم عقاب ما .

أما التذمر فيرجع إلى تفوق العنصر الجركسى والتركى فى الجيش ، وسوء معاملة الضباط المصريين عامة ، وقصر الترقى والألقاب على الضباط غير المصريين ، وليست هذه الظاهرة فى الجيش بالشىء الجديد أو المستغرب إذا علمنا أن الجيش المصرى كان منذ ولادته فى عهد محمد على يترأسه ضباط يختارون من بين الطبقات الممتازة وهى طبقة الأتراك والمماليك ، أما المصريون

فنشأوا فى صفوف الجيش يهابون الأتراك ويخشون بأسهم ولا يجرؤون على الشكوى منهم ، وكان الممتازون منهم يترقون إلى الرتب الأولى وندر من كان يصل منهم إلى الرتب العليا وأقصى ما كانوا يصلون إليه رتبة « بكباشى » .

ثم زاد عدد الجيش فى عهد إسماعيل وانفتح المجال أمام الضباط الوطنيين فتدربوا على مختلف الأعمال وتفتحت أذهانهم وتنبهوا إلى حقوقهم فى الترقى وفطنوا إلى خطر السياسة القديمة التى حبذت تمييز الطبقات فى الجيش ، واشتدت حماستهم فى آخر عهد الخديو إسماعيل حين ظهرت بوادر النهضة الوطنية التى رعاها جمال الدين الأفغانى وتلاميذه بأقوالهم وكتاباتهم ، وشجعها إسماعيل نفسه كما بينا .

وزير الحربية وقوانينه الجديدة :

وكان وزير الحربية فى وزارة رياض ضابطاً شركسى الأصل اسمه « عثمان رفقى » عرف بتعصبه لأبناء جنسه من الضباط وكان سبباً فى إصدار قرارات وقوانين جديدة أملتها سياسة الاقتصاد فى ذلك الوقت ، ومن ذلك أنهم قرروا إنقاص عدد آلايات الجيش ، وأخذوا يستغنون عن كثير من الضباط المصريين ، وأصدروا قانون القرعة سنة ١٨٨٠ وبمقتضاه جعلت مدة الخدمة العسكرية أربع سنوات بدلا من خمس .

سخط الضباط الوطنيين :

وكان الضباط المصريون الذين ترقوا « من تحت السلاح » يرون فى هذا الاقتصاد ضرراً بصالح الجنود المصريين الذين يرغبون فى الترقى فى الجيش إذ لم يكن يكفى لتدريبهم وتعليمهم مدة الأربع السنوات ، ورأى الوطنيون فى كل ذلك اضطهاداً لهم ونكاية بهم فزادت البغضاء بين الضباط الوطنيين وناظر الحربية ، واشتد العداء بين الفريقين لدرجة خطيرة جعلت الضباط الوطنيين يلجأون إلى أخطر الأسلحة يستعملونها فى الذود عن حقوقهم وذلك أنهم أخذوا

يستميلون العساكر إليهم ويوغرون صدورهم ضد الآخرين ثم جعلوا يعقدون الجمعيات السرية لتدبير الخطط فى الخفاء للوصول إلى مرغوبهم .

زعماء الضباط :

« كان زعماء هذه الحركة من الضباط « على فهمى الديب » قائد الحرس وكان بحكم وظيفته مقرباً من الخديو يتحدث إليه عن أعمال ناظر الحربية وعن شكاوى الوطنيين وآلامهم وآمالهم ، وكان الخديو لضعفه يتظاهر بميله للحركة ولو أنه فى الحقيقة كان يمقتها ويخشاها . « وعبد العال حلمى » أميرالاى السادس السودانى « وأحمد عبد الغفار » قائد الفرسان « وعلى الروبى » أحد الضباط وهو الرأس المفكر « وأحمد عرابى » أميرالاى الرابع وهو أقوى الضباط شخصية وأفصحهم لساناً وأثبتهم جناناً وهو الزعيم الذى اختاره الجيش وتمسك به الشعب فى أثناء الحركة التى عرفت باسمه .

نشأة أحمد عرابى :

ولد أحمد عرابى من أبوين صالحين سنة ١٢٥٧ هجرية فى قرية صغيرة قريبة من الزقازيق اسمها « هرية رزنة » وأدخله والده وكان شيخاً للناحية مكتب القرية فتعلم فيه مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن ثم تعلم الحساب والخط على صراف القرية ، وسافر إلى مصر حيث التحق بالجامع الأزهر وتعلم شيئاً من الفقه والحديث والنحو وعاد إلى بلدته إلى أن كان عهد سعيد وقد أمر المشايخ بإرسال أولادهم إلى الجيش فالتحق بالآلاى السعيدى بالقناطر الخيرية ، ولمعرفته بالقراءة والكتابة والحساب أخذ يترقى بسرعة من وكيل « بلوك أمين » إلى « جاويش » ثم أخذ يدرس قوانين التعليم فى الجيش لمختلف الدرجات ففاز فى الاختبارات ورقى إلى رتبة « ملازم » وأخذ يترقى حتى وصل إلى رتبة « قائمقام » وظل كذلك فى عهد إسماعيل واشترك فى حرب الحبشة بوظيفة مأمور مهمات بمصوع ، وفى أوائل عهد توفيق رقى مع عدد من الضباط الوطنيين إلى رتبة

« أميرالاى » وكان عرابى قد تزوج من ابنة مرضعة إلهامى باشا صهر الخديو توفيق وبذا أمكنه أن يتصل برجال السراى .



أحمد عرابى

ولكنه رغم وصوله إلى هذه المرتبة فإن أخلاقه الأولى لم تتغير فقد ظل إلى النهاية رجلا بدوياً شديد التمسك بدينه يباهى بما حفظه فى الأزهر من آيات وأحاديث ، ويردد ما قرأه من سير الأولين ومن تاريخ نابليون بونابرت ، وكان سعيد باشا قد أهدى إليه ترجمة عربية لتاريخ ذلك الرجل العظيم . وقد أثرت فيه تربيته الدينية الأولى فكان يكثر من إقامة حلقات الذكر ويعتقد فى بركة أولياء الله وفى التمائم والرقى وفى كثير من الخزعبلات التى ليست من الدين فى شىء ، وقد غالى فى ذلك كثيراً حتى إنه أقام فى ليلة موقعة التل الكبير حلقة كبرى للذكر دعا إليها من المنيا بالتلغراف زعيم إحدى الطرق الصوفية وأتباعه . كل هذا يدل دلالة واضحة على أن عرابى لم يكن يفضل الفلاح المصرى الساذج إلا بقدر من العلم والدين .

حركة الضباط :

فلما أخذ عثمان رفقى ناظر الجهادية ينفذ قراراته ويستغنى عن الضباط المصريين ويولى بدلهم من الجركس وغيرهم ذهب كثير من الضباط المصريين ، ومنهم من ذكرنا أسماءهم ، إلى منزل عرابى وتباحثوا فى ضرورة منع تنفيذ قانون القرعة الجديد ووضع نظم جديدة لضمان المساواة فى الترقى ، وتحالفوا على أن يكونوا يداً واحدة فى تنفيذ طلباتهم وأن يكون عرابى رئيسهم المتكلم باسمهم وأقسموا على ذلك ، ثم أخذ الزعماء فى نشر الدعوة بين سائر الضباط فى باقى

الآلايات وأخذ المواثيق عليهم بضرورة مناوأة الجراكسة والتضامن فى العمل حتى يفوزوا برغباتهم .

عريضة الضباط لمجلس الوزراء :

ولما تم ذلك وتقدمت التقارير من الضباط حرر الزعماء شكوى رفعوها إلى مجلس الوزراء بالنيابة عن جميع الضباط وفيها يطلبون عزل « عثمان رفقى » ناظر الجهادية ، وكانت اللهجة التى كتبت بها الشكوى شديدة ومثيرة لغضب أولياء الأمور فحاول رياض باشا أن يقنعهم بسحبها ووعد أنه يعمل على إنصافهم فلم يفلح . ولما عرضت المسألة أمام الخديو غضب غضباً شديداً لتدخل الجيش فى شؤون الحكومة التنفيذية وشق عليه أن يملى الضباط إرادتهم ، وصمم على تأديب الزعماء الثلاثة أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى فانعقد مجلس النظار برياسة الخديو ولم يدع إليه المراقبان وتقرر تكوين مجلس عسكرى لمحاكمة الضباط الثلاثة برياسة الجنرال « استون باشا » رئيس أركان حرب .

محاكمة الضباط الثلاثة :

وبناء على ذلك دعى الضباط الثلاثة إلى وزارة الجهادية التى كان مقرها ثكنة قصر النيل دون أن يذكر سبب الدعوة ، غير أن فحوى قرار مجلس الوزراء كان قد وصل إلى علم الضباط . ولذا أمكنهم عمل الترتيبات اللازمة لإحباط مشروع ناظر الجهادية إذا ما أراد بهم سوءاً . فاتفقوا على أنه إذا تأخر وجود الضباط داخل قصر النيل حضرت العساكر والضباط لإخراجهم بالقوة . وفعلا حالما وصل الضباط إلى مكان الوزارة جردوهم من سيوفهم واعتقلوهم بحراسة بعض الضباط الجراكسة الصغار ، وأصدر ناظر الحربية قراراً بتعيين سواهم على الآلايات .

هجوم العساكر على ثكنة قصر النيل :

فلما وصلت الأخبار إلى الضباط والعساكر تحرك ألاى محمود فهمى برياسة الضابط محمد عبيد وهجم على المكان بمظاهرة كبيرة تهشمت فيها المقاعد والمكاتب والثريات ، وتمكن عثمان رفقى ناظر الجهادية من مغادرة المكان دون أن يلحقه أذى . أما الضباط الثلاثة ففك أسرهم . وعلى الرغم من أنهم كانوا معزولين من وظائفهم فإنهم ساروا على رأس الجنود والضباط وقصدوا إلى سراى عابدين وطلبوا عزل ناظر الجهادية وأصروا على البقاء حتى يجاب طلبهم .

إجابة مطالبهم :

فلم يسع الخديو سوى القبول ، وطلب الضباط الصفح والعفو من الخديو فعفا عنهم وأعادهم إلى ألاياتهم وفى ٦ فبراير سنة ١٨٨١ صدر الأمر بعزل عثمان رفقى وتعيين محمود سامى البارودى ناظراً للجهادية .

نقد صرف الحكومة :

ويعتبر هذا التقهقر السريع من جانب الحكومة بعد ما قررته من استعمال الشدة دليلا ظاهراً على ضعف الحكومة وترددها وسوء تقديرها للمسائل والظروف المحيطة بها ، فلو أن المجلس قرر النظر فى إنصاف الضباط وبدأ يحقق المسائل المنسوبة لناظر الحربية لانتهى حادث الشكوى بسلام ، أو لو كانت الحكومة جادة حقيقة فى القضاء على الفتنة فى مهدها لاستعملت القوة علنا وإلى النهاية مع اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بالمحافظة على النظام العام ، ولكنها عجزت عن اتباع أحد الطريقين المعقولين وكان فشلها أمام قادة الجيش مقدمة لحوادث أشد خطورة وأسوأ عاقبة .

وفى هذه الأثناء كانت سمعة أمراء الجيش وعلى رأسهم عرابى قد ملأت أرجاء البلاد وتسربت محبة عرابى من الجيش إلى الكثرة من العمد والمشايخ والأهالى

فبد أيتصل بهؤلاء ويذيع فيهم المطاعن ضد وزارة رياض وضد تدخل الأجانب فى شؤون الحكومة وينشر الدعوة لعزلها وإقامة وزارة جديدة على قواعد دستورية .

استقالة محمود سامى وأثرها :

ثم ما لبث أن استفحل الخلاف بين محمود سامى والخديو فقدم محمود سامى استقالته فى ٢ أغسطس سنة ١٨٨١ وتعين بدله داود يكن باشا صهر الخديو فأخذ هذا يشدد فى تنفيذ الأوامر ومنع اجتماعات الضباط فى المنازل وجعل يتجول بنفسه ليرى مبلغ تنفيذ أوامره وليعاقب المسيىء ، فحنق الضباط لقبول استقالة محمود سامى أولا ولتضييق الرقابة عليهم وعلى منازلهم ولعدم تنفيذ الإصلاحات المقترحة للجهادية. وما أن صدرت الأوامر بنقل الآلاى الثالث من المشاة من القلعة إلى الإسكندرية حتى أعلن الألاى مخالفة الأمر ، إذ أشيع بين الجنود أن القصد تشتيت القوى وإلقاء الجنود فى النيل عند كوبرى كفر الزيات .

الاستعدادات لمظاهرة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ :

وانتهز عرابى الفرصة فاجتمع بكبار رؤساء الحزب الوطنى أمثال محمود سامى وسلطان وشريف وكان قد تجمع لديهم عرائض من الأهالى يطالبون بعزل الوزارة وتشكيل مجلس النواب واتفقوا على أن يقوم الجيش بمظاهرة سلمية تأييداً لمطالب الأمة ، وكتب عرابى إلى الخديو والحكومة يعلمهم أنه سيحضر على رأس الجيش إلى سراى عابدين فى اليوم التالى ليعرض مطالب الأمة على الخديو ، وأخطر عرابى القناصل بالأمر ليؤكد لهم إخلاد الناس إلى السكون وعدم المساس بمصالح الأجانب . فلما كان يوم ٩ سبتمبر اجتمع الخديو والوزراء والسير « أوكلند كولڤن Colvin » المراقب الإنجليزى وذلك لتغيب القنصل العام وسار عرابى نحو عابدين على رأس قوة مكونة من ٢٥٠٠ جندى

و ١٨ مدفعاً وقد أخذ الجند أماكنهم فى ميدان عابدين وخلفهم عدد لا يحصى من الخلق فقصد الخديو إلى السراى ودخل من أحد الأبواب الجانبية ومعه « كولڤن » .

مظاهرة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ :

وكان « كولڤن » من موظفى حكومة الهند خبيراً بحوادث الفتن والاضطرابات فلم يضعف ولم يتردد فى نصح الخديو بالظهور بمنتهى الثبات والشجاعة وألا ينسى أنه أمير البلاد وأن عرابى لا يجوز أن يعصى له أمراً ، فلما وصل الخديو ومن معه إلى السراى خرج إلى الساحة ومعه كولڤن ويحيط به على مسافة قصيرة بعض كبار الضباط ، وسار الخديو إلى الساحة بقدم ثابتة ورباطة جأش . وكان ذلك عصر الجمعة ١٥ شوال سنة ١٢٩٨ — ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وهو يوم فذ فى تاريخ نهضة البلاد الوطنية إذ فيه لم يكتف الجيش بعرض مطالب الجهادية بل كان على رأس المطالب دعوة مجلس النواب للانعقاد .

موقف الخديو :

وكان عرابى وحوله كبار الضباط فى وسط الميدان فتقدم نحو الخديو وما أن رآه الخديو يتقدم ممتطياً جواده وشاهراً سيفه حتى صاح به أن انزل فنزل عرابى وسار نحو الخديو وحوله حراسه شاكى السلاح وأدى التحية ، فنادى به الخديو أن اغمد سيفك فلبى الأمر ، وسأله الخديو عن معنى كل هذا فأجاب عرابى أن للأمة ثلاثة مطالب :

أولا : عزل جميع الوزراء وتعيين وزارة جديدة .

ثانياً : دعوة مجلس النواب للانعقاد .

ثالثاً : زيادة الجيش إلى ١٨٠٠٠ .

وقال عرابى إن الجيش قد أتى للحصول على هذه المطالب بالنيابة عن الأمة ولن يبرح ذلك المكان حتى يحظى بها . فقال الخديو إن هذه الطلبات ليست

من خصائص الجهادية واتجه إلى « كولڤن » كأنه يريد منه إبداء رأيه فأشار إليه بعدم بحث هذه المطالب مع الضباط وأن يدخل السراى ويتركه لمفاوضتهم . فدخل الخديو السراى وكان بها الوزراء وقناصل الدول .

إصرار عرابى على طلباته :

واستأنف « كولڤن » الكلام مع عرابى وظل معه إلى أن حضر نائب القنصل العام وهو « شارلس كوكسن Cookson » قنصل الإسكندرية . قال القنصل مخاطباً عرابى : إن الطلب الأول من خصائص مولاك ، وطلب تشكيل مجلس النواب من خصائص الأمة ، وزيادة الجيش لا لزوم لها لأن البلاد فى حالة سلم وسياسة الاقتصاد تتطلب ذلك . فقال عرابى إنه نائب عن الأهلين فى فى تنفيذ هذه الطلبات بواسطة العساكر وهم أولادهم وإخوتهم فهم القوة التى ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالمنفعة والصلاح ، فأعلمهم القنصل بخطورة استعمال القوة . وبعد أخذ ورد صمم عرابى على ضرورة إسقاط الوزارة قبل انصراف الجند فقبل الخديو ووعد بإجابة الطلبين الآخرين فى الوقت المناسب واتفق على دعوة شريف باشا لتكوين الوزارة الجديدة وكان شريف فى ذلك الوقت يعد أكبر رأس للحزب الوطنى فابتهج الضباط والجنود وهتفوا بحياة الخديو وتركوا الميدان إلى معسكراتهم بمنتهى الهدوء والنظام ، وطلب الضباط مقابلة الخديو فأذن لهم وتصافى الجميع .

أهمية هذه المظاهرة :

وإنا لنسجل هنا هذا النصر بمزيد الإعجاب والفخر لا لأهمية المطلب النيابى الذى وعد الخديو بإجابته فحسب ، بل للروح الوطنية العالية التى سادت الجميع فى ظروف دقيقة وفى جو محمل بالكهرباء تتردد فيه أنفاس الجميع سراعاً تلهفاً لما عساه أن يحصل ، فلو أن كلمة بسيطة من أحد الجانبين نبت عن الصواب ، أو لو أن إيماءة جاءت فى غير موضعها لسببت كارثة للبلاد . ولكن الجانبين احتفظا بحدود الواجب وتمسكا بفضيلة الكرم وضبط النفس فانتهى اليوم بفوز وطنى عظيم .

بداية عهد جديد

أما شريف باشا فبعد مفاوضات بينه وبين كبار الأعيان ونواب البلاد من جهة وبين ضباط الجيش من جهة أخرى قبل تأليف الوزارة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ومن أعضاء الوزارة مصطفى فهمى للخارجية ومحمود سامى البارودى للحربية وإسماعيل أيوب للأشغال وقدرى للحقانية ومحمد زكى للمعارف واحتفظ شريف بالداخلية وعين بطرس غالى كبيراً لكتاب المجلس ، ومع أن شريف كان قد اشترط عند قبوله الوزارة أن يخلد الجيش إلى السكون ، وأن يمتثل عرابى وزملاؤه لأوامر الحكومة بالانتقال بجنودهم من القاهرة فإن انتصار الجيش فى يوم ٩ سبتمبر ونجاحه فى إملاء مطالبه أمام الخديو على أطراف الأسنة قد أودى بسلطة الخديو وجعل للجيش نفوذا وسلطاناً فوق نفوذ وسلطان الحكومة .

خطة شريف باشا :

على أن شريف باشا لم يكن بالوزير الذى يقبل أن يكون آلة فى يد الجيش ، فقد وضع لوزارته خطة صريحة منذ البداية وهى أن يعمل أولا على تنفيذ القوانين العسكرية التى اقترحتها اللجنة التى شكلت لإصلاح حال الجهادية فى عهد محمود سامى البارودى وكان عرابى أحد أعضائها ثم يأمر بنقل الوحدات التى يترأس عليها عرابى وعبد العال خارج القاهرة ، ومتى صفا الجو من الروح العسكرية أشار على الخديو بدعوة مجلس النواب وعرض مشروع الدستور الجديد ، وكان من رأيه أنه إذا اجتمع مجلس النواب انتقلت الزعامة الوطنية من الجيش إلى النواب وأمكن الوزارة أن تعتمد على مؤازرة النواب فى مشروعاتها التى كانت تقضى بإصلاح النظام الحكومى مع مراعاة مركز البلاد من حيث علاقاته مع الأجانب فيما يختص بشؤون الدين ، هذه هى الخطة

الحكيمة التى سارت عليها وزارة شريف والتى كان من شأنها أن تصل بالبلاد إلى الغاية المطلوبة لولا تدخل الدول وإسراف الجيش كما سنرى .

دعوة مجلس الشورى للانعقاد :

وأول ما قامت به الوزارة الجديدة أنها أصدرت فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ القوانين العسكرية الخاصة بالترقيات والاستيداع والمعاشات والإجازات فارتاح الحزب العسكرى لصدور هذه القوانين وأعلنوا إخلاصهم للوزارة ، وكان فى ذلك الوقت عدد كبير من أعيان البلاد ونوابها أمثال عبد السلام المويلحى والشريعى ومحمد سلطان وأمين الشمسى والشيخ على الليثى قد قدموا لشريف باشا عريضة يلتمسون فيها انتخاب المجلس النيابى ودعوته للانعقاد بحيث يكون له ما لمجالس الأمم الأوربية المتمدينة من الحقوق — وأخذ شريف يعد قانوناً أساسياً لمجلس النواب الجديد وأصدر الخديو فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ أمرا بانتخاب الأعضاء بحسب قانون سنة ١٨٦٦ القديم ودعوتهم للاجتماع فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

انتقال عرابى إلى رأس الوادى :

وعلى أثر ذلك تقرر إرسال عرانى وألايه إلى رأس الوادى بمديرية الشرقية ، والآلاى السودانى برياسة عبد العال حلمى إلى دمياط فامتثلا للأوامر ، ولكن عرابى لم يغادر القاهرة كضابط عادى ، بل كزعيم وطنى كبير ، إذ طاف فى شوارع القاهرة وهو فى طريقه إلى المحطة واستقبل بحماسة شديدة أدت إلى مظاهرة كبرى فى المحطة خطب فيها عبد الله النديم خطيب الثورة وآخرون من الوطنيين ، ونثرت على الجنود الزهور والرياحين ووزعت عليهم الحلوى وتكررت هذه المظاهرة على المحطات الأخرى إلى الزقازيق حيث بقى عرابى وجنوده موضع الاحترام والاحتفاء من الجميع .

افتتاح مجلس النواب ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ :

ولما هدأ الجو بانتقال الجنود ورؤسائهم إلى داخل البلاد أصدر الخديو أمراً بتعيين محمد سلطان باشا رئيساً لمجلس النواب ، ولما تم الانتخاب بحسب الطريقة القديمة وهى أن يتولى العمد والمشايخ اختيار واحد أو اثنين عن كل مديرية وثلاثة عن القاهرة واثنين عن الإسكندرية وواحد عن دمياط اجتمع



مصطفى رياض باشا



محمد شريف باشا

مجلس النواب فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وكان مؤلفاً من ٨٢ عضواً وقد افتتحه الخديو بخطاب جاء فيه :

« أبدى لحضرات النواب ممنونيتى من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الأهالى فى الأمور العائدة عليهم بالنفع . وفى علم الجميع أنى من وقت ما استلمت الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ولكن تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة . فأما الآن فنحمد الله تعالى على ما يسر لنا من رفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة ... فلم يبق مانع من المبادرة إلى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فاتحه فى هذا اليوم باجتماعكم . فعلى المجلس أن يكون مساعداً للحكومة مخلصاً فى خدمة

الوطن منحصرة أفكاره ومذكراته فى المنافع العمومية مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول سالكاً المسلك المعتدل والمنهج القويم.. فالواجب علينا الاعتدال والتأنى وحسن التبصر وأن نكون يداً واحدة فى إتمام الأعمال النافعة متوسلين بعناية الله تعالى وإمداد رسوله الكريم » .

وقد رد المجلس على خطاب الخديو ، وسر الخديو من روح الاعتدال والحكمة التى بدت فى خطب النواب .

مسائل الخلاف بين المجلس والحكومة :

وأخذ المجلس يباشر تنظيم شؤونه وأخذت الوزارة تعد القانون الأساسى للمجلس لعرضه عليه بأقرب فرصة . وكان أمام الحكومة مسألة لا بد من أخذ رأى الحكومتين الإنجليزية والفرنسية فيها قبل عرض القانون لعلاقتها بالمسألة المالية . وذلك أن الوزارة رأت أن قانون سنة ١٨٦٦ أصبح لا يلائم حالة البلاد وما وصلت إليه من الرقى فزادت فى حقوق المجلس وتوسيع اختصاصه وقررت أن يكون للنواب حق النظر فى القوانين والنفقات العمومية وألا ينفذ قانون ما لم يوافق عليه المجلس ، وقررت مبدأ مسئولية الوزارة لدرجة ما .

حق مناقشة الميزانية :

أما حق مناقشة الميزانية والموافقة عليها فرأى شريف أن هذا من شأنه أن يعرض مسألة الديون وقانون التصفية والمراقبة الثنائية لتدخل النواب وهو أمر لا تستطيع الحكومتان قبوله وقد اتفق مع ممثلى الحكومتين على ذلك ، وكان من رأى شريف أن أى احتكاك مع الأجانب بخصوص الدين أو المراقبة قد يؤدى إلى سوء تفاهم وإلى وقف تنفيذ سائر الإصلاحات التى يراها المجلس ، لذلك جاء القانون الأساسى خلواً من حق مناقشة الميزانية .

وفى ٢ يناير سنة ١٨٨٢ حمل شريف اللائحة الجديدة وعرضها على المجلس وتكونت لجنة من ١٦ عضواً لبحثها فاقترحت اللجنة رد اللائحة لمجلس النظار

لتعديلها فيما يختص بالموافقة على الميزانية ، وقالت اللجنة إن مجلس شورى النواب بما له من حق الرقابة العامة على الإدارة العامة فى البلاد له أن يناقش الميزانية ويعترض عليها إذا رأى وجهاً لذلك ، هذا مع احترام المجلس لتعهدات الحكومة المصرية بشأن الدين والجزية وقانون التصفية ، وكان المراقبان من أشد المعارضين لمنح المجلس هذا الحق لأنهما يفقدان بذلك سلطانهما وتفوق رأيهما فى المسائل المالية والإدارية ويصبحان مسئولين أمام مجلس النواب بعد أن كان اتصالهما بالخديو وحكومته مباشرة ، وقالا إن مناقشة المجلس للميزانية معناه المساس بالتعهدات الدولية التى أخذت مصر على عاتقها تنفيذها بمقتضى قانون التصفية سنة ١٨٨٠ .

تدخل الدول وتقديم المذكرة المشتركة فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢

وبينما كانت المفاوضات جارية بين المجلس والوزارة وبين الوزارة والقناصل بشأن هذا الخلاف وصل إلى الحكومة فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ مذكرة مشتركة من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية كانت سببا فى تهيج الخواطر وتطور الحوادث تطوراً خطيراً سريعاً ، وفى هذه المذكرة توجه كل من الحكومتين الخطاب إلى قنصلها فتقول :

« كلفناكم أكثر من مرة أن تبلغوا الجناب الخديوى وحكومته رغبة حكومتى فرنسا وانجلترا فى مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب على ما يعترضهم من مصاعب متنوعة من شأنها أن تعوق سير الأعمال العامة فى مصر ، إن الحكومتين متفقتان تماماً فى الخطة التى تتبعانها فى شأن مصر ، وقد تبادلت الحكومتان المذكرة بهذا الشأن لمناسبة اجتماع مجلس شورى النواب ، فبناء على ذلك أرجوكم أن تصرحوا للخديو أن حكومتى فرنسا وانجلترا تريان فى بقائه على أريكة الملك بحسب الشروط التى نصت عليها الفرمانات واعترفت بها الدولتان خير ضمان فى الحاضر والمستقبل لحسن النظام واطراد التقدم والسعادة فى البلاد .

« إن الحكومتين متفقتان كل الاتفاق على ضرورة منع أسباب الارتباك

سواء كانت هذه الأسباب داخلية أم خارجية ويكون من شأنها تهديد النظام القائم فى مصر وذلك بتوحيد جهودهما ، ولا يخالجهما شك فى أن إعلان هذا التصريح الرسمى سيمنع حدوث ما عسى أن يطرأ من الأخطار التى تتعرض لها حكومة الخديو ... والحكومتان متفقتان بأن الخديو سيجد من هذا التصريح الثقة والقوة اللتين يحتاج إليهما فى إدارة شؤون مصر وأهلها » .

نقد المذكرة :

هذه هى المذكرة المشتركة المشهورة التى قضت على آمال شريف فى إمكان الاعتماد على المجلس النيابى فى اتباع سياسة الاعتدال والتعاون مع الأجانب التى كان يشير بها ، فإن المذكرة جاءت دليلا كافياً على سوء نية الدولتين نحو مصر والحركة الوطنية ، وأنهما تريدان التدخل فى شؤون البلاد الداخلية بطرق غير مشروعة عابثتين بحقوق السلطان وبرغبة الأهلين وعلى ذلك سرعان ما توثقت العرى بين المجلس والجيش وأصبح الجيش ، وعلى رأسه عرابى ، النصير الذى يركن إليه النواب والشعب فى الدفاع عن حقوقهم ضد الاستبداد وتدخل الأجانب ، أما عن مركز الخديو فإن المذكرة وقبولها وتبليغ الشكر من أجل إرسالها كل ذلك قد أضعف من مركزه فى نظر النواب والجند ، إذ اعتبره الجميع ألعوبة فى يد الحكومتين .

الخلاف بين الوزارة والمجلس :

وازدادت الحالة حرجاً لتفاقم الخلاف بين الحكومتين ولجنة الستة عشر وعلى رأسها سلطان باشا ، ويظهر أن وسطاء السوء قد استغلوا هذا الخلاف فصاروا يحرضون كل جانب بالإصرار على موقفه وعلى ذلك فشلت جميع المحاولات التى اقترحت للوصول إلى اتفاق بشأن الميزانية ، فمن جانب الحكومة اقترح شريف أن يجعل للمجلس حق إبداء الرغبات بشأن الميزانية ، وكان قد اجتمع زعماء

الجيش والحزب الوطنى وقرروا إسقاط وزارة شريف ، ويحسن هنا أن نشير إلى وجهة نظر كل من الجانبين :

رأى شريف :

كان شريف يرى ضرورة السير فى الإصلاحات بحذر حتى لا تتدخل الدولتان وتقضيان على كل شىء ، وكان شريف يعلم مبلغ قوة المراقبة الثنائية وقوة الدولتين فى حماية مصالح الدائنين الأجانب فلم ير بدًّا من اتباع سياسة الاعتدال المقرونة بالحزم والرغبة فى الإصلاح .

وجهة نظر النواب :

أما النواب فكانوا يعتقدون أن لهم حق الرقابة العامة على مصالح البلاد ومواردها وأنهم يأبون أن تصبح بلادهم مرهونة لمصلحة الدين فلا يسمح لهم حتى بمناقشة جزء الميزانية غير المخصص لدفع الدين . ويظهر أن النواب والحزب العسكرى قد أساءوا تقدير الظروف الخارجية فظوا اعتدال شريف جبنا واستسلاماً لرغبات الدولتين وقرروا أن الوقت قد حان لأن يتسلم رجالهم زمام الحكم ليقودوا البلاد إلى الغرض الأسمى غير عابئين بما يعترضهم من صعاب . أليس الجيش منهم ومعهم فماذا يهم ؟

الفصل السابع عشر

وزارة الثورة

استقالة وزارة شريف :

وفى آخر يناير سنة ١٨٨٢ ذهبت لجنة مكونة من خمسة عشر عضواً من النواب لمقابلة الخديو وعرض ما قر الرأى عليه بشأن إسقاط وزارة شريف واختيار الوزارة الجديدة فاجتمع شريف وقنصلا الدولتين عند الخديو ورفض شريف البقاء فى الحكم وقدم استقالته ، فاستدعى الخديو اللجنة وسألهم عمن يختارون . للوزارة فأبوا الإفصاح عن غرضهم بحجة أنه ليس من حقهم واكتفوا بأن طلبوا تعيين من يتفق معهم فى وجهة نظرهم .

تعيين محمود سامى البارودى :

ثم أشار بعض الأعيان على الخديو بتعيين محمود سامى البارودى وفى ٥ فبراير سنة ١٨٨٢ عين محمود سامى باشا البارودى رئيساً للوزارة وعرابى بك وزيراً للحربية ومحمود باشا فهمى للأشغال ومصطفى باشا فهمى للخارجية والحقانية وعبد الله باشا فكرى للمعارف وحسن الشريعى باشا للأوقاف وعلى صادق باشا للمالية .

وجميع هؤلاء الوزراء ما عدا مصطفى فهمى كانوا من أنصار الحزب الوطنى أو العسكرى . أما مصطفى فهمى فكان قد اختص بوزارة الخارجية فى الوزارات الأخيرة وذلك لمرونته واعتدال أخلاقه .

نشأة محمود سامى البارودى :

أما رئيس النظار الجديد « محمود سامى البارودى » فكان أذكى العرابيين وأكثرهم خبرة وتمرساً بالأعمال الحكومية وكان طموحاً للمعالى يسعى إلى المناصب ويتقرب من أصحاب السلطة ويستميلهم إليه بكل الطرق . فقد عمل محمود سامى مع رياض ونوبار وشريف ، وكان متضامناً مع شريف فى وزارته الأخيرة . ومع ذلك لم يجد أقل غضاضة فى الانتقاض عليه فى النهاية . ويرجع أول عهده بالوظائف إلى عهد الخديو إسماعيل ، إذ تزوج محمود سامى من ابنة مرضعة الخديو فاستطاع بفضل زواجه أن يشغل إحدى الوظائف بالسراى ، ثم تزوج من أسرة منصور يكن باشا صهر الخديو ، ومن ذلك الوقت أخذ نجم محمود فى الصعود فكان من قواد الفرسان فى الحملة التى أرسلها إسماعيل بقيادة ابنه الأمير حسن للاشتراك مع الأتراك فى الحرب الروسية التركية عام ١٨٧٧ ولما عاد عين حكمدارا على القاهرة .



محمود سامى البارودى

ولما ألف شريف باشا وزارته فى تلك السنة عينه وزيراً للاوقاف ، ولما سقطت وزارة شريف بسبب اللائحة الأساسية دخل سامى فى وزارة رياض كوزير للأوقاف أيضاً ولما قامت حركة الضباط ضد عثمان رفقى وزير الحربية كان محمود سامى هو الوزير المختار للحربية ثم استقال ووقعت حادثة ٩ سبتمبر وتألفت وزارة شريف ، وكان سامى البارودى وزيراً للحربية على كره من شريف .

فلما وقعت الأزمة بين الحكومة ومجلس النواب اقتنص سامى الفرصة وأخذ يعمل مع العرابيين حتى رشحوه لرياسة الوزارة ، فلم يسع سلطان باشا رئيس المجلس إلا أن يشير على الخديو بتعيين محمود سامى البارودى رئيساً للوزارة إجابة لرغبة الجيش . وبذا جاء تعيين محمود سامى بناء على اقتراح الجهادية والنواب ولم يكن بناء على دعوة من الخديو . والحقيقة أن محمود سامى لم يكن له من الرياسة إلا اسمها ، إذ كان عرابى مسيطراً على الوزارة وعلى كل شى فى الحكومة. وما كاد يعلن خبر تأليف الوزارة الجديدة وتغلب المجلس على الحكومة حتى قامت الأفراح والولائم فى كل مكان ابتهاجاً بذلك النصر ، وأصبح بيت عرابى كعبة يحج إليها الأعيان وطلاب الحاجات من كل صقع حتى امتلأ بيته بالزائرين وهداياهم ..

الشيخ محمد عبده :

وكان يساعد العرابيين فى ذلك الوقت بالفكر والقلم واللسان الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده الذى يعد بحق فى طليعة المصلحين المفكرين فى مصر ، بل وفى الشرق الإسلامى . وقد نشأ محمد عبده ببلدة محلة نصر بمديرية البحيرة وبعد أن حفظ القرآن الكريم طلب العلم بالجامع الأحمدى بطنطا ثم انتقل إلى القاهرة ودرس بالأزهر ونال درجة العالمية سنة ١٢٩٤ هـ وأختير مدرساً للأدب والتاريخ بدار العلوم . ولما هبط مصر جمال الدين الأفغانى كان محمد عبده من أنبغ تلاميذه ، فكان يعمل مع أستاذه فى تحرير المقالات الاجتماعية والسياسية فى الجرائد الوطنية



الأستاذ الإمام محمد عبده

ولما سقطت وزارة شريف فى أول عهد الخديو توفيق ونفى جمال الدين الأفغانى إلى جدة أخرج محمد عبده من وظيفة التدريس بدار العلوم وأمر بالبقاء بقريته بالبحيرة، غير أن رياض باشا بفضل ما اشتهر به من عطفه على حركة الجامعة الإسلامية سعى له حتى عينه سنة ١٨٨٠ لرياسة تحرير « الوقائع المصرية » فاتخذ محمد عبده من الجريدة ميداناً لنشر دعاية إصلاحية فى الدين والعمران ، وكان يختلف عن أستاذه جمال الدين فى أنه لم يكن من أنصار الطفرة ، بل كان يؤمن بالتدرج والتطور ، ولذا كان من رأيه أن يعم التعليم الصحيح وينتشر بين الناس حتى يثبت بذلك النظام الدستورى فى البلاد وتقوى جذوره فى نفوس القوم، واستمر محمد عبده يؤازر الوطنيين ويشترك معهم فى الخطط حتى جاءت وزارة محمود سامى البارودى فكان محمد عبده من أكبر الرءوس المفكرة بجانب الوزارة . فلما قامت الثورة اشترك فيها بقلمه وفكره ونفى من مصر على أثر فشل الثورة فذهب إلى سوريا واشتغل فيها بالتدريس ثم غادرها إلى أوربا حيث تعلم اللغة الفرنسية والتقى بالسيد جمال الدين الأفغانى وأنشأ جريدة العروة الوثقى. ثم عفا عنه الخديو توفيق وعاد إلى مصر وعين قاضيا بالمحاكم الأهلية ثم أسند إليه وظيفة الإفتاء بالديار المصرية فأعلى منار هذه الوظيفة السامية وأصبح حجة فى الفقه والتشريع وإماما من كبار المجتهدين وتوفى سنة ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥ م) .

لائحة المجلس الجديدة :

وكان يظن فى أول الأمر أن الوزارة الجديدة سوف تتعثر فى أذيال الارتباك والفشل بمجرد اضطلاعها بالأعمال ، ولكن الوزارة سارت فى بداية عهدها بروح المسالمة والاعتدال وفى ٨ فبراير سنة ١٨٨٢ قدم محمود سامى للمجلس مشروع اللائحة الأساسية بحسب ما اقترحته لجنة الستة عشر فوافق عليه المجلس . وأهم ما جاء فيه خاصاً بنظر الميزانية هو :

المادة الحادية والثلاثون — ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية

تقدم لمجلس الوزراء لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر .

المادة الرابعة والثلاثون — لا يجوز للمجلس أن ينظر فى دفعيات الويركو (الجزية) المقرر للآستانة أو الدين العمومى أو فيما التزمت به الحكومة فى أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التى حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية .

المادة الخامسة والثلاثون — ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (بمراعاة البند السابق) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعاً فى الميزانية ويقرروها بالاتفاق أو بالأكثرية .

أما عن المسئولية الوزارية فجاء فى القانون ما يأتى :

المادة الحادية والعشرون — النظار متكافلون فى المسئولية أمام مجلس النواب .

المادة الثانية والعشرون — كل من النظار مسئول عن إجراءاته المتعلقة بوظيفته .

المادة الثالثة والعشرون — إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرات وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة فللحضرة الخديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط ألا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانفضاض .

المادة الرابعة والعشرون — إذا صدق المجلس الثانى على رأى المجلس الأول ينفذ الرأى المذكور قطعياً .

ويتضح من هذه المواد أن المجلس راعى الحدود الموضوعة له ولم يتعداها ، إذ نص فى صلب القانون على عدم النظر فيما له علاقة بالدين والتزامات الحكومة نحو الأجانب ، وقد أوصى محمود سامى فى خطابه للمجلس عند نظر اللائحة بالمحافظة على حدود هذا القانون ومراعاتها حتى تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة فى دوائرها ، وقد أقيمت الاحتفالات فى جميع أنحاء القطر وخاصة فى القاهرة والإسكندرية ابتهاجاً بالموافقة على القانون الأساسى كما أقرته لجنة المجلس .

إزدياد نفوذ الجيش :

غير أن روح الاعتدال لم تدم طويلا ، وسرعان ما ظهر إسراف الجيش وعلى رأسه عرابى فى كل شأن من شؤون الدولة ، إذ قررت الوزارة زيادة عدد آلايات الجيش وزيادة مرتبات الضباط والعساكر دون أى اكتراث لرأى المراقبين أو لإيرادات الدولة ، ثم قررت ترقية كثيرين من الضباط بعد أن أحالت عدداً كبيراً من الجراكسة والأتراك إلى الاستيداع ، ومع أن قانون الترقية العسكرية كان يقضى بامتحان الضباط قبل ترقيتهم فإن عرابى قرر ترقيتهم لمجرد اقتناعه بكفايتهم ولعدم رغبة الضباط والعساكر فى عمل الامتحانات وكان الخديو قد أنعم على عرابى برتبة الباشوية فطلبها عرابى أيضاً لرفقائه عبد العال وطلبة عصمت وعلى فهمى ، ولما أحس الجيش بازدياد نفوذه وتفوق كلمته طغى رجاله واستهانوا بالسلطات العامة فضعفت هيبة الحكومة وخاصة فى الأقاليم حيث اضطرب الأمن وهاجر الأعيان إلى القاهرة يتقربون إلى المجلس وقواده .

حادث محاكمة الضباط الجراكسة :

ثم ما لبثت أن حلت بمصر أزمة سياسية خطيرة على أثر حادث غريب ، وذلك أنه لما أسرف عرابى فى ترقية أنصاره من ضباط الجيش دون الضباط الأتراك أو الجراكسة تذمر الأخيرون وبدأوا يجتمعون ويتشاورون فيما آل إليه أمرهم ، ووصل إلى مسامع عرابى أنهم يريدون اغتياله هو وكبار ضباطه فأصدر أمره فى ١٩ — ٢٢ إبريل سنة ١٨٨٢ بالقبض على ٤٨ ضابطاً من بينهم عثمان رفقى وزير الحربية السابق .

فظاعة الحكم :

وسرعان ما تألف مجلس عسكرى برياسة الفريق راشد حسنى لمحاكمة

المتهمين ، فحقق معهم المجلس فى جلسات سرية لم يسمح للمتهمين فيها بالدفاع عن أنفسهم ، وقضى على أربعين منهم بالتجريد وبالنفى المؤبد فى السودان ومن هؤلاء عثمان رفقى . وظاهر أن هذا الحكم على مثل هذا العدد من الضباط لمجرد تفكيرهم فى الانتقام من عرابى وزملائه كان فى نهاية القسوة .

موقف الخديو :

فلما عرض الحكم على الخديو للموافقة تردد كعادته لا عن سوء قصد لأنه هو الذى أمر بعقد المجلس العسكرى وتوسيع نطاق التحقيق ، ولكن لعلمه بأن الحكم جاء جائراً وعرضة للنقد . وعلى ذلك شاور ممثلى الدول فى الحكم فنصحوه باستعمال الرأفة ، ولزيادة الاحتياط رأى أن يعرض الأمر على الباب العالى لأن تنزيل عثمان رفقى من رتبته كان من حق السلطان نظرياً ، فما كاد الوزراء يسمعون بذلك حتى اهتاجت خواطرهم واشتطوا فى خطابهم مع الخديو واتهموه بأنه صار آلة فى يد قناصل الدول ، وأنه بالرجوع إلى تحكيم الباب العالى قد نزل عن الاستقلال الداخلى للبلاد وجعل مصر ولاية عثمانية بسيطة . ووصل الغضب بالوزراء إلى درجة أن رئيس الوزراء أبلغ القنصلين دهشته من تصرف الخديو وأنه إذا جاء الأمر بإلغاء حكم المجلس فإن الأمر لا ينفذ وأنهم سيعارضون ولو بالقوة وصول مندوبى السلطان .

تعديل الحكم :

فسارعت الحكومتان بنصح الخديو بعدم انتظار أمر الباب العالى وإصدار أمره باستبدال العقوبة من تلقاء نفسه ، وعلى ذلك أصدر الخديو قراراً فى ٩ مايو بتعديل الحكم إلى نفى الضباط خارج مصر دون تعيين السودان ، فعز على عرابى ومحمود سامى أن ترغم الوزارة والجيش فى أمر كهذا يهمهم شخصياً ، إذ كانت المؤامرة فى نظرهم مدبرة ضدهم .

الجفاء بين الوزراء والخديو :

وعلى ذلك اشتد الجفاء بين الوزارة والخديو وتوترت العلاقات بينهما بدرجة أن الوزراء لم يكتفوا بعدم الاتصال بالخديو ، بل عملوا على إبعاده عن الحكم .

الوزراء يدعون مجلس النواب :

فاجتمع مجلس الوزراء وقرر أن الخلاف بينهم وبين الخديو يقتضى عرض موضوع الخلاف على مجلس النواب فأصدروا فى ١٢ مايو دعوة بعقد مجلس الشورى دون عرض الأمر على الخديو وفعلا اجتمع الأعضاء ، ولكن وطنيتهم أملت عليهم خطة حكيمة إذ أبوا أن يجتمعوا بصفة رسمية ، واكتفوا باجتماعهم فى منزل سلطان باشا رئيس المجلس .

وتعتبر دعوة المجلس بدون أمر الخديو أول عمل ثورى قامت به الوزارة ، وحاول النواب ورئيسهم أن يصلحوا بين الخديو ووزرائه فلم يفلحوا وأصر الخديو على موقفه ، وقد اقتنع الجميع بأنه ما دامت العسكرية متفوقة فى البلاد تعذر قيام وزارة جديدة تقبل مسئولية الحكم . ولذا لم يكن هناك بد من بقاء الوزارة إلى أن تسنح الفرصة ، وفعلا هدأت الحال نوعاً ونفى الضباط المحكوم عليهم إلى سوريا ومنها إلى القسطنطينية .

أثر وصول الأسطول :

وكانت حكومة فرنسا قد خشيت تدخل تركيا ففاتح « دى فرسنيه De Frecynet » رئيس حكومة فرنسا الحكومة الإنجليزية فى ضرورة إرسال أسطول بحرى إلى الإسكندرية مكون من ست سفن لكل دولة ، وأن تكتب الحكومتان لمنع تركيا من التدخل .

إرسال اسطول إنجليزى وفرنسى إلى الاسكندرية :

ولما شاع الخبر خشى الناس عواقب وجود السفن الحربية وأظهر محمود سامى وعرابى وأنصارهم استعدادهم للمصالحة وخدمة الخديو بإخلاص وعادت

العلاقات فى الظاهر بين الخديو والوزراء إلى مجاريها ، وفى ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ وصلت السفن الإنجليزية بقيادة أمير البحر « بوشامب سيمور Beauchamp Seymour » والسفن الفرنسية بقيادة أمير البحر « كنراد Conrad » ولو أشركت الحكومتان معهما تركيا لهدأت الحال ولأيقن النواب والضباط أن تركيا بالاتفاق مع الدولتين تريد حماية الخديو وتأييد مركزه .

ولكن عدم اشتراك تركيا مع الدولتين أضاع الثمرة من إرسال السفن ، وأخذ عرابى ينظر فى استعداد البلاد من الوجهة الحربية ، وبذا تزعزعت الثقة فى بقاء الحالة الحاضرة وأخذ الأجانب يغادرون البلاد بكثرة .

الإنذار النهائى :

أخيراً رأى قنصلا الحكومتين أن الفرصة قد سنحت لعرض إنذارهما النهائى وهو ما كان يجول بخاطرهما ومهدا له منذ أن وصلت السفن الحربية فقدما فى ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ مذكرة لرئيس الوزارة طلبا فيها :

١ — إبعاد عرابى عن مصر بصفة مؤقتة محتفظاً برتبه ونياشينه .

٢ — إرسال عبد العال حلمى وعلى فهمى إلى قراهم فى داخل القطر محتفظين أيضاً بالمرتب والرتب .

٣ — استقالة الوزارة القائمة بالأمر .

وعلى أثر ذلك انقطعت العلاقات بين ممثلى الدول والوزارة كما قطع المراقبان « مسيو برديف » الذى عين بدلا من « ده بلتيير » والسير « أوكلند كولفن » علاقاتهما مع الوزارة .

ولما عرض الأمر على الوزراء أنكروا حق تدخل الدولتين . ولما علموا أن الخديو قبل هذه الشروط قدمت الوزارة استقالتها فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ وكتبوا فى الوقت نفسه احتجاجاً أرسلوه للخديو قالوا فيه بما أنه قبل الشروط التى قدمتها الدولتان فيكون قد وافق على تدخل الأجانب مخالفاً بذلك الفرمانات السلطانية .

الجيش والبوليس يطلب عرابى :

وما لبثت الحال أن تفاقمت بسبب تهديد العسكرية والبوليس للحكومة بأنه إذا لم يعد عرابى للحربية فى ظرف ١٢ ساعة فإنهم يصبحون غير مسئولين عما يحدث . كل هذا والخديو مصمم على عدم التحول عن عزمه حتى ولو كان فى إصراره خطر على حياته .

إعادة تعيين عرابى للحربية :

وأخيراً وقع ما أرغم الخديو على إعادة تعيين عرابى وزيراً للحربية ، إذ حضر فى ٢٨ مايو سلطان باشا والنواب والأعيان وممثلو الطوائف المختلفة ومنهم شيخ الإسلام وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود والتمسوا من الخديو إعادة تعيين عرابى وزيراً للحربية فرفض الخديو ولكنهم ألحوا فى الرجاء والاستعطاف قائلين إنه إذا كان الخديو يرى أن يعرض حياته للخطر فإن عليه واجب صيانة حياتهم وحياة شعبه من الخطر . وعلى ذلك قبل الخديو إعادة تعيين عرابى للحربية وقبل عرابى أن يكفل الأمن والنظام العام أمام قناصل الدول الأخرى .

وصول مندوب عثمانى :

وفى نفس ذلك اليوم أرسل الخديو يطلب مندوباً عثمانياً فقررت الحكومة العثمانية فى ٤ يونيه ١٨٨٢ إرسال المشير مصطفى درويش باشا ومعه أسعد أفندى . ويظهر أن خطة الباب العالى فى ذلك الوقت كانت ترمى إلى التظاهر بحماية مصالح الخديو من جهة وتشجيع عرابى والحزب العسكرى سراً حتى يكيد بذلك لفرنسا وانجلترا وهما اللتان منعتاه من استعمال حقه الشرعى فى التدخل من أول الأمر . وقد برهن الباب العالى على سياسته هذه بمنح عرابى وكثير من الضباط نيشانات مختلفة تقديراً لأعمالهم ، غير أن الحالة استمرت مضطربة والنفوس ثائرة والحزب العسكرى يجاهر فى كل مجمع بضرورة خلع الخديو

الذى قبل بلاغ الدولتين وتنصيب الأمير عبد الحليم وكانت رسله تنشر الدعاية له بالمال والخطب .

نزوح الأجانب من مصر :

أما الأجانب فاستمر نزوحهم من البلاد ، ومن بقى منهم نصح لهم قناصلهم بالتسلح وخاصة بالإسكندرية حيث يكثر عددهم . وفى مايو كتب قنصل انجلترا إلى حكومته يقول « إنه قد يقع الالتحام فى أى وقت بين المسلمين والمسيحيين » .

حادث ١١ يونيه بالإسكندرية :

وفى وسط هذا الجو المفعم بالأقاويل والإشاعات المحمل بالكهرباء بسبب وجود الأساطيل الحربية وبسبب ما كانت تنشره الصحف الوطنية والأجنبية وقعت بالإسكندرية حادثة يوم الأحد ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ فقضت على كل أمل فى إمكان إصلاح الحالة .

والحادثة فى بدئها من النوع الذى يحدث فى الموانى حيث تكثر الطبقات والأجناس الوضيعة فقد شجر خلاف بين حمار مصرى وأحد المالطيين فتبادلا اللكم ثم استعملت المدى فجرح الوطنى وقتل ، وعلى أثر ذلك اجتمع رعاع الأروام والمالطيين وأخذوا يهاجمون الوطنيين بما كانوا يحملونه من الأسلحة ، ثم نزل المصريون إلى الشوارع طوائف مسلحين بالنبابيت وتصدوا للإفرنج حيث كان بعضهم يطلق النيران من النوافذ فقتل من الإفرنج ٤٥ نفساً تقريباً وقتل من المصريين أكثر من ذلك ، غير أن المصريين كعادتهم يحملون قتلاهم وجرحاهم إلى بيوتهم فلم يعرف بالضبط عدد من قتل منهم ، وفى المساء وصلت الجنود فمنعت التجمهر وهدأت الحال ، وأخذت الجنود على عاتقها مسئولية صيانة الأمن بالمدينة إذا كانت الأساطيل لا تتدخل ، فتم ذلك وأصدر القناصل قراراً أعلنوا فيه ثقتهم بالجيش ونصحوا رعاياهم الأجانب بالإخلاد إلى السكون .

مغزى الحادث :

تدل هذه الحادثة على مبلغ ما وصلت إليه حال الأمن فى البلاد ، فبدلا من أن يبادر البوليس أو الجنود للقضاء على الحركة فى بدئها تراخت الإدارة فلزم الحكمدار منزله واعتذر بمرضه وعبثا حاول محافظ المدينة عمر باشا لطفى إقناع سليمان سامى قائد الجند بأن يخرج مع عساكره لقمع الفتنة معتذراً بانتظاره الأوامر من عرابى ، ولما وردت الأوامر فى المساء كانت الفتنة بلغت منتهاها . وليس المقصود من ذلك اتهام عرابى بتدبير حوادث ١١ يونيه كما أنه لا صحة لاتهام الخديو بتدبيرها . والمرجح أن هذه الحوادث بصرف النظر عن الذين دبروها أو استغلوها كانت نتيجة للاضطراب الذى استولى على البلاد فى ذلك الوقت لعدم قيام حكومة مدنية مسئولة .

سفر الخديو إلى الإسكندرية :

وفى ١٢ يونيه اجتمع القناصل وأخذوا تعهداً من درويش باشا بأنه يضمن عرابى فى تنفيذ أوامر الخديو فى سبيل صيانة الأمن والنظام وفى ١٣ يونيه سافر الخديو إلى الإسكندرية ومعه درويش ليكون بمأمن مما عساه أن يحدث .

وزارة راغب باشا :

ثم استدعى الخديو إسماعيل راغب باشا فى ١٨ يونيه وكلفه تأليف وزارة بعد أن ظلت البلاد بلا وزارة مسئولة مدة أسبوعين تقريبا ، وعين فى هذه الوزارة أحمد عرابى للحربية وسليمان أباظه للمعارف ومحمود الفلكى للأشغال وحسن الشريعى للأوقاف . وظاهر أن الوزارة كانت صورية فقط فإن أعمال الدواوين والمصالح كانت قد تعطلت ولم تنشط سوى وزارة الحربية ، وعبثاً حاول راغب باشا إعادة السكينة والهدوء فى البلاد .

الفصل الثامن عشر

الاحتلال البريطانى

لما وقعت حوادث الإسكندرية وظهر للدول أن مندوب السلطان قد فشل نهائيًّا فى تسكين الحال ، وأن عرابى قد رفض أن يلبى دعوة السلطان بلسان مندوبه للسفر إلى القسطنطينية ، لم تر حكومتا فرنسا وانجلترا بدا من القيام بعمل حاسم فى المسألة .

فأرسل « ده فرسنيه » رئيس حكومة فرنسا لسفيره فى لندن فى ٣٠ مايو يقول إنه لم يعد هناك أمل فى حل المسألة المصرية بوساطة الضغط الأدبى وإرسال الأسطولين ، وإنه لا بد من عقد مؤتمر للدول لأن الحالة فى مصر قد أصبحت تتطلب ذلك . فوافقت انجلترا واقترحت أن يكون انعقاد المؤتمر بالقسطنطينية وأعضاؤه سفراء الدول لدى الباب العالى وأن يدعى الباب العالى للاشتراك وكان الباب العالى شديد الكره لعقد المؤتمر .

انعقاد مؤتمر الآستانة وقراراته الأولى :

وأخيراً انعقد المؤتمر فى ٢٣ يونيه بالقسطنطينية فى سفارة إيطاليا بدون اشتراك السلطان وقد حددت الدولتان القواعد الأساسية التى يسير عليها المؤتمر كما يأتى : (أولا) الاحتفاظ بحقوق السلطان والخديو وبالتعهدات التى ارتبطت بها مصر دوليًّا . (ثانياً) احترام الامتيازات التى منحتها الفرمانات لمصر . (ثالثاً) اطراد التقدم التدريجى للحريات والنظم الحكومية بمصر . ثم أخذ المؤتمر يبحث فى الشروط التى يجب أن توضع لإرسال قوة تركية إلى مصر ، كل ذلك فى غيبة الدولة صاحبة السيادة والتى ستقوم بإرسال القوة . ومن القرارات المهمة التى

اتخذها المؤتمر فى بدء اجتماعه إعلان البرتوقول الآتى :

« تتعهد الحكومات الممثلة فى هذا المؤتمر بأنها فيما ستتخذه من قرارات بشأن المسألة فى مصر لا تريد أن تأخذ لنفسها أو لرعاياها أى امتياز إقليمى أو تجارى فى مصر يكون خاصًّا بها ولا يكون للدول الأخرى الحق فى الحصول عليه » وكذلك قرر المجتمعون نيابة عن حكوماتهم عدم التدخل فى مصر فى أثناء انعقاد المؤتمر. فعارض فى ذلك مندوب انجلترا وهو « اللورد دوفرين Dufferin » وكان من أقدر سياسى ذلك الوقت واقترح أن يضاف إلى التعهد الأخير جملة « إلا للضرورة القصوى Sauf le cas de force majeure » . وبإضافة هـذه الجملة أصبح انعقاد المؤتمر عبثاً لأنه قد يقرر المؤتمر أمراً وفى أثناء ذلك تدعو « الضرورة الملحة » دولة كانجلترا للتدخل فتضع المؤتمر أمام الأمر الواقع !

تدخل انجلترا :

والحقيقة أن الحكومة الإنجليزية كانت تعتقد أن اللجان والمؤتمرات وإرسال الوفود لا تصلح لحل المسألة المصرية وأنه لا وسيلة لقمع العسكرية بمصر إلا بالقوة ، وأن المؤتمر سيكلف تركيا إرسال القوة بشروط معينة ، ولكن السلطان سيتوانى فى إرسالها لأسباب أهمها أنه لا يريد أن يظهر أمام المصريين بأنه ينصر الدول المسيحية عليهم وذلك رغم كرهه للنظام الدستورى الذى ينادى به الحزب العسكرى . وبعد ذلك تبقى انجلترا صاحبة المصلحة الممتازة فى مصر فقد يدعوها المؤتمر لإرسال قواتها إلى مصر فإذا فعلت ذلك باسم الدول قيدت من حريتها فى العمل وأضعفت من مركزها وأضرت بمصالحها الخاصة ولذلك اقترح مندوبها إضافة التحفظ على التعهد الذى قرره المؤتمر وباتت انجلترا ترقب الفرصة المناسبة لمفردها لحسابها الخاص لا لحساب الدول .

النزاع بين قائد الأسطول وحامية الإسكندرية :

ولم تكن الأسباب التى تتذرع بها إنجلترا للتدخل خافية عليها فالحزب العسكرى كان بطبيعة الحال موجّهاً كل قوته وجهوده للاستعداد الحربى وتحصين البلاد ، وكانت الإصلاحات جارية فى طوابى الإسكندرية فعز على الأسطول الإنجليزى أن يتم الإصلاح على مرأى منه ، ورأى قائد الأسطول أن فى إصلاح القلاع وجمع الأحجار لسد البوغاز تهديداً له ولسفنه فوصل إليه الأمر فى ٣ يوليه أن يمنع استمرار العمل فى تحصين القلاع وسد البوغاز . وإذا لم يقف العمل فله أن يهدم القلاع ويسكت المدافع . وأبلغت هذه التعليمات للحكومة الفرنسية لترسل مثلها لقنصلها بالإسكندرية فرفضت الحكومة الفرنسية لثلاثة أسباب : أولها احترام التعهد الذى أقره المؤتمر فى القسطنطينية ، وثانيها لأن مثل هذا التدخل يعد عملا عدائياً هجومياً ضد مصر ولا يمكن اعتباره عملا دفاعياً ، وثالثها لأن مجلس النواب الفرنسى لم يؤخذ رأيه فى ذلك الوقت ولا يجوز للحكومة أن تدخل فى حرب بدون إقرار مجلس النواب . وكتب « ده فرسنيه » لسفيره فى لندن أنه أعطى التعليمات للأميرال « كنراد » بأنه إذا أصر القائد الإنجليزى على الإنذار النهائى لضرب الإسكندرية فعليه أن يغادر الإسكندرية بالأسطول الفرنسى ويرسو قرب بور سعيد . وبذا أضاع « فرسنيه » على حكومته وأمته جهود قرن كامل فى سبيل منع إنجلترا من وضع يدها على مصر .

وعلى أثر ذلك أرسل قائد الأسطول إلى « طلبه عصمت باشا » قائد الحامية العسكرية بالإسكندرية بأن يقف تحصين القلاع ويبلغه فحوى إشارة الحكومة الإنجليزية . فجاءه الرد بأنه ليس هناك إصلاحات أو تحصين وأنه لم توضع مدافع جديدة بالقلاع ، وحاول بعض الوزراء مع من بقى من القناصل بالإسكندرية أن يلفتوا نظر « السير بوشمب سيمور » إلى الضرر الذى يلحق سكان المدينة وطنيين وأجانب على السواء إذا استعمل القوة فلم ينجحوا فى ثنيه عن عزمه.

وفى صبيحة ١٠ يوليه أرسل قائد الأسطول إلى القناصل يعلمهم أنه سيبدأ بالضرب بعد ٢٤ ساعة إلا إذا سلمت القلاع للأسطول وكذلك أخطرت حكومات الدول .

وصول الإنذار الإنجليزى :

ولما أن وصل الإنذار إلى الحكومة المصرية فى ١٠ يوليه بإنزال جميع المدافع من القلاع والطوابى القائمة على ساحل الإسكندرية وتسليم بعضها للإنجليز وإلا ضربت الإسكندرية عقد مجلس الوزراء برياسة الخديو وحضرة درويش باشا وأرسلوا إلى القائد رداً آية فى البلاغة إذ جاء فيه :

. . . « نحن هنا ، وفى بلادنا ، ومن حقنا بل ومن واجبنا أن نصونها ضد كل عدو يبادئنا بالعدوان ... إن مصر المحافظة على حقوقها وعلى شرفها لا تستطيع أن تسلم أى مدفع أو أية قلعة مهما تكن إلا إذا اضطر تها الحرب ، إن مصر لتحتج على إرسالكم إنذار اليوم وتلقى مسئولية تعدى الأسطول وضرب الإسكندرية ونتائجه المباشرة وغير المباشرة على رأس الدولة التى تجرؤ فى وسط هذا السلام الشامل على قذف القنبلة الأولى ضد الإسكندرية ، تلك المدينة المسالمة ، مستهترة بحقوق الأمم وقوانين الحرب » وكان قنصل انجلترا المستر « كارتريت Cartwright » الذى ناب عن سير « ادوارد مالت » قد قابل الخديو وأعلنه رسمياً بعزم الأميرال على الحرب صباح الثلاثاء ، ونصح للخديو بالالتجاء إلى سراى الرمل . وعقد الخديو مجلساً آخر وعرض وفد منه على الإنجليز إنزال المدافع الثلاثة الكبيرة فأبوا إلا إنزال جميع المدافع فرأى الجميع أن فى ذلك عاراً كبيراً لا يمكن احتماله ، وأنه متى ضربت السفن الإنجليزية الطوابى المصرية تجاوبها هذه بالمثل إنما بعد أن يطلق العدو المقذوفات الخمسة أو الستة الأولى ثم أحاطوا الباب العالى علماً بما قر عليه الرأى .

ضرب الإسكندرية فى ١١ يولية :

وفى الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء (٢٢ شعبان سنة ١٢٩٩) ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ أطلق الأسطول الإنجليزى الواقف أمام الإسكندرية المكون من ١٤ سفينة بين مدرعة ومدفعية قنابله على حصون الإسكندرية وبعد قليل بدأت القلاع المصرية فى إطلاق مدافعها واستمرت الحرب قائمة إلى الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر بعد أن تهدمت القلاع وسقطت مدافعها واحترقت ذخيرتها . وكانت خسائر المصريين عظيمة ، أما خسائر الإنجليز فتافهة .

إنهزام المصريين :

ولم يكن ينتظر أن تطول مقاومة القلاع القديمة بمدافعها العتيقة التى يرجع تاريخها إلى عهد محمد على مدافع المدرعات الإنجليزية ومقذوفاتها التى كانت تصوب نحوها بمهارة .

ولما سكتت المدافع عرض الأمر على الخديو فعقد مجلساً واستقر الرأى على أنه إذا عادت السفن الإنجليزية إلى الضرب ترفع الأعلام البيضاء وأن يذهب طلبه باشا لمقابلة قائد الأسطول ويعلمه بأن الحصون قد انهدت وأن العلاقات بين مصر وانجلترا لا تستوجب هذا العدوان ، فركب طلبه زورقاً وقابل ياور القائد وبلغه الرسالة ، فأخبره بأن القائد يريد احتلال ثلاثة حصون لتكون مركزا للقوات الإنجليزية ، فإذا تأخر الخديو عن تسليم الطوابى إلى ساعة معينة عاد الضرب واحتلت القلاع قهراً ، فأبلغ الأمر إلى الخديو وتقرر مخاطبة الباب العالى فى ذلك لأن الخديو لا يملك التنازل عن أى جهة من أرض مصرية لدولة أجنبية .

حريق الإسكندرية :

وفى صبيحة الأربعاء رفعت الأعلام البيضاء وبعد إطلاق المقذوفات سكتت السفن وكانت الجنود والأهالى قد علموا بإمكان نزول الإنجليز واحتلال الميناء فخرجوا ومعهم أولادهم ونساؤهم وأطفالهم يحملون ما يمكن حمله قاصدين النزوح من الإسكندرية وهم فى ذعر وكرب شديدين ، وكان البدو والعساكر وأرباب السوابق قد انتهزوا فرصة تراجع الجنود عن الإسكندرية ونزوح الأهالى منها فعملوا على نهب متاجرها ، وأشيع أن « سليمان سامى » قائد إحدى الأورط قد أمر جنوده بإحراق المدينة قبل مغادرتها . ويقال أيضا إن مقذوفات السفن



منظر شارع شريف بعد حريق الإسكندرية

كانت سبباً فى الحريق . وعلى كل حال فإنه فى أثناء خروج الجند والأهالى فى اليوم التالى لضرب الإسكندرية اندلعت النيران فى مبانى المدينة وصارت ليلة الخميس كأنها شعلة نار وخرج الناس والجند من المدينة حاملين ما وقع

فى أيديهم من أقمشة وسلع مختلفة . وقد حاول عرابى ومن معه القبض على ناصية الحال وتهدئة الجند وتطمينهم فلم يفلحوا وقد قصد الجميع إلى باب شرقى ومنه إلى « حجر النوتية » على ترعة المحمودية إلى عزبة خورشيد ثم إلى كفر الدوار حيث وقع اختيار عرابى وأركان حربه لإقامة القاعدة الحربية فأخذ محمود فهمى باشا رئيس أركان حرب عرابى يضع الخطط ويقيم المرتفعات والمتاريس ويحفر الخنادق ويحصن المكان تحصيناً كافياً لرد الإنجليز إذا ما بدأوا سيرهم فى طريقهم نحو القاهرة .

نزول الخديو إلى قصر رأس التين :

وكان الخديو قد انتقل إلى سراى الرمل ومعه عدد من الذوات ليبتعدوا عن مواطن الخطر ، ولما وصل إلى علم الخديو أن الجنود العرابية قد غادرت المدينة وأن الإنجليز بعد أن وقفوا مكتوفى الأيدى أمام حريق الإسكندرية قد عزموا على إنزال جنودهم إلى البر ، غادر سراى الرمل ومعه أسرته ودرويش باشا وحاشيته وقصد إلى قصر رأس التين حيث استقبله الأميرال سيمور وبعض جنوده ، وحضر قناصل الدول يهنئونه بسلامته وفى يومى ١٤ و ١٥ يوليه نزلت طائفة من الجنود الإنجليزية لحفظ النظام فى المدينة فأخذت المدينة تعود تدريجا إلى سابق حركتها وبدأ المصريون والأجانب يعودون إلى أعمالهم .

وبنزول الجنود الإنجليزية فى ١٥ يوليه بالإسكندرية بدأت الخطوة الأولى فى احتلال البلاد . وقد ترددت الحكومة الإنجليزية فى اتخاذ هذا القرار بعد ضرب الإسكندرية وذلك مراعاة لشعور الدول المجتمعة فى الأستانة . ولا يعزب عن البال أن دعوى انجلترا ضرب الاسكندرية كانت تقوم على أساس أن حصون الإسكندرية كانت تهدد أساطيلها والآن وقد اندكت قلاعها فليس ثمة خطر على أساطيلها ، ولكن الحقيقة أن الحكومة الإنجليزية كانت ترى قمع عرابى واحتلال البلاد . وبما أن عرابى قد أخذ يتحصن فى الداخل فلا بد لانجلترا من اتباع ضرب الإسكندرية بحملة برية ولذا قر رأيها على إنزال قواتها برًّا .

الخديو يدعو عرابى للحضور :

وقد ظهر بمجرد اطمئنان الخديو فى سراى رأس التين أن القرارات الأولى لم يوافق عليها الخديو ونظاره طوعاً ، ولذا أصدر الخديو فى ١٧ يوليه أمرا يدعو فيه عرابى للمثول جاء فيه : « اعلموا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدونمة الإنجليزية على طوابى الإسكندرية وتخريبها إنما كان السبب فيه استمرار الأعمال التى كانت جارية بالطوابى وتركيب المدافع التى كلما كان يصير الاستفهام عنها كان يصير إخفاؤها وإنكارها ، والآن قد حصلت المكالمة مع الأميرال فأفاد بأنه ليس للدولة الإنجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة . وأنه تقرر من جميع الدول العظمى فى المؤتمر بأنه لا ينتقص من امتيازات الحكومة ولا حريتها ... وأن يصير إرسال عساكر شاهانية لأجل استتباب الراحة بمصر فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية وتحضروا حالا إلى سراى رأس التين » .

رد عرابى :

وكذلك كتب راغب باشا رئيس الوزراء إلى المديرين والمأمورين يخبرهم بحدوث الصلح ويأمرهم بوقف إرسال العساكر وعمل الاستعدادات ولكن هذه الأوامر كانت لا أهمية لها مذ كان العرابيون مسيطرين على داخلية البلاد ، وكان الأهالى والأعيان منقادين إليهم ويساعدونهم بالمؤن والمال والرجال ، ولذا كان رد عرابى لهذه الدعوة صريحاً ، إذ قال : « إن البلاد فى حالة حرب مع انجلترا بحسب القرار الذى أصدره مجلس النظار برياسة الخديو وحضور درويش باشا والذوات من المصريين وبدليل وجود الإنجليز الآن محتلين لبعض النقط فى الإسكندرية وإنه إذا جلا الإنجليز عن الإسكندرية فلا يتردد فى الحضور ، أما ما دام الإنجليز فى الإسكندرية فواجب الحكومة أن تستمر فى تجهيزاتها الحربية لصدهم عن البلاد » .

وعلى أثر وصول رسالة الخديو إلى عرابى كتب عرابى إلى يعقوب سامى باشا وكيل الحربية ليعقد مؤتمراً عاماً للنظر فى الحالة فاجتمع فى وزارة الداخلية عدد كبير يشمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح وكبار رجال الدين والتجار والأعيان وتداولوا فى الأمر فانتقدوا تصرف الخديو واتهموه بمالأة الإنجليز وخيانته لوطنه ، وأخيراً رئى من الصواب أن يرسلوا وفداً إلى الإسكندرية لمقابلة الخديو والنظار ودعوتهم للقاهرة وإفادة المجلس بما يرونه ، وقد مر الوفد بكفر الدوار .

عزل عرابى :

ولما وصلوا إلى الإسكندرية وعرف الخديو والنظار مجهود العرابيين أصدر الخديو أمره بعزل عرابى واعتباره وحده مسئولا عما يحدث لإصراره على التجهيزات الحربية . وبقى من الوفد اثنان مع الخديو هما على باشا مبارك وأحمد بك السيوفى وعاد الباقون يعلنون عزل عرابى . وكانت الوزارة قد أخطرت يعقوب سامى بقرارها فعقد مجلس عام كبير للمرة الثانية وقر رأى المجلس على ضرورة الاستمرار فى الدفاع وأعلن التوقف عن تنفيذ أوامر الخديو فى جميع جهات القطر بدعوى أن الخديو فى قبضة العدو وأنه خرج عن مقتضيات الشرع الشريف .

تكوين مجلس عرفى :

وتألف مجلس عرفى من وكلاء الوزارات برياسة يعقوب سامى وكيل الحربية لتصريف شؤون الدولة وتنفيذ أوامر عرابى واستمر المجلس العرفى قائماً بالأمر إلى أن دخل جيش الاحتلال القاهرة .

نشر الدعاية ضد عرابى :

أما فى الإسكندرية فكان الخديو يحاول مع وزرائه ومن بقى بمعيته من كبار الموظفين والذوات مثل استون باشا والزبير باشا وتجران بك أن يحولوا الأمة

عن عرابى بالرسل والمنشورات وبالمال إلى أن جاءت القوات الإنجليزية فى منتصف أغسطس وعلى رأسها « سير جارنت ولسلى Wolseley » فنشطت حركة الدعاية ضد عرابى ونظمت وأتت بأحسن النتائج للإنجليز .

تأليف وزارة جديدة :

وكانت وزارة راغب باشا قد استقالت ، وفى يوم ٢٧ أغسطس تألفت وزارة قوية رئيسها شريف ومعه رياض للداخلية وعلى مبارك للأشغال وعمر لطفى للحربية واحتفظ شريف بالخارجية ، وكان نفوذ الحكومة لا يتعدى الإسكندرية وضواحيها .

الحملة الإنجليزية

وفى ١٣ أغسطس وصل إلى الإسكندرية « سير جارنت Garnet Wolseley » وصار بعد ذلك « لورد ولسلى » قائد الحملة الإنجليزية وقد جاء فى خطاب تعيينه الرسمى أنه عين « لتوطيد نفوذ الخديو كما هو مقرر بالفرمانات التى منحها السلطان وبالاتفاقات الدولية ، ولقمع الفتنة العسكرية فى تلك البلاد » . وقد وزعت الحملة منشوراً على الأهالى والجند جاء فيه : « إن الجنود الإنجليزية لم تأت هذه البلاد بقصد الغزو أو الفتح وإنما حضروا لردع العصاة ووقف تيار الفتن وتأييد سلطة الخديو » .

أما الحملة فبلغ عددها ١٤٠٠٠ من المشاة و ٢٤٠٠ من الفرسان و ١٣٠٠ من المدفعية و ٥٤٠ من المهندسين و ٩٠٠٠ من الهنود جاءوا عن طريق السويس .

جهود العرابيين :

أما العرابيون فكان يبلغ عددهم ٣٠,٠٠٠ من جنود نظاميين وعربان ومتطوعين ، وقد استطاع العرابيون بفضل الاستحكامات والخطوط الحربية

التى أقاموها بين الإسكندرية وكفر الدوار أن يصدوا الإنجليز فى مناوشاتهم الأولى قرب الإسكندرية ، ولكن الإنجليز كانوا قد قرروا دخول القاهرة عن طريق قناة السويس والإسماعيلية . أما المناوشات الأولى والتظاهر بالاستعداد للسير فى طريق الفرع الغربى للنيل فكان لخدعة العرابيين الذين بقوا عند كفر الدوار ينتظرون مرور العدو وأهملو تحصين الطريق الشرقى رغم علمهم بضرورة حضور الجنود الانجليز عن طريق السويس .

جهود العرابيين عند كفر الدوار :

وكان عرابى قد قطع المواصلات بين الاسكندرية والداخل فاضطر الإنجليز إلى ربط الإسكندرية ببورسعيد بسلك تلغرافى ، وحصنوا الاسكندرية وأقاموا المدافع الكبيرة لحماية محطتها خوفاً من هجوم العرابيين الذين تحصنوا فى خطوطهم القوية عند كفر الدوار وأمكنهم بقيادة طلبه عصمت أن يقاتلوا القوات الإنجليزية التى جاءت لمناوشة المصريين واختبار قوتهم وكادوا يظهرون عليهم .

القوة الإنجليزية تخترق القناة :

وفى أثناء ذلك أخذت القوات الإنجليزيه تنتقل تدريجاً إلى منطقة القناة فسار أمير البحر « سيمور » أولا بسفنه إلى بورسعيد ثم اخترقت السفن القناة ونزل الضباط والجنود بالإسماعيلية ، وكان عرابى قد أرسل فى اللحظة الأخيرة محمود باشا فهمى رئيس أركان حربه وكبير مهندسيه إلى الميدان الشرقى لإقامة ما يمكن من الخطوط والاستحكامات عند «التل الكبير» والصالحية ونقط أخرى. وجال بخاطر العرابيين إذ ذاك ردم قناة السويس منعاً لدخول الإنجليز بسفنهم . ولكن « دلسبس » خشى على مشروعه العظيم فأوهم عرابى بأن الاتفاقات الدولية تمنع إنجلترا من اتخاذ القناة ميداناً للحرب وأن إنجلترا لا تستطيع خرق هذه الاتفاقات ، وأن عرابى باحترامه الاتفاقات الدولية سيكسب عطف الدول ومساعدتها. فصدق عرابى هذا الكلام ولم يفطن إلى خطئه إلا بعد فوات الفرصة .

انتقال عرابى إلى التل الكبير :

ثم ما لبث أن انتقل عرابى وضباطه من كفر الدوار وأقاموا معسكرهم فى « التل الكبير » وجاءت إلى عرابى الوفود من العمد والمشايخ والأعيان ومعهم الهدايا من اللحوم والأرز وأصناف المأكولات ووفد الصوفيون ورجال الطرق ومعهم أتباعهم ، وأرسل بعض المديرين ما طلبه عرابى من الرجال المجندين حديثاً للانضمام إلى الصفوف المحاربة رغم جهلهم بالنظم الحربية وعين على رأس هذه القوات غير النظامية على الروبى ومحمود سامى البارودى .

بدء القتال بين الجانبين :

ولما اكتمل جمع الإنجليز عند الإسماعيلية بدأوا يستطلعون مواقع العرابيين

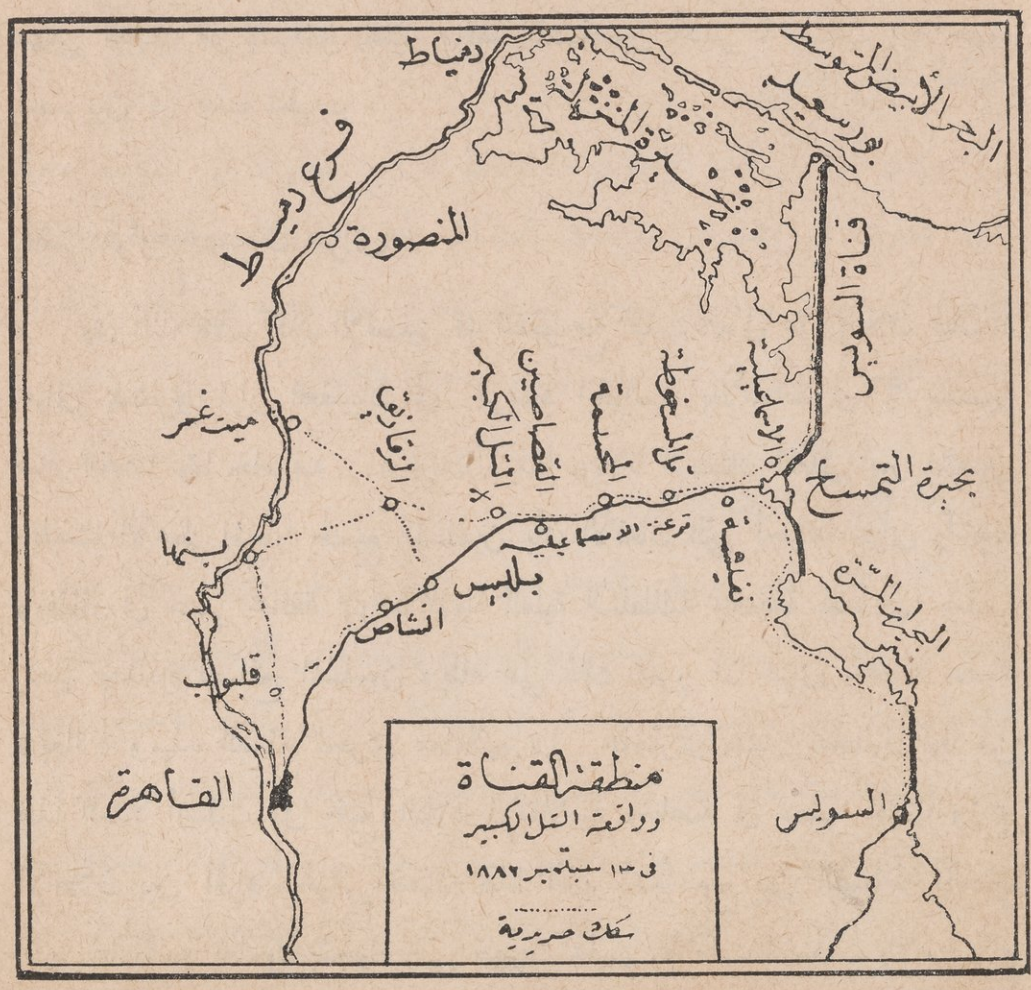

فقصدوا أولا « نفيشة » فى ٢٣ أغسطس فارتد عنها العرابيون إلى « المحسمة » وتعرف الموقعة أيضاً « بتل المسخوطة » فتبعهم الانجليز وتقهقر العرابيون وأسر محمود فهمى رئيس أركان حرب الذى كان ينظم خطوط الدفاع الأمامية عند التل الكبير .

موقعة القصاصين وتقهقر المصريين :

ثم التحم الجيشان فى موقعة « القصاصين » فى ٢٨ أغسطس وقد أبلى المصريون بقيادة الفريق راشد حسنى باشا المعروف « بأبى شنب فضة » فى هذه الموقعة بلاء حسناً فأوقعوا خسائر جمة بصفوف الانجليز وزحزحوهم عن مواقفهم وكادوا يظفرون بالنصر إلى أن جرح راشد حسنى جرحاً بليغاً فذاع الخبر بين المصريين وبدأوا يتقهقرون . وحاول المصريون استرجاع مواقعهم بقيادة على فهمى الديب فلم يتمكنوا وتعتبر موقعة القصاصين أعظم ما وصلت إليه جهود المصريين فى هذه الحرب .

نشر قرار عصيان عرابى :

وفى أثناء ذلك كان الإنجليز قد اتفقوا مع الباب العالى على إعلان عصيان عرابى فنشروا قرار العصيان فى جريدة الجوائب بالآستانة فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ومما جاء فيه : « بارادة سيدنا ومولانا السلطان المعظم أمير المؤمنين خليفتنا الأعظم إشعارا لجميع المسلمين بأن الأفعال التى أجراها عرابى وأعوانه ورفقاؤه فى مصر مخالفة لإرادة الدولة العلية السلطانية ومجحفة لمصالحها ومضرة بمصر ومغايرة لصالح المسلمين وبناء على ذلك تقرر أن عرابى وأعوانه عصاة « بغاة » وبهذه الصفة تجرى معاملتهم » . . فاشترى سفير انجلترا ألوفاً من هذا العدد أرسلت إلى جميع البلاد الإسلامية وخاصة فى مصر حيث وزع الإعلان بين أفراد الجيش فكان لهذا الخبر أسوأ وقع بين الضباط والجنود الذين ما كادوا يعلمون بفحواه حتى ظهرت عليهم علامات الضعف والاستسلام

أثر القرار فى عرابى :

أما عرابى فوقع عليه الخبر كالصاعقة لأن حجته فى المقاومة كانت تقوم على أساس أنه المدافع عن حقوق الدولة العلية والخلافة صاحبة السيادة فى مصر فلما نشر القرار سقطت حجته واستولى عليه الوجوم وبدت عليه دلائل اليأس والتشاؤم وزالت مظاهر القوة والشدة واليقين التى امتاز بها فى أول الحركة ، وجعل يكثر من التعبد وتحريك شفتيه بقراءة الأوراد والأدعية وتقليب حبات مسبحته بين أصابعه . لذلك لم يكن عبثا ما تحملته إنجلترا فى سبيل انتزاع هذا الإعلان من السلطان والحقيقة أن إعلان عصيان عرابى كان لإنجلترا بمثابة انضمام جيش قوى كان يحارب فى صفوف عدوها فما لبث أن انحاز إليها فأغناها عن هدر دماء ألوف من أبنائها .

موقعة التل الكبير :

وكان أول أثر لهذا الإعلان أن خمدت الروح المعنوية التى كانت تحرك الثوار ففترت همم المحاربين وتراخت أعصاب أنصارهم وتشجع أنصار الخديو فظهروا فى الميدان وجاء إلى ساحة الميدان سلطان باشا وغيره من أنصار الخديو يدعون الضباط والأعيان والأعراب إلى ترك عرابى والجيش .

الهزيمة وفرار عرابى :

وكان قائد المصريين فى مقدمة خطوط الدفاع بالتل الكبير ضابط مصرى اسمه على يوسف المشهور « بخنفس » فاستمالوه إليهم ودبر الإنجليز خططهم فى ليلة أحياها عرابى والمصريون بالذكر وتلاوة الأوراد إلى ساعة متأخرة ، فقام الإنجليز بعد منتصف ليلة ١٣ سبتمبر قاصدين معسكر المصريين وتركوا النار فى خطوطهم إيهاما للمصريين وأخذوا يسيرون تحت جنح الظلام مسافة ستة أميال مسترشدين بمن معهم من الضباط والأعراب إلى أن وصلوا صفوف على

يوسف الأمامية فى فجر ذلك اليوم فاخترقوها بدون مقاومة ، ثم ما لبثوا أن أصبحوا فى وسط المعسكر المصرى فداهموهم بضرب بنادقهم فهب المصريون مذعورين وحاولوا رد الهجوم فلم يفلحوا وفروا هاربين تاركين مؤنهم وذخيرتهم ولم يثبت فى القتال سوى المدفعية بقيادة بعض الضباط الشجعان وقد قتل من المصريين ألفا نفس ونصف ألف وأسر مثل هذا العدد . أما عرابى فإنه لما رأى ما وقع ركب حصانه ومعه عبد الله النديم وأسرعا بالفرار حتى أدركا قطاراً مسافراً إلى القاهرة عن طريق بلبيس عند بلدة « أنشاص » فركباه إلى إلى القاهرة فوصلا إليها عصراً .

الحال فى القاهرة :

وكانت القاهرة إذ ذاك فى قلق عظيم والعامة والغلمان يضجون ويصيحون بالدعاء والتكبير والناس جميعاً فى انتظار أخبار الموقعة الفاصلة يروحون ويغدون وحكمدار المدينة إبراهيم بك فوزى لا يفتر لحظة عن الطواف فى الشوارع والأزقة منعاً لهجوم الرعاع على المتاجر والأحياء الأوربية وخوفاً مما قد يقع من الاضطرابات كما حدث حينئذ فى طنطا والمحلة الكبرى وبنها ودمنهور .

عرابى بالقاهرة :

وبينما القوم فى هذه الحال المقلقة إذ بخبر وصول عرابى يملأ الجو ويتناقله الناس فيقولون إنه وصل يحمل رأس سيمور وغيره من قواد الإنجليز ! ووصل عرابى توًّا إلى قصر النيل حيث اجتمع بكبار الضباط وأخذ يقص عليهم ما حدث من هزيمته وهو يبكى واقترح عليهم إقامة الخطوط والاستحكامات عند العباسية لقتال الإنجليز قبل دخولهم القاهرة واجتمع المجلس العرفى وعرض عرابى اقتراحه فرد عليه بعض الأعضاء أنه لم يكفه تدمير الإسكندرية بسوء تدبيره فجاء يريد تدمير القاهرة وقرروا عدم مقاومة الإنجليز ، وكتب عرابى يستعطف الخديو بإملاء بطرس باشا غالى وكيل الحقانية إذ ذاك وسافر إلى الإسكندرية رءوف باشا

وبطرس باشا وعلى الروبى باشا يعرضون هذا الاستعطاف على الخديو فأمر باعتقال على الروبى .

دخول الإنجليز القاهرة :

أما الإنجليز فإنهم بعد انتصارهم فى موقعة التل الكبير نسفوا الاستحكامات واستولوا على ما فى حصون التل من مدافع وساروا إلى القاهرة من طريق السكة الحديد ، وسار جزء من الجند بمحاذاة الترعة الإسماعيلية إلى القاهرة خوفاً من سدها . ووصل الإنجليز إلى العباسية فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ومنها إلى القلعة فسلمت الحامية وعددها ٤٠٠٠ بدون مقاومة ، ثم احتلت الجنود الإنجليزية ثكنة قصر النيل ولما وصل الجنرال « لو Lowe » إلى العباسية كلف حكمدار القاهرة تسليم عرابى فجاء عرابى وطلبه ثم محمود سامى وسلموا سيوفهم وأنفسهم للسلطة الإنجليزية وذهب الجنرال « وود Wood » إلى كفر الدوار فسلمت الجنود الباقية من المعسكر وغنم الإنجليز مؤنا وذخائر كثيرة وكان طلبه عصمت قائد كفر الدوار حين علم بموقعة التل الكبير قد غادر المعسكر إلى القاهرة وتبعه كثير من الجنود والضباط إلى قراهم . ثم سلمت حاميات بورسعيد ورشيد وتمنعت حامية دمياط قليلا بقيادة عبد العال ثم سلمت فى ٢١ سبتمبر وبذلك تم تسليم الجيش المصرى وقد سرحت أنفاره وامتلأت السجون بالضباط فوق رتبة بكباشى وبكثير من الأعيان والتجار والموظفين الذين عرفوا بانتمائهم إلى العرابيين ، وكان سلطان باشا الذى وصل إلى القاهرة يشير على السلطات باعتقال من كانت تحوم حولهم الشبهات ، وقد أدى ذلك إلى اختفاء كثيرين منهم عبد الله نديم والسيد العقاد وسليمان سامى داود المتهم بحوادث الإسكندرية وقد قبض على الأخيرين وأعيدا إلى مصر بعد أن فرا إلى الخارج . أما الأول فقد بقى مختفياً بمصر مدة طويلة .

دخول الخديو القاهرة :

وفى ٢٥ سبتمبر وصل الخديو إلى القاهرة وركب معه فى مركبته « الدوق أوف كنوت » ابن ملكة إنجلترا وكان من قواد الحملة والجنرال ولسلى والسير ادوارد مالت القنصل العام واصطفت الجنود الإنجليزية على جانبى الطريق من المحطة إلى سراى عابدين وعزفت الموسيقى بالنشيد الإنجليزى كما عزفت بالنشيد المصرى فكان هذا بمثابة إعلان للناس بالتغيير الجديد الذى طرأ على مركز الحكومة الخديوية .

سياسة الحكومة المحتلة :

ثم سرعان ما انفردت إنجلترا بالعمل فألغت المراقبة الثنائية وأهملت شأن فرنسا « لأن حكومة جلالة الملكة ، كما قال لورد جرانفل » لا تستطيع أن تشرك معها فرنسا فى ثمار حملة لم ترض أن تشترك فى أخطارها أو نفقاتها وأرسلت الحكومة الإنجليزية إلى الدول مذكرة بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ترسم فيها خطتها السياسية فتقول : « إن حكومة جلالة الملكة بالرغم من وجود قوات بريطانية فى مصر مؤقتاً لترغب فى سحب هذه القوات بمجرد ما تسمح بذلك حالة البلاد وما تتطلبه من الوسائل التى تكفل توطيد سلطان الخديو ، وترى الحكومة أن واجبها الآن إزاء سمو الخديو يقضى عليها بوجوب إسداء النصيحة حتى تضمن بقاء الإصلاحات التى يراد وضعها وتطبيقها ». وظاهر أن معنى النصيحة التى يقدمها ممثل الدولة المحتلة إنما هو فى الحقيقة بمثابة أوامر يجب أن تنفذ . يدلك على ذلك ما جاء بمذكرة الوزير نفسه إلى معتمد إنجلترا الجديد « السير افلن بارنج » بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ : « يجب عند البحث فى المسائل المهمة الخاصة بسلامة مصر أو إدارتها أن تتبع نصائح حكومة جلالة الملكة ما دام « الاحتلال المؤقت » مستمراً وعلى الوزراء والمديرين تنفيذ هذه النصائح وإلا أقيلوا من وظائفهم . . . » .

وكانت ثورة محمد أحمد المهدى قد استفحلت إذ ذاك فى السودان فانتهزت الحكومة الإنجليزية هذه الفرصة واستغلتها لفائدتها فنصحت للحكومة المصرية أولا بإخلاء السودان ، ثم أبانت للدول خطر سحب قوات الاحتلال من مصر ما دامت قوات المهدى تهدد حدود البلاد من جهة وما دام الجيش المصرى بعد تسريح الجيش القديم لم يكتمل بعد ولم يدرب على الحرب . ولما انتهت من حركة المهدى وأعادت فتح السودان بقوات مصرية إنجليزية كان الاتفاق الإنجليزى الفرنسى قد تم سنة ١٩٠٤ وبه ثبتت قدم الاحتلال فى البلاد .

محاكمة العرابيين :

وكانت الحكومة الإنجليزية قد ندبت « لورد دوفرين » سفيرها السياسى لدى الحكومة العثمانية للحضور إلى مصر عقب الاحتلال لوضع التنظيمات الجديدة فكان من أول المسائل التى نظر فيها محاكمة العرابيين فتألفت لجنة برياسة إسماعيل أيوب باشا للتحقيق معهم ومحكمة عسكرية برئاسة محمد رءوف باشا لمحاكمتهم ، كما تألفت لجنة للتحقيق فى حوادث الإسكندرية وطنطا ومحكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين ، وكذلك تألفت لجنة لتقدير التعويضات لمن أصابهم ضرر فى هذه الحوادث . وقد صدر الحكم فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بالإعدام على أحمد عرابى ومحمود سامى وعبد العال حلمى وطلبه عصمت وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى ، واستبدل به الخديو فى الحال النفى المؤبد خارج القطر فنفوا إلى جزيرة « سيلان » بعد أن جردوا من ألقابهم وصودرت أملاكهم مقابل راتب سنوى قررته لهم الحكومة .

وحكم بالإعدام على سليمان سامى داود قائد الجند بالإسكندرية الذى نسب إليه إصدار أمر الحريق والنهب فى الإسكندرية وصدرت أحكام أخرى مختلفة على ما يقرب من ١٥٠ من المتهمين .

وفى أول يناير سنة ١٨٨٣ صدر عفو عام عن جميع الأهالى الذين اشتركوا فى الثورة ، وبذا انقضت معالم الثورة العرابية ودخلت البلاد فى طور الاحتلال الإنجليزى .

الفصل التاسع عشر

مصر فى عهد الاحتلال

١ ـ اقتراحات لورد دوفرين

لما دخلت القوات الإنجليزية مصر فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، أحس الإنجليز أنهم فى مركز قلق غير مستقر ، لأنهم لم يدخلوا البلاد فاتحين ، حتى يستطيعوا إعلان حمايتهم عليها أو ضمها إلى ممتلكاتهم ، وكل ما هناك أنهم جاءوا كحلفاء للسلطان صاحب السيادة على البلاد لإخماد ثورة العرابيين لذلك ما فتئوا فى أول سنى الاحتلال يعلنون عزمهم على الجلاء عن البلاد بمجرد استقرار النظام وتوطيد العرش فيها .

إلغاء المراقبة الثنائية :

وكان من اللازم لاستقرار النظام أن تبدأ الدولة المحتلة فى تنفيذ إصلاحات شاملة فى مرافق عدة ، ولهذا الغرض أرسلت الحكومة « لورد دوفرين Dufferin » سفيرها بالقسطنطينية ليباشر مهمة تنظيم الأمور فى مصر عقب الاحتلال . ووصل لورد « دوفرين » إلى مصر فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، وشرع أولا فى تكوين لجان لتحقيق حوادث الثورة ومحاكمة الثوار . ثم طلبت فرنسا إعادة المراقبة الثنائية فلم تجد الحكومتان المصرية والمحتلة ، ما يبرر إعادة المراقبة بعد أن انفردت إنجلترا باحتلال البلاد والسيطرة على شؤونها ، فرفض طلب فرنسا وألغيت المراقبة وأصبح المراقب الإنجليزى السير « أوكلند كولڤن Auckland Colvin » مستشاراً ماليًّا ، وكان جواب الحكومة الفرنسية على ذلك أنها ستحتفظ فى المستقبل بحريتها فى العمل فى مصر بحسب ما تمليه عليها مصالحها . وأخذت

فرنسا تعارض السياسة الإنجليزية فى مصر ، وتعرقل مساعيها ، وظلت كذلك إلى أن تم اتفاق سنة ١٩٠٤ بين الحكومتين .

إعادة تكوين الجيش المصرى والبوليس :

ومن الإصلاحات التى بدئ بها إعادة تكوين الجيش المصرى بعد تسريحه عقب الحركة العرابية ، وكانت إنجلترا قد تركت لاحتلال البلاد جيشاً مكوناً من ١٣,٦٠٠ جندى ثم ما لبثت أن أنقصته إلى النصف تقريباً . ولما لم يكن فى عزمها فى ذلك الوقت الاستمرار فى احتلال البلاد طويلا عهد إلى الجنرال «وود Wood» فى مهمة تكوين الجيش بمساعدة ضباط من الإنجليز وعهد إلى « ڤلنتين بيكر V.lentine Baker » فى مهمة تنظيم الشرطة بمساعدة كثير من الضباط والجنود من الإنجليز وغيرهم .

نظام الحكومة :

وفى مايو سنة ١٨٨٣ صدر مرسوم بالإصلاحات التى اقترحها لورد « دوفرين » وقضواها إلغاء مجلس شورى النواب والاستعاضة عنه بهيئات أخرى تتمثل فيها رغبة الأمة ولكنها لا تعرقل سير الأداة الحكومية .

١ — وأول هذه الهيئات مجلس شورى القوانين :

ويتألف من ثلاثين عضواً منهم ١٤ عضواً تعينهم الحكومة بما فيهم الرئيس و ١٦ عضواً ينتخبون عن المديريات واحد عن كل مديرية واثنين عن القاهرة والإسكندرية . ولمجلس شورى القوانين النظر فى ميزانية الحكومة وفيما تسنه من القوانين وله أن يبدى ملاحظاته ورغباته للحكومة . ولم تكن الحكومة ملزمة برأى المجلس وإنما عليها أن تبلغ المجلس أسباب عدم أخذها بمقترحاته دون أية مناقشة .

٢ — الجمعية العمومية :

وتتألف من أعضاء مجلس شورى القوانين والوزراء و ٤٦ عضواً يمثلون المديريات والمحافظات . وأهم اختصاص لهذه الجمعية تقرير الضرائب الجديدة ، إذ كان رأيها فى ذلك ملزماً للحكومة وأما فيما عدا ذلك فكان رأى الجمعية استشاريـًّا كرأى مجلس شورى القوانين .

وتنعقد الجمعية العمومية مرة كل سنتين .

٣ — مجالس المديريات :

تقرر إنشاء مجالس للمديريات لكل مديرية مجلس يتكون من أعضاء ينتخبون يتراوح عددهم بين ثلاثة وثمانية بحسب أهمية المديريات ويرأس المديرون مجالس المديريات . وأهم اختصاصاتها النظر فيما يعود على المديريات بالنفع ولها أن تقرر رسوماً فوق العادة تصرفها فى المنافع العمومية وفى مقدمتها نشر التعليم الأولى وإنشاء الأسواق والطرق .

ولا تكون قرارات هذه المجالس نافذة إلا بموافقة وزارة الداخلية .

ولم ينفذ قانون مجالس المديريات إلا منذ سنة ١٩٠٨

واستمر العمل بالمرسوم الخديوى الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ بشأن مسئولية مجلس النظار أو الوزراء واستمر هذا المجلس قائماً مع الخديو بالسلطة التنفيذية كما أصبحت له السلطة التشريعية أيضاً ، إذ كان رأى كل من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية استشاريـًّا .

وكانت الوزارات سبعا هى الداخلية والخارجية والمالية والحقانية والحربية والأشغال العمومية والمعارف وفى سنة ١٩١٣ أنشئت وزارة الأوقاف . وأعطى للمستشار المالى البريطانى حق حضور جلسات مجلس الوزراء والاعتراض على المشروعات التى يخشى منها على مالية البلاد .

المحاكم الأهلية الجديدة :

ثم نظرت الحكومة المصرية فى إنشاء المحاكم الأهلية ، وكانت السلطة القضائية فى ذلك الوقت بيد المحاكم المختلطة التى أنشأها الخديو إسماعيل ، والمحاكم الشرعية المختصة بنظر قضايا الزواج والمواريث والقصر والوقف ، والمحاكم المدنية لنظر القضايا المدنية والتجارية . وشكلت لجنة لوضع القوانين اللازمة للمحاكم الأهلية . وجلها مأخوذ من القانون الفرنسى مطبق بعضه على الشرع الشريف ، وفى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ صدر أمر الخديو بتشكيل المحاكم الأهلية . وقد طبق نظام المحاكم الجديدة فى الوجه البحرى أولا ثم أنشئت المحاكم الجديدة فى الوجه القبلى من سنة ١٨٨٩

تعيين معتمد إنجليزى لمصر :

وفى ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٣ وصل إلى مصر « السير إفلين بارنج Evelyn Baring » (لورد كرومر) معتمد إنجلترا الجديد بمصر بعد أن انتهت مهمة لورد « دوفرين » باقتراح الإصلاحات التى ذكرناها ، وما كاد المعتمد الجديد يباشر تنفيذها ويشير على الحكومة المصرية ووزرائها بما يراه حتى واجهت البلاد خطراً جديداً من ناحية السودان وقيام ثورة محمد أحمد المعروف بالمهدى .

٢ — ثورة المهدى فى السودان

كان خديو مصر بمقتضى الفرمانات السلطانية منذ سنة ١٨٤١ وعلى أثر الفتوح التى قام بها الخديو إسماعيل يحكم فى إفريقية أرجاء واسعة تعرف بالسودان ، وتمتد من خط عرض ٢٣ شمالا إلى درجة ٢ شمالى خط الاستواء ، وتمتد غرباً إلى بلاد دارفور ، وشرقاً إلى هرر وسواحل البحر الأحمر . ويشمل السودان الأقسام الآتية : خط الاستواء ، وبحر الغزال ، والنيل الأبيض ، وكردفان ودارفور ، والسودان الشرقى .

وكانت الحكومة التى أوجدها إسماعيل لإدارة شؤون السودان من القوة والمهابة بدرجة جعلت النظام والأمن منتشرين فى جميع الأرجاء ، حتى كان السياح يجوبون البلاد وهم آمنون كأنهم فى نزهة ، وظلت الحال فى السودان كذلك ، إلى أن وقعت حوادث الثورة العرابية فى مصر ، واضطرت الحكومة إلى استدعاء معظم قوات الجيش من السودان للدفاع عن البلاد ، فكان ذلك بمثابة إيذان بقيام الثورة . وترجع أسبابها إلى ما يأتى :

أسباب الثورة

١ — منع تجارة الرقيق :

وكان الخديو إسماعيل قد عقد معاهدتين فى سنة ١٨٧٨ يتعهد فيهما بالقضاء على تجارة الرقيق ، وقد تحمل فى سبيل تنفيذ تعهداته هذه نفقات ومصاعب جمة ، إذ كانت تجارة الرقيق متوطنة فى البلاد منذ أجيال مضت ، ويقوم بمزاولتها رؤساء أقوياء لهم أعوان وجنود وسلطان وحصون يلجأون إليها عند الحاجة فيقاومون منها ما قد ترسله الحكومة من القوات لمحاربتهم ، ومازال إسماعيل يرسل الحملة تلو الحملة حتى أمكن للحكومة التغلب على تجارة الرقيق والقضاء على أسواق التجارة ، ولما كانت هذه التجارة مصدر أرباح طائلة ، بقى التجار ينتظرون أول فرصة للانتقاض على الحكومة .

٢ — سوء معاملة الموظفين للأهالى :

لبعد المسافات بين مديريات السودان وعاصمتها بالخرطوم ، وبين الخرطوم ومقر الحكومة بالقاهرة ، كانت الرقابة على أعمال الموظفين ضعيفة ، فكان هؤلاء يستبدون فى معاملة الأهالى ويشددون فى جمع الضرائب منهم ، وكانت الإدارة تحتكر بعض المحصولات التجارية كسن الفيل والصمغ وريش النعام ، وبذلك أوغروا صدور الأهالى ضد المصريين وضد الباشوات الأتراك الذين كانوا عادة على رأس الجيش والحكومة .

٣ ـ أثر الحوادث العرابية :

وكان لقيام الحركة العرابية وانتشار الآراء الثورية والقومية وإعلان العصيان ضد الخديو ومعارضة الأجانب أثر لا بد أن يكون قد تسرب إلى السودان ومهد الطريق لحركة المهدى . هذا فضلا عن أن انسحاب قوات الجيش من السودان وتسريح الجيش المصرى على أثر انهزام العرابيين قد أضعف من شأن الحكومة وقوتها العسكرية ، وأغرى الناقمين على الحكم المصرى أو « التركى » بالثورة .

نشأة محمد أحمد المهدى :

وكان المسئول عن قيام الثورة بالسودان رجلا اسمه محمد أحمد بن عبد الله الشهير بالمهدى ولد فى إقليم دنقلة سنة ١٨٤٨ وأرسله أبوه يتعلم صناعة بناء السفن عند قريب له قرب سنار . ولكن استعداد محمد أحمد الدينى جعله يترك سنار وبناء السفن إلى الخرطوم حيث انضم إلى أحد « الدراويش » فتلقى عليه مبادئ القراءة والكتابة وبعض أصول الدين ثم ترك الخرطوم إلى جزيرة « آبا » على النيل الأبيض حيث اعتكف وأصبح بدوره « درويشا » ذاع صيته وعرف اسمه فقصده الزّوار والوفود من جميع الجهات .

بين المهدى وحاكم السودان :

وفى سنة ١٨٨١ لما تقوت عصبيته وعلا اسمه بين القبائل خرج من عزلته وكاتب المشايخ والعلماء وأعيان الأهالى يدعوهم إلى الانضمام إلى دعوته التى يقول إنه تلقاها من النبى صلى الله عليه وسلم ، ويحرضهم على عصيان الحكومة ويحذرهم من مخالفته ، فوصلت كتبه إلى علم الحاكم العام للسودان ، وكان إذ ذاك محمد رءوف باشا الذى خلف غردون باشا فى أول عهد الخديو توفيق سنة ١٨٧٩ ، فأرسل يستدعى المهدى ليبرئ نفسه من التهم المنسوبة إليه . فأبى المهدى الحضور مدعياً أنه مرسل من قبل الله وأن النبى محمداً صلى الله

عليه وسلم كلفه بنشر دعوته فاضطر رءوف باشا إلى إرسال قوة من ٣٠٠ جندى فى باخرتين سارتا فى النيل الأبيض برياسة ضابط اسمه أبو السعود إلى جزيرة « آبا » فلما نزل الجند البر ، كان المهدى قد أرصد لهم من رجاله قوة كمنت لهم فى الطريق وقضت على عدد كبير منهم ، وعاد الباقون بالباخرتين إلى الخرطوم فأرسل رءوف قوة تبلغ ٣٠٠٠ رجل على عشر بواخر وصوّبت المدافع نحو الجزيرة ولكن لم تنجح فى هزيمة المهدى وأتباعه ، فازداد نفوذ المهدى بهذا الانتصار ، وانحاز الناس من كل فوج إلى جانبه ، أما هو فرأى من الحكمة أن يكون بمأمن من الحكومة فانتقل إلى الضفة الغربية مع أتباعه ونزل جنوبى الكردفان ، حيث ساعدت طبيعة أرض الحشائش الطويلة على إعلان العصيان وجمع الأعوان بعيداً عن رقابة الحكومة .

تعيين عبد القادر باشا حلمى للسودان :

ولما وصلت أخبار هذه الحوادث إلى القاهرة فى أثناء الحركة العرابية عزل « رءوف » وعين لحكومة السودان « عبد القادر حلمى باشا » فى فبراير سنة ١٨٨٢ ، فأظهر من الهمة وحسن التنظيم ما كان يكفل لمصر الانتصار على المهدى ، لو أن الحكومة المصرية عاضدته وأجابته إلى طلباته ، ولكن الحكومة المصرية كانت من الضعف المالى والحربى والسياسى عقب الحوادث العرابية بدرجة جعلت نجاح حركة المهدى أمراً مؤكداً .

سقوط كردفان :

فبينما كان عبد القادر يلح فى طلب النجدة والمال من القاهرة ، كان المهدى يضع القواعد لتنظيم دعوته وتمرين أبنائه الذين أخذوا يتكاثرون حتى استطاع أن يحاصر « بارا » فى الكردفان ثم « الأبيض » عاصمة الكردفان ، فسقطت الأولى فى ٥ يناير سنة ١٨٨٣ ، وفرح المهدى بسقوطها فرحاً عظيما ، أما الأبيض فبعد حصار استمر خمسة شهور استطاعت فى أثنائها أن ترد

المهاجمين أكثر من مرة بعد تحميلهم خسائر فادحة ، رأت عدم إمكان الاستمرار فى المقاومة ، فأرسل حاكم « كردفان » « محمد سعيد » إلى « المهدى » يسلمه المدينة ، فدخلها المهدى ٨ يناير سنة ١٨٨٣ ونهبها جنوده وأصبحت الأبيض عاصمته ، وبدأ يتصل بدارفور .

وقد استطاع عبد القادر باشا أن يطارد الثوار ويحصن الخرطوم ويشجع الحاميات البعيدة على مقاومة الثوار ، وقد أحرز انتصارات محلية باهرة ضد الثوار ، وأهمها رفع الحصار عن سنار مما جعل القبائل تعلن انضمامها إلى الحكومة ، وجعل المهدى نفسه يعلن خوفه من عبد القادر .

استدعاء عبد القادر وإرسال حملة « هكس » :

ولكن الحكومة المصرية بإشارة الدولة المحتلة لم تمهل عبد القادر باشا ، فاستدعته فى مارس سنة ١٨٨٣ ، وكان من رأى عبد القادر باشا أن تترك الحكومة السودان الغربى وكردفان ودارفور للمهدى بصفة مؤقتة ، لأنه لا فائدة من محاربته فى هذا الميدان ، وعليها أن تهتم بتحصين الجزيرة ومطاردة الثوار من السودان الشرقى ، ولو أخذت الحكومة برأيه لوفرت على نفسها ما تحملته من ضياع الأرواح والجهود . فإنها بعد استدعاء عبد القادر عينت علاء الدين باشا حكمدارا لعموم السودان وعين « هكس باشا Hicks » أحد الضباط الإنجليز رئيساً لأركان حرب وعلى رأس قوة من الجنود غير المدربة على الحروب تبلغ ١٠,٠٠٠ مقاتل لاسترداد الأبيض فقامت الحملة فى سبتمبر والحر شديد والماء غير متوافر ووصلت إلى الدويم ، وفى طريق الحملة بين الدويم والأبيض ضلت الطريق وسط غابة « كشجيل » فأحاط بهم المهديون من كل جانب ، وأفنوهم عن آخرهم تقريباً ، ووقعت المدافع والذخيرة والجمال فى أيدى رجال المهدى . وكان ذلك فى نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، وكان لانتصار المهدى دوى هائل تردد صداه فى الأنحاء وأيقن الجميع أن المهدية ستكتسح الخرطوم لا محالة .

تسليم دارفور :

وكان « سلاتين باشا Slatin » النمسوى حاكماً على الدارفور ، فلما سمع بانتصار المهدى أيقن أن مصيره ومصير البلاد التى يحكمها الوقوع فى يد المهدى ، فأرسل إليه يدعوه إلى تسلم البلاد وتأمين أهلها ، وتم ذلك فى ديسمبر سنة ١٨٨٣ ثم أرسل المهدى حملة استولت على بحر الغزال .

سقوط السودان الشرقى :

وكان المهدى قد أرسل أحد أنصاره « عثمان دقنه » للاستيلاء على شرقى السودان ، فحاصر كسلا ثم سواكن وطوكر ، وكانت الحكومة المصرية قد أرسلت نجدة لمعاونة محافظ سواكن ولكن عثمان دقنه انتصر بدراويشه على جميع القوى التى أرسلت ضده ، وأصبح السودان الشرقى فى قبضة عثمان دقنه ولم يعد أحد فى طول السودان وعرضه يشك فى صدق المهدى ، ولم يقف فى طريق فتوح المهدى سوى مديرية خط الاستواء بفضل شجاعة حاكمها « أمين باشا Dr. Schnitzler » الألمانى ومن معه من الضباط المصريين .

٣ — إخلاء السودان

لما وصلت أخبار انتصارات المهدى ، كانت الحكومة الإنجليزية قد كونت رأياً حاسما فى الموضوع ، وهو أنها لا ترسل من قبلها جندياً واحداً للدفاع عن السودان ، وقد أبلغت هذا القرار معتمدها الجديد السير « ايفلن بارنج » ليشير على الحكومة المصرية بإخلاء السودان ، وكان رأى الحكومة المصرية أن الاحتفاظ بالسودان والقضاء على حركة المهدى أمران ضروريان لها وأن على الحكومة المحتلة التى أمرت بتسريح الجيش المصرى مساعدتها خوفاً من تهديد المهدى حدود مصر ، ومن قيام الفوضى والهمجية فى ربوع طالما

أنفقت مصر وضحت فى سبيل تمدينها واستتباب النظام فيها ، وكانت ترى من العار أن تتقهقر قواتها أمام الدراويش .

موقف الحكومة المصرية :

ولكن مصر كانت تعوزها الجيوش والأموال والحرية فى العمل فلما تمسك شريف باشا بضرورة الاحتفاظ بالسودان وصل إلى « بارنج » خطاب وزير الخارجية لورد جرانفل (يناير سنة ١٨٨٤) الذى يقول فيه إنه « ما دام الاحتلال المؤقت موجوداً فيجب أن تتأكدوا من أن النصائح التى تقدمونها للجناب الخديوى قياماً بواجباتكم معمول بها ونافذة ، ويجب أن يعلم النظار والمديرون صراحة ، أنه ما دامت المسئولية على عاتق انجلترا ، فحكومة جلالة الملكة ملزمة أن تكون على يقين من تنفيذ السياسة المرسومة ، ووجب إذا على النظار والمديرين اتباع نصائح حكومة جلالة الملكة وإلا أقيلوا من وظائفهم » فلم يسع شريف باشا سوى الاستقالة محتجاً على تدخل انجلترا .

تعيين غوردون لإخلاء السودان :

وفى ٨ يناير سنة ١٨٨٤ تألفت وزارة نوبار باشا وقبلت تنفيذ سياسة إخلاء السودان ومعنى ذلك سحب الحاميات من جميع الجهات المحصنة ، وأهمها الخرطوم وسنار ودنقلة وغندكرو ، وكان بالخرطوم ٦٠٠٠ جندى و ٥٠,٠٠٠ من من الأهالى وانسحاب هذا العدد الكبير يتطلب قيادة ماهرة ، إذ كان الإخلاء يقتضى نقل هذا العدد بواسطة النيل إلى بربر ومنها إما إلى سواكن ومنها إلى البحر الأحمر ، وإما إلى كرسكو فوادى حلفا ، وكلا الطريقين محفوف بالأخطار . لذلك أخذوا يفكرون جيداً فى تعيين قائد مشهور لتنفيذ سياسة الإخلاء وفكروا فى عبد القادر باشا حلمى ثم استقر الرأى أخيراً على تعيين غردون باشا بسبب ماضيه فى السودان وعلمه بتلك الجهات وأحوال الناس فيها .

وكان غردون جنديًّا معروفا بشجاعته وقدرته ونزاهته ، ولكنه كان غريب

الأطوار هوائياً يحتقر السلطة والألقاب . ومن الغريب أنه لم يعتقد فى صحة الرأى القائل بإخلاء السودان ، لأن بالسودان نظاماً لمحاكم وإدارات ومصالح للبريد وغيره مما اعتاده الناس منذ زمن ، فترك هذا كله يكون بمثابة إعلان للفوضى فى البلاد ، ومع ذلك كان غردون الرجل المكلف بقيادة حركة الإخلاء .

غردون فى الخرطوم :

فوصل الخرطوم فى ١٨ فبراير سنة ١٨٨٤ ، وقوبل بحماسة شديدة وأخذ يعيد ثقة الأهالى فى الحكومة ويتحبب إليهم ، فزار المستشفيات ، ووزع الغلال على الأهالى وفتح أبواب السجن ودرس الحالة فكتب يطلب تعيين الزبير باشا مساعداً له إذ لا يخفى أن أهل السودان كانوا لا يحسنون الظن فيه ، لأنه كما قال فى مذكراته « مسيحى وأجنبى » فلم توافق الحكومة الإنجليزية على إرسال الزبير مع أن الطريق بين بربر والخرطوم قد أصبح فى خطر لانحياز الأهالى إلى جانب المهدى ولو سراً ، فأخذ غردون يسلح السكان ويبنى السفن .

وأخيراً فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٤ سقطت بربر فى يد المهديين ، وكان هذا طريق المواصلات الوحيد الذى يصل بينه وبين العالم المتمدين .

كفاح غردون وسقوط الخرطوم :

وظل غردون يكافح كفاح الأبطال ويعد الأهالى والمدينة للدفاع ، ويمنيهم أن حكومته لا تتركه بغير نجدة ، وأن النجدة لا بد آتية . وأخيراً فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤ أرسل سفينتين فى النيل للسير شمالا وفيها مساعده الكولونيل « استيوارت Stewart » والقنصل الإنجليزى والفرنسى وبعض العربان لينجوا بأنفسهم أولا وليستطلعوا أخبار حملة الإنقاذ ولكن اصطدمت السفن قرب أبى حمد فنزل القوم إلى البر وغدر السودانيون بأفراد الحملة وأفنوهم ، ووصل الخبر إلى غردون فحزن كثيراً وبقى ينتظر دوره ، وفى ٥ أكتوبر وصل المهدى

إلى الأبيض على مسافة ٢٠٠ ميل غربى أم درمان وفى شهرى نوفمبر وديسمبر أخذ الهجوم يشتد على الخرطوم ، وأصبح الجوع والهلاك يهددان الجميع ، وفى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ تسلق المهديون السور ودخلوا المدينة فكأن جهنم فتحت أبوابها وتدفقت جموع المهديين شاكى السلاح صاخبين قاصدين طريق المديرية حيث كان غردون فخرج غردون إلى درج المديرية فى هدوء واستسلام رهيبين فبهتت الجموع الصاخبة برهة ، ثم تقدم أحدهم فطعن غردون برمحه فسقط قتيلا وحمل رأسه قاصداً المهدى وعندها عادت الجموع إلى جنوبها ، فلم تبق ولم تذر وبذا سقطت عاصمة البلاد فى أيدى الدراويش .

وصول المدد بعد سقوط الخرطوم :

وفى ٢٩ يناير أى بعد سقوط الخرطوم بثلاثة أيام وصل الجنرال « ولسون Wilson » ومعه مائتان من الجنود على سفينتين ليستطلع أخبار غردون فلما صار على مقربة من الخرطوم وصل إليه نبأ سقوطها ، فلم يصدق ، ثم جد فى السير حتى استطاع أن يرى جموع الدراويش تموج فى المدينة وبحث عن الراية المصرية فلم يلمحها ، ومن ثم عاد أدراجه ، وكانت الحكومة الإنجليزية لما علمت بسقوط بربر فى أيدى الدراويش وخطورة مركز غردون فى الخرطوم من غير جيش قررت فى أغسطس سنة ١٨٨٤ إرسال نجدة مكونة من ١٥,٠٠٠ نفر لإنقاذ غردون وعينت على رأس الحملة « لورد ولسلى Wolseley » الذى كان على رأس الجيش الإنجليزى فى حرب الاحتلال ، ووصلت الحملة وادى حلفا فى اكتوبر ، ثم وصلت دنقلة فى نوفمبر ثم كورتى فى ديسمبر ، وعندها انقسمت القوة إلى قسمين : قسم يسير بطريق النيل وآخر بطريق الصحراء . ولما علم المهدى باقتراب الإنجليز ظن أنهم مهاجموه فعجل بفتح الخرطوم ، وحث أنصاره على ضرورة مباغتة الخرطوم قبل وصول الإنجليز فتم له ما أراد ، وكان وصول الحملة بعد فوات الوقت إذ صدرت إليها الأوامر بالعودة وعدم القيام بأى حركة ثم أخليت دنقلة وبذا صار السودان بين براثن المهدية .

٤ ـ إعادة فتح السودان

أثر سقوط السودان :

وقع خبر سقوط الخرطوم وقتل غردون وقوع الصاعقة فى العالم المتمدين كله ، وخاصة فى انجلترا ، حيث أخذ الناس ينقدون سياسة التردد والتباطؤ التى أدت إلى هذه الكارثة ويحثون الحكومة على ضرورة الانتقام .

أما فى مصر فقد وجدت الحكومة المحتلة بعد خروج السودان عن حكم مصر فترة مناسبة تقضيها البلاد فى إصلاح داخليتها وماليتها وجيشها ، بعد أن عصفت بذلك كله الثورة العرابية واتخذت من قيام المهدية فى السودان ذريعة للبقاء بمصر لحمايتها من جموع المهدية .

أما فى السودان فإن نزول العلم المصرى عن الخرطوم قد جعل بلاد السودان فى نظر الدول أرضاً بلا مالك ،أخذت كل منها ترسم الخطة لضم جزء من أراضيه آجلا أو عاجلا .

توزيع الأسلاب :

ثم اتفقت انجلترا والحبشة على تسهيل خروج الحاميات المصرية التى كانت مهددة فى السودان فى « سنهيت » و « الجلابات » و « أماديت » فوصلت إلى مصوع ومنها إلى مصر . وفى مقابل ذلك أخذت الحبشة إقليم « بوغوس » أما « بربره » فلحسن موقعها على الساحل ضمتها انجلترا . وأخذت الحبشة « هرر » ١٨٨٧ بعد انسحاب حاميتها المصرية أما « زيلع » التى كانت تابعة لتركيا ، ومنحها السلطان للخديو إسماعيل ١٨٧٥ مقابل مبلغ ١٣,٥٠٠ جنيه تدفع سنوياً ، فقد دعيت تركيا لاحتلالها فلما تباطأ الباب العالى كعادته احتلها الجنود الإنجليز ١٨٨٤ ، أما مصوع التى كانت تحت حكم مصر بمقتضى فرمان ١٨٦٠ ، فإن انجلترا سمحت لصديقها إيطاليا بأن تحتلها

فى فبراير سنة ١٨٨٥ بعد انسحاب القوات المصرية وبقيت سواكن قاعدة للأعمال الحربية فى شرق السودان .

تمسك أمين باشا وضباطه بمديرية خط الاستواء :

أما فى الأقاليم الاستوائية فقد حاول الدراويش بعد استيلائهم على إقليم بحر الغزال ١٨٨٤ ، أن يخضعوا مديرية خط الاستواء فلم يفلحوا ، وفى فبراير سنة ١٨٨٦ وصل إلى أمين باشا (Dr. Schnitzler) خطاب من نوبار باشا يخبره فيه بقرار الحكومة بترك السودان ، وأن الحكومة لا تستطيع إمداده بالرجال أو المال ، وأنه حر فى عمل الترتيبات اللازمة لترك البلاد ، ومع علمه هو ومن معه من الضباط المصريين بهذا وبأخبار سقوط الخرطوم وقتل غوردون ، صمموا على عدم التسليم وظلوا متمسكين بحكم البلاد ، إلى أن تكونت حملة صغيرة قامت من زنجبار برياسة « استانلى Stanley » الكاشف الأمريكى لإنقاذه ، أو بالأحرى لإرغامه على ترك البلاد ١٨٨٩ . وخص انجلترا من الأقاليم الاستوائية أوغندة وأعطيت « لادو » للبلجيك ، وعملت فرنسا على توسيع أملاكها جنوب غربى السودان ، وبذلك قصت أطراف الدولة الإفريقية الواسعة التى أسسها الخديو إسماعيل .

العوامل التى ساعدت على إعادة فتح السودان :

وأخيراً تجمعت الأسباب التى ساعدت على إعادة فتح السودان ، وأهمها تحسن الحالة المالية بمصر ، وتكون الجيش المصرى الجديد ، وإمكان الاعتماد عليه فى الحروب ، ثم سوء الحالة فى السودان .

موت المهدى :

وكان المهدى قد مات فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٥ ، بأم درمان وخلفه عبد الله التعايشى فاتخذ أخاه خليفة له ، وعين أبناء عمومته حكاماً على الأقاليم ،

واتخذ أم درمان قاعدة لملكه ، تاركاً الخرطوم تنعى من بناها ، وأخذت المنازعات والانقسامات تدب بين الأتباع بعد وفاة المهدى وفقدت المهدية ما اتصفت به فى أول أمرها من البساطة وإنكار الذات والتقشف ، وأخذ الأمراء والأنصار يتطلعون إلى الأسلاب والغنائم ، ولا يخفى أن انقطاع طرق المواصلات بين السودان والسواحل ، وفقدان الأمن والنظام فى الداخل ، قد أدى إلى سوء الحالة الاقتصادية بالبلاد ، وجعل البلاد عرضة للمجاعة فى كل وقت ، فلا عجب أن يكون الدراويش لفرط ما كانوا فيه من الفاقة والجوع ، قد فكروا فى مهاجمة إقليم مصر لتدرّ عليهم شيئاً من خيراتها .

إلتحام الجيش المصرى مع المهديين :

وأول التحام بين الدراويش والجنود المصرية كان فى سبتمبر سنة ١٨٨٥ ، حين حاول المهديون إثارة القبائل الموالية للحكومة المصرية ، جنوبى وادى حلفا ، فأرسل سردار الجيش المصرى الجنرال « جرنفل Grenfell » قوة صغيرة ، انتصرت على المهديين فى واقعة « جنس » وفى سنة ١٨٨٥ ، انهزم المهديون الذين كانوا يهددون سواكن وما جاورها .

موقعة توشكى :

وفى سنة ١٨٨٩ ، وقع أهم حادث بين الدراويش والمصريين منذ سقوط الخرطوم ، وذلك أن التعايشى ، عين عبد الرحمن ولد النجومى أميرا للأقاليم الشمالية . وكلفه مهاجمة حدود مصر الجنوبية . فخرج من دنقلة على رأس جيش يبلغ عدده ١١٠٠٠ ، وأخذ يسير شمالا ، وكان الجيش المصرى عند أسوان مؤلفا من ١٦٠٠٠ جندى مصرى ، ومن بعض فرق جيش الاحتلال بقيادة سردار الجيش المصرى الجنرال « ودهوس Woodhouse » ولما رأى السردار ما عليه الدراويش من سوء مخبرهم ، وعجزهم عن مقاومة أساليب الحرب الحديثة ، كتب إلى النجومى يدعوه إلى التسليم حقنا للدماء ، فرفض ولد

النجومى ودارت المعركة بين وادى حلفا وكرسكو عند قرية صغيرة تدعى « توشكى » على البر الشرقى ، ودام القتال بضع ساعات ، انهزم على أثرها المهديون ، وقتل منهم ١٢٠٠ وأسر منهم ٤٠٠٠ ، وكان بين القتلى ولد النجومى ، فكانت خسارة المهديين بموته عظيمة ، إذ كان هو أمهر قوادهم ، فهو الذى دبر هزيمة « هكس Hicks » وقاد الدراويش فى فتح الخرطوم .

ومن ذلك الوقت أيقنت السلطات بقوة الجيش المصرى الجديد ، وإمكان الاعتماد عليه وأخذوا يعدون العدة لاسترجاع السودان ، وكانت أمام الحكومة بجانب حملة السودان مهمة إنشاء خزان أسوان ، وهى فى نظر الحكومة أولى بالاهتمام ، ولكن حدث أن اتحد الأحباش والدراويش ضد القوات الإيطالية التى كانت تطمع فى الاستيلاء على بعض الجهات القريبة من أرتريا ، فانهزم الطليان فى موقعة عدوة (مارس سنة ١٨٩٦) . وخشيت الحكومة أن يسفر اتحاد الدراويش والأحباش عن أخطار جديدة ، كما أنها خشيت من امتداد النفوذ الفرنسى فى السودان الغربى فقررت السير فى المشروعين وجاء الأمر من لندره بالسير بالحملة .

الحاجة إلى المال :

ولما كانت الحملة إلى السودان تحتاج إلى بواخر تسير فى النيل ، لحمل الجند والمؤونة وإلى سكك حديدية لسرعة النقل على البر ، احتاجت الحكومة المصرية لسلفة من صندوق الدين تبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، فوافق مندوبو الدين ، ما عدا فرنسا والروسيا ، وكان لا بد من إجماع الأصوات فى قرارات لجنة الصندوق ، ولكن الحكومة لم تهتم بذلك ، وسحبت المبلغ المطلوب فرفعت عليها الدعوى أمام المحكمة المختلطة ، وحكم لصالح صندوق الدين ، ثم تأيد فى الاستئناف فى ديسمبر سنة ١٨٩٦ ، واضطرت الحكومة إلى دفع المبلغ لصندوق الدين . وعلى أثر ذلك وافق البرلمان الإنجليزى على قرض مصر ٨٠٠,٠٠٠ جنيه بفائدة خفيفة (٢½ ٪) ثم لما تم انتصار الجيش على الدراويش تنازلت الحكومة الإنجليزية عن الدين .

سير الحملة :

وكانت الحملة بقيادة « سير هربرت كتشنر Kitchener » سردار الجيش المصرى مكونة من الجيش المصرى ، ومن بعض الفرق الإنجليزية فسارت جنوباً فى مارس سنة ١٨٩٦ ولحقت بها حامية سواكن ، وبدئ السير من وادى حلفا ، وأخذ يمد السكة الحديدية كلما تقدمت الحملة ، فاستولت على عكاشة ، وانتصرت على جمع من الدراويش عند « فركه » جنوبى عكاشة واستمرت الحملة فى سيرها ، رغم ما صادفها من الصعاب ، وأهمها تفشى الكوليرا فى ذلك العام إلى أن احتلت دنقلة فى سبتمبر سنة ١٨٩٦ ثم بدئ بوضع السكة الحديدية بين دنقلة وأبى حمد وسقطت أبو حمد فى أغسطس سنة ١٨٩٧ .

موقعة العطبرة :

وفى ٣١ أغسطس احتلت الحملة « بربر » وفى ديسمبر سنة ١٨٩٧ جلا الطليان عن كسلا واحتلتها الحملة وفى أوائل سنة ١٨٩٨ طلب كتشنر أربع فرق بريطانية استعداداً للموقعة المقبلة وكان الدراويش قد استعدوا عند مصب نهر العطبرة ، بقيادة الأمير محمود وعثمان دقنة فتحرك السردار لمقابلتهم بعد تردد ، لأنهم كانوا يحتمون فى غابة ، وحرب الغابات غير مأمونة النتيجة ولكن السردار قرر الهجوم فى ٨ إبريل سنة ١٨٩٨ ولم تدم المعركة أكثر من ٤٠ دقيقة فر على أثرها الدراويش فى فيافى الصحراء وقتل وأسر نحو ٤٠٠٠ وكان بين الأسرى الأمير محمود ، وتعتبر موقعة العطبرة من أهم الوقائع الحربية التى كسبها الجيش المصرى الجديد بمعاونة الإنجليز .

موقعة أم درمان :

وفى أغسطس سنة ١٨٩٨ ، كانت الحملة على بعد أربعين ميلا من أم

درمان ولديها ٢٢,٠٠٠ مقاتل وكان التعايشى قد جمع نحو ٥٠,٠٠٠ من خيرة رجاله .

وفى ٢ سبتمبر دارت المعركة بين الجانبين ، فأخذت المدافع ترمى قنابلها ، وتحصد الدراويش حصداً ، وكان الدراويش مستميتين فى التقدم بأنفسهم فى سبيل « رسول الله المهدى » ولكن بلا جدوى ، وانتهى اليوم بفوز الجيش المصرى وفرار الدراويش بعد أن قتل منهم نحو ١١,٠٠٠ وفر التعايشى ومعه عدد من صحبه وأتباعه إلى الكردفان ، ودخل كتشنر ومعه الحملة الخرطوم فى ٤ سبتمبر « بعد انقضاء ١٣ سنة على قتل غردون » ، فأقاموا لذكراه حفلا عسكرياً دينياً وكانت المدافع فى أثناء موقعة أم درمان قد صوبت قنابلها نحو قبة المهدى فدكتها ، ثم نبش قبره وفصلوا رأسه وقضوا بذلك على كل أثر للمهدية . وقتل التعايشى بعد عام وهو يحاول الاقتراب من أم درمان .

البعثة الفرنسية عند فاشودة :

غير أنه قبل فتح الخرطوم ، كانت فرنسا قد انتهزت فرصة قيام الفوضى فى السودان وأرادت أن تحتل بعض الأقاليم الجنوبية ، بحجة تأمين أراضيها غربى السودان من خطر المهدية فقام أحد الضباط الفرنسيين واسمه « مارشان Marchand » ومعه ٢٠٠ جندى سنغالى ، واخترق السودان حتى وصل إلى « فاشودة » ورفع العلم الفرنسى عليها فى ١٠ يولية ١٨٩٨ ، قبل فتح الخرطوم فوصلت الأوامر إلى « كتشنر » بأن يسير فى النيل الأبيض ويحول دون كسب أى حق لفرنسا فقام « كتشنر » فى ١٩ سبتمبر ومعه ١٨٠٠ جندى ، وبعض الضباط الإنجليز والمدافع وسار فى النيل حتى اقترب من « فاشودة » فأرسل إلى « مارشان » يخبره بفتح الخرطوم وبقدومه فاستقبله « مارشان » فى سفينته وسأله « كتشنر » عما إذا كان يعارض فى رفع الراية المصرية على مديرية « فاشودة » فلم يقو مارشان على معارضة حق الخديوى فى ذلك فنصب الراية وترك كتشنر حامية للدفاع عنها وعاد إلى الخرطوم ، وبقى مارشان حتى جاءته الأوامر من

حكومته بترك فاشودة وانتهى الحادث بسلام بعد أن توترت العلاقات بين الدولتين .

معاهدة السودان فى يناير سنة ١٨٩٩ :

وفى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ عقدت بين الحكومتين الإنجليزية والمصرية اتفاقية السودان وكان من صالح الحكومة الإنجليزية أن تتفق مع مصر ، لأن مالية السودان كانت تتطلب موازنة سنوية من مالية مصر ، ولأن صيانة السودان تتطلب جنوداً مصرية وموظفين مصريين وعمالا مصريين ، وأهم ما جاء بالاتفاق أن تشترك الحكومتان فى حكم السودان ، وأن يرفع علما الدولتين جنباً إلى جنب وأن يحكم السودان حاكم حربى ومدير عام يعين بدكريتو خديوى بناء على اقتراح الحكومة الإنجليزية ، وألا يكون للدول قناصل أو نواب قناصل إلا ببراءة من الحكومة الإنجليزية . وبهذه المعاهدة قضى على ما كان لتركيا من حق السيادة وتخلص السودان من أغلال الامتيازات والمحاكم المختلطة ، وأصبح لانجلترا بجانب مصر شبه حق فى حكم السودان وأخذت انجلترا منذ ذلك الوقت تستأثر فى السودان بالغنم دون الغرم ، حتى أعلنت فى أواخر سنة ١٩٢٤ انفرادها بالحكم فى السودان دون المصريين ، وذلك على أثر حادث قتل السردار « السير لى استاك Lee Stack » فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أثناء وجوده بالقاهرة .

فانسحب الجيش المصرى والموظفون المصريون من السودان ، وبقيت انجلترا تحكم السودان باسم الحكم الثنائى محتفظة بالعلم المصرى بجانب العلم الإنجليزى ، وبحق مصر الشرعى فى تعيين حاكم السودان بناء على اقتراح الحكومة الإنجليزية وبإعانة مالية سنوية تبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه تدفعها مصر لحكومة السودان .

٥ — موجز عن الإصلاحات العامة عقب الثورة العرابية

كان لا بد للحكومة وهى داخلة فى طور إصلاح جديد عقب الثورة العرابية من عمل قرض جديد لمواجهة ما استجد من الطلبات ، وأهمها دفع التعويض عن الخسائر التى لحقت الأجانب والأهلين فى حوادث الإسكندرية أثناء الثورة ، وسد عجز المالية فى عامى ١٨٨٢ — ١٨٨٣ ثم صرف ما يتبقى فى تحسين حال الرى بالبلاد . وقد تم عقد القرض فى ١٨٨٥ ، بموافقة الدول بمبلغ ٨,٥٠٠,٠٠٠ تبقى منها لأعمال الرى نحو مليونين .

أعمال الرى الكبرى :

ومن المشروعات الخاصة بالرى إصلاح القناطر الخيرية وتدعيم أساسها وجعلها صالحة للعمل وحفر وتطهير الترع الآخذة منها وحفر الرياح التوفيقى سنة ١٨٨٩ وتطهير الرياحات الأخرى ، وبذلك ارتفع مستوى المياه فى الترع والقنوات وكانت نتيجة ذلك أن توافر الماء لأراضى الوجه البحرى وزاد إنتاج القطن زيادة عظيمة من ٢,٧٢٣,٠٠٠ قنطار قبل الإصلاح إلى ٥,٢٢١,٠٠٠ بعد الإصلاح سنة ١٨٩٢ .

إنشاء خزان أسوان :

ثم نظرت الحكومة إلى الوجه القبلى ، على أثر إعادة فتح السودان ، وكانت أراضيه تروى بطريقة رى الحياض فقررت تحويل الرى فى الجهات الواقعة شمالى أسيوط إلى نظام الرى الدورى ، فأصلحت ترعة الإبراهيمية وشرعت فى سنة ١٨٩٨ فى إنشاء قناطر أسيوط ثم شيدت أعظم خزان لخزن الماء الزائد من الفيضان عند أسوان ، ولم يكن الغرض من إنشائه حجز الماء حتى يرتفع مستواه وتأخذ منه الترع كما كان الغرض من إنشاء القناطر ، إنما كان الغرض خزن الماء وقت الفيضان حتى ينتفع بها وقت التحاريق ، وانتهى منه مع قناطر

أسيوط سنة ١٩٠٢ ويبلغ طوله ميلا وربع وارتفاعه ١٣٠ قدما وبه ١٨٠ عيناً ، وفى سنة ١٩٠٤ — ١٩٠٩ تم إنشاء قناطر إسنا وفى سنة ١٩٠٨ أنشئت قناطر زفتى وفى سنة ١٩١٢ تمت التعلية الأولى للخزان ، فزاد ارتفاعه بمقدار ١٦½ قدم ، وفى سنة ١٩٢٨ أنشئت قناطر نجع حمادى وفى سنة ١٩٣٢ تمت التعلية الأخيرة لخزان أسوان بمقدار ١٨ قدماً .

وقد قلت مساحة الأراضى التى لم يكن يستطاع ريها (الشراقى) على أثر إتمام هذه الإنشاءات ، فبعد أن كانت تبلغ مليون فدان فى نهاية عهد إسماعيل أخذت تقل تدريجا حتى لم تزد على ٤٥,٠٠٠ فى سنة ١٩٠٥ عقب إنشاء القناطر والخزان . وكانت مساحة الأراضى المنزرعة حوالى ٥,٠٠٠,٠٠٠ من الأفدنة فى نهاية عهد إسماعيل فأصبحت ٧,٠٠٠,٠٠٠

وعلى أثر هذه الإصلاحات وتوافر مياه الرى واجهت الحكومة ظاهرة جديدة من شأنها أن تحول الأراضى الزراعية إلى أرض قفراء إذا لم تسارع بوقف أضرارها ، ذلك أن مستوى المياه فى باطن الأرض قد أخذ يرتفع نتيجة لهذه الإصلاحات ولاختلاط هذه المياه بالأملاح المذابة فيها أصبح وصولها إلى الأرض خطراً عليها وبات من واجب الحكومة أن تدبر علاجاً لهذا الخطر فأنشأت المصارف وحفرتها تحت مستوى ماء البحر وجعلت المياه تتجمع فيها وتصبها فى البحيرات أو البحر . وقد اهتمت الحكومة بعد الحرب العالمية الأولى بإنشاء المصارف وطلمبات الصرف .

إصلاحات عامة أخرى :

ومن الإصلاحات التى تمت إنشاء مصلحة الصحة العمومية سنة ١٨٨٦ لتحسين الحالة الصحية العامة ، فأقامت المستشفيات وأوجدت بها الصيدليات وكافحت الأمراض الوافدة وأهمها الكوليرا .

وصدر فى سنة ١٨٩١ أمر عال بإنشاء السكك الزراعية لتسهيل الاتصال والنقل بين المدن والقرى . ومن الإصلاحات المهمة إنشاء المحاكم الجزئية بأنحاء البلاد ، وتنظيم حال السجون ومنع السخرة ، إلا فيما يختص بحراسة النيل ،

والقضاء على بيع الرقيق قضاء حاسماً . وتخفيض الضرائب ، وإلغاء بعضها كضريبة الملح ، وضريبة الدخولية التى كانت تفرض على الخضر والفواكه والدواجن الداخلة فى المدن من الريف واتبعت الحكومة سياسة الاقتصاد التامة فحرمت زراعة الدخان رغبة فى زيادة دخلها من الضريبة الجمركية التى قررتها على الوارد منه ، وفرضت عوائد المبانى على الأجانب بعد أن كانوا معفين منها وخصصت جزءاً كبيراً من المصروفات للأعمال العامة المنتجة الخاصة بالرى وإنشاء الطرق وتحسين الصحة والزراعة .

أما فى التعليم فإنه لما عصفت بالبلاد الكارثة المالية وفى أعقابها الكارثة السياسية كان نصيب التعليم من جراء سياسة الاقتصاد وضغط النفقات عظيما إذ اختصرت ميزانية التعليم فى أول سنى الاحتلال والغى عدد من المدارس الخاصة وأبطلت المجانية من المدارس الأولية وركزت السلطات جهودها فى نشر التعليم الأولى والتعليم الصناعى . أما التوسع فى التعليم العالى فكان من شأنه فى رأى المسئولين أن يوسع الهوة بين الطبقات الفقيرة والطبقة المثرية وأن يؤدى فى النهاية إلى البطالة والاضطراب الاجتماعى إذا ما زاد طلابه على حاجة البلاد . وكانت حاجة الحكومة فى ذلك الوقت إلى ملء الوظائف الصغيرة عظيمة فهيأت التعليم لتأدية هذا الغرض . ومن هنا نشأت فكرة الامتحانات العامة والشهادات الحديثة فعقد امتحان شهادة الدراسة الثانوية لأول مرة سنة ١٨٨٧ وفى سنة ١٨٩١ صدرت لائحة امتحان شهادة الدراسة الابتدائية وبدأ الجمهور يعرف قدر التعليم ويعطية قيمته .

ثم تطورت الأمور وصحت الأمة من الغفوة التى أصابتها عقب صدمة الاحتلال فتكونت الجمعيات الخيرية وفتحت المدارس الأهلية وتألفت مجالس المديريات فى سنة ١٩٠٩ وأخذت المديريات تتنافس فى نشر التعليم وإنشاء المدارس على اختلاف أنواعها ثم توجت هذه الحركة بإنشاء نواة الجامعة المصرية الحديثة سنة ١٩٠٨ فجاء إليها عدد من كبار الأساتذة من مختلف البلدان ينشرون العلم ويبذرون بذور النهضة الأدبية والعلمية بين الناس . ولما تحققت أمانى البلاد بإعلان الاستقلال احتضنت الحكومة الجامعة سنة ١٩٢٥

فأينعت كلياتها وازدهرت وحباها الملك فؤاد جاها ونعمة كبرى وأخذ عدد المدارس والتلاميذ فى زيادة مطردة حتى وصل فى سنة ١٩١٤ إلى ٨٧١٨ مدرسة — فيها ٤٨٨١٠٩ تلاميذ — منها ٢٣٦ للبنات فيها نحو ٧٠ ألف بنت .

وقد كانت نتيجة هذه الإصلاحات الشاملة أن تحسنت مالية البلاد تحسناً ظاهراً . وبعد أن كانت ميزانية البلاد من الإيراد والمنصرف لا تزيد على ١٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه فى أوائل عهد الاحتلال سنة ١٨٨٦ بلغت فى مستهل القرن العشرين ٢٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه تقريباً وفى سنة ١٩٣٠ فى عهد جلالة الملك فؤاد بلغت الإيرادات ٣٨,٥٨٤,٤٠٦ جنيهات والمصروفات ٤١,٢٢٢,٥٨٠ جنيهاً . وبلغت الواردات فى سنة ١٩٣٠ ، ٤٧,٤٨٨,٠٠٠ جنيه والصادرات ٣١,٩٤٢,٠٠٠ جنيه ، ولم يكن مجموع الصادرات والواردات ليزيد عن ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فى أوائل سنى الاحتلال ، وقد زاد عدد السكان من ٧ ملايين فى أول عهد الاحتلال إلى أكثر من ١٤ مليوناً سنة ١٩٢٧ ، وفى سنة ١٩٣٧ بلغ عدد السكان ١٦ مليوناً .

٦ — التطورات السياسية التى تمت فى مصر إلى إعلان الاستقلال

عهد الخديو عباس :

فى ٧ يناير سنة ١٨٩٢ توفى الخديو توفيق عقب مرض لم يمهله طويلا ، وخلفه ابنه الأكبر الخديو عباس الثانى وعمره إذ ذاك ١٨ سنة ، وكان قد أرسله والده مع أخيه الأصغر الأمير محمد على إلى سويسرا والنمسا لإتمام تعليمهما ، فلما عاد عباس من ڤيينا على أثر وفاة والده واعتلى العرش ، حاول أن يناهض سياسة الحكومة



الخديو عباس

المحتلة فلم يقدر ، وظهر عجزه أمام أقوى معتمد أرسلته الحكومة لتمثيلها فى مصر وهو اللورد كرومر .

وفى عهد عباس تم استرجاع السودان ، وأثمرت الإصلاحات الكبرى التى قامت فى عهد الاحتلال فتحسنت حال البلاد من الوجهة العمرانية والاقتصادية بصفة خاصة فعنى بشؤون الرى والزراعة والسكك الحديدية وشمل الرقى جميع مرافق الحياة فانتشر التعليم وشيدت المبانى الفخمة ومدت شركة الترام طرقها فى القاهرة والإسكندرية وردم خليج القاهرة الذى كان يخترقها من الجنوب إلى الشمال وأنشئ البنك الأهلى ، وكثرت المنتديات وانتشرت الصحف والمجلات ونشط الرأى العام على أثر ما كان ينشر فى الصحف الوطنية التى أطلق لها كرومر عنان الحرية ، فجعلت تنقد سياسة الحكومة المحتلة وتناصر سياسة الخديو ، حتى كان صيف عام ١٩٠٦ ، إذ وقعت فيه حادثة « دنشواى » وهى قرية صغيرة بمركز تلا بمديرية المنوفية مات فيها ضابط انجليزى ، كان يتسلى مع بعض رفاقه بصيد الحمام قرب أجران القمح فقام حريق وهاج الفلاحون وفى أثناء عدو الضابط إلى معسكره أصيب بضربة شمس فوقع ميتاً ، وعلى أثر ذلك شكلت محكمة مخصوصة لمحاكمة المتهمين فقضت بإعدام أربعة وجلد كثيرين من كبار أهالى البلدة على مرأى من أهليهم كما قضت بسجن كثيرين . فحنق الرأى العام المصرى واشتدت حملاته على سياسة الاحتلال ، وأخذ الوطنيون ينشرون الدعاية ضد الاحتلال داخل البلاد ، وفى أوربا حتى اضطر لورد كرومر إلى الاستقالة فى مايو سنة ١٩٠٧ ، وكان هذا أول انتصار للحركة الوطنية المصرية منذ الثورة العرابية . وكان يقود الحركة الوطنية فى ذلك الوقت شاب صحفى يتقد حماسة هو « مصطفى كامل » (مؤسس الحزب الوطنى الحديث فى مصر) .

ترجمة مصطفى كامل :

ولد مصطفى كامل فى سنة ١٨٧٤ وتلقى الدراسة الأولى بالمدارس الابتدائية بالقاهرة ثم بالمدرسة الخديوية ثم التحق بمدرسة الحقوق سنة ١٨٩٢ وكان



مصطفى كامل باشا

طالباً جريئاً يدبج المقالات الأدبية والوطنية وينشرها فى الصحف وفى هذه السنة اعتلى عرش الخديوية عباس الثانى وكان شاباً فى الثامنة عشرة من عمره ممتلئا حماسة ورغبة فى الإصلاح والتخلص من نير الاحتلال البريطانى

ولم يكن منتظراً أن يجد الخديوى سنداً من سياسى ذلك العهد الذين ذاقوا الأمرين فى آخر عهد إسماعيل وفى أثناء الحركة العرابية وفى أول عهد الاحتلال فجعل الخديو يشجع الشبان المتعلمين أمثال مصطفى كامل ويقربهم منه . ولم يكتف مصطفى كامل بدراسة الحقوق بمصر ، بل أخذ يستعد لامتحانات الحقوق فى فرنسا فسافر إليها سنة ١٨٩٢ وكان لما شاهده من مظاهر النهضة والحرية فى فرنسا ما ملك عليه وجدانه وجعله يضع الاعتماد على فرنسا فى مقدمة برنامجه السياسى وفى سنة ١٨٩٤ نال إجازة الحقوق من جامعة تولوز .

ولما عاد تفتحت أمامه سبل العمل السياسى وكان جل رغبة الوطنيين فى ذلك الوقت كسب عطف دول أوربا عامة وعطف فرنسا خاصة حتى تطالب هذه الدول انجلترا بتنفيذ وعدها بالجلاء عن مصر فأخذ مصطفى كامل ينشر المقالات فى الصحف ويزور فرنسا ويتنقل بين عواصم أوربا ويخص الآستانة بطول المقام حيث توثقت الروابط بينه وبين رجال السلطان عبد الحميد حتى صار الولاء للخليفة والدعوة للخلافة الإسلامية العثمانية من أبرز الآراء السياسية التى أخذ مصطفى كامل يدعو إليها فى جريدته « اللواء » التى أنشأها فى

يناير سنة ١٩٠٠ ، فكانت أداة سريعة ألهبت الشعور الوطنى فى نفوس المصريين الذين ظلوا عشرين سنة تقريباً متأثرين بالجمود ورد الفعل الذى نشأ من فشل الحركة العرابية وما جرته على البلاد .

وكان مصطفى بفضل شبابه وفرط حماسته يخاطب وجدان الجماهير ويلهب عواطفهم فمال الشباب إليه كل الميل ونجحت دعوة مصطفى كامل نجاحاً هيأ البلاد للتطورات السياسية السريعة التى تلاحقت منذ بدء القرن العشرين .

وأول حادث أثر فى سياسة مصطفى كامل عقد الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا فى يناير سنة ١٩٠٤ وبه وافقت فرنسا على إطلاق يد انجلترا فى مصر مقابل موافقة انجلترا على إطلاق يد فرنسا فى المغرب وبعقد هذا الاتفاق انهارت الآمال التى كان يعلقها مصطفى على معاونة فرنسا نصيرة الأمم المظلومة وناشرة حقوق الإنسان وأصبح اعتماد مصطفى بعد ذلك على تركيا .

ثم وقع حادث دنشواى المروع فى سنة ١٩٠٦ فاستغله الوطنيون وفى مقدمتهم مصطفى كامل وجعلوا يهاجمون السياسة الإنجليزية الاستعمارية التى كان ينفذها عميدهم فى مصر لورد كرومر هجوماً عنيفاً بالخطابة آونة وبالكتابة غالباً حتى اضطر كرومر إلى رفع استقالته سنة ١٩٠٧ وخلفه سير إلدن غورست فسار مع الخديو على سياسة الوفاق وهذه السياسة جعلت الخديو يتخلى عن صداقة مصطفى كامل ولما آنس مصطفى أن فرنسا أهملت شأن مصر وأن تركيا لم تقو على معاداة انجلترا وأن الخديو قد تفاهم مع المعتمد البريطانى رأى بثاقب فكره أن الوقت قد حان لأن يعتمد المصريون على أنفسهم فأنشأ الحزب الوطنى سنة ١٩٠٧ وأهم مبادئه استقلال مصر الداخلى وفق معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وجلاء الجنود البريطانية عن مصر . ثم ما لبث أن مرض مصطفى وتوفى فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ وكان يوم تشييع جنازته من أيام مصر الوطنية المشهودة حتى لقد قال المرحوم قاسم أمين « ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل هى المرة الثانية التى رأيت فيها قلب مصر يخفق : المرة الأولى كانت يوم تنفيذ حكم دنشواى ثم فى يوم الاحتفال بجنازة

صاحب اللواء ظهور الشعور ساطعاً فى قوة جماله وانفجر بفرقعة هائلة سمع دويها فى العاصمة ووصل صدى دويها إلى جميع أنحاء القطر . هذا الإحساس الجديد ، هذا المولود الحديث ، الذى خرج من أحشاء الأمة من دمها وأعصابها هو الأمل الذى يبتسم فى وجوهنا البائسة ؛ هو الشعاع الذى يرسل حرارته إلى قلوبنا الجامدة الباردة ، هو المستقبل » .

تعيين غورست بدل كرومر :

وجاء بعد كرومر « السير الدن غورست El on Gorst » الذى خفف من سلطة الاحتلال الظاهر فساد الاتفاق بينه وبين الخديو ، وتقوت الحركة الوطنية ، وافتتحت مجالس المديريات عام ١٩٠٨ . وكانت الحركة الدستورية فى تركيا قد انتصرت فى صيف عام ١٩٠٨ ، وأعلن السلطان عبد الحميد الحكم الدستورى ، فتحرك الشعور القومى الدستورى فى البلاد ، واضطرت وزارة « مصطفى فهمى باشا » التى ظلت فى الحكم ثلاث عشرة سنة ، من سنة ١٨٩٥ إلى الاستقالة فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ واختير « بطرس غالى باشا » رئيساً للوزارة .

وفى سنة ١٩١٠ عرضت شركة قناة السويس على الحكومة المصرية تطلب مد امتياز شركتها أربعين سنة أخرى ، مقابل مبالغ معينة تدفعها للحكومة على أقساط ، فثار الرأى العام ضد هذا الطلب ، واجتمعت الجمعية العمومية فى فبراير سنة ١٩١٠ وقررت رفض الاقتراح بإجماع الآراء تقريباً وكانت المناقشات التى دارت داخل الجمعية وخارجها قد ألهبت النفوس ، وزادها شدة تصدى الحكومة لقمع المظاهرات ومحاولة إيجاد أسباب البغضاء والتفرقة بين عنصرى الأمة المصرية .

وفى وسط هذه الحماسة التى ملأت الجو قتل « بطرس باشا » وفى نفس هذا العام خلفه « محمد سعيد باشا » رئيساً للوزارة ، ثم مرض غورست ومات سنة ١٩١١ ، وقد فشلت سياسة التفاهم التى بدأها فى سنة ١٩٠٧ .

تعيين كتشنر :

وعينت الحكومة الإنجليزية لورد « كتشنر Kitchener » خلفا فجاء ومهمته الأولى إقرار النظام ومنع المظاهرات العدائية ومواصلة الإصلاح الإدارى . وأهم ما قامت به الحكومة فى ذلك العهد حماية الفلاح الصغير من براثن المرابين بسن قانون خمسة الأفدنة وبه حرمت الحكومة نزع ملكية الأراضى الزراعية التى تقل مساحتها عن خمسة فدادين وحولت ديوان الأوقاف إلى وزارة مسئولة بعد أن كان مستقلا تحت إشراف الخديو نفسه .

تأليف الجمعية التشريعية :

وفى سنة ١٩١٣ ألغيت الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين واستعيض عنهما بجمعية واحدة عرفت « بالجمعية التشريعية » وكانت الجمعية تتألف من ٦٦ عضواً ينتخبون انتخاباً عامًّا من درجتين ، و١٧ عضواً تعينهم الحكومة لتمثيل الأقليات والمصالح التى قد لا تمثل فى الجمعية ، وتمتاز هذه الجمعية بأن لها حق اقتراح القوانين وسؤال الوزراء وجلساتها علنية ، ولكنها مثل سابقتها كانت جمعية استشارية ، ولها إقرار القوانين الخاصة بزيادة الضرائب المباشرة .

إعلان الحرب العظمى :

ولم تطل مدة اجتماع الجمعية أكثر من دورة واحدة بسبب إعلان الحرب العظمى فى أغسطس سنة ١٩١٤ بين ألمانيا وفرنسا وقد انضم إلى جانب فرنسا بلجيكا وانجلترا وروسيا ثم إيطاليا واليابان ثم أمريكا وانضم إلى ألمانيا النمسا ثم تركيا وبلغاريا ، وأخذت الدول الأخرى تنضم إلى جانب أو آخر حتى شملت الحرب العظمى كل أنحاء العالم واستمرت إلى سنة ١٩١٨ وقد قاست فيها الشعوب ألواناً من العذاب ، فمن تدمير وتقتيل فى ميادين القتال فى البر والبحر إلى ضنك اقتصادى شديد بسبب حصار الموانى وتهديد الغواصات

للسفن التجارية ، إلى ضرب المدن وسكانها بالقنابل بواسطة الطيارات ، وأعلنت الهدنة بين المتحاربين فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ وانتهت بصلح فرساى سنة ١٩١٩

أثر إعلان الحرب فى مصر :

ولما أعلنت الحرب كان كتشنر فى انجلترا فاختير وزيراً للحربية بها ولم يعد إلى مصر وكان الخديو عباس فى الآستانة ويقوم حسين رشدى باشا رئيس الوزارة مقامه فأعلن الجنرال « السير جون مكسويل Maxwell » قائد جيش الاحتلال بمصر الأحكام العرفية فى البلاد . وأصبحت الأوامر والمراسيم تنفذ فى الوطنيين والأجانب على السواء وخشيت السلطات الإنجليزية من تمرد المصريين فقبضت على كثير من المعروفين بوطنيتهم أو باتصالهم بالخديو ونفتهم من مصر إلى مالطة وغيرها .

ثم لم تلبث مصر أن أعلنت الحرب على ألمانيا وحلفائها ، كما أن تركيا أعلنت الحرب على الحلفاء وانضمت إلى جانب الألمان ، وكان الخديو قد بان للحلفاء انحيازه لرجال تركيا فأعلنت انجلترا فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ حمايتها على مصر وزوال السيادة التركية من عليها . وفى اليوم التالى أعلنت عزل الخديو عباس واعتلاء الأمير حسين كامل عم الخديوى عرش مصر بلقب سلطان مصر .

وفى ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧ مات السلطان حسين ولما لم يقبل ابنه الوحيد الأمير كمال الدين حسين أن يخلفه على العرش اختير الأمير « أحمد فؤاد » ابن الخديو إسماعيل ليكون سلطاناً على مصر .

الفصل الختامى

عهد الملك « فؤاد الأول »

ولد حضرة صاحب الجلالة الملك « فؤاد الأول » فى ٢٦ مارس سنة ١٨٦٨ وغادر البلاد مع والده العظيم وإخوته إلى إيطاليا فى سنة ١٨٧٩ ، ونزلوا فى قصر



حضرة صاحب الجلالة المغفور له (فؤاد الأول) ملك مصر

لافاڤوريتا قرب « نابلى » وتربى فى مدارس سويسرا ولما كبر التحق بالمدرسة الحربية فى تورين وتخرج منها ضابطاً حربيًّا فى الجيش الإيطالى ولما سمح للخديو إسماعيل بالمكث فى تركيا فى سنة ١٨٨٧ رحل معه ابنه العزيز والتحق بمعية السلطان عبد الحميد ثم عاد إلى مصر وعاون ابن أخيه الخديو عباس . واشترك الأمير فؤاد اشتراكاً فعليًّا فى حركة التجديد التى ظهرت بوادرها فى ذلك الوقت، فإليه يرجع الفضل فى حركة إنشاء الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨ ، وكان على رأس مجلسها وساعد فى إنشاء جمعية الهلال الأحمر وجمعيات الإسعاف وعضد الفنون والآداب والجمعيات العلمية . وبعد ارتقاء جلالته العرش تزوج بحضرة صاحبة الجلالة الملكة « نازلى » ابنة المرحوم عبد الرحيم باشا صبرى فى مايو سنة ١٩١٩ وولد لها ولى العهد حضرة صاحب السمو الملكى أمير الصعيد الأمير « فاروق » فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٠

وبارتقاء « فؤاد الأول » عرش مصر فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، دخلت مصر فى طور جديد ، إذ ما لبثت الهدنة أن أعلنت بين المتحاربين فى الحرب العظمى فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ مؤذنة بانتصار الحلفاء ، واتجهت أنظار العالم إلى فرساى قرب باريس حيث اجتمع مندوبو الدول لوضع قواعد الصلح ، وتحقيق أمانى الشعوب التى حاربت فى صفوف الحلفاء أو آزرتهم فى الحرب .

ثورة سنة ١٩١٩ :

وكان المصريون قد تحملوا فى أثناء الحرب صنوفاً شتى من المتاعب ، فكانت السلطة العسكرية تأمر بجمع الأنفار من الفلاحين والعمال المصريين لمساعدة قوات الحلفاء التى كانت تحارب فى الشرق الأدنى وكانت تأخذ مواشى الفلاحين ومحصولاتهم بالثمن الذى تراه لتصديرها إلى ميادين الحرب المختلفة . وقد بلغ عدد أنفار السلطة أو المتطوعين من المصريين أكثر من مليون نفس هلك منهم مئات الآلاف ، وهم يعملون فى تمهيد الطرق ووضع السكك الحديدية ، وفى الأعمال العسكرية المختلفة فى فلسطين والشام والعراق .

وكان المصريون يشكون فوق ذلك من تسلط الموظفين الإنجليز عليهم ، ومن اطراد زيادة عددهم فى مصالح الحكومة واستئثارهم بمعظم الوظائف الكبرى فى الوزارات المختلفة . زد إلى ذلك أن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية رغبة فى اجتذاب الشعوب العربية إلى جانب الحلفاء ، كانتا قد أعلنتا فى ذلك الوقت أنهما ستحرران الشعوب التى كانت خاضعة إذ ذاك لتركيا ، وأن الرئيس « ولسون Wilson » رئيس الولايات المتحدة قد أعلن قواعد الصلح الأربع عشرة المشهورة ومما أعلنه حق تقرير المصير للشعوب المغلوبة على أمرها . فكان لكل هذه الأسباب أثر فى دفع المصريين نحو العمل على تحقيق أمانيهم فى الاستقلال .

وما إن أعلنت الهدنة حتى بدأت حركة الجهاد الوطنى فذهب فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ثلاثة من الزعماء الوطنيين وهم : سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى لمواجهة معتمد إنجلترا «سير رجنالدونجت Re inald Wingate» بالمطالب الوطنية والسماح لهم بالسفر إلى لندن لعرض قضية استقلال البلاد وكذلك طلب رشدى باشا رئيس الوزارة وزميله عدلى يكن باشا وزير المعارف السفر لمفاوضة الحكومة الإنجليزية فى مصير مصر بعد أن زالت عنها السيادة التركية وانتهت الحرب التى تذرعت بها إنجلترا لإعلان حمايتها على البلاد . ولكن الحكومة الإنجليزية رفضت إجابة هذه الطلبات ، فلم يكن بد من اتحاد العناصر الحكومية والوطنية للمطالبة بحقوق البلاد وإسماع العالم صوت مصر ، فعمل الوطنيون على تأليف « الوفد المصرى » برياسة سعد زغلول وأخذوا من الشعب توكيلا له للمطالبة باستقلال البلاد ما استطاعوا إليه سبيلا . أخذ سعد ينادى بحقوق مصر وينتهز الفرص لإلقاء الخطب الوطنية بجرأة وببلاغة سحرت الرأى العام فانجذب الناس إليه من مختلف الطبقات وآمنوا بفكرة سعد والوفد وظلوا يرتقبون ساعة الخلاص .

وفى ٩ مارس سنة ١٩١٩ أرادت السلطة أن تقضى على الحركة قبل أن يستفحل أمرها فقبضت على أربعة من كبار الزعماء وهم : سعد زغلول وإسماعيل صدقى ومحمد محمود وحمد الباسل ونفتهم إلى جزيرة مالطة . فما إن ذاع الخبر وتناقله

الناس حتى قامت ثورة سنة ١٩١٩ فى كل أنحاء البلاد ، وكأنه قد نفخ فى الصور فهب الشعب من كل صوب هبة واحدة كأنهم كانوا على موعد فهوجمت الجنود الإنجليزية فى الطرقات وقطعت خطوط السكة الحديد والتلغرافات ، وكان من أظهر مميزات هذه الحركة اشتراك جميع الطبقات فيها وتضامن جميع عناصر الأمة المصرية من مسلمين وأقباط ويهود على نصرة مبادئ الثورة ، مهما كلفهم ذلك من تضحية .

ترجمة سعد زغلول :

ولد سعد فى بلدة ابيانة من مركز فوة بمديرية الغربية حول سنة ١٨٥٩ م من أبوين كريمين ينحدران من أسرة مصرية صميمة وتعلم سعد مبادئ القراءة والكتابة فى مكتب بلدته وفيه حفظ القرآن الكريم ثم انتقل إلى دسوق يحضر العلم فى الجامع الدسوقى ويجوّد القرآن ومنه انتقل إلى القاهرة والتحق بالجامع الأزهر وحضر العلم على فحول علماء ذلك العصر ومن أشهرهم الشيخ حسن الطويل الذى غرس فى نفس سعد حب الأدب العربى وإنشاء الرسائل الحرة وتصادف أن وفد على مصر فى ذلك الوقت السيد جمال الدين الأفغانى وأخذ يلقى تعاليمه الفلسفية والاجتماعية والدينية على مريديه فارتشف سعد من هذا المنهل العذب والتقى بالأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده وكبار مفكرى ذلك



سعد زغلول باشا

العهد الذين كانوا دعاة الحركة الفكرية التى مهدت للثورة العرابية .

ولما عين الشيخ محمدعبده رئيساً لتحرير الوقائع المصرية عين الشيخ سعد سنة ١٨٨١ للتحرير بالجريدة فأخذ سعد يدبج المقالات السياسية وينشرها فى الوقائع وكان أهم ما يشغل الأذهان الخلاف بين الخديو توفيق وحكومته بشأن حقوق مجلس الشورى فلم يتردد سعد فى الدفاع عن قضية الشورى ضد الخديو .

وفى سنة ١٨٨٢ عين سعد معاوناً بالداخلية فناظراً لقضايا الجيزة وسرعان ما قامت الثورة العرابية فانضم سعد إلى جانب العرابيين ولما انتهت الثورة اعتقل سعد ثم فصل من وظيفته سنة ١٨٨٤ .

واشتغل سعد بالمحاماة فى أول أمرها وكانت حرفة غير مرغوب فيها فما زال بها سعد يعمل فيها بما وهبه الله من ذكاء ونزاهة حتى رفع من شأنها وأعلى ذكرها ودرت عليه المحاماة أرباحاً وفيرة . ولما ذاع صيته فى القضاء والقانون اختير فى سنة ١٨٩٢ مستشاراً ونزل عن أرباحه الوفيرة فى المحاماة فخدم سعد القضاء بما عرف عنه من علو الهمة والكفاية والنزاهة والاستقلال فى الرأى .

ثم ما لبث سعد أن لحظ كثرة الحاصلين على دبلوم الحقوق من مصر وأنه لا يحمل هذه الدبلوم ، فشمر عن ساعد الجد وكان قد ناهز الأربعين وأخذ يعد العدة للحصول على دبلوم الحقوق من باريس باللغة الفرنسية التى لم يكن قد تعلمها من قبل ونجح فى ذلك نجاحاً باهراً .

وفى سنة ١٩٠٧ لما قويت الروح الوطنية على أثر اعتلاء عباس الثانى العرش وظهور مصطفى كامل اختير سعد وزيراً للمعارف فنفث فى مجلس الوزراء روحاً وطنية ديمقراطية جديدة ، فكان يعرض آراءه فى مجلس الوزراء برياسة الخديو ويدافع عنها بصراحة وقوة أدهشت رجال ذلك العصر الذين نشأوا على طريقة الحكم فى عهد إسماعيل وأوائل عهد الاحتلال .

وكان وجود سعد فى وزارة المعارف فاتحة عهد جديد ظهرت فيه عبقرية سعد وخدماته الوطنية الممتازة ، فأحيا اللغة العربية فى التدريس بالمدارس

الابتدائية والثانوية بعد أن كانت اللغة الإنجليزية لغة التدريس حتى بالمدارس الابتدائية وجدد عهد البعثات إلى أوربا وحتم على أفراد البعثات التخصص فيما يدرسونه بالجامعات والحصول على أكبر الدرجات العلمية فى دراساتهم .

ولما ألف محمد سعيد باشا الوزارة عقب وفاة بطرس باشا غالى سنة ١٩١٠ اختير لوزارة الحقانية وبقى بها إلى أن استقالت وزارة سعيد باشا فى سنة ١٩١٣.

ولما أنشئت الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ تجرد سعد للخدمة الوطنية وقيادتها وانتخب نائباً عن القاهرة واختير وكيلا للجمعية ثم تعطلت أعمال الجمعية التشريعية بسبب نشوب الحرب العالمية سنة ١٩١٤ وظلت عواطف المصريين مكبوتة إلى أن وضعت الحرب أوزارها وأعلنت الهدنة سنة ١٩١٨ ثم قامت الحركة الوطنية وتألف الوفد المصرى على أثر ذلك وكان سعد الزعيم الجبار الذى قاد الحركة وغذاها بفيض حماسته وسحر بيانه حتى أينعت وأتت بأطيب الثمرات مما تراه مفصلا فى غير هذا المكان .

وفى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ روعت البلاد بخبر وفاة سعد فبكت الأمة فيه « رجلا اجتمع فيه تاريخ مصر الحديث وانتهت إليه نهضتها الكبرى » .

تعيين لورد اللنبى :

واستمرت الاضطرابات داخل البلاد مدة ولكن سرعان ما تمكن الإنجليز من القبض على ناصية الحال ، وخاصة بعد تعيين « لورد اللنبى A lenb » القائد العام للحلفاء فى الشرق الأدنى مندوباً سامياً بمصر ، ولما رأى أن حركة البلاد جدية ، وأن الجبهة الوطنية قوية سليمة أشار على الحكومة الإنجليزية بإطلاق سراح الأربعة المنفيين فى إبريل سنة ١٩١٩ فأجابته الحكومة إلى طلبه وصرح للوفد المصرى بالذهاب إلى باريس وهناك حاول المصريون دخول المؤتمر لعرض قضية بلادهم ، فلم ينجحوا ، ولكن جهودهم فى نشر الدعاية للبلاد خارج المؤتمر كانت موفقة إلى حد كبير ، ثم عينت الحكومة الإنجليزية لجنة برياسة « لورد ملنر Milner » للبحث فى الأسباب التى أدت إلى ثورة

المصريين ولاقتراح الدستور الذى يلائم حالة البلاد تحت نظام الحماية. فلما حضرت اللجنة إلى مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٩، قاطعها المصريون، وأعلنوا عن سخطهم بوسائل شتى، ولما عادت اللجنة إلى إنجلترا فى مارس ١٩٢٠ سنة لم تربدّا من دعوة الوفد المصرى للمفاوضة معها وبعد محاولات كادت تنتهى بالاتفاق انتهت المفاوضة بالفشل، وانقسمت الآراء بين الوطنيين ووقع الخلاف بينهم بسبب ذلك. ففريق كان يميل إلى قبول مقترحات ملنر والاتفاق مع الانجليز وفريق كان على رأسه سعد رأى فى مقترحات ملنر تنظيم الحماية. واشتد الخلاف عندما ولى عدلى يكن باشا الوزارة فى ١٩٢١ وتمسك بحقه فى رياسة المفاوضات مع الحكومة الإنجليزية ونادى سعد بحق الوفد فى الرياسة وظهر هذا الانقسام بين صفوف الأمة. وأخيراً بدأت المفاوضة بين « لورد كرزون Curzon » وزير خارجية إنجلترا وعدلى يكن رئيس الوزارة المصرية فى يوليه سنة ١٩٢١ ولم تثمر هذه المفاوضة الرسمية واستقال عدلى باشا. وأخيراً نفت الحكومة سعد باشا ومعه خمسة من زملائه هم: فتح الله بركات وعاطف بركات ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وسينوت حنا إلى عدن فجزيرة سيشل ثم نفى سعد بمفرده إلى جبل طارق وبقى زملاؤه بسيشل. وظلت الحال السياسية فى البلاد مضطربة غير مستقرة إلى أن تفاوض لورد اللنبى وعبد الخالق ثروت باشا واستقر رأيهما على حل ارتضاه اللنبى.

وأخيراً سافر اللنبى إلى إنجلترا، ومعه مقترحاته لوضع حد لهذه الحال وعرض استقالته لتختار الحكومة ما تشاء، ثم عاد إلى مصر. وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أعلن أن الحماية على مصر قد انتهت وأن مصر حكومة مستقلة ذات سيادة واحتفظت إنجلترا بالنقط الأربع الآتية:

(١) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر.

(٢) الدفاع عن مصر ضد أى تدخل أو هجوم أجنبى.

(٣) حماية الأقليات ومصالح الأجانب.

(٤) السودان.

وعلى هذا الأساس تألفت وزارة ثروت باشا وتألفت لجنة الثلاثين من كبار رجال القانون برياسة حسين رشدى باشا لوضع الدستور وأعلن الملك فؤاد الأول استقلال البلاد وتحويل السلطنة إلى مملكة فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ واتخذ لقب « حضرة صاحب الجلالة ملك مصر » وأبلغت الحكومة المصرية ذلك إلى الدول جميعاً فاعترفت لها به ورفعت مرتبة معتمديها السياسيين إلى رتبة الوزراء المفوضين وأخذت مصر ترسل وزراءها المفوضين وقناصلها إلى الدول الأجنبية وقد جاء فى النطق الملكى الكريم الصادر بشأن إعلان الاستقلال ما يأتى :

« لقد من الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا وإنا نبتهل إلى المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجمل الحمد على ذلك ونعلن على ملأ العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية وها نحن نشهد الله ونشهد أمتنا فى هذه الساعة العظمى أننا لن نألو جهداً فى السعى بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم لخير بلادنا المحبوبة والعمل على إسعاد شعبنا الكريم وإنا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد لمصر ماضيها المجيد » .

على أنه على الرغم من تمتع مصر بمظاهر الاستقلال بقيت الحكومة البريطانية متمسكة بالتحفظات الأربعة متخذة منها ذريعة لتدخلها فى سياسة البلاد حتى الداخلية البحتة منها وأخذ المصريون الذين يولون الحكم يعملون جهد طاقتهم لمفاوضة الحكومة البريطانية للاتفاق على المسائل المعلقة والتى كانت سبباً لكثير من المشاكل ولكن كل هذه المحاولات فشلت لعدم كفاية الثقة المتبادلة بين الجانبين المصرى والبريطانى .

واكتفى المصريون مؤقتاً بإصلاح مرافق البلاد بقدر الطاقة فقد كان إعلان استقلال البلاد بما صحبه من إصدار قانون التعويضات والاستغناء عن خدمات معظم الموظفين الأجانب فى مقابل إعطائهم تعويضات مالية سبباً فى اضطلاع المصريين بالوظائف الكبرى فأخذت المصالح ترسم لنفسها خطة إصلاحات

ضافية مسترشدة بآراء مليك البلاد ورغباته السامية وخطت البلاد منذ ذلك الوقت خطوات واسعة موفقة نحو الرقى فى مختلف النواحى . ولا يتسع المجال هنا لذكر مواطن الإصلاح بالتفصيل . إنما يكفى أن نذكر إصلاح التعليم وزيادة عدد المدارس وإنشاء الجامعة المصرية ومجمع اللغة العربية الملكى والجمعيات العلمية وكشف الآثار الجغرافية والتاريخية وزيادة عدد التلاميذ الذين يتعلمون بالمدارس من ٣٢٣٠٠٠ فى سنة ١٩١٧ إلى ٦٩٨٠٠٠ فى سنة ١٩٢٧ إلى ٩٤١٧٦٠ سنة ١٩٣٤ إلى نحو ١,٦٠٠,٠٠٠ فى سنة ١٩٤٢ منهم ٦٦٠,٠٠٠ من البنات وبلغ عدد المدارس فى تلك السنة ٨٦٠٠ مدرسة وكانت ٤٨٠٠ فى سنة ١٨٩٢ وإصلاح الجامعة الأزهرية وإنشاء المعاهد الدينية وتنظيم حركة الكشافة وتجميل القاهرة والإسكندرية والبنادر والمراكز فى الأقاليم بإنشاء الميادين والعمارات الفخمة والمكتبات العامة والمستشفيات والملاجئ ومراكز رعاية الطفل والأندية الرياضية والمدارس والمتنزهات والمرافئ النهرية .

أما فى الأشغال العامة فنذكر تعلية خزان أسوان الأخيرة وبناء قناطر نجع حمادى وإقامة خزان جبل الأولياء على النيل الأبيض فى السودان وتجديد إنشاء الجسور (الكبارى) وأهمها كبرى الخديو إسماعيل بالقاهرة وكبرى بنها وحفر الترع والمصارف وتمهيد الطرق للسيارات وزيادة إنتاج القطن عماد ثروة البلاد من ١,٧٠٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٧٨ إلى ٤,٠٠٠,٠٠٠ قنطار سنة ١٨٩٠ إلى ٨,٠٠٠,٠٠٠ سنة ١٩٢٦ و ٨,٥٣٤,٩٢٧ سنة ١٩٣٥ وإنشاء وزارتى المواصلات والصحة ومصلحة الشؤون القروية . ومن الوجهة الاقتصادية والمالية قيام بنك مصر سنة ١٩٢٠ والشركات التى يديرها بجهود طلعت حرب باشا وكان رأس ماله فى أول إنشائه ٨٠,٠٠٠ جنيه فبلغ فى ١٩٢٧ مليون جنيه وهذا البنك مصرى فى رأس ماله وإدارته وأسهمه لا يحوزها غير المصريين . ثم قيام وزارة التجارة والصناعة وتأسيس شركات الملاحة والسياحة الوطنية وإنشاء الحدائق والبساتين والمصائد والمطارات إلخ .

أما من الوجهة الدولية فقد مثلت مصر رسمياً فى الخارج وأنشئت المفوضيات

فى العواصم الكبرى واشتركت مصر فى المؤتمرات الدولية كما استقبلت فى عاصمتها مؤتمرات دولية عدة . وقد زار الملك فؤاد الأول أوربا زيارة رسمية فى سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٢٩ فاستقبلته الحكومات والشعوب استقبالات رائعة دلت على عظم مكانة مصر الحديثة فى نظر الجميع .

أما من الوجهة الدستورية ففى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ أعلن الدستور المصرى الجديد وصدر قانون الانتخاب الذى عدل فى سنة ١٩٢٤ ، وبمقتضى هذا الدستور اعتبرت الأمة مصدر جميع السلطات وأصبح حق الانتخاب عامًّا من درجة واحدة لكل مصرى بلغت سنه ٢١ سنة واجتمع أول برلمان دستورى فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وكان سعد زعيم الثورة رئيساً للحكومة وقد كفل الدستور للمصريين بدون تمييز جميع الحريات فى حدود القانون وصارت الوزارة مسئولة بالتضامن أمام البرلمان وكل وزير مسئول عن وزارته .

وقد عطل الدستور فى سنة ١٩٢٥ وأعيد فى سنة ١٩٢٦ ثم عطل ثانية سنة ١٩٢٨ وفى سنة ١٩٣٠ صدر أمر ملكى بدستور جديد وقانون للانتخابات وكلا القانونين لم يحوزا الرضاء العام وبقيا إلى سنة ١٩٣٤ حين صدر أمر ملكى بإبطال هذا الدستور . وفى سنة ١٩٣٦ أعيد دستور الأمة لسنة ١٩٢٣ وقانون الانتخاب الأول المعدل .

وكانت العلاقات بين الحكومتين البريطانية والمصرية قد تحسنت وظفرت البلاد بتوحيد كلمتها وتكوين جبهة وطنية تضم زعماء البلاد لمطالبة الحكومة البريطانية بتنفيذ وعودها بشأن الوصول إلى حل للتحفظات الأربعة التى شلت استقلال البلاد . ولما توافرت الثقة والرغبة فى الاتفاق بين الجانبين عقدت المفاوضات بين مصر وبريطانيا وبدأت الاجتماعات التمهيدية فى مصر فى قصر الزعفران فى مارس سنة ١٩٣٦ ثم بقصر أنطونيادس بالإسكندرية ، ولما تم الاتفاق على نقط الخلاف انتقل المفاوضون إلى لندن وتوجت جهود الجانبين بعقد معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وقد وقع على المعاهدة جميع المفاوضين المصريين برياسة « مصطفى النحاس باشا » رئيس الوفد والوزارة حينذاك

والمفاوضين الإنجليز برياسة « أنطونى إيدن Anthony Edea » وزير خارجية بريطانيا وأهم ما جاء فى معاهدة التحالف :

١ — نصت المعاهدة على انتهاء احتلال مصر عسكرياً بالقوات البريطانية . وإذا كان قد نص فى المعاهدة على بقاء قوات بريطانية معسكرة قدّر عددها بعشرة آلاف جندى و ٤٠٠ طيار فى منطقة قناة السويس (قرب الإسماعيلية وجنيفة وأبو صوير) فقد اشترط ألا يكون لتلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال كما أنه نص على أن وجود هذه القوات بتلك المنطقة لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية وأنه مجرد تدبير وقتى لمعاونة القوات المصرية يزول متى وصل الجيش المصرى إلى درجة تؤهله للقيام بمفرده بمهمة الدفاع عن القناة .

وقد جاء فى المادة الثامنة من المعاهدة بشأن وجود هذه القوات فى منطقة القناة ما يأتى :

« بما أن قناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصر هى فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية . فإلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القناة بالمنطقة المحدودة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة ... ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية » .

وقد تعهدت الحكومة المصرية بأن تقوم بإنشاء الطرق والجسور والكبارى والسكك الحديدية اللازمة لتحسين طرق المواصلات ومواجهة حاجات الأغراض الحربية والدفاعية التى نصت عليها المعاهدة .

٢ — اعترفت بريطانيا بأن نظام الامتيازات لم يعد يلائم روح العصر

ولا حالة مصر الحاضرة وتعهدت بصفة كونها دولة من ذوات الامتيازات وحليفة لمصر ألا تعارض فى إلغاء القيود التشريعية والمالية التى كانت تغل يد مصر فى التشريع وأن تتعاون تعاوناً فعلياً مع الحكومة المصرية فى تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر وأصبح من واجب الحكومة المصرية بعد ذلك أن تتصل بالدول صاحبات الامتيازات للاتفاق على إلغاء الامتيازات وتنظيم فترة انتقال تبقى فى خلالها المحاكم المختلطة قائمة بواجباتها القضائية الجديدة إلى أن تنقضى فترة الانتقال وحينئذ يعود الاختصاص القضائى إلى المحاكم الوطنية المصرية .

٣ — اتفق الطرفان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى أصبح السودان بمقتضاها تحت الحكم المصرى الإنجليزى وأن يواصل الحاكم العام للسودان نيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة من صاحب الحق الشرعى باعتباره حاكماً عاماً بمقتضى الاتفاقية المذكورة وأن يكون الغرض الأول لحكومة السودان العمل لمصلحة السودان ورفاهية أهله . ويقضى الاتفاق أن يعين الحاكم العام موظفى السودان من بين البريطانيين والمصريين فى الوظائف التى لا يتوافر لها سودانيون أكفاء . كما أن للحاكم أن يستعين بالجنود البريطانية والمصرية فضلا عن السودانية فى الدفاع عن السودان . وألا يكون هناك تميز فى السودان بين البريطانيين وبين المصريين فى شؤون التجارة والمهاجرة .

وقد احتفظ بحرية عقد اتفاقات جديدة لتعديل اتفاق سنة ١٨٩٩

٤ — نص فى المعاهدة على أن تكون عصبة الأمم حكماً إذا اختلف المتعاقدان فى تفسير أحد أحكام المعاهدة أو إذا اختلفا على تقدير قوة الجيش المصرى فى انفراده بالمحافظة على حرية القناة .

وكذلك نص فى المعاهدة على ضرورة تسجيلها بالعصبة وعلى أن تطلب مصر الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم وأن بريطانيا ستؤيدها فى طلبها .

وتنفيذاً لنصوص المعاهدة استطاعت مصر بمعاونة إنجلترا أن تدعو مؤتمراً

دولياً فى مونترو بسويسرا فى إبريل سنة ١٩٣٧ وقد كللت مساعى مصر فيه بالنجاح ووقعت الدول صاحبات الامتيازات اتفاق مونترو فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وبه وافقت الدول على إلغاء الامتيازات فى مصر وتحديد فترة انتقال مداها ١٢ سنة تلغى على أثرها المحاكم المختلطة وتنتقل السلطة القضائية التى لها إلى المحاكم الوطنية . وفى ١٧ يوليه سنة ١٩٤٠ ألغى أبغض آثار الامتيازات فى مصر وهو إدارة « صندوق الدين » .

وقد تحول الدين العام إلى دين وطنى بعد أن أصبحت معظم سنداته بأيدى المصريين فى سنة ١٩٤٣

وفى ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ أخذت مصر مكانها بإجماع الآراء فى عصبة الأمم بناء على دعوة معظم الدول لها وتم قبولها فى حفل رائع أشاد فيه مندوبو الدول بفضل مصر ومدنيتها القديمة ورحبوا بدخول مصر الحديثة الناهضة ذات الموقع العالمى الممتاز فى البحر الأبيض المتوسط .

ومن دواعى الغبطة والسرور أن يتفق نضج مصر السياسى والدولى وبلوغ مليك البلاد المحبوب « فاروق الأول » سن الرشد فى وقت واحد إذ احتفلت البلاد بتولى فاروق سلطته الدستورية فى ٢٩ يولية سنة ١٩٣٧ وكان اعتلاؤه العرش حفظه الله فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ يوم وفاة والده العظيم فؤاد الأول . وفى هذه الفترة كان مجلس الوصاية برياسة ولى العهد الأمير محمد على توفيق وعضوية عبد العزيز عزت باشا وشريف صبرى باشا يتولى الحكم باسم الملك المحبوب « فاروق الأول » وكانت فاتحة عهد المليك المحبوب أن نعمت البلاد لأول مرة فى تاريخها الحديث باستقلال تام غير مقرون بفرمانات أو تحفظات أو امتيازات ، وبحكم دستورى وطيد الأركان وبمكانة دولية فى البحر الأبيض المتوسط جعلت مصر أهم دول الشرق الأوسط .

ولقد ظهرت أهمية مصر بصفة خاصة فى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) وفيها قامت مصر بدور على جانب عظيم من الأهمية فقد آزرت حليفتها بريطانيا وباقى الحلفاء بكل ما فى طاقتها وطاقة مؤسساتها وموانيها وسككها

الحديدية وطرقها وسائر مواردها وعلى أرضها دارت معركة « العلمين » فى أكتوبر سنة ١٩٤٢ التى كانت نقطة التحول بين الهزيمة والنصر ومنها لاحت أولى بشائر النجاح والتوفيق لجهود الحلفاء . وفى فبراير سنة ١٩٤٥ أعلنت مصر الحرب على ألمانيا واليابان إلى جانب الحلفاء . وفى مارس سنة ١٩٤٥ صدر ميثاق جامعة الدول العربية بالقاهرة وقد وقعه مندوبو مصر والمملكة العربية السعودية والعراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن واليمن . وبصدور هذا الميثاق واشتراك مصر فى هيئة الأمم المتحدة التى حلت محل عصبة الأمم دخلت مصر فى طور دولى لا بد أن يتقاضانا جهوداً جبارة فى الداخل والخارج لنكون جديرين بثقة إخواننا العرب وخليقين بمركزنا بين سائر الأمم والله ولى التوفيق .

ملحق (١)

معاهدة لندن

(١٥ يوليه سنة ١٨٤٠)

لما طلب صاحب العظمة السلطان من أصحاب الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وأمبراطور النمسا وملك بروسيا وقيصر الروسيا تقديم المساعدة له فى المحنة التى وقع فيها على أثر سلوك محمد على العدائى نحوه ، تلك المحنة التى عرضت سلامة الدولة العثمانية وعرش الخلافة للخطر ، رأى أصحاب الجلالة مراعاة للود الذى يربط بينهم وبين السلطان ورغبة فى السلم وفى صيانة الدولة واتباعاً لنص المذكرة المشتركة التى قدمت للباب العالى فى ٢٧ يوليه سنة ١٨٣٩ ومنعاً لإهراق الدماء التى تسيل فى سوريا بين موظفى الباشا ورعية السلطان .

اتفق أصحاب الجلالة وعظمة السلطان على عقد المعاهدة الآتية :

١ — أن تعمل الدول المتفقة بالتضامن على إرغام محمد على على قبول الشروط التى اتفق عليها .

٢ — إذا رفض محمد على قبول الشروط التى سيعرضها عليه السلطان فعلى الدول ، بالاتفاق مع السلطان ، أن تأخذ التدابير الفعالة لتنفيذ شروط الاتفاق بواسطة قطع طريق الاتصال بين مصر وسوريا ومنع إرسال الأدوات والمؤن الحربية من البلدان . وتنفيذاً لذلك تصدر ملكة بريطانيا وإمبراطور النمسا الأوامر اللازمة لأسطوليهما بالبحر الأبيض المتوسط لمساعدة رعايا السلطان الذين يظهرون ولاءهم وطاعتهم .

٣ — إذا حاول محمد على بعد إصراره على رفض الشروط المقدمة إرسال قواته البرية أو البحرية نحو القسطنطينية فإن الدول بواسطة سفرائها بالقسطنطينية تعمل — بناء على طلب السلطان — كل ما يصون البوغازات والأستانة . وتعود القوات التى تستخدم لهذا الغرض إلى بلادها عند ما يأمر السلطان .

٤ — يجب ألا تعتبر هذه المساعدة المذكورة فى المادة السابقة بمثابة خرق للقاعدة القديمة القائلة بإغلاق البوغازات أمام جميع السفن الحربية الخاصة بأية دولة وتصرح الدول والسلطان باحترام هذه القاعدة القديمة .

بالمرستون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب .

(انجلترا) (النمسا) (بروسيا) (روسيا) (تركيا)

قانون خاص

(ملحق بمعاهدة لندره ١٥ يولية سنة ١٨٤٠)

يعلن عظمة السلطان عزمه على منح محمد على الشروط الآتية :

١ — يعد السلطان بمنح محمد على وذريته من أولاده من بعده حكومة مصر . وزيادة على ذلك يعد السلطان بمنح محمد على مدة حياته حكومة جنوب الشام حسب الحدود المعينة بعد ، مع إعطائه لقب والى عكا وحكومة الحصن . ويشترط السلطان لهذه المنح قبول محمد على لها فى مدى عشرة أيام بعد إعلانها إليه بواسطة مندوب عثمانى يرسله السلطان إلى الإسكندرية وبشرط إصدار التعليمات اللازمة بإخلاء شبه جزيرة العرب وجزيرة كريت وإقليم أطنة .

٢ — إذا رفض محمد على الشروط المقدمة بعد عشرة أيام فيسحب السلطان منحه حكومة عكا لمدة حياته ويوافق على إبقاء منحه الحق الوراثى فى حكومة مصر بشرط قبولها فى مدى عشرة أيام أخرى بالشروط المذكورة فى المادة السابقة .

٣ — تعين الجزية حسب الشروط التى سينتهى محمد على بقبولها .

٤ — وعلى كل حال يجب أن يرد محمد على الأسطول العثمانى بكل أدواته ويسلم للمندوب العثمانى الذى سيعرض عليه الشروط دون أن يكون لمحمد على حق فى أى طلب من الباب العالى بخصوص تكاليف الأسطول مدة وجوده بمصر .

٥ — جميع القوانين والمعاهدات النافذة فى الدولة تطبق على مصر وعكا كغيرها من أجزاء الدولة .

٦ — القوات البرية والبحرية التى تكون لباشا مصر وعكا تعتبر جزءاً من قوات الدولة .

٧ — يعتبر هذا القانون كأنه متمم للمعاهدة وداخل فيها حرفاً بحرف .

بالمرستون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب

قرار خاص

تابع للمعاهدة

إنجازا للمهمة التى أخذ مندوبو الدول على عاتقهم القيام بها ونظراً لبعد المسافات التى تفصل العواصم عن بعضها وما يتطلبه ذلك من مرور الوقت الطويل قبل المصادقة النهائية على الاتفاق يرى المندوبون ضرورة التعجيل بالموافقة نظراً للحالة الواقعة فى سوريا وخدمة للانسانية ومراعاة للأزمة الواقعة فى السياسة الأوربية .

ويرون أيضاً ضرورة تنفيذ المادة الثانية من المعاهدة دون انتظار للمصادقة النهائية ، فيقدم الباب العالى نص الشروط لمحمد على من غير تأخير ويشترك قناصل الدول فى مصر مع مندوب السلطان فى عرض الشروط واستخدام كل نفوذهم فى حض محمد على على قبول الشروط . وسترسل التعليمات للأساطيل الواقفة فى البحر الأبيض للاتصال بالقناصل .

بالمرستون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب

ملحق (ب)

فرمان الوراثة لمحمد على فى حكومة مصر

بتاريخ يونيه سنة ١٨٤١

« رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيد أمانتكم وصدق عبوديتكم لذاتنا الشاهانية ولمصلحة بابنا العالى . فطول اختباركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة وإدارتها لكم من مدة مديدة لا يتركان لنا ريباً بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة فى إدارة شؤون ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهانى على حقوق جديدة من تعطفاتنا الملوكية وثقتنا بكم . فتقدرون فى الوقت نفسه إحساناتنا إليكم قدرها وتجتهدون ببث هذه المزايا التى امتزتم بها فى أولادكم . ولذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية المبينة حدودها فى الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم ومنحناكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتى بيانها :

« متى خلا منصب الولاية المصرية تنتقل بالإرث منكم إلى أولادكم فأولاد أولادكم من الذكور من ذريتكم ثم يصدر الأمر بالتعيين من لدنا . وإذا انقرض نسل الذكور من أولادكم فيعين الباب العالى شخصاً آخر فى الحكم ولا يكون لإولاد النساء من ذريتكم حق أيا كان فى الوراثة .

« على أن حق التوارث الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولا حقاً فى التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه . وجميع أحكام خطنا الشريف الهمايونى الصادر فى « كلخانة » وجميع العهود المعقودة أو التى ستعقد فى مستقبل الأيام بين الباب العالى والدول المتحابة يتبع الإجراء على مقتضاها جميعها فى ولاية مصر أيضاً . وكل ما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الملوكى . ولكى لا يكون أهالى مصر من رعايا بابنا العالى معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة حسب ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية ويرسل إلى خزانتنا السلطانية المبلغ الذى سيقرر فى فرمان خاص مع بيان كيفية تحصيله بما يناسب إيرادات البلاد[1] هذا فضلا

---

(١) تقرر أن يكون هذا المبلغ ٨٠٫٠٠٠ كيس أى ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه مجيدى .

عن إرسال الغلال والخضر المعتاد إرسالها إلى المدن المقدمة .

« ولما كان من المقرر أن يعين بابنا العالى ترتيباً لسك النقود لما فى ذلك من الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيها خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة اقتضت إرادتى السنية أن أصرح بسك النقود فى مصر ولكن النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهانى يجب أن تكون معادلة للنقود المضروبة فى الآستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها .

« ويكفى أن يكون لمصر ثمانية عشر ألف نفر من الجند للمحافظة فى داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدوا هذا العدد لأى سبب ما . ولكن حيث إن قوات مصر البرية والبحرية معدة لخدمة الباب العالى كسائر قوات المملكة العثمانية فيسوغ أن يزاد هذا العدد فى زمن الحرب بما يرى موافقاً فى ذلك الحين . على أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة فى كافة ممالكنا العسكرية بعد أن يخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدل بهم سواهم من العساكر الجديدة . فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضا فى مصر بشرط أن تستعمل فى جمع الجنود ما تقتضيه واجبات الإنسانية والنزاهة والسرعة اللازمة ويرسل إلى الأستانة سنوياً أربعمائة جندى .

« ويجب أن لا تختلف هيئة الملابس والعلامات ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات فى الجنود العثمانية . وكذا ملابس الضباط وعلامات امتيازهم وملابس الملاحين وضباط البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون مماثلة لملابس ورايات وعلامات رجالنا وسفننا . وللحكومة المصرية أن تعين وترقى الضباط البريين والبحريين حتى رتبة قائمقام أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين إليها راجع لارادتنا الشاهانية . ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشىء من الآن فصاعداً سفناً حربية إلا بإذننا الخصوصى ، وحيث أن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه ففى عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لابطال هذا الامتياز وإلغائه . وبناء على ذلك أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكى كى تقدروا أنتم وأولادكم وذريتكم قدر منحتنا الشاهانية فتعتنوا كل الاعتناء بإتمام الشروط المقررة فيه وتحموا أهالى مصر من كل ظلم وتكفلوا أمنهم وسعادتهم مع إخبار بابنا العالى عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها إليكم » .

فرمان ولايته على السودان

ثم صدر فرمان آخر يثبت ولايته على النوبة ودارفور وكرد فان وسنار هذا نصه :

« إن سدتنا الملوكية كما توضح فى فرمان السلطان السابق قد ثبتتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط وحدود معينة وقد قلدتم فضلا عن ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وكردفان وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر .

«فبقوة الاختبار والحكمة التى امتزتم بها تقومون بإدارة هاته المقاطعات وترتيب شؤونها بما يوافق عدالتنا وتوفير الأسباب الآيلة لسعادة الأهلين وترسلون فى كل سنة قائمة إلى بابنا العالى حاوية بيان الإيرادات السنوية جميعها إلخ » .

ملحق (ج)

مقارنة بين عهدين

	فى آخر عهد سعيد	فى آخر عهد إسماعيل
عدد الأفدنة المنزرعة . .	٤,٠٥٢,٠٠٠	٥,٤٢٥,٠٠٠
الواردات	١,٩٩١,٠٠٠ ج	٥,٤١٠,٠٠٠ ج
الصادرات	٤,٤٥٤,٠٠٠	١٣,٨١٠,٠٠٠
الإيرادات	٤,٩٣٧,٠٠٠	٨,٥٦٢,٠٠٠
الدين العمومى. . . .	٣,٣٠٠,٠٠٠	٩٨,٥٤٠,٠٠٠
السكان	٤,٨٣٣,٠٠٠	٥,٥١٨,٠٠٠
عدد المدارس. . . .	١٨٥	٤,٨١٧
عدد أميال السكك الحديدية .	٢٧٥	١,١٨٥
عدد أميال أسلاك التلغراف. .	٦٣٠	٥,٨٢٠
عدد الترع والقنوات. . .	٧٢٨	٨٤٠

ملحق (د)

بالقروض التى عقدها الخديو إسماعيل وفوائدها والمبالغ التى دفعت منها فعلا

التاريخ	البنك	المبلغ الرسمى	المبلغ الوارد	سعر المائة	الفائدة	الاستهلاك
					٪	٪
١٨٦٢	جن	٣,٣٠٠,٠٠٠	٢,٦٤٠,٠٠٠	٨٣½	٧	١
١٨٦٤	جوشن	٥,٧٠٤,٠٠٠	٤,٨٦٤,٠٠٠	٩٣	٧	٤
١٨٦٥	الانجلواجبشان	٣,٣٨٧,٠٠٠	٢,٧٥٠,٠٠٠	٩٠	٧	٣
١٨٦٦	جوشن	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٦٤٠,٠٠٠	٩٢	٧	١٧
١٨٦٧	العثمانى	٢,٠٨٠,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠	٩٠	٩	٣
١٨٦٨	أوبنهيم	١١,٨٩٠,٠٠٠	٧,١٩٣,٠٠٠	٧٥	٧	١
١٨٧٠	بشفشيم	٧,١٤٣,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٧٥	٧	٢½
١٨٧٣	أوبنهيم	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	١٧,٨١٠,٠٠٠	٧٠	٧	١
١٨٧٩	رتشيلد	٨,٥٠٠,٠٠٠	٥,٩٩٢,٠٠٠	٧٣	٧	١
		٧٧,٠٠٤,٠٠٠	٥٠,٥٩٤,٠٠٠			

ملحق (هـ)

فرمان سنة ١٨٧٣

« من المعلوم لديكم أنكم استدعيتم منا جمع الخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة السلطانية التى صدرت منا منذ توجيه الخديوية الجليلة بطريق التوارث إلى عهدة والى مصر الأسبق المرحوم محمد على باشا إلى يومنا هذا سواء كانت بخصوص تعديل توارث الخديوية المصرية أو إعطاء بعض امتيازات حسبما استوجبها موضع الخديوية وأمزجة الأهالى وطبائعها الخصوصية وجعلها فرماناً واحداً مع التعديلات اللازمة فى أحكامها والتفصيلات المقتضية فى عباراتها بشرط أن يكون هذا الفرمان الجديد قائماً مقام الفرمانات السابقة وأن تكون الأحكام المندرجة فيها معمولا بها ومرعية الإجراء على الدوام والاستمرار فقد قورن استدعاؤكم هذا بمساعدتنا الجليلة الملوكية . وها نحن نذكر ونبين لكم أحكامها على الوجه الآتى :

« لما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية المصرية التى صار تعيينها بالفرمان العالى الصادر فى اليوم الثانى من شهر ربيع الأول من شهور سنة ١٢٥٧ الموضح أعلاه بالخط الهمايونى وتبديلها بأصول حصر الوراثة الخديوية فى أكبر أولاد خديو مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مسند الخديوية الجليل وتوجيهه إلى أكبر أولاد الخديو الذكور وبعده إلى أكبر أولاد هذا الأكبر الذكور وهكذا على النسب المستقيم الذكورى على الدوام يكون مستلزماً لحسن إدارة الخديوية المصرية وجالباً لاستكمال سعادة أحوال أهاليها وسكانها . هذا ، مع ما حصل لدينا من استحسان مساعيكم الجميلة المصروفة فى استحصال معمورية الأقطار المصرية المهمة الجسيمة ورفاهية أهاليها وحصول وثوقنا بكم واعتمادنا الكامل عليكم فلأجل أن يكون دليلا باهراً على ذلك قد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها على الطريق الآتى بيانها وهى أن خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية إدارتها بمعرفتها مع ما صار الحاقه بها أخيراً من قائممقامتى سواكن ومصوع وملحقاتها يصير توجيهها بعدكم على الطريق المار ذكرها إلى أكبر أولادكم الذكور وبعده إلى أكبر أولاد من يكون خديوياً على الأقطار المصرية من أولادكم وإذا انحلت

الخديوية المصرية بألا يكون للخديو ولد ذكر توجيهها إلى أكبر أخواته الذكور وإذا لم يوجد له أخ بقيد الحياة فإلى أكبر أولاد الأخ الأكبر وهكذا تتخذ هذه الأصول قانوناً مستمراً وقاعدة مرعية أبدية فى توارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال الوراثة الخديوية إلى الأولاد الذكور المتوالدة من أولادكم الإناث أصلا .

« ولأجل تأمين أصول توارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكيل الوصاية المقتضية فى إدارة الأمور الخديوية فيما إذا انحلت الخديوية وكان الوارث الذى هو أكبر أولادكم الذكور صغيراً صبياً وهى أن الخديوية المصرية إذا انحلت وكان أكبر أولادكم الذكور أعنى الوارث صغيراً وصبياً بأن يكون عمره أقل من ثمانى عشرة سنة ولو أنه يصير خديو بالفعل حسب استحقاق الوراثة ففى الحال يصدر فرمان من طرف السلطنة السنية بتوليته على الخديوية لكن إذا كان الخديو السالف عين ونصب وصياً ورتب هيئة وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية لحين بلوغ الخديو اللاحق الصبى إلى سن الثمانى عشرة سنة وكتب منه وصاية بذلك وختم عليها هو وختم أيضاً اثنان من الأمراء المصريين المأمورين بإحدى المأموريات المصرية على طريق الإشهار وأجرى الوصاية هكذا فالوصى مع هيئة الوصاية المذكورة أخذ بزمام الإدارة فى الحال وبعد ذلك تعرض بالكيفية إلى الباب العالى ويصير التصديق على الوصى وهيئة الوصاية من طرف الدولة العلية بفرمان عال فيبقى الوصى وهيئة الوصاية على ما هم عليه لحين البلوغ وأما إذا انحلت الخديوية ولم يعين الخديو السالف وصياً ولا رتب هيئة الوصاية على الوجه المذكور فتشكل هيئة الوصاية من الذوات المأمورين على الداخلية والجهادية والمالية والخارجية ومجلس الأحكام المصرية وسردارية العساكر المصرية وتفتيش الأقاليم ويصير انتخاب وصى فى الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتى ذكره وهو أنه فى تلك الساعة تصير المذاكرة والمداولة ما بين هؤلاء الذوات فى حق انتخاب وصى منهم فإذا حصل اتفاقهم أو اتفاق أكثرية آرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصياً يتعين ذلك الذات وصياً على الخديوية وإذا اختلفت الآراء بأن رغب نصفهم فى تعيين ذات والنصف الآخر فى تعيين ذات آخر يكون إجراء وصاية الذات المأمور على المأمورية المهمة والمقدمة فى الذكر من تلك المأموريات أعنى المأمور على

المأمورية المقدم ذكرها على الترتيب المحرر آنفاً من الداخلية إلى آخره وتتشكل هيئة الوصاية من الذوات الباقية بعده ويباشرون إدارة الأمور الخديوية مع الوصى وتعرض الكيفية بمضبطة من طرفهم إلى طرف سلطنتنا السنية ويصير التصديق عليها بالفرمان الشريف وكما أنه لا يجوز تبديل الوصى وتغير الوصاية قبل ختام مدتها فى الصورة الأولى أعنى فيما إذا كان تعيين الوصى وترتيب االوصاية وتركيب أعضائها بمعرفة الخديو السالف فكذلك فى الصورة الثانية أعنى فيما إذا كان انتخاب الوصى بمعرفة المأمورين المذكورين لا يجوز تبديل الوصى ولا تغيير هيئة الوصاية ولا أعضائها فى تلك المدة وإذا توفى أحد من أعضاء هيئة الوصاية فى ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من المأمورين المصرية بمعرفة الباقين وتعيينه بدل المتوفى وإذا توفى الوصى فى تلك المدة يصير انتخاب واحد من أعضاء هيئة الوصاية بمعرفتهم على الوجه السابق وجعله وصيا وانتخاب واحد من المأمورين المصرية وإلحاقه بأعضاء هيئة الوصاية بدل الذى نصب وصياً . وبمجرد بلوغ الخديو الصبى إلى سن الثمانى عشرة سنة صار رشيداً وفاعلا مختاراً فيباشر هو بنفسه إدارة أمور الخديوية المصرية مثل سلفه وهذا حسب ما تقرر لدينا واقتضته إرادتنا الملوكية .

« ولما كان تزايد عمارية الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمين رفاهية الأهالى والسكان وراحتهم من أهم المواد الملتزمة المرغوبة لدينا وإدارة المملكة الملكية والمالية ومنافعها المادية وغيرها المتوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية وأسبابها عائدة على الحكومة المصرية فنذكر بيان كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها بشرط بقاء كافة الامتيازات المعطاة قديماً وحديثاً من طرف الدولة العلية إلى الحكومة المصرية واستمرار جريانها خلفاً عن سلف وتلك الكيفية هى أنه لما كانت إدارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت إدارتها الملكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها هى من المواد العائدة على الحكومة المصرية والمتعلقة بها ومن المعلوم أن أمر إدارة أى مملكة كانت وحسن نظامها وتزايد معموريتها وثروة أهاليها وسكانها لا يتيسر إلا بتوفيق معاملاتها وتطبيق إجراءاتها العمومية بالأحوال والمواقع وأمزجة الأهالى وطبائعها فقد أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى أعمال قوانين ونظامات داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لأجل تسهيل تمشية وتسوية كافة المعاملات سواء كانت

من طرف الحكومة أو من طرف الأهالى مع الأجانب وترقى وتوسع الصنائع والحرف وأمور التجارة وأمور الضبطية مع الأجانب قد أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى عقد وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول الأجنبية فى حق الكمرك وأمور التجارة وكافة المعاملات الجارية مع الأجانب فى أمور المملكة الداخلية وغيرها بصورة لا تستلزم إخلال معاهدات الدولة العلية البولتيقية وكذا لكون خديو مصر حائز التصرفات الكاملة فى الأمور المالية قد صار إعطاء المأذونية التامة فى عقد استقراض من الخارج بلا استئذان من الدولة العلية فى أى وقت يرى فيه لزوماً للاستقراض بشرط أن يكون باسم الحكومة وكذا لكون أمر المحافظة وصيانة المملكة الذى هو الأمر المهم المعتنى به زيادة عن كل شىء من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد أعطينا له الرخصة الكاملة فى تدارك كافة أسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيمها وكذا فى تكثير أو تقليل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على حسب اللزوم وكذا أبقينا لخديو مصر الامتياز القديم فى حق إعطاء رتبة أميرالاى من الرتب العسكرية وإعطاء رتبة ثانية من الرتب العسكرية وإعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط أن المسكوكات الجارى ضربها بمصر تكون باسمنا الملوكى وأن تكون أعلام وصناجق العساكر البرية والبحرية الموجودة فى الخطة المصرية كأعلام وصناجق سائر عساكرنا الشاهانية بلا فرق وبشرط عدم إنشاء سفن مدرعة بالحديد فقط بدون استئذان أما غيرها من السفن الحربية فإنها جائز إنشاؤها بلا استئذان ولأجل إعلان المواد المشروحة أعلاه وتأييدها أصدرنا لكم أمرنا هذا الجليل القدر من ديواننا الهمايونى بمقتضى إرادتنا الملوكية وصار توشيح أعلاه بخطنا الهمايونى وإعطاؤه لكم متمماً ومكملا ومعدلا ومصرحاً للخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان فى تأسيس وترتيب وراثة الحكومة المصرية أو فى تشكيل هيئة الوصاية أو فى إدارة الأوامر الملكية والعسكرية والمالية والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط أن تكون الأحكام المندرجة بهذا الفرمان الجديد نافذة وباقية ومرعية الإجراء على ممر الزمان وقائمة مقام أحكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته إرادتنا الملوكية فيلزم أن تعملوا قدر لطف عنايتنا الملوكية وأداء شكرها بصرف جل همكم فى حسن إدارة أمور الخطة المصرية واستكمال أسباب وقاية أمنية الأهالى المنوطة بها واستحصال راحتهم على حسب ما جبلتم عليه من الشيم

المرغوبة والغيرة والاستقامة وما اكتسبتموه من الوقوف والمعلومات فى أحوال تلك الأقطار وأن تراعوا إجراء الشروط المقررة فى هذا الفرمان الجديد وأداء المائة والخمسين ألف كيس التى هى ويركو مصر المقطوع سنوياً بأوقاتها وزمانها إلى خزينتنا الجليلة الشاهانية على الترتيب والقاعدة المرعية فى ذلك » .

(ا ه عن كتاب حقائق الأخبار) .

تحريراً فى سنة ١٢٩٠ هجرية

ملحق (و)

نبذة عن حوادث الحرب العالمية الأولى والدول التى اشتركت فيها

تمهيد :

فى سنة ١٨٧٠ قامت حرب بين بروسيا وفرنسا انهزمت فيها فرنسا شر هزيمة واضطرت إلى قبول شروط الصلح وقد تكونت من بروسيا وإمارات ألمانيا الأخرى عقب الصلح إمبراطورية ألمانيا الحديثة فصارت بذلك أقوى دولة حربية فى أوربا . وأهم شروط الصلح :

(١) ضم إلى ألمانيا إقليم الألزاس واللورين وكلاهما كانا من أراضى فرنسا .

(٢) أن تدفع فرنسا إلى ألمانيا ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه غرامة حربية فى مدة ثلاث سنوات .

(٣) أن تبقى الجيوش الألمانية محتلة أرض فرنسا حتى يتم دفع الغرامة .

وكان العامل الأقوى فى انتصار ألمانيا زعيمها السياسى « بسمارك » وقائدها الحربى « فن ملتكة » .

ثم تطورت الأحوال فى دول أوربا على النسق الآتى :

فرنسا :

إن فقد الألزاس واللورين غرس فى قلوب الفرنسيين حقداً على ألمانيا لا يمحى فأصبح حب الانتقام ومحو عار ذلك الإذلال القومى أكبر ما تصبو إليه نفوسهم . وكانوا يحسون أنه لا طاقة لهم بألمانيا إلا بمحالفة روسيا تلك الدولة التى ساءها أن تكون ألمانيا وهى على حدودها الشرقية أكبر دولة حربية فى أوربا .

إلا أن الخطة الحكيمة التى سار عليها بسمارك أبقت فرنسا بمعزل عن بقية الدول فلما اعتزل السياسة سنة ١٨٩٠ لم يعد حائل بين فرنسا وروسيا المعاديتين لألمانيا فلم يمض عام واحد حتى زار الأسطول الفرنسى ثغر كرنستاد واستقبله القيصر رسمياً ورد الأسطول الروسى هذه الزيارة سنة ١٨٩٣ ، وبدأ حسن التفاهم بين البلدين وفى سنة ١٨٩٥ عقدت المحالفة الرسمية بينهما .

وكانت ألمانيا قد أخذت تتفوق فى جميع مرافق الحياة وبلغ استعدادها الحربى فى عهد إمبراطورها وليم الثانى درجة جعلت إنجلترا تخشى نتيجته وخاصة عند ما أعلن وليم الثانى أن ألمانيا قد أصبحت دولة عالمية وأن حراسة تجارتها فى جميع البحار تقتضى النهوض بالأسطول الألمانى إلى درجة لا تقل عما كان عليه الأسطول الإنجليزى .

إنجلترا :

وفى أوائل القرن العشرين بدأ الإنجليز يخشون جانب ألمانيا ويغيرون سياستهم العدائية نحو فرنسا فأخذوا يعجبون بما بلغه الفرنسيون فى العلوم والفنون والأدب كما أعجبوا من قبل بقدرتهم المالية وتقدمهم الحربى ، وشرعت الدولتان تتقاربان ولا سيما بعد اعتلاء إدورد السابع عرش إنجلترا فى سنة ١٩١١ ، وكان صديقاً حميما لفرنسا . وبدأ الوفاق الودى سنة ١٩٠٣ وتوثقت عراه فى السنة التالية . وقد عقد الاتفاق بين الحكومتين فى سنة ١٩٠٤ وبمقتضاه اعترفت فرنسا بمركز إنجلترا فى مصر مقابل ترك فرنسا حرة فى التدخل فى شؤون مراكش ثم سعت فرنسا فى التوفيق بين إنجلترا والروسيا حتى تم لها ما تريد عام ١٩٠٧ وبذلك انقسمت أوربا إلى معسكرين عظيمين : فرنسا وإنجلترا وروسيا من جانب وألمانيا والنمسا وإيطاليا من جانب آخر . وكل من الجانبين متحفز للوثوب على الآخر رغم تظاهر الجميع بحب السلام .

ألمانيا :

تقدمت ألمانيا فى الثلاثة والأربعين عاماً بين عامى ١٨٧١ و ١٩١٤ تقدماً مدهشا فى الصناعة والتجارة والإدارة فبدت ألمانيا متحدة منظمة تنظيما محكما جادة فى طلب الثروة تعبد القوة وتقدس الحرب . وقد قام بالشطر الأول من هذه الحياة الجديدة بسمارك الذى نجح فى إبقاء فرنسا منعزلة عمن يمكن أن يحالفوها وتحاشى الاندفاع فى تيار العظمة البحرية والاستعمارية لئلا يثير أحقاد الدول الأوربية على بلاده .

أما الشطر الثانى فقام به الإمبراطور « غليوم أو وليم الثانى » الذى ولى العرش سنة ١٨٨٨ وأعلن أن عظمة ألمانيا لا تكون إلا بسيادة البحار ، وشجعه

على ذلك ظهور كتاب كثيرين مثل « تريتشكه »و « برناردى » استحثوا ألمانيا على الوصول إلى المكانة اللائقة بها بطريق الحرب والتغلب على إنجلترا التى تقف فى سبيلها .

وقد نشطت الأعمال البحرية بعد أن سلمت إنجلترا جزيرة « هليجولند » إلى ألمانيا سنة ١٨٩٠ وتم فتح قناة كيل سنة ١٨٩٥ فأصبح الأسطول الألمانى يستطيع أن يجتمع كله دون أن يمر بمياه الدنمرقة . وبعد هذا بثلاث سنين أعلن الإمبراطور برنامجاً بحرياً يرمى إلى سيادة البحار فاضطرت إنجلترا أن تجارى هذه الزيادة ولا سيما فى المدرعات .

وقد حاول الإمبراطور أن يظهر بأسه عند ما شرعت فرنسا بناء على الاتفاق الودى تحتل مراكش. فأرسل سفينة حربية أمام أغادير إحدى موانئ مراكش سنة ١٩١١ ؛ ولكنه أمام إعلان إنجلترا استعدادها لمساعدة فرنسا اضطر إلى ترك فرنسا وشأنها فى تلك البلاد والاكتفاء بأخذ جزء من الكنغو الفرنسية . وثبت له أن ألمانيا لا تزال بحاجة إلى مضاعفة جهودها ، فلما نشبت حرب البلقان سنة ١٩١٢ ظهر لدول الوسط أنه حيل بينها وبين نيل أغراضها فى البلقان والشرق فانحازت إلى تركيا كما تقدم .

وفى هذه المدة ظهرت الاشتراكية فى ألمانيا وكثر المنتمون إليها حتى صار لهم حزب كبير شرع يوجه مر النقد إلى الحكومة حتى خيل إلى الناس أنه سيعارض الاستعداد الحربى . ولكن لما أعلنت الحرب سنة ١٩١٤ لم يمتنع الاشتراكيون عن الخدمة فى الجيش .

إمبراطورية النمسا والمجر :

ينحصر تاريخها قبل الحرب فى محاولة استرضاء الشعوب الخاضعة لها ، وقد نالت المجر استقلالا ذاتيا تاماً منذ عام ١٨٦٧ وسعت فى تقوية هذا الاستقلال وإثبات أنها أهل لأن تسود بقية شعوب الإمبراطورية . وفى سنة ١٩٠٧ نال البولنديون والبوهيميون حقوقاً جديدة وأعطى حق الانتخاب لكل رجل جاوز الرابعة والعشرين وضمت البوسنة والهرسك من تركيا سنة ١٩٠٨ . وظهر فى جميع أنحاء البلاد تقدم صناعى وفكرى كبير حدا ببعض السياسيين إلى الظن أن النمسا قد وجدت حلا مرضياً لمعضلة العناصر فيها .

إلا أن الصرب غيرت سياسة التودد نحو النمسا وأخذت تتطلع إلى ضم الصقالبة الخاضعين لها فتوترت العلاقات بين الدولتين حتى إذا كان يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩١٤ قتل طالبان صربيان ولى عهد النمسا وزوجته فى « سيراجيفو » فطلبت النمسا إلى الصرب مطالب لم تستطع التسليم بها كلها فزحفت الجنود النمساوية إلى بلغراد فى ٢٨ يوليه وانبرت الروسيا لمساعدة الصرب فدخلت ألمانيا فى جانب النمسا وفرنسا فى جانب روسيا حسب المعاهدات السالفة الذكر . ولما شرعت ألمانيا تهاجم فرنسا من ناحية حدودها الشمالية الشرقية اخترقت الجنود الألمانية دوقية لكسمبورج وبلجيكا وافتاتت بذلك على حيدة بلجيكا . ولما كان وجود الألمان فى بلجيكا يهدد إنجلترا أعلنت الحكومة الإنجليزية الحرب فى أغسطس سنة ١٩١٤ مبررة ذلك بأنها تدافع عن حياد بلجيكا الذى ضمنته معاهدة ١٨٣٩ وانضم الترك إلى دول الوسط لعلمهم أن الحلفاء لا بد أن يطردوهم من أوربا ، ثم انضمت بلغاريا لتعوض ما خسرته فى حرب البلقان ولم ينضم إلى هذه الدول الأربع حليف آخر إلى نهاية الحرب .

أما جانب دول الوفاق فجعلت تنضم إليه دولة بعد أخرى حتى لم يبق على الحياد من دول العالم إلا القليل . وأهم من انضم إلى الحلفاء إيطاليا التى فسرت معاهدتها مع ألمانيا بأنها لا تلزمها المساعدة إلا فى حرب دفاعية ، أما وهى ترى أن ألمانيا هى الهاجمة فلم تر مسوغاً لدخولها إلى جانبها . وبعد هذا دخلت الحرب إلى جانب الحلفاء وهاجمت النمسا فى مايو سنة ١٩١٥ لتنتزع منها « التيرول » و « الترنتينو » وانضمت رومانيا لتنال ترنسلوانيا ، واليونان لتحقيق أطماعها فى تركيا كما سلف ، واليابان لتستولى على « كياوتشاو » .

أما قارتا أمريكا فبقيتا على الحياد مدة ولكن الولايات المتحدة جعلت تقرض دول الوفاق وتبيع لهم المهمات الحربية ، فجعلت ألمانيا تهاجم سفنها وشواطئها بالغواصات مما أثار الشعور الأمريكى فانضمت الولايات المتحدة إلى الحلفاء سنة ١٩١٧ وحذا حذوها أكثر جمهوريات أمريكا الجنوبية .

ويسهل فهم الحرب بالإجمال إذا اعتبرت حرب حصار لأن أساطيل الحلفاء كانت تحصر دول الوسط بحراً بينما كانت الجيوش الفرنسية والبريطانية تحصرهم من الغرب وجيوش إيطاليا من الجنوب والبلقان من الشرق .

وقد انتصر المحصورون انتصارات باهرة على الروسيا ورومانيا والصرب وهددوا مصر ، ولكن خطوط الدفاع الغربية والجنوبية بقيت ثابتة بوجه عام ، ثم انضمت أمريكا بجيشها ومالها وحماستها فخضع الألمان وحلفاؤهم وأهم أدوار الحرب ما يأتى :

١ — الهجوم العنيف الذى به حاول الألمان أن ينهوا الحرب فى أسابيع معدودة كما فعلوا فى الحرب السبعينية ، ولكن هذا الهجوم أخفق فى موقعة المارن فى سبتمبر سنة ١٩١٤

٢ — حاول الأتراك بمساعدة الألمان عبور قناة السويس فى ٣ فبراير سنة ١٩١٥ فلم يفلحوا وكان الاتراك يمنون أنفسهم بقيام المصريين بالثورة فى فى الداخل فخاب سعيهم وقد عاون المصريون الحلفاء فى الحرب بقدر طاقتهم .

٣ — أقام الجانبان على الجبهة الغربية فى فرنسا وبلجيكا خنادق منيعة جعلتها المخترعات الحديثة مدنا مصفحة فى باطن الأرض استمرت الحرب فيها سجالا أربع سنوات وفاقت التضحيات فيها كل تقدير .

٤ — وفى تلك الأثناء تقهقرت الروسيا ونشبت فيها الثورة البلشفية ضد حكومة القيصر فى مارس سنة ١٩١٧ وأقام الثوار حكومة شيوعية ما لبثت أن عقدت مع ألمانيا صلح « برست لوتفسك » فى مارس سنة ١٩١٨

٥ — أعلنت الولايات المتحدة الحرب فى أبريل سنة ١٩١٧

٦ — هجم الألمان فى مارس سنة ١٩١٨ هجوماً فى نهاية الشدة كاد يؤدى بهم إلى النصر . ولكنهم فشلوا وانتهى الأمر بهجوم الحلفاء فى يوليه وإعلان الهدنة فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ إثر ثورة عمالية فى صفوف الأسطول أولا ثم تغلغلت فى الجيش .

الصلح :

كان أهم رجال المؤتمر الذين اجتمعوا فى فرساى قرب باريس لتقرير شؤون الصلح « ودرو ولسن » رئيس الولايات المتحدة ولويد جورج رئيس وزراء إنجلترا وكلمنصو رئيس وزراء فرنسا وارلندو الوزير الإيطالى ، فأما الدكتور « ولسن » رئيس الولايات المتحدة فكان طول المدة يسعى لإيجاد وسيلة لتفادى مثل هذه الحرب الضروس فى المستقبل ، ولذا كان بطل مشروع عصبة الأمم .

وأما لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا فقد قام بدور هام طول الحرب وساعد كثيراً على إحراز النصر ، بقوة إيمانه فى النظم الديمقراطية وبلاغته ونشاطه .

وأما ذلك الشيخ الكبير كلمنصو رئيس حكومة فرنسا الذى شاهد حرب ١٨٧٠ واشتهر منذ ذلك العهد كصحفى وسياسى متحمس فقد ولى رئاسة الوزارة فى نوفمبر سنة ١٩١٧ وزاد فى نشاط فرنسا وثباتها ورأس مؤتمر الصلح فى فرساى حيث كانت له الشخصية البارزة .

وكان ولسن قد أعلن فى ٨ يناير سنة ١٩١٨ شروطه الأربعة عشر التى حدت بألمانيا إلى قبول شروط الهدنة ظنا منها أن شروط ولسن أساس الصلح : وأهمها الجلاء عن الأراضى المحتلة واستقلال بولنده وحرية البحار وإزالة العوائق الاقتصادية وحق تقرير المصير للشعوب المغلوبة على أمرها ورد الألزاس واللورين إلى فرنسا وتأسيس عصبة الأمم . ولكن لما عقد المؤتمر لم يسمح للمنهزمين أن يرسلوا إليه مندوبين عنهم ، بل كان الحلفاء يتفاوضون سراً أو جهراً ويرسلون نتائج مفاوضاتهم إلى الألمان ثم إلى حلفائهم .

وإليك أهم ما تقرر :

١ — كادت الامبراطورية النمساوية تمحى من خريطة أوربا إذ قسمت بين ست ممالك : النمسا — المجر — يوغوسلافيا وتشمل صقالبة النمسا سابقاً والصرب والجبل الأسود . رومانيا التى ضمت ترنسلوانيا — بولنده التى لمت شعثها بعد أن كانت مقسمة بين روسيا وبروسيا والنمسا — تشكوسلوفاكيا وهى عبارة عن بوهيميا ومرافيا .

٢ — خسرت ألمانيا نصيبها فى بولنده وفقدت الألزاس واللورين ودانزج التى جعلت منفذاً دولياً لبولندة على بحر بلطيق ، وفرضت على ألمانيا غرامة كبيرة لم تستطع القيام بتسديد أقساطها فاحتلت فرنسا وبلجيكا إقليم الروهر لإجبارها على الدفع فتدهور سعر النقد الألمانى رغم ما بالبلاد من نشاط صناعى وتجارى ، فشرعت فرنسا تعمل على فصم عرى الاتحاد الألمانى بتشجيع ما يسمى جمهورية الرين وتعضيد بفاريا وغيرها على الانسلاخ عن الجمهورية الألمانية ، ولكن ألمانيا ما لبثت أن استعادت مكانتها الاقتصادية والحربية والسياسية وأخذت

تنفض عن نفسها آثار خسرانها فى معاهدة فرسايل واحدا تلو آخر .

٣ — أما تركيا فكانت قبل إعلان الهدنة قد فقدت العراق وسوريا وفلسطين وكانت الثورة العربية ضد تركيا قد أقصت الأتراك عن بلاد العرب وبلغت الحالة الداخلية منتهى الشدة . ومع ذلك فإن إعلان الهدنة وعقد صلح فرساى لم يضع حداً لما قاساه الأتراك فى أثناء الحرب وذلك لرغبة الحلفاء فى إذلال تركيا فقد قرروا فى مؤتمر سيفر سنة ١٩٢٠ شروطاً للصلح قاسية منها أن تكون القسطنطينية (اسطنبول الآن) وأزمير والمضايق تحت إدارة دولية . وأن تأخذ اليونان تراقيا الشرقية وأن تكون أرمينيا دولة مستقلة وكذلك الأكراد تكون لهم حكومة ذاتية . وأن تكون لجنة دولية تمثل فيها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا لإدارة الشؤون المالية فى تركيا . وأن يخفض الجيش وأن تنزل عن أسطوليها البحرى والجوى .

ومع أن حكومة القسطنطينية أيام السلطان محمد السادس قد وافقت على هذه الشروط فإن الوطنيين بزعامة مصطفى كمال أحد قواد الجيش التركى آلوا على أنفسهم أن يستميتوا فى الدفاع عن حقوق تركيا . فتكونت الحكومة الوطنية الكمالية وعزل السلطان وانهزمت اليونان التى احتلت أزمير واليو والأناضول بمساعدة الحلفاء فى سنة ١٩٢٠ هزيمة منكرة فى موقعة سقاريا فى آسيا الصغرى فى سنة ١٩٢٢ واضطر الحلفاء إلى دعوة تركيا الجديدة إلى مؤتمر لوزان فى سنة ١٩٢٣ وبمقتضى معاهدة لوزان استردت تركيا أملاكها التى كانت لها قبل سنة ١٩١٤ عدا البلاد العربية التى استقلت كالحجاز أو التى وضعت فى ذلك الوقت تحت الانتداب البريطانى كالعراق وفلسطين أو الانتداب الفرنسى كسوريا ولبنان . وبمقتضى معاهدة لوزان ألغيت الامتيازات الأجنبية ونزلت عن سيادتها وحقوقها فى مصر . واستردت تركيا تراقيا الشرقية إلى نهر ماريتزا كما استردت سيطرتها على المضايق واسطنبول وأصبحت أنقره العاصمة الجديدة . وأبعدت عن الأناضول سكانه الإغريق مقابل استرداد المسلمين الذين كانوا يقطنون مقدونيا الإغريقية ومنذ ذلك الوقت وتركيا فى تقدم مطرد من جميع الوجوه .

عصبة الأمم :

لعل الأجيال المقبلة ترى أن أهم ما وفق إليه ساسة أوربا بعد الحرب العالمية الأولى هو وضع مشروع عصبة الأمم الذى افتتحت به معاهدة الصلح والذى تشير ديباجته إلى مطمح آمال الإنسانية فى عصرنا هذا إذ تنص على موافقة الدول المتعاقدة على تقوية روح التعاون فيما بينها ، والسعى للسلام والاطمئنان بعدم الالتجاء إلى الحروب ، وبتوثيق الصلات الشريفة العادلة بين الأمم ، وبإقامة العدل واحترام المعاهدات وبمقتضى ميثاق العصبة تعاهد أعضاؤها على عرض ما يحدث من الخلاف على محكمين أو على مجلس العصبة إذا اقتضى الحال ، ووعدوا أن يحموا كل عضو من الاعتداء وإذا نشبت حرب بالرغم من كل هذا فإن أعضاء العصبة يستعملون العقوبات الاقتصادية لرد المعتدى وللعصبة : (١) جمعية عمومية تشمل كل الأعضاء . (٢) ومجلس مؤلف من ١٥ عضواً بعضهم دائمون كإنجلترا وفرنسا وإيطاليا وروسيا والآخرون يختارون بالانتخاب لثلاثة أعوام ولا تكون قرارات المجلس نافذة على الجميع إلا إذا كانت قراراته بإجماع الآراء (٣) وسكرتارية عامة وهى الهيئة الثابتة فى العصبة التى كانت تقوم بتنظيم اللجان وتغذية الجمعية والمجلس بالمسائل والتقارير .

وكانت الجمعية العمومية تتألف من مندوبين عن الدول المشتركة بشرط ألا يزيد مندوبو أية دولة على ثلاثة ولهم جميعاً صوت واحد . وبلغ عدد الأعضاء المشتركين فى العصبة ٥٩ عضواً وكانت مصر أحدث دولة انضمت إلى العصبة ، وذلك فى ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ . وكان لكل دولة أودومنيون تحكم نفسها بنفسها أن تدخل الجمعية بشرط موافقة ثلثى أعضاء الجمعية وللدولة أن تنسحب من عضوية العصبة بشرط إعلان سابق على الانسحاب لسنتين ولم تشترك الولايات المتحدة فى العصبة . وألحقت بالعصبة هيئات دولية أهمها محكمة العدل الدولية الدائمة والهيئة الدولية للعمل وهيئات أخرى خاصة بالمواصلات والمسائل المالية والصحية .

١٩٥٠/٢٩١٧

1000003008 8

b12689312
i14146381